



مكتبة الأسرة

الأعمال الفكرية

دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة

د. فتحى أبوالفضل

عزالدين حسنين و محمد القفاص



دور الدولة والمؤسسات

فى ظل العولمة

تأليف

د. فتحى أبو الفضل

محمد القفاص - عز الدين حسنين



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٤
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

إشراف : مصطفى غنايم

دور الدولة والمؤسسات
فى ظل العولمة
د. فتحى أبو الفضل
محمد القفاص - عز الدين حسنين

الغلاف والإشراف الفنى :
للفنان : محمود الهندى

الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد

الإشراف الطباعى:
محمود عبدالمجيد

المشرف العام :
د . سمير سرحان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

السيدة التى جعلت من الكتاب وطنًا !

د. سمير سرحان

مرت عشر سنوات منذ إنشاء «مكتبة الأسرة»، وأذكر أنه كان يومًا مشهودًا، حين جلسنا مع عدد من المثقفين والوزراء والمفكرين حول تلك السيدة العظيمة التى كانت عيناها تشخص إلى السماء حيث أحلام كثيرة تدور بذهنها الذى لا يتوقف عن التفكير أبدًا.

كانت منذ سنوات قد أنهت رسالتها من الماجستير، التى كان من نتائجها ضرورة إصلاح أحوال المدارس الابتدائية، ورفع مستواها العلمى والتعليمى، وحتى مستوى الأبنية والخدمات.. فكان الأساس فى ذهنها، كما أدركت بعد ذلك معظم الدول الكبرى أن العملية التعليمية هى أهم ما يميز الأوطان، وأن الطفل الذى يمثل البذرة الأولى فى بناء مستقبل أى وطن هو البداية الحقيقية، كنا نتعجب جميعًا فى صمت ونحن جالسون حول تلك المائدة الصغيرة.. لماذا لم يفكر أحد من قبل فى الطفل، ولا أعنى صحته فقط، أو ما قد يصيبه من أمراض، أو مستوياته الاقتصادية والاجتماعية.. لماذا لم يفكر أحد فى الطفل الإنسان؟! أى فى عقل الطفل ووجدانه، والانطباعات المختلفة، التى يكتسبها من عملية التعلم، وبخاصة من القراءة الحرة، وليس قراءة الكتب المدرسية فقط.

وكان الطفل المصرى فى ذلك الوقت معتادًا أن يمسك بالكتاب المدرسى ويصب عليه كل ما فى طاقته من كره وسخط، ويحفظه حفظًا آليًا بلا فهم، ويُفرّغ هذا الفهم على الورق لينجح وينتقل من سنة دراسية إلى أخرى، أما فى

آخر السنة فكانت العادة أن يرمى الكتاب المدرسى من النافذة، كأنه قد تخلص من عبء ثقيل.

كانت السيدة العظيمة، التى قُدّر لها أن تعنى بمستقبل مصر، وأن تكرس حياتها لبناء هذا المستقبل، تفكر فى الطفل كإنسان، وكعقل، وكروح،.. لقد اكتشفت أن كل ذلك لا يأتى إلا بالقراءة، والقراءة خارج المقرر الدراسى، كما لا يأتى أيضًا إلا من خلال كتاب يوضع فى يده ليحبه شكلاً ومضمونًا، ويحتضنه فى سريره وهو نائم، ويطلق من خلال المادة التى يقرؤها فيه، العنان لخياله، فيسافر من خلال هذا الكتاب إلى عالم سحرى من الأماكن والأفكار والمشاعر والرؤى.

لمعت العينان الذكيتان بعمق الفكرة، وأهميتها لوطن يبنى نفسه ويضع نفسه على مشارف القرن الحادى والعشرين، وبعد أربع سنوات من افتتاح المكتبات العامة فى الأحياء الفقيرة والمُعدَمة، كانت الفكرة الرائدة قد اكتملت فى ذهنها فأصبحت سوزان مبارك صاحبة أعظم مشروع ثقافى فى القرن العشرين وأوائل الحادى والعشرين.. «**مكتبة الأسرة**».

وكانت فكرة مكتبة الأسرة بسيطة وعميقة فى نفس الوقت، وهى أن نقوم بغرس عادة القراءة فى نفوس ملايين أبناء الشعب الذين لم يكن الكتاب من قبل جزءًا من حياتهم.. وأعتقد أن هذا الهدف قد نجح تمامًا، فقد كان بعض من يسخرون من الشعب المصرى، محاولين الحط من قدره يصفونه بأنه شعب **الفول والطعميه**، وأعتقد أنه الآن وبعد عشر سنوات من صدور مكتبة الأسرة، أصبحوا يسمونه بلا تردد شعب الكتاب والقراءة والعلم والمعرفة.. لكن الهدف الأعمق والأسمى كان إعادة بعث التراث الأدبى والفكرى والعلمى والإبداعى الحديث لهذه الأمة، وهذا يؤكد بالفعل لا بالكلام ريادتها وقيادتها الثقافية والفكرية فى عالمنا العربى، كما يؤكد عظمة ما جاء به عصر التنوير المصرى لينقل العالم العربى كله من عصور الظلام المملوكية والاستعمارية إلى شعوب

تعيش عصر العلم والتقدم، وتبنى شخصيتها الثقافية وحضورها الثقافى على مدى العالم..

وها قد أصبحت مكتبة الأسرة بعد عشر سنوات من الجهد المضنى والمتواصل تقدم أكثر من عشرة ملايين كتاب موجودة الآن فى كل بيت مصرى، تحمل صورة السيدة التى فكرت ونفذت هذه الذخيرة من الفكر والإبداع التى تثرى عقل ووجدان كل مواطن طفلاً كان أم شابًا، ليس فى مصر فقط، وإنما فى العالم العربى كله.. وأصبحت المادة التى تضمها هذه الكتب هى أساس راسخ لتكوين مواطن المستقبل، وأصبحت معظم الدول العربية والمؤسسات الدولية تطلب تطبيق التجربة المصرية على أرضها.

هل كان مجرد حلم لسيدة عظيمة شخصت بنظرها إلى السماء باحثة عن المستحيل، أم كان مجرد حلم رائع، هائل القيمة والحجم وتحقق.. تحية لهذه السيدة العظيمة «**سوزان مبارك**»، واحترامًا وحبًا بلا حدود على قدرتها لتخيل المستقبل، وبناء إنسان جديد لوطن جديد.

وستظل صورة السيدة **سوزان مبارك** موجودة على كل كتاب، وفى كل بيت تُذكّر كل مصرى أن الحلم الحقيقى ليس بالمال، وليس بالتهافت على الماديات، إنما هو «**المعرفة**» وبدون معرفة فى هذا العصر لا يوجد وطن، وإذا فقد الإنسان الوطن فقد ذاته.. بل فقد كل شىء يربطه بهذه الحياة.

د. سمير سرحان

تمهيد

إن فكرة ظهور هذا الكتاب تبدأ من أواخر عام ٢٠٠١ عندما فكرنا (أنا والأستاذ/محمد القفاص والأستاذ/عز الدين حسنين) فى تأليف كتاب مشترك، بحيث ينقسم الكتاب إلى جزءين، جزء عن الاقتصاد يعبر فيه الأستاذ/ محمد القفاص بحكم دراساته فى المجال الاقتصادى عن تحليله للواقع الاقتصادى للدول النامية ومصر، وجزء عن إدارة الأعمال يكتب فيه الأستاذ/عز الدين حسنين بحكم دراساته فى الجامعة الأمريكية فى مجال إدارة الأعمال ودراسته الحالية لماجستير إدارة الأعمال الدولية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وتم الاتفاق على أن يكون الموضوع بالعنوان التالى «دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة». وبالفعل قمنا بتحديد الموضوعات التى يجب أن يتناولها كل منا، ولكن نظرا لأنها أول مرة نقوم فيها بالكتابة كان من الضرورى مراجعة هذا الكتاب بواسطة دكتور جامعى حتى يقودنا بهذا المؤلف إلى أقرب كتابة أكاديمية صحيحة، وقد وقع الاختيار على د/فتحى أبو الفضل - رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة ببور سعيد - بحكم خبرته الطويلة فى التأليف والمراجعة، وقدراته العالية فى التفكير المنطقى والبحث العلمى المنظم. وعندما عرضنا الفكرة عليه شجعنا كثيرا ودفع بنا إلى الأمام حتى ننجز فيه قدر الإمكان، وتم إعادة تقسيم الكتاب بما يتفق مع منطقية الموضوعات وتسلسلها حيث أسهم د/فتحى أبوالفضل بفصل انتقالى بين الجزء الاقتصادى والجزء الادارى. وأيضا فصل ختامى هذا بخلاف كتابته لمقدمة الكتاب، إلى أن تم الانتهاء منه وتم مراجعته

كاملا، وأجريت كافة التعديلات التى رأى د/فتحى ضرورة تغييرها حتى وصل الكتاب إلى الشكل الذى نستطيع أن نقدمه للقراء والمتخصصين، وإن كان بعيدا عن الكمال.. فالكمال لله وحده سبحانه وتعالى!!

مقدمة الكتاب

يحظى مصطلح العولمة باهتمام كبير بين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين، ويوحى هذا المصطلح - كما يقول البعض - بأن العالم سيصبح - إن لم يكن أصبح بالفعل - قرية صغيرة، وقد نتقبل هذا الإيحاء إلى حد ما فى مجال الإعلام والمعلوماتية، ولكننا لا نستطيع قبوله أو حتى مجرد توقع حدوثه فى الأجل القريب فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

إن انتقال رأس المال والسلع - ناهيك عن عنصر العمل - لايزال وسيظل تحيط به محاذير كثيرة وعقبات جمة، تجعل تحقق القرية «الاقتصادية» الكونية ضربا من الأحلام الطوبارية أو الخيالات الجمحة.

لقد ألغت تكنولوجيا الإعلام المتطورة مثل الأقمار الصناعية وأطباق استقبال البث الإعلامى، وكذلك ألغت تكنولوجيا المعلومات المتقدمة مثل «الإنترنت» ووسائل الاتصال السريعة جميع الحدود والعقبات بين القارات وبين الدول، وبين الثقافات المختلفة. وفى الوقت نفسه، لم تستطع اتفاقيات الجات - وفى الأغلب الأعم لن تستطيع - إلغاء العوائق أمام حرية انتقال السلع ورءوس الأموال والعمالة بين الدول المختلفة.

وفى مجال الحديث عن العولمة، تثار عادة مسألة إمكانية الاستفادة القصوى - لاسيما من قبل الدول النامية - من العولمة، كذلك مسألة تلافى أخطارها فى الحد الأدنى وفى إطار هاتين المسألتين تقع هذه الدراسة حول دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة.

لقد أصبحت هناك نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادى الدولى فى مجالات الاستثمار والإنتاج والتبادل تقوم بها الشركات دولية النشاط أو متعددة الجنسيات، أو كما يسميها البعض عابرة القوميات أو متعددة الجنسيات، مثل الشركات التى تمثل رأس المال الاحتكارى الدولى بما تملكه من إنتاج ضخم ومتنوع، وبما تستعين به من وسائط إعلامية ووسائل إعلان وترويج متطورة تغزو الأسواق المحلية لمعظم البلدان النامية وتمثل تهديدًا - أو على الأقل تحديا - للمنتجات المحلية.

ولا شك أن المنتجات المتطورة ذات الجودة الأعلى والسعر الأقل، والوافدة من الدول المتقدمة والغازية لأسواق الدول النامية فى ظل تحرير التجارة الدولية - كإحدى أهم صور العولمة ومقدماتها - سوف لا تجد (تلك المنتجات) منافسة تذكر من قبل منتجات الدول النامية، مما يؤدى إلى انتشار أو تفاقم الركود والبطالة بما لذلك من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية عديدة.

ولا شك أن دراسات عديدة قد أجريت وسوف تجرى من قبل الباحثين فى مجالات علم النفس، وعلم الاجتماع، والمهتمين بالنواحى الدينية.. تشير إلى الآثار السلبية العديدة للقنوات الفضائية المنحلة وبعض مواقع «الإنترنت» على قيم الدين والفضيلة والأخلاق....! وعلى التماسك الأسرى وقيم المجتمعات الفاضلة (نسبيا) بوجه عام.

ويخشى بعض المفكرين من طغيان العولمة - إذا ما اشتدت قوتها - على الانتماء القومى، والقومية الاقتصادية.. حيث يصبح انتماء أصحاب رأس المال - على الخصوص - أكثر انتماء لمصالحهم عبر البحار والمحيطات من انتمائهم لأوطانهم وبنى جلدتهم.

وفى ظل القدر الذى انتشرت به العولمة حتى الآن فإن الدولة وكذلك دور المؤسسات الإنتاجية والخدمية فى الدول النامية على أوجه الخصوص يصبح أمرا جديرا بالدراسة والتمحيص.

وفى الجزء الأول من هذا الكتاب يتناول الأستاذ/محمد القفاص - وهو باحث اقتصادى جاد - دور الدولة فى ظل العولمة، مبتدئا بفصل تمهيدى عن العولمة وتطور دور الدولة فى الفكر الاقتصادى، ثم يتناول بالدراسة والتحليل اقتصاديات الدول النامية ودور الدولة فيها - فى ظل العولمة، وبعض المشاكل الاقتصادية وأسباب حدوثها ثم ينهى دراسته بعرض استراتيجية لتطوير الاقتصاد المصرى، ويركز الباحث فى الفصول الثلاثة على إمكانية الاستفادة من العولمة، وإمكانية تلافى أخطار آثارها السلبية، مع اهتمام خاص بالبعد الاجتماعى واهتمام الدولة به فى ظل العولمة - سواء فى الدول النامية أو فى مصر.

وفى الجزء الثانى من هذا الكتاب، يتناول الأستاذ/عز الدين حسنين - وهو باحث جاد فى مجال الإدارة - دور المؤسسات فى ظل العولمة، فيتناول فى الفصل الأول من هذا الجزء: مفهوم ومظاهر العولمة، ثم يتناول بالدراسة والتحليل فى الفصل الثانى إدارة الأعمال الدولية ابتداء من الشركات دولية النشاط، وانتهاء بالمنظمات الدولية، ثم مرورا بالتكتلات الإقليمية، ودور كل من هذه المجموعات الثلاث فى التجارة الدولية، ثم يركز الباحث على كيفية دخول المنظمة أو المؤسسة أو الشركة التابعة للدول النامية إلى الأسواق العالمية، ثم يتناول فى الفصل الثالث بالدراسة والتحليل منظمات القرن الحادى والعشرين، وأشكال التحالفات الاستراتيجية ثم يخصص فصلا رابعا يتناول فيه بالدراسة والتحليل كيفية مواجهة المؤسسات والدول العربية التحديات الجديدة فى ظل العولمة.

وكتب الدكتور/فتحى أبو الفضل، بالإضافة إلى مقدمة الكتاب والخاتمة، فصلا انتقاليا بين الجزء الخاص بالأستاذ/محمد القفاص، والجزء الخاص بالأستاذ/عز الدين حسنين، يوضح فيه الخطوط المشتركة والمهمة بين الجزءين، حيث لا يكفى أن تنجح الدولة فى أداء دورها للاستفادة من العولمة ولتفادى سلبياتها دون أن تكون المؤسسات ناجحة، كما لا يكفى نجاح المؤسسات أو بعضها فى دول تفشل فى إدارة اقتصادها المحلى وعلاقاته الدولية.

وفى خاتمة الكتاب يتناول الدكتور/ فتحى أبو الفضل بالدراسة والتحليل الاحتمالات الخاصة بمستقبل العولمة، حتى تضع الإدارة الاقتصادية على مستوى الدولة وعلى مستوى المؤسسات - تلك الاحتمالات عند التخطيط.

والكتاب بما تضمنه من دراسة وتحليل يعتبر هاما للمتخصص فى الاقتصاد، وكذلك للمتخصص فى الإدارة، كما أنه مهم أيضا للقارئ العادى، حيث توخينا فيه بساطة العرض مع عدم الإخلال بعمق التحليل.

ولسنا نريد بهذا العمل المتواضع إلا فائدة القارئ، ومصلحة الوطن وإدارته على المستويين: الدولة ككل، والمؤسسات العاملة فى اقتصادها النامى.

والله الموفق والمستعان،،

أ.د/ فتحى أبو الفضل

رئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة - ببورسعيد

٢٠٠٣/١٢/٢٥

الجـزء الأول

دور الدولة فى ظل العولمة

تأليف

الأستاذ/ محمد القفاص

مقدمة الجزء الاقتصادى

مما لاشك فيه أن المجتمعات تتطور سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولكن هذا التطور يختلف من دولة الى أخرى نظرا لوجود اختلافات جوهرية وشكلية بين مختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية المطبقة فى هذه المجتمعات مما يجعل هناك أدوارا مختلفة للدولة فى النشاط الاقتصادى، فقد تطور دور الدولة بدءا من العصر الذى ساد فيه تطبيق أفكار الطبيعيين، وتطور هذا الدور وقت تطبيق أفكار التجاريين ثم التقليديين فالكينزيين، ثم تطبيق أفكار المدرسة النقدية باعتبارها أحدث المدارس الاقتصادية الرأسمالية فى تجديد نفسها وتكيفها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة دائما وربما هذا هو سبب قوتها واستمرارها حتى الآن، ومن جانب آخر فإن الاشتراكية كنظام اقتصادى واجتماعى وسياسى لم تستطع أن تطور من نفسها وتتكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

وفى هذا الجزء الاقتصادى الذى تنصب دراسته حول «دور الدولة فى ظل العولمة» سوف يتم التعرض لتطور دور الدولة فى الفكر الاقتصادى مع إبراز مصطلح العولمة من حيث مفهومه وآثاره.. إلخ، مع البحث عن دور الدولة فى ظل هذا المتغير المهم ؛وذلك بالنسبة للدول النامية مع تبيان البعد الاجتماعى وأهميته فى الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادى ثم يتم التعرض لأهم المشاكل والأزمات التى مر ويمر بها الاقتصاد المصرى وأسباب حدوثها، إلى أن انهى هذا الجزء باستراتيجية مقترحة لتطوير الاقتصاد المصرى.

الفصل الأول

فصل تمهيدى عن العولمة وتطور دور الدولة فى الفكر الاقتصادى

سوف يتناول هذا الفصل ظاهرة العولمة من حيث كيفية ظهور المصطلح، ومفهوم العولمة وخصائصها، والنشأة التاريخية للعولمة وتطورها عبر الزمن، وأنواعها ومظاهرها وآثارها، كما يتناول تطور دور الدولة فى الفكر الاقتصادى، من خلال التعرض للمدارس الاقتصادية المختلفة التى ابتدعها الفكر الإنسانى عبر تطوره التاريخى الطويل، منذ نشأة الرأسمالية Capitalism كطريقة إنتاج ونظام اقتصادى وصولا الى الاشتراكية Socialism.

وسوف يتم تقسيم هذا الفصل كما يلى:

المبحث الأول: ظاهرة العولمة.

المبحث الثانى: تطور دور الدولة فى الفكر الاقتصادى.

المبحث الأول: ظاهرة العولمة

تزخر الساحة العالمية الآن بالكثير من الأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية المهمة والتى تتوالى الواحدة بعد الأخرى فى تسارع مستمر يضفى على هذا العصر ديناميكية أكثر من أى عصر آخر، هذه الأحداث والمتغيرات المتلاحقة تؤثر على حياة الأفراد فى كل دول العالم، ونحن كدولة نامية لابد لنا من فهمها واستيعابها جيدا لكى نستطيع أن نتعامل معها بإيجابية وفهم وأن نرسم لأنفسنا مكانة واضحة ومؤثرة على الخريطة السياسية والاقتصادية العالمية.

ولا يوجد أهم وأخطر من «العولمة»، كمصطلح بدأ استخدامه منذ بداية التسعينات من القرن الماضى بعد انهيار المعسكر الاشتراكى وتفرد النظام الرأسمالى بالساحة الاقتصادية العالمية.. وبالتحديد عندما ذكره الرئيس الأمريكى جورج بوش الأب لأول مرة فى خطاب له عام ١٩٩٢، ومنذ ذلك الوقت توالت الكتابات العالمية والعربية عن العولمة ونشأتها وتطورها وتأثيراتها.

ويعتبر كتاب «نهاية التاريخ» لـ «فرانسيس فوكوياما» - المفكر الأمريكى اليابانى الأصل من أهم الكتب التى ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادى العالمى والذى يمهد لظهور العولمة ويوضح مظاهرها ومبادئها، حيث يرى المؤلف أن انتصار نظام السوق والنظام الرأسمالى الاقتصادى وقرينه السياسى هما اللذان يمثلان الاختيار النهائى للإنسانية فى سعيها التاريخى إلى تحقيق ما يصبو إليه أى مجتمع من التنمية المستدامة والتقدم المستمر والاستقرار وبذلك ينتهى التاريخ.

مفهوم العولمة:

يعتبر تحديد مفهوما للعولمة أمرا على درجة كبيرة من الصعوبة نظرا لحداثة ظهورها وعدم اكتمال ملامحها ، ويجب أن نذكر فى هذا الموضوع قيام الكثير من المفكرين والسياسيين والاقتصاديين بمحاولة وضع تعريف عام لها، إلا أنه من الضرورى فى هذا الصدد القول بأن وضع تعريف شامل ووافى للعولمة مهما كان لن يكون كافيا ولن يلقى القبول العام العالمى؛ لأنه حتى الآن نعتبر العولمة مصطلحا غامضا ومبهما وغير مكتمل الأركان... فهل هى امتداد للعالمية، أم هى مرحلة متطورة للإمبريالية العالمية، أم هى اتجاه يدعو للانفتاح فى صالح البشرية، أم هى نظام جديد يجذب العالم كله إلى هوة سحيقة تودى بحياة البشر، إلا أننا سنقوم بتحديد مفهوم للعولمة فى محاولة منا للاقتراب من المفهوم الصحيح لها وذلك حتى يتسنى لنا متابعة ودراسة التغيرات والأحداث العالمية، ومن خلال تعريفات كبار المفكرين والاقتصاديين يمكن استنتاج أن العولمة Clobalization : .

«هى مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالى العالمى وفيها تذوب الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية والسلوكية للدولة القومية فى الإطار العالمى من خلال الثورة الاتصالية والتكنولوجية والمعلوماتية الهائلة التى خلقت اتجاها عاما بانفتاح الدول بعضها على بعض ليتكون ما يسمى بـ «عالم بلا حدود»، يسيطر فيه الطرف الأقوى على الطرف الأضعف.

وإذا تحدثنا عن العالمية فسنجد هناك اختلافًا بينهما، حيث أن العالمية تدعو لانفتاح الدول بعضها على بعض فى علاقات اقتصادية وسياسية وتبادل ثقافى إيجابى مع احتفاظ كل دولة من دول العالم بحدودها القومية وخصوصياتها الثقافية المتميزة وأيضا سيطرتها على كامل أفرادها ووحداتها الاقتصادية والسياسية، ومن خلال العالمية فإن كل الدول تستفيد وتكسب، أما العولمة فتدعو إلى انفتاح الدول بعضها على بعض فى علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية فى اتجاه واحد من دول المركز (الطرف الأقوى) إلى كل دول الأطراف (الطرف

الأضعف) مع عدم الاعتبار لحدود الدولة القومية وسيطرتها على أفرادها ووحداتها الاقتصادية والسياسية، ومن خلال العولمة فإن دولا محددة فقط هى التى تستفيد الاستفادة الكبرى، أما باقى دول العالم فإن استفادتها محدودة تصل فى بعض الأحيان إلى خسارة واضحة.

إن العولمة كمصطلح قد أصبح متداولا وشائعا، ويستخدم للإشارة إلى الزيادة فى التكامل الإقتصادى بين الدول، هذا التكامل نراه اليوم فى شكل دراماتيكى للنمو الهائل فى تدفق السلع والخدمات ورأس المال بين الحدود الدولية[1].

خصائص العولمة:

١ . إنها شديدة التعقيد: منذ أن ظهرت العولمة فى بداية التسعينات وإلى الآن لم يصل المفكرون لتعريف موحد وثابت للعولمة نظرا للتعقيد الذى تتسم به وعدم وضوحها.

٢ . إن علاقاتها المتشابكة بدرجة كبيرة تجعلها غير واضحة: حيث إن العولمة بطبيعتها تشمل العديد من المتغيرات تربط بينها علاقات متشعبة، ولذلك فهى بحق ظاهرة غير واضحة المعالم.

٣ . إنها كثيرة المتناقضات: فهناك تعريفات للعولمة على أنها هدف الإنسانية فى سعيها التاريخى نحو التنمية والتقدم والرخاء، وهناك على النقيض من يقول إن العولمة هى الوسيلة الرسمية للأغنياء لكى يزدادوا قوة وإلهاء للفقراء حتى لا يقوموا بعمل مظاهرات أو ثورات تغير من طبيعة النظام.. ونقصد هنا بالأغنياء ليس الأفراد فقط وإنما الدول أيضا.

٤ . إنها تعتمد بالدرجة الأولى على التطور التكنولوجى والاتصالى: لقد ساهمت التطورات التكنولوجية فى الإسراع بظهور العولمة ووضوح معالمها وعناصرها ، وقد عزز ذلك وسائل الاتصال التى سهلت الحركة الاتصالية بين الأفراد، وبين الدول .

- الأحداث التى مهدت لظهور العولمة:

ويمكن القول بأن العولمة لم تظهر فجأة على ساحة الفكر الاقتصادى والسياسى والثقافى، بل بدأت فى الظهور تديجيا من خلال عدد من الأحداث التى وحدت العالم وجعلته يتقارب أكثر فأكثر، كما يمكن القول: إن العولمة قد مهد لظهورها قضايا لها صفة العالمية بحيث يصعب على دولة واحدة أو أكثر التصدى لها، حيث يتطلب لمواجهتها تكاتف كل دول العالم وتعاونها مع بعضها البعض، مثل هذه القضايا: حماية البيئة ، مواجهة العنف، حماية طبقة الأوزون، مكافحة الجريمة المنظمة، مكافحة غسيل الأموال، ومواجهة الأيدز، مواجهة ظاهرة التصحر مواجهة مشكلة نقص المياه...إلخ.

وكما جاء بمقالة د/ أحمد عباس عبدالبديع فى جريدة الأهرام، إن هناك أحداثا مهدت لظهور العولمة، كما سجلها «جات شولت» أستاذ العلاقات الدولية فى جامعة «ساكس» فى كتابه العولمة - مقدمة نقدية فى عام ١٩٩٧، والتى من شأنها أن تعمق فهمنا للعولمة ودلالاتها وهذه الأحداث هى[٢]: -

١ - ظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات فى عام ١٨٦٦.

٢ - إدخال تنسيق الساعات على مستوى العالم وفقا لتوقيت جرينتش فى عام ١٨٨٤.

٣ - ظهور أول نظام للاتصال التليفونى بين لندن وباريس فى عام ١٨٩١.

٤ – إنشاء أول نظام لانتقال الأموال عبر الحدود الدولية دون فرض ضرائب عليها فى لوكسمبرج فى عام ١٩٢٩.

٥ - بث أول إذاعة عالمية بالراديو - خطاب الملك جورج الخامس فى افتتاح مؤتمر البحرية بلندن لربط ٢٤٢ محطة عبر ست قارات فى آن واحد فى عام ١٩٣٠.

٦ - بحث عصر القذائف الباليستيكية عابرة القارات فى عام ١٩٥٧.

٧- بدء أول اتصالات دولية بالأقمار الصناعية فى عام ١٩٦٢.

٨ - إنشاء أول طائرة نفاثة واسعة الحجم بوينج ٧٢٧ فى عام ١٩٦٩.

٩ - إنشاء أول نظام إلكترونى لأسعار صرف الأوراق المالية فى عام ١٩٧١.

١٠ - عقد أول مؤتمر تقيمه الأمم المتحدة عن التنمية البشرية فى عام ١٩٧٢.

١١ - إزالة القيود على أسعار الصرف الأجنبية بواسطة الحكومة الأمريكية فى عام ١٩٧٤.

١٢ - بدء أول بث إذاعى مباشر بالأقمار الصناعية إلى الأطباق المقامة فوق أسطح المنازل فى عام ١٩٧٦.

١٣ - حدوث أول استخدام تجارى للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية والتى عملت على زيادة قدرات الاتصالات اللا سلكية زيادة هائلة فى عام ١٩٧٧.

١٤ - إتمام ربط كابل من الأنسجة البصرية حول العالم فى عام ١٩٩٧.

النشأة التاريخية للعولمة وتطورها:

إن العولمة قد ظهرت على ساحة الفكر العالمى كمصطلح جديد من بداية التسعينيات، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن يحاول المفكرون أن يبحروا فى أعماق العولمة لتحديد مفهومها ونشأتها التاريخية وتجلياتها وتطورها عبر الوقت وآثارها على كل دول العالم المتقدم والنامى، فالعولمة تعتبر من أهم المتغيرات التى يشهدها العالم فى هذا العصر، ولذلك سماه بعض الكتاب - «عصر العولمة» ذلك أنه يشمل العديد من الظواهر الاقتصادية المهمة والمؤثرة على حياة الأفراد والدول مثل: -

. الثورة التكنولوجية.

. الثورة المعلوماتية.

. الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التى انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية.

. الاندماجات بين الشركات العالمية.

وفى سبيل الحديث عن النشأة التاريخية للعولمة يجب الإشارة إلى أن

الأستاذ/ السيد ياسين فى كتابه المهم «العولمة والطريق الثالث» قد أوضح نشأة العولمة من خلال عرض النموذج الذى صاغه «رولاند روبرتسون» فى دراسته «تخطيط الوضع الكونى: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى»، ولقد بدأ روبرتسون صياغته بظهور الدولة القومية فى منتصف القرن الثامن عشر من خلال خمس مراحل هى [٣]:.

١ - **المرحلة الجنينية**: وقد استمرت فى أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت نمو المجتمعات القومية وضعف القيود التى كانت سائدة، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وبدأت الجغرافيا الحديثة وذاع التقويم الجريجورى.

٢ . **مرحلة النشوء**: وقد استمرت فى أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام ١٨٧٠ وما بعده، وفيها حدث تحول حاد فى فكرة الدولة المتجانسة الموحدة وتبلورت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية فى المجتمع الدولى وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

٣ . **مرحلة الانطلاق**: وقد استمرت منذ عام ١٨٧٧ وما بعده وحتى العشرينيات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم كونية مثل المجتمع الدولى، «المقبول» وتم ادماج العديد من المجتمعات غير الأوروبية فى المجتمع الدولى وبدأت الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، وحدث تطور هائل فى سرعة وعدد الأشكال الكونية للاتصال وتمت فيها المنافسات الكونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمى، والتبنى شبه الكونى للتقويم الجريجورى ونشأت فى هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت أيضا عصبة الأمم.

٤ . **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة**: وقد استمرت منذ العشرينيات من القرن العشرين وحتى منتصف الستينيات، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول

المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهولوكست وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وظهور دور الأمم المتحدة.

٥ـ **مرحلة عدم اليقين**: وقد استمرت منذ الستينيات حتى التسعينيات، وفيها تم ادماج دول العالم الثالث فى المجتمع العالمى وتصاعد الوعى الكونى فى الستينيات وحدث هبوط على القمر وتعمقت القيم ما بعد المادية ونهاية الحرب الباردة وانتشار الأسلحة الذرية وزادت المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وتعمقت المفاهيم الخاصة بالأفراد من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة وظهرت حركة الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولى أكثر سيولة، وانتهى النظام الثنائى القومية وزاد الاهتمام بالمجتمع المدنى والمواطنية العالمية وتدعيم نظام الإعلام الكونى.

ويمكن القول إن العولمة ظاهرة حديثة النشأة كمصطلح ولكن ملامحها قد بدأت تتشكل قبل منتصف القرن الماضى، وفى اعتقادنا أنه من الصعب أن نعزى بداية العولمة لما قبل ذلك بكثير كما فعل بعض الكتاب والمفكرين عندما حددوا بداية العولمة منذ القرن الخامس عشر كما يرى روبرتسون فى تقسيمه السابق، أو قبل ذلك بفترة أو بعدها بفترة، ذلك أن العولمة اعتمدت منذ البداية فى نشأتها ونموها على التطور التكنولوجى الذى ساعد بدرجة كبيرة فى ظهورها وانتشارها، ومازالت تعتمد على هذا التطور التكنولوجى، وبالأخص فى بداية الستينيات عندما ظهر الحاسب الآلى.

وكما ذكرنا فإن العولمة بدأت تتشكل قبل منتصف القرن الماضى منذ بداية الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية وأخذت تتطور بمرور الوقت إلى أن إتضحت معالمها فى بداية التسعينيات من القرن العشرين مرورا على أكثر من مرحلة ويمكن توضيح ذلك كالأتى: ـ

ـ **المرحلة الأولى**: بدأت منذ بداية الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية والتى تمثل الاشتراكية Soclalism بقيادة الاتحاد السوفيتى، والكتلة الغربية والتى تمثل

الرأسمالية Capitalism بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفيها احتدم الصراع بين الكتلتين، هذا الصراع كان فى الأساس صراعا ايديولوجيا، وأخذت كل منهما فى نشر وتعميق مفاهيم النظام الذى تؤمن به ومحاولة كسب تأييد المجتمع الدولى بإظهار عيوب الآخر، وفى هذه المرحلة كان هناك توازن فى قوى السياسة العالمية.

- المرحلة الثانية: بدأت منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين وفيها انهارت واحدة من أكبر قوتين كانتا تحكمان العالم وهى الاتحاد السوفيتى معقل الاشتراكية، كما بدأ مصطلح العولمة فى الظهور لأول مرة عندما ذكره الرئيس الأمريكى جورج بوش الأب فى خطاب له عام ١٩٩٢، وبدأت العولمة تنمو وتزداد وضوحا، وعكف المفكرون بجميع أنحاء العالم على محاولة تعريفها وتحديد مظاهرها وآثارها والقوى الفاعلة فيها، واستمرت القوى الغربية، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية فى التنظير لها والإعداد للهيمنة على مقدرات دول العالم باستخدام كافة الطرق على جميع المستويات:-

١ - على **المستوى السياسى** PLOTICAL: بنشر مجموعة من المبادئ المهمة مثل الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان والحرية.

٢ - على **المستوى الاقتصادى** ECONOMIC: بنشر مجموعة من الأسس المهمة مثل حرية التجارة بدون قيود إدارية وكمية وعدم التمييز عن طريق إرساء منظمة التجارة العالمية لتراقب وتنظم تحرير التجارة بين دول العالم.

٣ - على المستوى الثقافى CULTURL بنشر صياغة ثقافية كونية موحدة تتبناها كل دول العالم لتتجمع شعوب العالم حول نموذج واحد وهو النموذج الأمريكى.

- **المرحلة الثالثة**: وبدأت منذ عام ١٩٩٩ بفشل المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل، وقيام مظاهرات ضد العولمة فى معظم بقاع الأرض والتى عبرت عن رد فعل شعوب العالم تجاه العولمة الشرسة التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والذى يعزز هذه المظاهرات أن من قام بها معارضون ليسوا

فقط من الدول النامية ولكن أيضا من الدول المتقدمة، وكان المعارضون يحاولون أن يلفتوا النظر إلى أحوال العمال السيئة فى جميع أنحاء العالم وزيادة البطالة بسبب العولمة.

- المرحلة الرابعة: وبدأت منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عندما تم توجيه سلسلة ضربات مدمرة لمركز التجارة العالمية فى نيويورك، ومبنى البنتاجون فى واشنطن ، حيث تعتبر مثل هذه الهجمات أول ضربة عنيفة تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية طوال تاريخها، وكان لهذه الهجمات أكبر الأثر على المستوى الداخلى الأمريكى والخارجى العالمى، وظهرت الولايات المتحدة بشكل غير متوقع فى عدم استطاعتها حماية أمنها الداخلى بالرغم من انتشار قواتها الضخمة تصول وتجول فى جميع بقاع العالم، وبداية هذه المرحلة تعتبر نقطة تحول رئيسية فى التغيير النسبى لمراكز القوى العالمية حيث اهتز الاقتصاد الأمريكى وتأثر تأثرًا شديدا بمثل هذه الهجمات وسوف تسمح هذه الواقعة بتنامى قوى أخرى تحتل صدارة قوى العالم ، ويوجد على الساحة العالمية أكثر من بديل محتمل مثل الاتحاد الأوروبى والصين، ومازالت ملامح هذه المرحلة تتضح اكثر فأكثر مع مرور الوقت.

القوى الفاعلة والمؤثرة فى العولمة:

وتعتمد العولمة على القوى الفاعلة الرئيسية لها والتى تكون معا النظام العالمى الجديد، وهذه القوى الفاعلة هى:-

أولا: التكتلات الاقتصادية الكبرى وهى:

- أوروبا المؤحدة: UNION EUROPE : بقيادة فرنسا وألمانيا.
- النافتا NAFTA : بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- الأسيان ASEAN : بقيادة ماليزيا وأندونيسيا.

(وربما تنضم إليها الصين واليابان فى وقت لاحق ليكون أقوى تكتل اقتصادى على مستوى العالم).

ثانيا: المنظمات الاقتصادية العالمية وهى:

- البنك الدولى IBCD: الذى يختص بالسياسات المالية للدول.

- صندوق النقد الدولى IMF : الذى يختص بالسياسات النقدية للدول.

- منظمة التجارة العالمية WTO: التى تختص بالسياسات التجارية للدول.

ثالثا: الشركات دولية النشاط: والتى تعاظم حجمها فى الاقتصاد العالمى وأصبح لها دور كبير فى توجيه الاستثمارات العالمية لدرجة وصلت إلى السيطرة على بعض المجالات الإنتاجية والتسويقية فى العالم، فضلا عن قدرتها فى التأثير على عملية اتخاذ القرار للدول.

وهؤلاء الفاعلون سوف يقومون بالسيطرة على الاقتصاد العالمى، وتتقاسم دول التكتلات الإقتصادية والشركات دولية النشاط مزايا التجارة العالمية، كما سيقومون بتوجيه التدفقات النقدية العالمية للإستثمار المباشر، (فى إنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة)، وأيضًا للاستثمار غير المباشر، وهى تلك الأموال التى تتجه للاستثمار فى البورصات العالمية فى أى منطقة فى العالم ـ وتعرف هذه الأموال المستثمرة بهذا الشكل بالأموال الساخنة HOTMONEY، وقد ساعد على انتشار ذلك الثورة الاتصالية والمعلوماتية الهائلة.

. أنواع العولمة:

منذ أن ظهرت العولمة على ساحة الفكر العالمى فقد قام العديد من السياسيين والاقتصاديين والمثقفين فى العالم بالتصدى لتعريف العولمة وتحديد مظاهرها وآثارها وأنواعها.

ويمكن تقسيم العولمة إلى أنواع كالآتى: ـ

أولاً: أنواع العولمة على حسب المجال الذى نتحدث عنه كالآتى:

. العولمة الاقتصادية ECONOMIC GLOBALIZATION.

. العولمة المالية FINANCIAL GLOBALIZATION.

. العولمة السياسية POLITICAL GLOBALIZATION.

. العولمة الثقافية CULTURAL GLOBALIZATION .

. العولمة الاتصالية TELECOMMUNICATION GLOBALIZATION.

ثانيًا: أنواع العولمة على حسب طبيعتها:

. العولمة الشرسة BRUTISH GLOBALIZATION .

. العولمة المتوازنة BALANCED GLOBALIZATION .

وفيما يلى توضيح لكل نوع من أنواع العولمة السابق الإشارة إليها كالآتى: .

أولا: أنواع العولمة على حسب المجال الذى نتحدث عنه كالآتى:

العولمة الاقتصادية ECONOMIC GLOBALIZATION: .

ويمكن أن نعرف العولمة الاقتصادية من خلال المفهوم السابق الإشارة إليه عندما حددنا مفهوم العولمة، وبالتالى يمكن تعريف العولمة الاقتصادية على النحو الآتى: .

«هى مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالى العالمى وفيها تذوب الشئون الاقتصادية للدولة القومية فى الإطار العالمى دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالى من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج فى ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وإنهاء أى تدخل للدولة فى النشاط الاقتصادى وتبنى كل ما هو فى مصلحة رأس المال الذى يتجه نحو إنتاج المعلومات».

فالعولمة الاقتصادية تسيطر على اقتصاد العالم بأسره من خلال آلياتها الثلاث وهى: .

١ . البنك الدولى للإنشاء والتعمير:

وتختص هذه المؤسسة بالسياسات المالية للدول الأعضاء من خلال برامج

التسهيلات والقروض التى يمنحها البنك، وبالطبع يشترط قيام الدولة المتلقية لهذه التسهيلات ببعض الإجراءات التى يجب تنفيذها فى اقتصاد تلك الدولة.

٢. صندوق النقد الدولى:

وتختص هذه المؤسسة بالسياسات النقدية للدول الأعضاء من خلال برامج التسهيلات والقروض التى يمنحها الصندوق، وبالطبع يشترط قيام الدولة المتلقية لهذه التسهيلات ببعض الإجراءات التى يجب تنفيذها فى اقتصاد تلك الدول، مثل سياسة التكييف الهيكلى وسياسة التثبيت.

٣. منظمة التجارة العالمية:

وتختص هذه المؤسسة بالسياسات التجارية للدول الأعضاء من خلال الإتفاقيات التى وافقت عليها تلك الدول، وتعرف هذه الاتفاقيات باتفاقيات الجات» أو «جولات الجات» وهى عبارة عن ثمانى جولات بدأت فى عام ١٩٤٧ وعرفت باسم «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة»؛ وهذه الجولات هى [٤]: ـ

١ ـ جولة جنيف فى عام ١٩٤٧ فى سويسرا.

٢ ـ جولة انيسى فى عام ١٩٤٩ فى فرنسا.

٣ ـ جولة توركوأى فى عام ١٩٥١ فى انجلترا.

٤ ـ جولة جنيف فى عام ١٩٥٦ فى سويسرا.

٥ ـ جولة جتيف من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٦١ فى سويسرا.

٦ ـ جولة كنيدى من عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٦٧ فى الولايات المتحدة الأمريكية.

٧ ـ جولة طوكيو من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٩ فى اليابان.

٨ ـ جولة أورجواى من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٣ فى أورجواى.

وفى الجولة الأخيرة من جولات الجات وهى جولة أوروجواى تم الاتفاق على تحويل «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» GENERAL AGREEMENT ON TRADE AND TARIFFS لتصبح «منظمة التجارة العالمية» WORLD TRADE ORGANIZATION لتبدأ عملها فى أول يناير عام ١٩٩٥، وتكون المسئولة عن تنفيذ ومتابعة الاتفاقية التى تم الموافقة عليها من قبل ١١٧ دولة من بينهم ٨٧ دولة نامية وذلك فى مراكش بالمغرب فى أبريل من عام ١٩٩٤، وقد تركزت الجولات الخمس الأولى على موضوع تحرير التجارة العالمية من القيود والعوائق الجمركية، أما الجولات الثلاث الأخيرة وهى: جولة كنيدى، جولة طوكيو، جولة أورجواى فهى ذات أهمية كبيرة نظرًا لما نوقش بها من موضوعات(٥).

. العولمة المالية FINANCIAL GLOBALIZATION: .

يمكن أيضًا أن تنبثق من العولمة الاقتصادية ما يسمى بالعولمة المالية وهى التى تتعلق بالثورة الهائلة فى عالم عولمة الأسواق المالية، فرءوس الأموال تتدفق إلى أسواق المال والبورصات فى أى منطقة من العالم بدون قيود ودون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات حكومية، وتتم أيضًا هذه الاستثمارات فى سرعة فائقة سواء فى دخولها أو خروجها لهذه الأسواق المالية، وتعتمد حركة هذه الأموال على استقرارالدولة التى تستثمر فيها، ومعدلات الربح المتوقعة والضرائب المتوقع فرضها.

. العولمة السياسية POLITICAL GLOBALIZATION: .

يمكن أن نعرف العولمة السياسية من خلال المفهوم السابق الإشارة إليه عندما حددنا مفهوم العولمة على النحو الآتى: .

«هى ذوبان الشئون السياسية للدولة القومية فى الإطار العالمى دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وإرساء دعائم الليبرالية الجديدة وهى الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية».

- العولمة الثقافية CULTURAL GLOBALIZATION: .

من المؤلفات التى كان لها تأثير كبير على ساحة الفكر العالمى كتاب «صدام الحضارات» للمؤلف الأمريكى صمويل هنتنجتون، حيث يرى أن الغرب الرأسمالى منذ أن انتهى من حربه ضد الاشتراكية وذلك بانهيارها فى آخر الثمانينات من القرن الماضى ظهر الإسلام لكى يحتل الصدارة فى الصدام القادم مع الغرب مدعيًا أن القيم الإسلامية تتعارض مع القيم الغربية التى نجحت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية فى نشرها فى كل بقاع العالم.

ويمكن تعريف العولمة الثقافية على النحو التالى: .

«هى ذوبان الشئون الثقافية والسلوكية للدولة القومية فى الإطار العالمى دون اعتبار للحدود السياسية للدول وصياغة ثقافة كونية موحدة تتخطى الحدود الثقافية للدول لتجمع شعوب العالم أجمع على رأى واحد من خلال ما يعرف بالقرية الكونية الواحدة»، والقرية الكونية الواحدة: هى فى الأساس فكرة الكاتب مارشال ماتلوهام فى عام ١٩٩٤.

ويلاحظ أن جميع شعوب العالم على ثقافة واحدة ورأى واحد - أى جعلهم واحد هو من قبيل المستحيل لأن الله قد خلق الناس فى الأصل مختلفين فى الشكل واللون واللغة، وكان هذا واضح فى قوله سبحانه وتعالى: **«يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا»**[٦]، كما أن الله لو شاء أن يخلق الناس بدون اختلاف فى الشكل واللون واللغة لخلقهم فعلاً ولكن الله خلق الناس مختلفين ويتضح هذا من هذه الآية الكريمة **«ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة»**[٧].

وواضح من الآية الأولى أن الإسلام كان سبّاقًا فى دعوته للنهل من علوم وثقافات الآخرين وانفتاحه على الحضارات الأخرى للاستفادة منها.

- العولمة الاتصالية TELECOMUNICATION GLOBALIZATION: .

يمكن أن تنبثق من العولمة الثقافية ما يسمى بالعولمة الاتصالية وهى تختص

بالثورة التكنولوجية الضخمة فى مجال الاتصالات وأهم ما يمكن الحديث عنه فى هذا الخصوص هو ظهور الإنترنت وما يمثله من وسيلة اتصال هائلة بين أفراد كل دول العالم لا تمييز بين جنسية هذا أو ذاك ولا يكون لعامل المسافة أى إعتبار، بالإضافة إلى ثورة القنوات التليفزيونية عبر الأطباق والأقمار الصناعية التى جعلت شعوب العالم يشاهدون ويتابعون الأحداث العالمية وقت حدوثها.

ثانيًا: أنواع العولمة على حسب طبيعتها:

. العولمة الشرسة BRUTISH GLOBALIZATION: .

يمكن القول : إن العولمة تستهدف تحقيق مصالح الدول المتقدمة من خلال آلياتها المعروفة مثل منظمة التجارة العالمية وغيرها، وبسبب ما تعتمد عليه العولمة من تحرير فى التجارة العالمية وسيطرة التكنولوجيا الحديثة التى يتم استخدامها من قبل الدول المتقدمة فى التصنيع وفى إنتاج سلع وخدمات بجودة عالية وبسعر مناسب يتحقق لها فتح أسواق الدول النامية بسهولة والسيطرة على هذه الأسواق، كما يتحقق لها ذلك أيضًا من خلال اندماج الشركات متعددة الجنسيات الكبرى لتكوين شركات ضخمة فى أصولها الرأسمالية وفى إنتاجها الغزير تستطيع تسويق منتجاتها بسهولة واحتكار أسواق العالم.

وبالتالى يمكن تعريف العولمة الشرسة على النحو التالى:.

«هى إستخدام دول المركز للآليات الاقتصادية المعولة وهى المنظمات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات فى السيطرة على أسواق العالم واحتكارها، وتعميق مبادىء الليبرالية الجديدة لإمكان الهيمنة على مقدرات دول الأطراف وتحجيمها، وتعتمد على الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى يتسنى لها التدخل فى الشئون الداخلية للدول بدون القدرة على الاعتراض، كما تعتمد أيضًا على تحرير التجارة من كافة القيود حتى تستطيع دول المركز غزو أسواق دول الأطراف لتكون دولاً تابعة دائمًا، ونشر صياغة كونية موحدة فى جميع أنحاء العالم تتخطى الخصوصية الثقافية للدول تمكن دول المركز من توجيه العقول الوجهة المخطط لها حسب مصالحها».

. العولمة المتوازنة BALANCED GLOBALIZATION: .

هى تلك العولمة التى تأخذ فى اعتبارها النواحى الاجتماعية للشعوب، ومصالح دول الجنوب بجانب مصالح دول الشمال، فليس المهم هو تحقيق أقصى أرباح ممكنة فقط، بل لابد من أخذ أشياء مهمة جدًا فى الاعتبار مثل عدد العاطلين عن العمل وكيفية إشراكهم فى التنمية وتعويضهم عن عدم العمل عن طريق حصولهم على تعويضات ومزايا معينة تجعلهم جزءًا من النسيج العالمى وعدم معاملتهم على أنهم مهمشون ليس لهم دور فى النشاط الإنتاجى، ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد ما توصل إليه كل من «هانس بيتر مارتين» و«هارالد شومان» فى كتابهما «فخ العولمة»[٨] إن نسبة ٢٠٪ فقط من القوى العاملة هى التى تعمل وتنتج ما يكفى لاستهلاك جميع شعوب العالم، وإن ٨٠٪ النسبة الباقية سيكونون عاطلين عن العمل ولن يجدوا أى وظائف... ونحن نعتقد أن هذا التنبؤ ربما لن يكون صحيحًا على الإطلاق، فلنا أن نتصور هذا العدد الهائل العاطل عن العمل وما سيسببه من ضغط كبير على السلطة السياسية للدول للعمل على عدم تهميشهم علاوة على الإضرابات التى يمكن أن يقوموا بها وتهديدهم لاستقرار العالم بصفة دائمة.

تكون العولمة متوازنة فى أكثر من اتجاه، عندما يتم مراعاة مصالح دول الجنوب مع مصالح دول الشمال، فمكاسب التجارة العالمية لا يمكن أن تذهب لدول الشمال فقط وإنما أيضًا لابد لأن يكون نصيب منها لدول الجنوب، ومن ناحية أخرى تكون متوازنة عندما يتم مراعاة الطبقات الفقيرة فى الدولة الواحدة سواء كانت نامية أم متقدمة.

. مظاهر العولمة:

يمكن حصر مظاهر العولمة فى نواحى كثيرة مثل: .

١ . المظاهر الاقتصادية والمالية:

تتعدد النواحى الاقتصادية للعولمة فى أكثر من مجال، فهناك زيادة التبادل التجارى بين الدول، فتح أسواق جديدة، زيادة جودة السلع والخدمات، انخفاض

نسبى فى أسعار المنتجات، انخفاض القيود المفروضة على التجارة الخارجية مثل القيود الجمركية والكمية والإدارية، اندماج كبرى المؤسسات سواء فى مجال الإنتاج السلعى أو الإنتاج الخدمى أو الخدمات المالية أو التأمينية وغيرها، ظهور تكتلات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوروبى، النافتا، الأسيان، اكتمال المنظمات الاقتصادية العالمية بتكوين منظمة التجارة العالمية فى ١٩٩٥/١/١ لتكون مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى مثلثًا له تأثيره على دول العالم تجاريا وماليًا ونقديًا.

وتتمثل المظاهر المالية فى سهولة الاستثمار فى أى سوق مالية على مستوى العالم بدون وجود أية عوائق، وتتميز هذه الاستثمارات المالية بسرعة الدخول والخروج من البورصات المستثمرة فيها، حيث إن العالم الآن أصبح وحدة واحدة سهلت الاتصالات بين مختلف ربوعه وقربت المسافات بين أراضيه.

وأصبح من الممكن لأى فرد فى العالم الحصول على معلومات حول البورصة المراد الاستثمار فيها من خلال ما تتيحه وسائل الاتصال الحديثة فى هذا المجال.

٢ ـ المظاهر السياسية:

تتحصر فى تطبيق مبادىء الليبرالية الجديدة NEW LIBERLISM وهى الحرية، الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان.. وهى مظاهر سياسية للعولمة وتطبقها معظم دول العالم والجزء الآخر يسير فى محاولة تطبيقها، وبالرغم أن هذه المبادىء تمثل فى الحقيقة مطالب الشعوب منذ القدم فى الحق فى حياة كريمة إلا أنها لا تطبق فى الواقع العملى، حيث تؤخذ شكليًا فى المعاملات الدولية وفى الواقع ربما يكون شيئًا آخر.

٣ ـ المظاهر الثقافية والسلوكية:

بملاحظة التطور الذى طرأ على العالم الآن، نلاحظ اشتراك الأفراد فى كل دول العالم فى نفس السلوك ووسائل الحياة والاستهلاك، فمحلات مثل: ماكدونالدز والبيتزاهت انتشرت فى معظم دول العالم ليتوحد الأفراد فى

استهلاك نفس المنتج على مستوى العالم، هذا بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية فى وسائل البث والإرسال عبر الأطباق الصناعية وما تحمله من قنوات فضائية عالمية يشاهدها من هو فى أقصى الشمال ومن هو فى أقصى الجنوب، وأيضًا الأسلوب الحديث فى الاتصال عبر الإنترنت وما يحمله من كم هائل من بيانات ومعلومات فى أى مجال من مجالات الحياة.

٤ . المظاهر المعلوماتية والاتصالية:

يمكن معرفة النواحى الاتصالية للعولمة من خلال الثورة الهائلة فى تكنولوجيا الاتصالات والتى قربت المسافات وجعلت كأن العالم كله قرية واحدة صغيرة والتى جعلت بعض المفكرين يطلقون على المرحلة التى تمر بها الرأسمالية فى تطورها التاريخى بـ «الرأسمالية المعلوماتية» والتى تعظم فيها قيمة المعلومات لتكون الهدف الأساسى فى العملية الإنتاجية، وتعامل المعلومات كسلعة لها تكلفتها ولها العائد منها، هذا بالإضافة إلى ثورة الاتصالات الهائلة من خلال وسائلها المختلفة مثل القنوات الفضائية والإنترنت.

- الأراء المختلفة حول قبول أو رفض العولمة:

من الملاحظ أنه توجد آراء مختلفة حول ظاهرة العولمة وهى تتمثل فى أربعة تيارات فكرية مختلفة فيما بين القبول والرفض والنقد الموضوعى كالآتى[٩]: -

التيار الأول: يتحيز للعولمة ويعتبرها قدرًا حتميًا لا مفر من قبوله بغير تحفظ، وهذا بناء على زعم مفاده أن العولمة هى تطور من أجل صالح الإنسانية جمعاء.

التيار الثانى: على عكس الأول وهو يرفضها بإطلاق على أساس أنها ليست فى حقيقتها سوى إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالى القديم، أو هى تحقيق للأهداف الخالدة للرأسمالية والتى تتركز فى: الاستغلال وتحقيق أعلى معدلات الربح ولو على حساب الفقراء وشعوب دول العالم الثالث وإن كان ذلك بوسائل أخرى.

التيار الثالث: وهو من الكتابات الوصفية التى تقنع بوصف الظاهرة سواء فى جانبها الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى بدون إصدار أحكام قيمية عليها.

التيـــار الرابع: وهو يمـارس النقـد الموضـوعى للظاهرة متسلحًا فى ذلك بالأدوات النظرية والمنهجية المتطورة للعلم الاجتماعى المعاصر ليقدم لنا بأمانة علمية سلبيات وإيجابيات العولمة.

ويعتبر د/ مصطفى النشار من مؤيدى التيار الثانى الذين يرفضون العولمة رفضًا مطلقًا حيث يرى أن الغرب يريد «غربنة» WESTERNIZATION العالم أجمع وجعل شعوبه ممسوخة لا هوية لها ولا استقلال، كما يرى أن أى قوة لتلك الدول يجب أن تنبع من داخلها ومن إعادة البناء الذاتى لثقافتها واقتصادها وليس بالاعتماد على الآخرين ويدعو أيضًا لتكوين تكتل عربى وإسلامى قوى فى مواجهة الغرب الرأسمالى(١٠).

والجدير بالذكر أن العولمة ليست ظاهرة يمكن أن نتناقش ونتجادل حول إمكانية رفضها أو قبولها، لأنها عملية تاريخية غير قابلة للارتداد - كما يقول الأستاذ/ السيد ياسين فى كتابه «العولمة والطريق الثالث»؛ وإن كان ذلك لا ينفى - فى رأينا - أن يؤدى الرفض فى كثير من الدول النامية والمتقدمة إلى تغيير نمط العولمة ويخفف من آثارها السلبية.

- آثار العولمة:

بالنظر إلى الآثارالتى يمكن أن تنتج عن العولمة فهى كثيرة ومتنوعة فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتصالية والمالية وغيرها، هذه الآثار ما بين إيجابية وسلبية، أما بالنسبة للآثار الإيجابية للعولمة فهى كالآتى: .

الآثار الإيجابية للعولمة: .

١ - لقد فتحت العولمة أسواقًا كثيرة أمام تدفق سلع وخدمات الدول المتقدمة والنامية.

٢ ـ حولت العولمة دول العالم إلى قرية واحدة صغيرة قربت المسافات وخفضت الوقت من خلال سهولة الاتصال.

٣ ـ ظهور وسائل جديدة قربت من شعوب العالم من خلال ما يعرف بالإنترنت حيث يستطيع أى فرد الاتصال والحديث مع أى فرد آخر ولو فى آخر بقعة من بقاع الأرض.

٤ ـ توحيد العالم فى متابعة ما يجرى على الساحة العالمية من خلال القنوات التليفزيونية عبر الأقمار الصناعية بالإضافة إلى ما فى ذلك من ثراء ثقافى.

٥ ـ سهولة حركة الأفراد بين الدول بدون قيود (خصوصًا بين الدول الأوروبية فى معظمها).

٦ ـ تستهدف العولمة نظريًا سهولة انتقال السلع والخدمات إلى أى مكان فى العالم بدون قيود جمركية أو إدارية أو كمية.

٧ ـ زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية وخصوصًا لدول الجنوب، الأمر الذى يتيح لتلك الدول استكمال مشروعاتها التنموية وزيادة قدراتها التصديرية لباقى دول العالم، وإمكانية التصدير لأسواق جديدة كانت مغلقة فى الماضى أو بها من القيود ما يكفى لعدم التصدير إليها.

وإذا كان للعولمة آثار إيجابية فإن لها أيضًا آثار سلبية مثل:

١ ـ العولمة ستعمل على تهميش طبقات اجتماعية بكاملها داخل الدول المتقدمة، كما قد تؤدى إلى تهميش الدول الفقيرة حيث تضعف مركزها النسبى فى التجارة العالمية وفى الاقتصاد العالمى(١١).

٢ ـ تآكل قوة الدولة القومية وإضعاف سيطرتها على اقتصادها وعدم قدرتها على التوجيه والرقابة والإشراف وخصوصًا فى الدول النامية التى تسير حاليًا فى تهيئة اقتصادها ليتوافق مع آليات السوق القائم على حرية التجارة وعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى حسب ما تقتضيه العضوية فى منظمة التجارة العالمية.

زيادة معدلات الفقر بصورة غير مسبوقة.

تقوم العولمة من خلال آلياتها بصياغة ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى عبر وسائلها المختلفة مثل: الإنترنت والقنوات التليفزيونية التى تبث عن طريق الأقمار الصناعية، وبالتالى فإنها تحمل أخطار الغزو الثقافى على الخصوصية الثقافية للدول حيث انها تأتى من المراكز الرأسمالية بكل قوتها وإمكانياتها التكنولوجية وتصب فى دول الأطراف وهى مجتمعات العالم الثالث والتى لا تستطيع أن تواجه هذا الخطر الثقافى نظرًا لضعف أجهزتها الإعلامية والثقافية.

أفرزت العولمة ما يسمى بـ «حق التدخل» فى شئون الدول لأى سبب من الأسباب التى ربما تكون إنسانية أو سياسية أو اقتصادية، مثل ما حدث فى الصومال والعراق وليبيا..!

تعمل العولمة على خلق مجتمع يتم استخدام ٢٠٪ فقط من قوة العمل المتاحة به، وهذه النسبة هى فقط التى ستعمل وتكسب المال وتستهلك وستكفى هذه النسبة لإنتاج جميع السلع والخدمات التى يحتاج إليها شعوب العالم، أما الـ ٨٠٪ من قوة العمل فهم عاطلون بالرغم من قدرتهم على العمل. كما يقول هانس بيتر مارتين وهارالد شومان فى كتاب «فخ العولمة».

إن العولمة من خلال آلياتها تسعى إلى نشر نموذج واحد ومعروف هو النموذج الغربى «الأمريكى» وهو ما يسمى بالتنميط STANDARDIZAION.

تدمير الطبقة الوسطى بالمجتمعات تلك الطبقة التى توفر الاستقرار لأى مجتمع، كما أنها تقوم عليها التنمية والتقدم الاقتصادى.

تعمل العولمة من خلال آلياتها إلى اتجاه الأفراد للبحث عن الربح فى أى منطقة فى العالم مما يضعف من انتمائهم لدولهم. ويشكو بعض المفكرين فى الدول المتقدمة من تعرض الانتماء القومى للفتور والضياع بسبب زيادة الإنتماء للمصالح الفردية فى ظل العولمة على حساب الانتماء القومى(١٢).

١٠ ـ تعمل العولمة من خلال حرية التجارة وإزالة كافة القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال على إضعاف مركز الدولة القومية؛ ويتم ذلك أيضًا عن طريق تشجيع الدولة للقطاع الخاص وترك النشاط الاقتصادى بعيدًا عن تدخل الدولة ليدفع ذلك المستثمرين الأجانب إلى تملك كل ما هو متاح وممكن من شركات وأصول إنتاجية مهمة، هذا بالإضافة إلى محاولتهم الضغط على المسئولين بالدولة عن طريق المنظمات الاقتصادية الدولية للحصول على المزيد من الحرية والتسهيلات والمزايا لامتلاك المزيد من الأصول والشركات.

١١ ـ تعمل العولمة على تهيئة الساحة الاقتصادية لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات الدول النامية ومنتجات الدول الصناعية المتقدمة، حيث تستطيع الأخيرة أن تسود السوق بسعرها الرخيص وجودتها العالية مما يضعف معه الطلب على منتجات الدول النامية فى السوق الأمر الذى يؤثر على الوضع الاقتصادى للدول النامية بالسلب.

١٢ ـ تعمل العولمة على انعدام المنافسة وزيادة ظاهرة تركز المشروعات، بسبب زيادة عمليات الاحتكار على مستوى العالم الذى ينتج عن طريق الاندماج بين الشركات الضخمة، حيث تتكون على الساحة العالمية شركات ذات أصول ضخمة وفروع متعددة تسيطر على معظم مجالات الإنتاج لتضعف من المنافسة وربما تنعدم فى بعض المجالات

ظهور الطريق الثالث على الساحة العالمية

وإذا كان «فرانسيس فوكوياما » يرى فى كتابه «نهاية التاريخ» انفراد الرأسمالية بالساحة العالمية وصلاحيتها كنظام اقتصادى لقيادة العالم حتى نهاية التاريخ، فنحن نرى أن الحكم بصلاحية نظام اقتصادى معين حتى نهاية التاريخ معناه الحكم بعقم الفكر البشرى الخلاق وعدم قدرته على استكمال مسيرة التطوير والتحديث والابتكار لاستمرار التقدم والتنمية للحياة البشرية على الأرض. إن الرأسمالية الآن تمر بأزمة شديدة فى معظم مناطق العالم، حيث

يجتاح الركود معظم الأنظمة الرأسمالية منذ فترة، وخصوصًا الاقتصاد الأمريكى الذى يعانى من الركود الاقتصادى وهو الاقتصاد الرائد الذى يؤثر على باقى اقتصاديات دول العالم؛ لذا فإننا نرى حتمية سقوط هذا النظام فى الأجل المتوسط على الرغم من الاتجاه العالمى حاليًا لتطبيق الرأسمالية كنظام اقتصادى، وإقدام معظم دول الجنوب نحو آليات السوق والاعتماد على العرض والطلب، وإزالة العوائق والحواجز أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ سيتغير هذا النظام لعدم قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة، فلن يصبر طويلاً هؤلاء الذين ليس لديهم عمل ودخل يحقق لهم الحياة الكريمة، ستكون الرقابة والتحكم فى الإنتاج هما الوسيلة لضبط الأوضاع الاقتصادية وسيكون التخطيط شبه المركزى لأدوات الإنتاج هو المسيطر.

وإذا كانت العولمة هى مرحلة متقدمة للرأسمالية - كما سبق وأن عرفنا ها، فإنه ليس من المستبعد أن تظهر أنظمة اقتصادية أخرى عبر الزمن لتزيح الرأسمالية وتفرض نفسها على الساحة العالمية وتكون مقبولة على المستوى العالمى - كما سبق وأن ذكرنا.

وربما كان الطريق الثالث واحدًا من هذه الأنظمة، وإن لم تكتمل ملامحه بعد كنظام اقتصادى له أصوله ومبادئه، وفيما يلى سنقوم بالتعرض بإيجاز للطريق الثالث فى محاولة لفهمه وتحديد معناه ونشأته وتطوره.

فالطريق الثالث هو طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية، ويمثله أحزاب يسار الوسط، وببساطة فهو يعتمد على المسئولية المشتركة بين الفرد والمجتمع والدولة.

وقد قام الأستاذ/ السيد ياسين بتعريف الطريق الثالث على أنه: -

«الطريق الثالث ليس مجرد نظرية جديدة تحاول التأليف الخلاق بين إيجابيات الاشتراكية وحسنات الرأسمالية، بل هو - أهم من ذلك - حركة سياسية نشطة، يقوم بالدور الفعال فيها حكومات غربية متعددة، استطاعت أن تصل الأحزاب التى كونتها للسلطة من خلال الانتخابات العامة. ومن ثم فهى ليست

حركة فكرية نخبوية أطلقها مجموعة من المفكرين السياسيين بقدر ما هى إعلان بارز عن تحولات خطيرة فى المزاج السياسى للجماهير - إن صح التعبير - وترجمة صادقة للتكيف الأصيل لكل من النخبة السياسية والمفكرين والجماهير لمتغيرات العصر من ناحية، وتأمل عميق فى الحصاد الإجمالى لخبرة القرن العشرين»(١٣).

وإن كان يعنى هذا أن الطريق الثالث لم يظهر نتيجة إبداع المفكرين، بل هو واقع عملى بدأت الحكومات الغربية فى التفكير فى تطبيقه فعلاً. وفيما يلى سنورد بعض أهم الندوات والاجتماعات التى تم عقدها للحديث عن «الطريق الثالث».

فى أواخر عام ١٩٩٨ عقدت ندوة فى كلية الحقوق بجامعة نيويورك موضوعها الطريق الثالث، وقد حضرها بيل كلينتون - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت رمز الرأسمالية المعاصرة - وتونى بلير - رئيس وزراء بريطانيا وزعيم حزب العمال والذى رفع بدرجة قليلة أو كبيرة رايات الفكر الاشتراكى - ورئيس الوزراء الإيطالى رومانى برودى ورئيس الوزراء الهولندى ديم كوك.. بعض هؤلاء الساسة ينتمون إلى الفكر الرأسمالى والبعض ينتمون للفكر الاشتراكى، وكان الغرض الرئيسى للندوة هو تبادل طرح الأفكار دعمًا للجهود الرامية إلى إيجاد حل للمشكلات العالمية المعاصرة(١٤).

كما عقد اجتماع مجلس القيادة الديمقراطية الرأسمالية فى واشنطن فى أبريل ١٩٩٩ والذى حضره الرئيس الأمريكى السابق/ بيل كلنتون وأربعة زعماء آخرون هم(١٥): -

تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا، جيرهارد شرودر مستشار ألمانيا، ديم كوك رئيس وزراء هولندا، ماسيمو داليما رئيس وزراء إيطاليا فى ذلك الوقت... أما الاجتماع الآخر والذى قد يزيد أهمية عن سابقه هو مؤتمر «الطريق الثالث» الذى عقد اجتماعاته فى فلورنسا بإيطاليا فى نوفمبر ١٩٩٩ والذى حضره الزعماء الخمسة السابق ذكرهم علاوة على ليونيل جوسبان رئيس وزراء فرنسا،

أنطونيو جوتيريس رئيس وزراء البرتغال، فرناندو كاردوزا رئيس وزراء البرازيل، رومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية.

أما على المستوى المحلى فقد قام الأستاذ الكبير المفكر/ السيد ياسين بدور مهم فى محاولة تعريف العامة بهذا المفهوم.

وقد دعى السيد ياسين إلى ما يسمى بالاتجاه التوفيقى - وذلك فى كتابه «الوعى التاريخى والثورة الكونية» (الصادر فى القاهرة عام ٩٠ (الطبعة الثانية) عنوانها «تغيير العالم: جدلية السقوط والصعود والوسطية). وقد قرر السيد ياسين بعد استعراض الآثار السياسية والتكنولوجية والثقافية والاقتصادية لسقوط الاتحاد السوفيتى ظهور نمط سياسى اقتصادى ثقافى توفيقى جديد سيحاول أن يوفق بين متغيرات متناقضة فى الظاهر وسيحدث هذا فى مرحلة تتسم بالصراع الحاد العنيف والذى قد يصل إلى حد المواجهة العسكرية المحدودة فى هوامش النظام وليس فى مركزه، حيث ستكون هناك محاولات للتوفيق بين: -

١ - الفردية والجماعية على الصعيد الإيديولوجى والاقتصادى والسياسى.

٢ - العلمانية والدين.

٣ - عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق.

٤ - القطاع العام والقطاع الخاص.

٥ - الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل.

٦ - المصلحة القطرية والمصلحة الإقليمية.

٧ - الأنا والآخر على الصعيد الحضارى.

٨ - الدولة الكبيرة المركزية فى مواجهة التجمعات المحلية.

٩ - تحديث الإنتاج وزيادة الاستهلاك وتنويعه.

١٠ - زيادة معدلات التنمية فى البلاد المتقدمة ومساعدة دول العالم الثالث.

وقد حدد السيد ياسين سمات «النموذج التوفيقى العالمى (لو استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية) وهى[١٦]:

١ - التسامح الثقافى المبنى على مبدأ النسبية الثقافية فى مواجهة العنصرية والمركزية الأوروبية.

٢ - النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على الإطلاقية الإيديولوجية.

٣ - إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان فى سياقات ديمقراطية على كافة المستويات.

٤ - العودة إلى إحياء الجمعيات المحلية وتقليص مركزية الدولة.

٥ - إحياء المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة التى غزت المجال العام.

٦ - التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والإنسانية

وقد أكد فى التقييم النهائى أننا نشيد المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارة كانت لها رموزها وقيمها التى سقطت وبداية تشكيل حضارة عالمية جديدة شعارها «وحدة الجنس البشرى».

المبحث الثانى : تطور دور الدولة
فى الفكر الاقتصادى

سوف نبحث فى هذا المبحث تطور دور الدولة فى الفكر الاقتصادى وسنرى كيف نشأ هذا الدور، وكيف تطور من حيث طبيعته وحجمه منذ القرن الخامس عشر عندما ظهرت الدولة لأول مرة كوحدة سياسية، وبداية ظهور مدرسة الفكر التجارى، ومن ثم فإننا سنعرض إلى التطور التاريخى للمدارس الاقتصادية منذ ظهور المدرسة التجارية ثم الطبيعية ثم الكلاسيكية، ثم ظهور المدرسة الاشتراكية ثم المدرسة الكينزية فالمدرسة النقدية، ولكننا سنقوم فى هذا المؤلف بتقسيم تلك المدارس حسب الطريقة الرأسمالية والطريقة الاشتراكية.

وعلى ذلك تم تقسيم هذه المدارس حسب تطور الفكر الاقتصادى إلى قسمى.

القسم الأول يضم: المدرسة التجارية، والمدرسة الطبيعية، والمدرسة التقليدية، ثم المدرسة الكينزية، والمدرسة النقدية.... وعلى الرغم من اختلاف هذه المدارس من حيث أسلوبها فى معالجة المشكلات الاقتصادية إلا أنها تتفق وطريقة الإنتاج الرأسمالى.

القسم الثانى عن المدرسة الاشتراكية والتى تختلف اختلافا جوهريا مع الطريقة الرأسمالية فى الوسائل والمبادئ والمقومات التى ترتكز عليها فى حل المشكلات الاقتصادية وكذا تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادى.

وسوف نرى أن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى يختلف من مدرسة لأخرى، وسيتضح ذلك من خلال تتبع تطور الفكر الاقتصادى حسب المدارس السابقة كالآتى :-

القسم الأول: مدارس الفكر الرأسمالى

سوف نبدأ بنشأة المدرسة التجارية MERCANTILISM فى بداية القرن الخامس عشر والتى سادت حتى منتصف القرن الثامن عشر، وبعد ذلك ظهور المدرسة الطبيعية (الفيزوقراط) التى سادت حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، ثم بعد ذلك ظهور المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) منذ هذا التاريخ (النصف الثانى من القرن الثامن عشر) ليستمر تطبيق مبادئ هذا الفكر التقليدى لفترة كبيرة امتدت حتى ظهور المدرسة الكينزية فى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين عندما عجز الفكر التقليدى عن معالجة مشاكل البطالة والركود، ثم ظهور المدرسة التقدية التى تزعمها ميلتون فريدمان، أما بالنسبة لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى فيختلف حسب كل مدرسة من المدارس السابقة؛ لذا سوف نعرض هذا التطور فى الفكر الاقتصادى ودور الدولة من خلال التقسيم السابق الإشارة إليه كالآتى: -

١ . المدرسة التجارية MERCANTILISM :

ظهرت أفكار التجاريين فى أوروبا منذ بداية القرن لخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وطوال هذه الفترة وأفكار التجاريين توجه الحياة الاقتصادية فى جوانبها المختلفة [١٧] .

وقد ظهرت الدولة كوحدة سياسية فى فرنسا ثم انجلترا، ونظرا لاهتمام هذه المدرسة بالتجارة بالدرجة الأولى فقد سميت الرأسمالية فى هذه المرحلة بالرأسمالية التجارية.

لقد عرف فكر التجاريين تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية تدخلا سافرا ومحكما لكى تدير كل نواحى النشاط الاقتصادى لتبنى قوة الدولة اقتصاديا فى مواجهة بقية الدول، وقد استتبع ذلك أن تكون النفقات العامة متزايدة لاتساع الجهاز الإدارى الحكومى المشرف على الأنشطة الاقتصادية والاحتفاظ بجيش قوى وقوات بحرية لكسب الأسواق فى العالم الخارجى وضمان استمرار

السيطرة عليها، وكذلك لما تتكلفه الدولة من إعانات واستثمارات مباشرة فى كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة فى قطاع الصناعة الناشئ فى ذلك الوقت. ولقد أدت زيادة النفقات العامة إلى زيادة الضرائب المفروضة لتغطيتها، وإلى اللجوء إلى القروض العامة وغيرها من الوسائل لتمويل النفقات العامة فضلا على أن الضريبة استخدمت كحافز سلبى لوقف بعض الأنشطة الاقتصادية كما استخدمت كحافز إيجابى لدفع البعض الآخر [١٨] .

لقد تدخلت الدولة فى النشاط الاقتصادى لزيادة قوة الدولة وثرائها وذلك عن طريق تجميعها لأكبر كمية من المعادن النفسية مثل: الذهب والفضة، ولن يتأتى هذا إلا عن طريق الاهتمام بالتجارة الخارجية بزيادة التصدير وتخفيض الاستيراد، ومن أجل ذلك قامت بتشجيع التصدير وفرض القيود على الواردات، وقد أخضع التجاريون عملية صرف العملات الأجنبية لرقابة الدولة، ويمثل فكر هذه المدرسة كتاب «الأمير» لميكيافيلى.

٢ - المدرسة الطبيعية :

نشأت هذه المدرسة بنهاية مدرسة التجاريين، حيث ظهرت هذه المدرسة على أنقاض المدرسة التجارية بظهور المذهب الفردى الذى قام على فكرة القانون الطبيعى والوضع الطبيعى اللذين سادا فى فكر القرون الوسطى على يد المفكرين وخاصة سان توماس الاكويني، وقام بإحيائها جون لوك، ودافيد هيوم، وفولتيير، وجان جاك روسو وكتاب المدرسة الطبيعية (الفيزوقراط)[١٩] .

ونشأت دولة المذهب الحر التى تعتقد فى أن الفرد هو مركز النظام وهو الوحدة السياسية له، ومن ثم ساد الاعقاد فى حقوق الإنسان وخاصة حريته الكاملة التى لا تنتقص إلا بما يتنازل عنه بإرادته للدولة حسب فكرة العقد الإجتماعى لروسو [٢٠] .

ونظرا لأن أفكار هذه المدرسة تنادى بتعظيم الفرد على الجماعة وتركه حرا لاعتباره الغاية والوسيلة، فإنها ترى عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى،

ولذلك كان لابد أن ينحصر دور الدولة فى وظائف الأمن الداخلى والخارجى وإقامة العدالة والقضاء، وتبعا لذلك فقد كان الإنفاق العام فى أضيق الحدود ولهذا كانت الدولة أشبه فى وظائفها بالدولة الحارسة.

وعلى الرغم من ذلك فقد سمحت هذه المدرسة لأن تقوم الدولة ببعض المشروعات التى لا يقبل عليها القطاع الخاص أو لا يستطيع إقامتها، كما نادت المدرسة التجارية بضرورة تشجيع الدولة لحرية التجارة سواء الداخلية أو الخارجية. وقد استبعدت المدرسة الطبيعية فكرة المعادن النفيسة، حيث أن النقود ليست إلا عبارة عن ثروة عقيمة، ولذلك اعتمدت هذه المدرسة على النشاط الزراعى واعتبرته النشاط الأساسى للدولة لأنه النشاط الوحيد الذى يولد ناتجا صافيا.

٣. المدرسة الكلاسيكية :

تكونت هذه المدرسة تاريخيا على يد العالم الإنجليزى وليام بتى، وكذلك على يد العالم الفرنسى فرانسوا كينأى (رائد المدرسة الطبيعية) [٢١] .

ومن رواد هذه المدرسة: آدم سميث، ديفيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.. وهؤلاء المفكرين الكبار كان لهم الفضل فى اتجاه الفكر الاقتصادى نحو الازدهار والتقدم فى أدوات التحليل الاقتصادى، ومحاولة حلول للمشاكل الاقتصادية التى تتعرض لها الدولة.

وتعتمد الكلاسيكية على تحقيق أربعة مبادئ مهمة وهى: الحرية، القانون الطبيعى (اليد الخفية) [٢٢]، المنافسة الكاملة، آلية جهاز الثمن.

ويرى سميث أن السلوك الإنساني يخضع لستة بواعث هى: حب الذات، التعاطف، الرغبة فى الحرية، الإحساس بالملكية، عادة العمل، الميل للمبادلة .... وقد أدى اعتقاد سميث فى وجود نظام طبيعى إلى القول بأن هذا النظام من شأنه أن يحقق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد والمبينة وفقا للبواعث السابقة وبين المصلحة العامة، وهذه هى فكرة اليد الخفية INVISIBLE HAND [٢٣] .

وترى هذه المدرسة وجوب عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى نظرا لأن تدخلها يثير العديد من المشاكل ويجعلها قليلة الفاعلية والكفاءة ويسبب الضرر لكافة الأفراد، كما ترى أن العمل هو المصدر الرئيسى للثروة.

ويرى سميث أن دور الدولة ينحصر فى الدفاع الخارجى وتحقيق الأمن الداخلى والقضاء العادل، ولهذا فهى يجب ألا تقيم المشروعات إلا فى حالات محددة، أو عندما يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، وفيما عدا ذلك فاليد الخفية أكفأ فى تحقيق المصلحة العامة.

طبقا لهذه المدرسة فإنه يجب عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، حيث لابد من تركه حرا دون تدخل من الدولة، وضرورة تخلص النشاط الاقتصادى من أية قيود حتى يستطيع القيام بمهامه جيدا، وتنحصر وظائف الدولة فى تلك الوظائف التى تقوم بها الدرلة الحارسة؛ لأن فى سعى الأفراد لتحقيق مصلحتهم الخاصة فإنهم ودون أن يشعروا يحققوا المصلحة العامة وذلك بسبب توافق المصالح الخاصة مع المصلحة العامة.

ولقد هاجم سميث التجاريين فى دعوتهم لاكتناز الذهب والفضة، حيث إن زيادة الذهب لا تؤدى إلى زيادة ثروة الأمم، ولكنها تؤدى إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للدول الأخرى، وبالتالى نقص الصادرات وزيادة الواردات وتحقيق عجز فى الميزان التجارى مما يؤدى إلى خروج الذهب وإعادة التوازن. وعارض سميث سياسة القيود الجمركية حيث تؤدى إلى سوء توجيه رءوس الأموال، كما اهتم بالادخار الذى يعتبر من وجهة نظر الفرد التضحية بالاستهلاك، أما من وجهة نظر الجماعة فهو اتجاه لبناء رأس المال (٢٤).

٤ - المدرسة الكينزية :

لقد بدأت هذه المدرسة على يد العالم الاقتصادى الإنجليزى جون ماينارد كينز الذى كان له أكبر الأثر فى الفكر الاقتصادى منذ إصداره لكتابه المهم عن التشغيل والفائدة والنقود فى عام ١٩٣٦، والذى هدم فيه الأصول المنهجية

والمسلمات الفكرية للنظرية التقليدية التى فشلت فى معالجة المشاكل الاقتصادية التى ظهرت فى فترة الكساد الكبير الذى أصاب الاقتصاد العالمى منذ عام ١٩٢٩، ولقد قام الاقتصاديون بعد كينز باستكمال رسالته على نفس النهج، ولذلك تم تسمية هؤلاء الاقتصاديين بـ «الكينزيين» وسميت المدرسة التى يتبعونها بـ «المدرسة الكينزية».

اهتم كينز بالمشاكل الاقتصادية التى ظهرت فى فترة الكساد العالمى حيث فشلت نظريات المدرسة التقليدية فى تفسيرها وحلها مثل مشكلة تزايد البطالة بشكل غير عادى، وانخفاض مستويات التشغيل إلى معدلات غير مسبوقة، والإفلاس الذى تعرضت له معظم الشركات، وانهيار البورصات المالية، وتوقف البنوك عن أداء دورها فى ضخ الأموال بسبب انخفاض التحصيلات وغيرها من المشاكل.

ولقد رفضت المدرسة الكينزية اتباع السياسة المالية المحايدة وما نادى به الكلاسيك بضرورة ترك النشاط الاقتصادى حرا بدون أى تدخل من الدولة، ورأت هذه المدرسة ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وذلك لزيادة حجم الطلب الكلى وبالتالى زيادة مستوى التشغيل، وبالتالى فإن السياسة المالية المتدخلة هى تلك السياسة التى يجب أن تتبع من قبل الدولة.

وقد سلم كينز بثلاث حقائق مهمة :

١ - عدم ثبات حجم الدخل القومى، وذلك لاختلاف مستويات التشغيل سواء الكامل أو الناقص تبعا لمستويات مختلفة، ويترتب على ذلك تسليمه بعدم استاتيكية الحياة الاقتصادية وأنها دائما فى حالة ديناميكية.

٢ - إمكانية حدوث اكتناز HOARDING ومن ثم تقلب الاستثمار وعدم تساويه مع الادخار، وبذلك أدخل عنصر التوقعات فى نظريته عن التشغيل الذى يتوقف مستواه على حجم الاستثمار المتوقع.

٣ ـ إن للنقود دور اقتصادى فعال فى تحديد مستوى التشغيل والإنتاج، وإن دورها ليس سلبيا كما يدعى الكلاسيك.

وقد استخدم كينز [٢٥] أداة تحليلية جديدة وهى «الطلب الفعال» EFFECTIVE DEMAND التى تقوم عليها نظريته فى التشغيل والفائدة والنقود، والتى يمكن إيضاحها من خلال مقولتين أساسيتين أولهما :ـ

١ ـ إن الطلب الفعال يحدد العرض الكلى (حجم الإنتاج القومى أو مستوى الدخل القومى الإجمالى).

٢ ـ الطلب الفعال لا يتحدد تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل.

وترى هذه المدرسة خطأ الكلاسيك فى فصل التحليل الاقتصادى إلى تحليل عينى وتحليل نقدى، وأن القطاع العينى يؤثر على القطاع النقدى، ولكن القطاع النقدى لا يؤثر على القطاع العينى، وهو ما يسمى بـ «الفصام الكلاسيكى»، وترى أيضا أن تأثير النقود ليس محايدا وأنها ليست مجرد وسيط للتبادل، بل إنها مخزن للقيمة ـ أى تطلب لذاتها.

وعموما فإن كينز أوجب على الدولة التدخل فى الحياة الاقتصادية لعلاج المشاكل الناتجة عن الحرية الاقتصادية حيث تؤدى إلى نقص فى مستويات التشغيل وانخفاض الطلب الكلى وزيادة معدل البطالة، وهذا التدخل الحكومى يكون باستخدام السياسة المالية التى أولاها اهتماما كبيرا وقدرة فائقة فى تحقيق التوازن الاقتصادى والذى اعتبره كينز أهم من التوازن المالى.

وعامة تعتمد الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج وتخصيص الموارد وتعتمد على الإيديولوجية الليبرالية ـ أى الحرية فى التملك والعمل والإنتاج والاستهلاك والتجارة والانتقال والخروج والدخول فى السوق، وتسمى هذه الطريقة أيضا بـ «آلية السوق» أو «نظام السوق»؛ لأنها تعتمد على تفاعل قوى العرض والطلب فى تحديد الأثمان، ولا تسمح هذه الطريقة

بتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، إنما يترك للقطاع الخاص حرية الإنتاج وتخصيص الموارد وتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية.

٥ . المدرسة النقدية :

طبقا لفكر هذه المدرسة فإنها تهتم بالعلاقات التى تربط بين النقود والمتغيرات الاقتصادية الأخرى وتأثيرها على النشاط الاقتصادى، ويعتبر ميلتون فريدمان من رواد هذه المدرسة.

إن هذه المدرسة هى مجرد محاولة لتجديد وإعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود بحيث تتمشى مع الاحتياجات الفعلية للعصر الحديث، وتستطيع تقديم حلولا واقعية للظواهر الاقتصادية فضلا على أنها كانت تهدف أساسا لوضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت النظرية الكينزية فى علاج هذه الظاهرة، كما حلل فريدمان الطلب على النقود بهدف الوصول إلى نوع معين من أنواع السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية [٢٦] .

وقد انتقد ميلتون فريدمان كينز فى الآتى [٢٧] :.

١ ـ اعتباره عرض النقود متغيرا مستقلا يتوقف على السلطات النقدية رغم اهتمامه بدراسة الطلب على النقود (تفضيل السيولة).

٢ ـ تبعا لذلك لم يوجه اهتماما كافيا لمسألة عرض النقود ومن هنا ترك السلطات النقدية دون توجهات محددة.

٣ ـ انتهى تحليله للطلب على النقود إلا أن هذا الطلب غير مستقر ويمكن أن يتغير بشكل كبير.

٤ ـ اعتباره سرعة تداول النقود غير مستقرة.

٥ ـ قوله بأن السياسة المالية وخاصة عجز الموازنة يمكن أن تواجه مشاكل البطالة والكساد.

وقد أظهر التحليل الحديث للنقود فى ما يلى [٢٨] :.

١ ـ للنقود دور أساسى فى النشاط الاقتصادى فهى ليست محايدة، كما أن التوازن الاقتصادى لا يحدث تلقائيا.

٢ ـ١. ليس العرض هو الذى يخلق الطلب، وإنما مستوى الدخول وحجم العمالة تتوقف كلها على مستوى الطلب الكلى الفعال.

٣ ـ أبرز التحليل الحديث دور النقود كمخزن للثروة والقيمة وليس أداة للمبادلة فقط.

القسم الثانى : المدرسة الاشتراكية

يمكن القول: إن الفكر الاشتراكى يختلف تماما عن الفكر الرأسمالى من حيث المقومات الخاصة والمبادئ والتخطيط المركزى على المستوى القومى لكافة قطاعات النشاط الاقتصادى واتباع السياسة المالية المخططة.

ويعتبر كارل ماركس من أكبر وأشهر الاقتصاديين الاشتراكيين والذى كان له أكبر الأثر فى الفكر الإنسانى والاقتصاد والعلاقات الإجتماعية، ويجب أن نذكر فى هذا المجال زميله فريدريك انجلز الذى كان له تأثيره فى الفكر السياسى العالمى، وقد قاما بإلقاء البيان الشيوعى فى عام ١٨٤٨ فى بلجيكا. وقد أصدر كارل ماركس خمسة كتب، ثلاثةٍ منها عن رأس المال والاثنان الآخران عن فائض القيمة.

كما يعتمد الفكر الاشتراكى على الإيديولوجية الشمولية والتى تعنى بتطبيق المركزية والاهتمام بالجماعة على حساب الفرد... ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد المقولة الشهيرة التى تقول: «إن الفرد ما هو إلا ترس صغير فى آلة كبيرة»، وتعتمد هذه المدرسة على استخدام القهر المنظم فى إخضاع الأفراد لأوامر السلطة، وطبقا لهذا الفكر ـ يمنع التملك واختيار العمل والإنتاج، كما تقوم الدولة بتحديد الأثمان.

وترى هذه المدرسة ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لأقصى درجة، وقيام الدولة بالإنتاج وتحديد معدلاته، وتنظم العمل وتحدد احتياجات الأفراد من كل سلعة وخدمة وتحدد أثمانها، ولا يوجد حافز الربح، ولا تسمح للقطاع الخاص بالإنتاج وتخصيص الموارد.

وتعتمد الطريقة الاشتراكية فى الإنتاج على الخصائص أو الدعائم الآتية: .

١. الملكية العامة لأدوات الإنتاج.

٢. تحديد الأثمان.

٣. حافز العمل.

٤. تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.

ويمكن أن نوجز فيما يلى شرحا لهذه الخصائص السابقة وإلتى تمثل دعائم الطريقة الاشتراكية فى الإنتاج والفكر الاشتراكى عموما كما يلى: .

١. **الملكية العامة لأدوات الإنتاج** : طبقا لهذه الطريقة ـ فإن الدولة هى التى تمتلك كافة وسائل الإنتاج فى المجتمع نظرا لأنها هى التى تنظم هذه الأدوات وتقوم بتخصيص الموارد طبقا للاستخدامات المختلفة التى يحتاج إليها المجتمع.

٢. **تحديد الأثمان**: كما تقوم الدولة بتحديد أسعار السلع والخدمات بحيث تقوم بتوفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار تقدر عليها الطبقات المحدودة الدخل.

٣ـ **حافز العمل**: فالحافز طبقا لهذه الطريقة هو ـ العمل، فالعمل هو الذى يحقق ما يتمناه الفرد من مستوى معيشى.

٤ـ **تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى**: تتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وتتحكم فى أولويات الإنتاج، وتحديد الأنشطة التى يجب القيام بها فى مختلف قطاعات الدولة، كما أنها تحدد للقطاع الخاص ـ إن وجد ـ بها أنماط الاستثمار وحدوده.

وفى نهاية هذا الفصل يمكن أن نؤكد على الحقائق التالية:.

إن العولمة لها تأثيرات كبرى على دور الدولة، وإذا كانت الدولة تتدخل فى النشاط الاقتصادى فى بعض الأنظمة ولا تتدخل فى البعض الآخر، فإن دور الدولة يختلف كثيرا فى ظل العولمة التى جاءت إلينا بمتغيرات كثيرة ومتنوعة، وإن كان هناك أصوات تنادى بعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ليصبح دورها محدودا فى ظل المتغيرات المعاصرة وحرية التجارة - إلا أن ذلك سيصاحبه العديد من المشاكل والأزمات.

ونحن نرى أنه يجب أن يكون للدولة دور بارز وقوى، بل ربما سيزداد حجم تدخلها عن ذى قبل؛ لأنه من الخطأ الاعتماد على الرأسماليين فى ضبط الأسواق بحجة حرية التجارة وآليات السوق، ذلك أن هؤلاء الرأسماليين سيكون هدفهم من بعيد أو من قريب هو تحقيق أقصى الأرباح فقط لا غير.. الأمر الذى سيؤثر قطعا على مستويات المعيشة وتحقيق الصالح العام للدولة والأفراد.

هوامش ومراجع الفصل الأول

(١) Dr. Samuelson & Norohaus, Economics, Mc Graw-Hill, Boston, New York Seven Edition, PP.32-33.

(٢) د/ أحمد عباس عبدالبديع، مقالة «من العالمية إلى العولمة»، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/٥/٣ ص : ١١.

(٣) السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩، ص : ٢٤ ـ ٢٦.

(٤) د/ عاطف السيد، الجات والعالم الثالث: دراسة تقويمية، الإسكندرية، مطبعة رمضان وأولاده، ١٩٩٩، ص : ١٧.

(٥) لمزيد من المعلومات حول هذه الجولات يرجى الرجوع إلى الكتاب التالى: ـ

د/ نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية : أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة. ٢٠٠١، ص : ٢٨ ـ ٢٩.

(٦) الآية رقم ١٣ من سورة الحجرات.

(٧) الآية رقم ١١٨ من سورة هود.

(٨) هانس ـ بيترمارتن وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د/ عدنان عباس على، مراجعة وتقديم ا د / رمزى زكى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٣٨، ١٩٩٨، ص : ٢٥ ـ ٢٦.

(٩) السيد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٥ ـ ٨٦.

(١٠) د/ مصطفى النشار، فى مواجهة العولمة، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/٤/١٢، ص : ١١.

(١١) الطبقات الاجتماعية التى سيتم تهميشها هى طبقة الموظفين والعمال وغيرهم من الذين يمثلوا الطبقة المتوسطة التى يقوم عليها نمو وتقدم أى مجتمع.

(١٢) راجع على سبيل المثال: ـ

روبرت ب. رايتش، اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن الحادى والعشرين، ترجمة: سمية شعبان، مراجعة وتقديم: د/ فتحى أبوالفضل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٩.

(١٣) السيد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٩.

(١٤) المرجع السابق، ص : ١١٤.

(١٥) محمود قاسم، «الطريق الثالث».. فى القرن الجديد، جريدة الوفد، ٢٠٠٠/١/٢٧.

(١٦) السيد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٥ ـ ١١٧.

(١٧) د/ فتحى أبوالفضل، التجارة الخارجية، القاهرة، دار الحقوق للنشر، ١٩٩١، ص : ١٠.

(١٨) د/ سعيد الخضرى، السياسة المالية والتخطيط المالى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦.

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٧.

(٢١) د/ سعيد الخضرى، أصول علم الاقتصاد، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، ١٩٩٦، ص : ١٧.

(٢٢) وتعنى فكرة اليد الخفية أن أى فرد عندما يحاول تحقيق مصلحته الشخصية أو مصلحة الطبقة التى ينتمى إليها فإنه فى سبيل تحقيقه لهذه المصلحة الخاصة ودون أن يدرى يحقق المصلحة العامة.

(٢٣) د/ حازم الببلاوى، دليل الرجل العادى فى الفكر الاقتصادى، مكتبة الأسرة، ١٩٩٦، ص : ٥٥ ـ ٥٦.

(٢٤) د/ حازم الببلاوى، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٣.

(٢٥) د. سعيد الخضرى، السياسة المالية والتخطيط المالى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٢٦) د/ أحمد فريد مصطفى ود/ محمد عبدالمنعم عمر، الاقتصاد النقدى والمصرفى بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠، ص : ١٨٩.

(٢٧) د/ محمد النجار، فى اقتصاديات النقود والبنوك، ٩٩/٩٨، جامعة الزقازيق، تجارة بنها. (٢٨) د/ عطية عبدالحليم صقر، دراسات مقارنة فى النقود، القاهرة، دار الهدى للطباعة، ١٩٩٢، ص : ٤٢٧.

الفصل الثانى : اقتصاديات الدول النامية والعولمة

وبعد استعراض مفهوم العولمة وكيفية نشأتها وتطورها، وكذا تطور دور الدولة فى الفكر الاقتصادى فإننا سنبحث فى هذا الفصل اقتصاديات الدول النامية فى ظل العولمة، وسنرى كيفية تأثير دور الدولة بالتطورات المصاحبة لظاهرة العولمة، وستتغير طبيعة وحجم هذا الدور ليس فقط فى الدول النامية. وإنما فى الدول المتقدمة أيضا نظرًا للتأثير الخطير للعولمة على مختلف النواحى الاقتصادية على مستوى العالم كله،وسوف يقتصر الحديث هنا على الدول النامية وفقا لموضوع الكتاب.

ويتضمن هذا الفصل ما يلى :-

المبحث الأول: تطور دور الدولة فى فترة التسعينيات

١ - تطور دور الدولة فى فترة التسعينيات.

٢ - دور الدولة فى تحقيق التوازن الاقتصادى فى ظل العولمة.

المبحث الثانى : اندماج اقتصاديات الدول النامية فى الاقتصاد العالمى

١ - دور الدولة فى اندماج الاقتصاد القومى فى الاقتصاد العالمى.

٢ - الآثار المترتبة للاندماج فى الاقتصاد العالمى.

٣ - دور الدولة فى معالجة وتخفيض الآثار السلبية للأزمات العالمية على الاقتصاد القومى.

المبحث الثالث : البعد الاجتماعى

١ ـ أهمية البعد الاجتماعى.

٢ ـ دور الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعى.

المبحث الأول: تطور دور الدولة في فترة التسعينات

الجزء الأول : تطور دور الدولة فى فترة التسعينيات

كان دور الدولة منذ فترة الستينيات... وهى الفترة التى طبقت فيها الدول النامية النظام الاشتراكى وانتهجت سياسة إحلال الواردات يتركز فى قيامها بالتخطيط المركزى للأنشطة الاقتصادية وملكيتها لأدوات الإنتاج وحظر قيام القطاع الخاص بإقامة المشروعات أو تحديد المجالات التى يقتصر نشاطه عليها، وتقوم الدولة بنفسها بعملية الإنتاج على المستوى الكلى، واستمر ذلك فى عقود الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضى، إلى أن سقط الاتحاد السوفيتى وتفكك فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين والذى كان يعتبر معقل الاشتراكية فى العالم، كما انهار سور برلين الذى تم بناؤه فى عقد الستينيات وكان حائلا بين ألمانيا الشرقية والمانيا الغربية حيث كانت كل منهما تطبق نظاما اقتصاديا مختلفا عما تطبقه الأخرى، فألمانيا الشرقية كانت تسير على النظام الاشتراكى أما ألمانيا الغربية فكانت تطبق النظام الرأسمالى.

ويعتبر هذان الحدثان السابق ذكرهما من الأحداث المهمة والخطيرة فى آثارهما الضخمة فى فترة التسعينيات على الساحة الاقتصادية العالمية، فمنذ ذلك التاريخ بدأت معظم دول أوروبا الشرقية التى كانت تطبق النظام الاشتراكى فى التحول إلى اقتصاد السوق، كما اتجهت أيضا معظم الدول النامية نحو فتح اقتصادها على الاقتصاد العالمى، وبدأت السير نحو عمل الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتهيئة اقتصادها ليتوافق مع اقتصاد السوق.

إن معظم دول العالم النامى الآن ترسى دعائم اقتصاد السوق وتتحول إليه، وتفتح الطريق للاستثمارات الخاصة من أجل زيادة الاستثمار والإنتاج والتشغيل، ومن أجل ذلك فهى تعمل على إزالة القيود المفروضة على تدفق هذه الاستثمارات سواء فى دخولها للدولة أو فى الخروج منها، وسواء كانت هذه القيود جمركية أم إدارية أم كمية، كما تقوم الدول النامية أيضا بتشجيع الهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية حتى توجه رءوس أموالها واستثماراتها إليها، ولهذا فهى تقوم بمنح الحوافز والامتيازات والتسهيلات لاجتذابها، ويتم كل هذا بهدف استكمال الهياكل الإنتاجية للدول النامية، فهى تريد أن تنتج وتصدر وتبنى صناعاتها الوطنية وتقويها وتريد أيضا إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة بها والمتمثلة فى البطالة ونقص مستويات التشغيل وانخفاض الطلب الكلى والوصول بالتنمية الاقتصادية إلى معدلات مرتفعة عن معدل نمو السكان بثلاثة أضعاف على الأقل، هذا بالإضافة إلى سداد مديونياتها التى أثقلت كاهلها على مر فترات كبيرة من الزمن وخصوصا منذ بداية السير فى طريق الإصلاح الاقتصادى.

لقد أفسحت الدولة المجال للقطاع الخاص ليقوم بدوره فى التنمية، كما انفتحت الدولة على العالم الخارجى واندمجت فى العولمة، وقد أدى ذلك إلى تقلص السيادة الوطنية للدولة.

تبنى الدول النامية لتطبيق الخصخصة كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادى:

ولقد كان لهذه المتغيرات الخطيرة التى حدثت فى بداية التسعينيات آثارها حيث غيرت مجرى الحياة الاقتصادية على مستوى العالم تغييرا كبيرا يستحق من الدول النامية المتابعة والفهم وتحديد آثار هذه المتغيرات تحديدا دقيقا لكى يتسنى مواجهتها والتعامل معها.

ونتيجة لما سبق فقد تغير دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بعد حدوث هذه المتغيرات السابق الإشارة إليها حيث تقلص تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بسبب السير فى الاقتصاد المفتوح القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض

والطلب، ترك الحرية للقطاع الخاص فى إقامة المشروعات الاقتصادية فى مختلف المجالات، وكانت الخصخصة PRIVATIZATION (والتى تعنى تحويل ملكية شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص وإتاحة الفرصة له ليقوم بالإنتاج والتنمية) واحدة من البرامج التى شجع عليها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

ويمكن القول: إن الدول النامية بدأت تتحول من دول ذات اقتصاد مغلق إلى دول ذات إقتصاد منفتح أو مفتوح على العالم.

ويذكر د/ نبيل حشاد أن اقتصاد الدولة يعتبر اقتصادا مغلقا إذا تحققت واحدة أو أكثر من الخصائص التالية[1] :-

١ - إذا كان متوسط التعريفة الجمركية ٤٠٪ أو أكثر.

٢ - إذا كانت العوائق التجارية (بخلاف التعريفة الجمركية) تغطى نسبة ٤٠٪ أو أكثر من إجمالى حجم التجارة الخارجية للدولة.

٣ - إذا كانت هناك سوق سوداء للعملة الأجنبية يكون سعر العملة الوطنية فيها أقل بنسبة ٢٠٪ أو أكثر مقارنة بسعر الصرف الرسمى.

٤ - اتباع الدولة للنظام الاشتراكى.

٥ - احتكار الدولة للصادرات الرئيسية.

ولذلك فقد قامت الدول النامية بعمل الإصلاحات اللازمة للتحول إلى اقتصاد السوق Market Economy أو الاقتصاد الحر، وكان لزاما عليها أن تقوم بتغيير شامل لأهدافها وسياساتها لتبتعد بقدر الإمكان عن الخصائص السابق ذكرها والتى تميز اقتصاد ما بأنه مغلق، وفى هذا الصدد يتجدد الحديث عن دور الدولة المهم لتنفيذ هذه الأهداف والسياسات السابق الإشارة إليها حيث قامت الدول بإفساح المجال للقطاع الخاص المحلى والأجنبى ليتبوأ مكانته فى أحداث التنمية الاقتصادية والإنتاج.

وبالفعل قامت معظم الدول النامية بتبنى سياسات الحرية الاقتصادية والانتقال تدريجيا من النظم الاشتراكى السابق تطبيقه إلى النظام الرأسمالى الحر.

وفى هذا الصدد قام صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدور مهم فى التخطيط مع الدول النامية للاتجاه نحو الاقتصاد المفتوح وذلك من خلال التسهيلات المختلفة التى يقدمها كل منهما لهذه الدول لتمكينها من اجتياز المرحلة الانتقالية الصعبة (تهيئة الاقتصاد القومى القائم على التخطيط المركزى ليعتمد على السوق وقوى العرض والطلب) وذلك من خلال برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى والتى تتميز بالتركيز على المؤشرات والاعتبارات الاقتصادية مع إهمال الإعتبارات الاجتماعية فى عملية التحويل إلى حد ما.

لذا كان لزاما على الدولة أن تقوم بدراسة هذه البرامج التى يقدمها الصندوق والبنك حتى تحدد المناسب منه وما يمكن تنفيذه فعلا، والفترة الزمنية المناسبة للتنفيذ مع الأخذ فى الاعتبار البعد الاجتماعى فى عملية تهيئة الاقتصاد القومى.

دور الدولة فى عملية الخصخصة :

وتقوم الخصخصة على بيع شركات القطاع العام التى تمتلكها الدولة إلى القطاع الخاص سواء كان ذلك ببيع شركات عامة مملوكة كلية للدولة أو بيع حصص الحكومة والشركات العامة فى الشركات المشتركة بينها وبين القطاع الخاص، وهذا يساير اتجاه الدولة نحو اقتصاد السوق الذى يعتمد على العرض والطلب والاستثمارات الخاصة.

يمكن إرجاع فكرة تطبيق الخصخصة والتى تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص إلى «ابن خلدون» عندما تحدث عن أهمية اطلاع القطاع الخاص بالإنتاج منذ أكثر من ستمائة عام فى عام ١٣٧٧ ميلادية، وتأكد هذا المعنى مع

منادة «آدم سميث» فى كتابه الشهير «ثروة الأمم» الذى نشر فى عام ١٧٧٦ بالاعتماد على قوى السوق والمبادلات الفردية، وذلك من أجل زيادة التخصص وتقسيم العمل وبالتالى تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الجزئى أو الكلى وتشكل أفكار «ابن خلدون» و «آدم سميث» جوانب مهمة ترتبط بسياسة الخصخصة مباشرة (٢).

وكان من أبرز نماذج تطبيق الخصخصة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة هى تجربة بريطانيا، فقد بدأت برنامجا ضخما من عام ١٩٧٩ كان هدفه محدد يتمثل فى زيادة العائد وتخفيض الاقتراض الموجه إلى الشركات العامة، ثم اتسعت أهداف البرنامج للتخلص من معظم الأنشطة بما فيها الخدمات. كذلك نجد أن هذا الاتجاه قد وجد أرضا خصبة فى حكومة الرئيس ريجان فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز الدول النامية التى قامت بتطبيق الخصخصة فى أمريكا الجنوبية مثل: الأرجنتين والبرازيل وشيلى وكولومبيا وكوستاريكا، وفى آسيا مثل: الهند واندونيسيا وبنجلاديش وباكستان والفلبين، وفى إفريقيا مثل: كينيا وتنزانيا ونيجيريا وزامبيا وغانا، هذا إلى جانب بعض الدول العربية مثل: تونس والمغرب ومصر(٣)

وبالفعل فقد استطاعت بعض الدول النامية أن تضع خططا زمنية لخصخصة بعض شركات القطاع العام بها توافقا مع طلبات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

أثر الخصخصة على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

لقد ذكرنا من قبل أن الاتجاه العام الذى بدأ يسود على الساحة الاقتصادية العالمية هو اتجاه نحو اقتصاد السوق والاعتماد على آليات العرض والطلب فى تحديد الأسعار والكميات مع إزالة القيود على تدفقات رءوس الأموال والسلع والخدمات، وذلك من أجل التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا والتى كانت تعتمد عليه أغلب الدول النامية فى تحقيق أهدافها الاقتصادية إلى اقتصاد

السوق، وبالطبع كان لابد من وجود تكاليف لهذا التحول، لذا فقد قام صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بالاتفاق مع هذه الدول لمساعدتها على التحول لاقتصاد السوق، وذلك بتقديم المساعدات المالية من خلال التسهيلات والبرامج الخاصة بذلك مع فرض بعض الشروط التى يجب تنفيذها من قبل الدول النامية حتى يتسنى لها التمتع بمثل هذه التسهيلات من خلال ما يعرف ببرنامج «التثبيت الاقتصادى» للصندوق وبرنامج «التكيف الهيكلى» للبنك الدولى، والمعروفينَ معا «ببرنامج الإصلاح الاقتصادى».

ويلاحظ أن برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى تتركز عادة حول ثلاثة أبعاد أساسية هى[٤] :

١ - تحرير النشاط الاقتصادى من القيود والضوابط التى تفرضها الدولة وتدعيم آليات اقتصاد السوق.

٢ - تشجيع القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسى فى النشاط الاقتصادى مع خصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة.

٣ - استبدال استراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلى باستراتيجيات ذات توجه خارجى غايتها إ دماج الاقتصاديات الوطنية للدول النامية فى الاقتصاد العالمى.

وكان واضحا رغبة الصندوق والبنك فى توجيه وتشجيع الدول النامية نحو اقتصاد السوق وتحرير النشاط الاقتصادى والخصخصة، ولقد تابع الصندوق والبنك - من خلال إشرافهما على برامج الإصلاح الاقتصادى للدول النامية - تنفيذ هذه الشروط طبقا لالتزام هذه الدول تجاه الصندوق والبنك.

الأسباب التى شجعت الدول النامية على القيام بخصخصة الشركات العامة المملوكة للدولة :

هناك أسباب داخلية شجعت الدول النامية على القيام بخصخصة الشركات العامة المملوكة للدولة وهى :-

أولا : تزايد مديونية الشركات العامة بدرجة كبيرة جدا

فقد لوحظ تحقيق شركات القطاع العام لمديونيات وصلت لمستويات خطيرة جدا، ويلاحظ أن معظم هذه المديونيات ناتجة عن زيادة الحصول على القروض من القطاع المصرفى، خصوصا ما تتمتع به من سهولة فى الإجراءات اللازمة للاقتراض بحجة أنها مضمونة من الحكومة، هذا بالإضافة إلى أن معظم الشركات العامة لم تعد تستطيع تسديد ما عليها من ديون التى تمثل معظمها كما ذكرنا من قبل قروض من البنوك، لذا فإنه يمكن القول أن استمرار موقف هذه الشركات كما هو واختلال الهياكل التمويلية بها ربما كان سيجعل الأمر أكثر سوءا، هذا فضلا عن اقتراب هذه الشركات من حالة الإفلاس.

وعلى الرغم من وصول بعض هذه الشركات من حالة الإفلاس بالفعل إلا أنه يتم الإبقاء عليها بأى مبررات بسبب أنها شركات عامة.

ثانيا : وجود عدد كبير من العمالة غير موظفة أو ما يسمى بـ «البطالة المقنعة».

فقد لوحظ أيضا فى هذه الشركات ارتفاع عدد الموظفين والعمال الغير موظفين فى خدمة الإنتاج وهم زائدون عن الحاجة الاقتصادية لهذه الشركات، وتعرف هذه الفئة من الموظفين بـ «البطالة المقنعة»، وبالطبع لهذه الظاهرة أسبابها المعروفة التى من أهمها التزام الدولة بتعيين الخريجين جميعهم رغم عدم حاجة الشركات الفعلية إليهم .

ثالثا : عدم جدوى بعض الشركات فى الإستمرار

لقد وصلت بعض الشركات العامة إلى حالة يجب عندها أن تتوقف عن النشاط ربما لأسباب اقتصادية أو مالية أو ظهور منافسين فى نفس المجال الإنتاجى من القطاع الخاص بتكنولوجيا حديثة، بحيث يصبح الاستمرار فى الإنتاج عديم النفع والجدوى وتكون التصفية خير قرار يتخذ فى هذا المجال.

رابعا: الرغبة فى إفساح المجال للقطاع الخاص ليقود تنمية الاقتصاد:

بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتى، أصبحت الرأسمالية كنظام اقتصادى هى البديل القائم والمتاح على الساحة الاقتصادية العالمية، وكانت هذه الأحداث هى المحرك الأساسى للدول النامية فى الاتجاه نحو تعميق مبدأ الحرية فى النشاط الاقتصادى وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص وذلك كما يرى أنصار هذا الاتجاه لنجاحه فى التخصيص الكفء للموارد وقدرته على إدارة المشروعات بكفاءة وفاعلية كبيرة بحيث تقع عليه مهمة التنمية الاقتصادية للاقتصاد القومى، وكانت الخصخصة واحدة من البرامج التى تشجع على ذلك.

خامسا: الرغبة فى زيادة ملكية القطاع الخاص ببيع ملكية الشركات العامة.

وطبقا لما سبق فقد رغبت الدول النامية فى زيادة ملكية القطاع الخاص وبيع ما تمتلكه الدولة من شركات إلى القطاع الخاص ليتولى مهمة إدارة هذه الشركات وتقلص فعلا ما تحت يد الدولة من شركات.

وكما كانت هناك أسباب داخلية، فهناك أيضا أسباب خارجية شجعت الدول النامية على القيام بخصخصة الشركات العامة المملوكة للدولة هى:

أولا: الاتجاه العالمى نحو الحرية الاقتصادية القائمة على الليبرالية الجديدة.

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى بدأ الاتجاه نحو الحرية الاقتصادية المرتكزة على الإيديولوجية الليبرالية الجديدة NEW LIBERISM، حيث أزالت الدول كافة القيود أمام هذه الحرية وتم إفساح المجال لرءوس الأموال العالمية الخاصة فى حرية التحرك إلى أى دولة فى العالم.

ثانيا: سقوط النماذج الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزى والملكية العامة.

بالتحديد فى أواخر عام ١٩٨٩ سقط سور برلين وانهار الاتحاد السوفيتى،

وكان هذان الحدثان من رموز انهيار النظام الاشتراكى فى العالم والذى كانت تطبقه دول العالم الثانى، والكثير من دول العالم الثالث [٥]، وبعد ذلك بدأت هذه الدول فى التحول إلى النظام الرأسمالى من خلال إزالة القيود أمام التجارة الخارجية والاتجاه نحو الاقتصاد المفتوح.

وبالفعل قامت الدول النامية فى هذه الفترة بالسير فى عملية الخصخصة من خلال برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى كما صممها الصندوق والبنك مع تلك الدول.

ثالثا: طلب المنظمات الدولية ضرورة السير فى تطبيق الخصخصة.

لقد طالب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بضرورة التزام الدول النامية بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى التى قامت بتصميمها، والتى تتضمن تحرير التجارة وتنفيذ الخصخصة وتحرير سعر الصرف... وفى حالة عدم موافقة الدولة النامية على ذلك يوصى الصندوق والبنك الدول الدائنة (دول نادى باريس) بعدم تقديم أية قروض جديدة لتلك الدولة.

وكان تأثير عملية الخصخصة على الدول النامية كما يلى:

١ . بالنسبة للعمالة:

كان للخصخصة تأثيرا كبيرا على العمالة الموجودة بالشركات العامة وذلك لأن المستثمرين الذين قاموا بشرائها كان هدفهم هو إدارة هذه الشركات بكفاءة عالية عن طريق الوصول لأدنى قدر من التكاليف وأقصى قدر من الإيرادات وذلك حتى يمكن تحقيق أرباح بأقصى ما يمكن. ولما وجد المستثمرون وجود عمالة زائدة عن الحاجة الأمر الذى يؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج وفى المقابل لا تزيد الإنتاجية ولا العائد، فما كان من المستثمرين إلا أن وضعوا خططا مستقبلية للتخلص من تلك العمالة الزائدة عن الحاجة، وذلك بتشجيع العمال على الخروج من تلك الشركات من خلال البرنامج المعروف بـ «المعاش المبكر» وهو يعنى

الخروج من الشركة مقابل تعويضات تصرف لهم فورا وإذا لم يحقق هذا البرنامج الهدف منه وهو تقليل حجم العمالة فإن المستثمرين يقومون بالتخطيط للاستغناء عن العدد غير المرغوب فيه خلال فترات زمنية متتالية.

وكان تأثير هذه السياسات من قبل المستثمرين كبيرا جدا على معدل البطالة فى الدول النامية بسبب تسريح عدد كبير من العمال والموظفين وانضمامهم إلى طابور البطالة، وأصبح هناك صف ثان من البطالة منضم للصف الأول الذين يمثلوا خريجى مختلف الكليات والمعاهد والمدارس فى كل عام ولا يجدون أية وظائف.

ولقد زاحم هؤلاء العمال والموظفون (الذين تركوا أعمالهم بتلك الشركات من خلال برنامج المعاش المبكر) أصحاب المشروعات الصغيرة فى مجالات إنتاجية وخدمية معينة ومحدودة، حيث ازداد العرض بتلك المجالات مما أدى إلى انخفاض هامش الربح الذى كانوا يحصلون عليه بدرجة ملحوظة.

٢ . بالنسبة للشركات العامة الخاسرة:

كما أن المفروض أن يتم خصخصة الشركات الخاسرة والتى أثقلت بالمديونيات الكبيرة، إلا أنه قد تم البدء فى عملية الخصخصة بالشركات الناجحة أولا والتى تتمتع بهياكل إنتاجية قوية من خلال إدراتها الكفء، والتى تكون أكثر جاذبية للمستثمرين لشرائها سواء كانت تخصص لمستثمر رئيسى أو تعرض أسهمها فى البورصات الخاصة بتلك الدول.

إن إصلاح الشركات الخاسرة لكى يتم خصخصتها يتطلب الكثير من الجهد والوقت والمال للتخلص من المشاكل المالية التى تمر بها وتخفيض مديونياتها.

وكانت النتيجة العامة فى معظم الدول النامية هو خصخصة وبيع معظم الشركات الناجحة التى تتمتع بهياكل إنتاجية قوية وبقاء الشركات المثقلة بالديون والتى لايتناسب العائد منها مع تكلفة تشغيلها.

مع ملاحظة أن أغلب تلك الشركات التى تم خصخصتها قد بيعت بأقل من سعرها السوقى، وقد تم تقييم أصول تلك الشركات من خلال هيئات ومنظمات دولية ربما كان من مصلحتها تقييمها بسعر أقل لقيام جهات معنية بشراء تلك الشركات.

٣ . بالنسبة للعائد المتحصل من خصخصة وبيع الشركات العامة:

من المفروض أن يتم توجيه العائد المتحصل من خصخصة وبيع الشركات العامة إلى إنشاء مصانع فى كافة المجالات الإنتاجية والخدمية التى يحتاجها الاقتصاد القومى فى الدول النامية، بحيث يتم تشغيل هذه المصانع وإرساء قواعدها وتثبيتها فى الأسواق سواء كان الإنتاج للاستهلاك المحلى أو للتصدير، ثم بيع هذه الشركات وخصخصتها، وهكذا لتكون دورة مستمرة يتم من خلالها استكمال الهياكل الإنتاجية فى القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والتكنولوجية اللازمة فى الاقتصاد القومى لتلك الدول.

ولكن عدم التخطيط الكفء لإنفاق العائد المتحصل من الخصخصة من قبل معظم الدول النامية فى الاوجه الصحيحة له أدى إلى إنفاقه فى جوانب لم يتم الاستفادة منها بمردود إيجابى على الاقتصاد القومى.

٤ . بالنسبة للأثر النفسى على الأفراد وشعورهم تجاه الدولة:

لقد شعر الأفراد بالدول النامية باليأس والإحباط والخوف بسبب خصخصة وبيع الشركات العامة وتضارب البيانات والتصريحات الخاصة بها؛ لأنه فى البداية يتم الإعلان عن الخصخصة لتكون الحل الوحيد والممكن بالنسبة لمشكلة المديونيات المتراكمة للشركات العامة والتى بلغت مستويات خطيرة قد يصعب معها الاستمرار فى التشغيل، لذلك فقد تم الإعلان عن خصخصة وبيع الشركات الخاسرة، أما الواقع الفعلى فقد تم البدء بالشركات الناجحة والقوية بسبب ضرورة اجتذاب المستثمرين لشرائها، ونتيجة لذلك شعر المواطنون بعدم وضوح وشفافية السياسة المعلنة بالنسبة للخصخصة، كما شعروا بأن جزءًا من ثروة

المجتمع قد تم بيعه بأقل من قيمته الحقيقية لصالح مجموعة من الأفراد، والطبقات.

أضف إلى ذلك تضارب البيانات والتصريحات من قبل الجهات المسئولة عن تنفيذ برنامج الخصخصة من حيث الفترة الزمنية التى تستغرقها عملية الخصخصة وعدد الشركات والشركات التى سيتم البدء بها والشركات التى ستبقى تحت يد الدولة.

كما أن عملية الخصخصة والبيت ذاتها قد أعطت إحساسا باليأس والخوف والإحباط من قبل الأفراد بالدول النامية عن المستقبل والأوضاع الاقتصادية والظروف التى ستسود مستقبلا، وعن مصير هؤلاء العمال الذين سيتم الاستغناء عنهم، وأحوال العمال المستمرين بالشركات بعد خصخصتها، وانتقال الإدارة والملكية من الدولة إلى القطاع الخاص الذى يستهدف أولاً وأخيرًا الربح دون أية اعتبارات أخرى ويزداد القلق عند دخول المستثمرين الأجانب فى شراء تلك الشركات.

وبعد استبيان الآثار السلبية التى لحقت بالاقتصاديات القومية للدول النامية من جراء السير فى عملية الخصخصة كان على الدولة أن تهتم بمعالجة الاختلالات الناتجة عن تنفيذ عملية الخصخصة وسنرى فى مبحث قادم أهمية دور الدولة لمراعاة البعد الاجتماعى وكيفية علاج الآثار السلبية الناتجة عن التحول إلى اقتصاد السوق لتخفيف العبء الاجتماعى لأدنى درجة مع توزيع الخسائر على جميع الطبقات بالدولة حتى يتحقق الأمن الاجتماعى المطلوب فى المجتمع.

الجزء الثاني: دور الدولة فى تحقيق التوازن الاقتصادى فى ظل العولمة

تحقيق التوازن الاقتصادى فى ظل العولمة:

يمكن للاقتصاد القومى أن يحقق التوازن الاقتصادى عن طريق تحقيق التوازن على المستويين التاليين: -

١ - المستوى الداخلى.

٢ - المستوى الخارجى.

وبتحقيق التوازن الداخلى والخارجى يتم تحقيق التوازن الاقتصادى العام كما سنرى فى الفقرات التالية: -

١ . تحقيق التوازن الداخلى:

يمكن للاقتصاد القومى أن يحقق التوازن الداخلى عن طريق تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فشرط التوازن هنا هو:

الادخار = الاستثمار

ويعتمد الادخار على عاملين أساسين هما: الدخل، الميل الحدى للادخار، والميل الحدى للادخار هو الذى يحدد حجم مايتم ادخاره من الدخل، ويتسم الميل الحدد للادخار بالانخفاض فى الدول النامية نظرا لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك عموما.

- وأما الاستثمار فيعتمد على الدخل وعلى سعر الفائدة.

وإذا بدأنا تحليلنا بالدخل، فإذا زاد الدخل فسيؤدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك نظرا لأن الميل الحدى للاستهلاك مرتفع وتكون نسبة الزيادة فى الادخار قليلة وبالتالى فإن تأثير الزيادة فى الدخل على الادخار محدودة التأثير.

وعلى الجانب الآخر فإن زيادة الدخل تخلق طلبا على الاستثمار مما يؤدى إلى زيادته، أما بالنسبة لسعر الفائدة، فإذا انخفض سعر الفائدة فإنه يؤدى إلى زيادة حجم الاستثمارات طالما أن معدل الكفاية الحدية لرأس المال لم يتغير ومادام هناك حافز للقيام بمثل هذه الاستثمارات من قبل المستثمرين.

فإذا حدثت زيادة فى عرض النقود أدى ذلك إلى انخفاض فى سعر الفائدة مما يؤدى إلى تشجيع الاستثمار وزيادته الأمر الذى يترتب عليه زيادة مضاعفة فى الدخل بفعل مضاعف الاستثمار مما يؤدى إلى زيادة الادخار.

إن ما يتم ادخاره لابد أن يستثمر بالكامل، ولكن المشكلة فى الدول النامية تكمن فى انخفاض حجم الادخار عن الحجم المطلوب للاستثمار، ويصبح الحل هو الاختيار بين بديلين، أما تخفيض حجم الاستثمار حتى يتساوى مع حجم الادخار - وهذا البديل غير مجد فى الدول النامية نظرا لاحتياج الدول النامية لإقامة الاستثمارات حتى لاينخفض الطلب الكلى، أما البديل الثانى فهو الاقتراض من الداخل أو الخارج لزيادة الادخار حتى يتساوى مع الاستثمار. ومما لاشك فيه أن الاقتراض فى حد ذاته يمثل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة ويتمثل فى زيادة حجم الدين الخارجى وزيادة مبلغ الفوائد المدفوعة والتى تتحملها الأجيال القادمة لسنوات طويلة - هذا إذا كان الاقتراض من الخارج - أما إذا كان الاقتراض داخليا عن طريق إصدار السندات الحكومية أو أذون الخزانة، فهذا يعنى زيادة حجم الديون الداخلية وأيضا زيادة حجم الفوائد المدفوعة هذا بخلاف أثر سحب الأرصدة النقدية المتاحة فى السوق على انخفاض حجم المعروض النقدى وبالتالى انخفاض حجم القوة الشرائية الذى يؤثر على حجم وكمية الإنتاج على المستوى الكلى.

ودور الدولة فى هذا الخصوص هو تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، والحفاظ بمعدل التضخم فى مستوى متدنى لأنه إذا زاد فسوف يضر ذلك بالاقتصاد القومى من خلال انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية للدولة، كما يؤدى إلى تآكل المدخرات المحلية نظرا لخصم معدل التضخم من السعر السائد للفائدة فى السوق المصرفى، ولذلك لابد للدولة أن تحافظ على مستوى معين ومنخفض لمعدل التضخم بحيث لايزيد عن حد معين باستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة، ولا تقوم الدولة بطبع النقود لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة. ومحاولة تمويل عجز الموازنة بمدخرات حقيقية.

كما يجب أن يكون معدل نمو الاقتصاد القومى متجاوزا لمعدل النمو السكانى بثلاثة أضعاف على الأقل حتى يمكن تحقيق مستويات معيشية مرتفعة يشعر بها الأفراد فى الدول النامية ولتحقيق التقدم والتنمية الشاملة والمستدامة.

إن انخفاض سعر الفائدة سوف يقلل من تكلفة استخدام رأس المال، وبالتالى يسارع رجال الأعمال والمستثمرين على إقامة التوسعات فى المشروعات القائمة وأيضًا إقامة المشروعات الجديدة مما يزيد من حجم الاستثمارات عموما الأمر الذى يؤدى إلى زيادة حجم التشغيل، والتخوف الذى ينتاب واضعى السياسة الاقتصادية فى الدول النامية من أن تخفيض سعر الفائدة سيؤدى إلى انخفاض فى المدخرات بالأجهزة المالية لايعتريه الصحة بدرجة ١٠٠٪، حيث أثبتت بعض التجارب عدم تأثر المدخرات بالانخفاض بعد تخفيض سعر الفائدة. ولكن ربما تكون المشكلة فى تفضيل الأفراد فى الاحتفاظ بالمدخرات بالعملات الأجنبية بدلا من العملة المحلية، ويكون من المهم فى هذا الصدد محاولة جذب الأفراد للاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة المحلية عن طريق زيادة ثقة المجتمع فى عملته المحلية بالاستقرار الذى يمكن تحقيقه بالإصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية والإدارية والتشريعية.

٢ . تحقيق التوازن الخارجى:

يمكن للاقتصاد القومى أن يحقق التوازن الخارجى عن طريق تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات فشرط التوازن هنا هو:

الصادرات = الواردات

ويلاحظ أن الدول النامية عموما تتسم باعتمادها على القطاع الزراعى وتصدير المواد الأولية علاوة على أن هياكلها الإنتاجية منخفضة المرونة وفى ظل الظروف العالمية وسريان اتفاقيات الجات فإن ذلك يقيد حجم الصادرات عن قابليته للزيادة فيتدنى حجم الصادرات عموما، نظرا لأن زيادة الصادرات اعتمادا على الزراعة والمواد الخام لايحقق الهدف المنشود.

أما بالنسبة للواردات فتتسم اقتصاديات الدول النامية بقابليتها لزيادة الواردات التى تتمثل نسبة كبيرة منها فى استيراد المواد الغذائية وجزء فى استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية مما يجعل حجم الواردات يتعاظم خصوصا مع إزالة القيود والرسوم الجمركية على الواردات.

ومما سبق يتضح لنا زيادة حجم الواردات عن حجم الصادرات مما يظهر عجزا فى الميزان التجارى دائمًا، ومن الجدير بالذكر أن هذا العجز ليس عجزا مؤقتا نتيجة لظروف ما قد تنتهى سريعًا، وإنما سوف يظهر هذا العجز بصفة دائمة ويتراكم سنة بعد أخرى طالما أن حجم الواردات يفوق حجم الصادرات، ولذلك يسمى بالعجز الدائم أو العجز الهيكلى، وليس من المتوقع فى الأجل القصير أو المتوسط قدرة الدول النامية فى تحسين وضعها بالنسبة للميزان التجارى بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات إلا فى مستويات محدودة.

هذا وتقوم الدول باستخدام الميزان التجارى وميزان الخدمات حتى يسد الفائض المتحقق منها جزءًا من العجز الناتج فى الميزان التجارى.

إن عجـز الموازنة العامـة للدولة لايجب أن يصل لمستويات كبيرة نظرا لأن ذلك يؤثر بالطبع على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويجب فى هذا الخصوص الحفاظ على نسبة عجـز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى بحيث لايزيد عن حد معين حتى لا يمتص أى تقدم للاقتصاد القومى.

على الرغم من قيـام معظم الدول النامية بتحرير أسعار الصرف لعملتها إلا أنه لا يجب الإسـراف فى هذا التـحـرير؛ لأن قـدرة الاقـتـصـاد لاتزال محدودة بالنسبة لاستيعاب التغيرات الداخلية والخارجية التى تؤثر على سعر الصرف، ومايجب أخذه فى الاعتبار أن زيادة سعر الصرف له الكثير من الآثار السلبية التى تلحق بالاقتصاد القومى للدولة النامية، ومايقال من أن تخفيض قيمة العملة المحلية يفيد الاقتصاد عن طريق زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، فهذه مقولة يشوبها الكثير من الخطأ نظرا لأن هيكل الجهاز الإنتاجى للدول النامية مازال مشوها وغير مرن، ولا يستوعب انخفاض قيمة العملة الوطنية.

وفيما يلى الشروط الواجب توافرها لنجاح سياسة تخفيض سعر الصرف فى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات(٦):-

١ - ثبات مستوى الأسعار المحلية أو زيادتها بمعدل أقل من معدل التخفيض فى سعر الصرف.

٢ - وجود مرونة كبيرة فى الطلب على الصادرات المحلية.

٣ - وجود مرونة كبيرة فى عرض الصادرات المحلية.

٤ - وجود مرونة كبيرة فى الطلب على الواردات من الخارج.

٥ - وجود مرونة كبيرة فى عرض الواردات من الخارج.

٦ - سيادة المنافسة الكاملة فى سوق الصادرات المحلية.

٧ - عدم مواجهة سياسة التخفيض بسياسة مضادة من الدول المنافسة.

المبحث الثانى: اندماج اقتصاديات الدول النامية فى الاقتصاد العالمى

لقد بدأت الدول النامية منذ بداية التسعينيات فى التحول إلى نظام السوق وإزالة القيود المفروضة على الاقتصاد القومى لكى تندمج فى الاقتصاد العالمى، وسوف نناقش فى هذا المبحث اندماج الاقتصاد القومى فى الاقتصاد العالمى، ويتم تقسيم هذا المبحث إلى جزءين هما: ـ

الجزء الأول: دور الدولة فى اندماج الاقتصاد القومى فى الاقتصاد العالمى.

وذلك من خلال التعرض للموضوعات التالية: ـ

١ ـ إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال برامج الإصلاح الاقتصادى.

٢ ـ اندماج اقتصاديات الدول النامية فى العولمة.

٣ ـ الدخول فى منظمة التجارة العالمية. والاتفاقيات التجارية الإقليمية.

٤ ـ التدفقات الرأسمالية إلى أسواق الدول النامية.

الجزء الثانى: الآثار المترتبة للاندماج فى الاقتصاد العالمى: ـ

وذلك من خلال التعرض للموضوعات التالية: ـ

١ ـ الآثار السلبية للاندماج فى الاقتصاد العالمى.

٢ ـ الأزمات المالية فى العالم وأثرها على الاقتصاديات القومية للدول النامية.

٣ ـ دور الشركات دولية النشاط وحركة الاندماجات العالمية وتأثيرها على الدول النامية.

٤ ـ تخطيط الدول الصناعية المتقدمة للنظام العالمى الجديد.

٥ ـ أساليب الدول الصناعية المتقدمة لمنع صادرات الدول النامية من النفاذ إليها.

الجزء الثالث: دور الدولة فى معالجة وتخفيض الآثار السلبية للاندماج فى الاقتصاد العالمى.

وذلك من خلال التعرض للموضوعات التالية:ـ

١ ـ دور الدولة فى إعادة التوازن الداخلى للاقتصاد القومى.

٢ ـ ضرورة دخول الدول النامية فى تكتلات اقتصادية قوية.

٣ ـ دور المنظمات الأهلية (غير الحكومية) فى تحقيق التنمية الشاملة.

الجزء الأول: دور الدولة فى اندماج الاقتصاد القومى فى الاقتصاد العالمى

١ . إعادة هيكلة الاقتصاد القومى من خلال برامج الإصلاح الاقتصادى

بعد ظهور أزمة المديونية الخارجية للدول النامية فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى تحركت الدول الصناعية المتقدمة مع المنظمات الاقتصادية الدولية سريعا فى محاولة منها لحل هذه الأزمة، فقد بلغت مديونية الدول النامية مستويات خطيرة جدا أثقلت اقتصاديات الدول النامية فعلا، ووصلت لمرحلة لم تستطع فيها الاستمرار فى سداد تلك المديونيات الخارجية الخاصة بها.

لذلك قام كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدور مهم فى هذا الشأن واستطاعا الاتفاق مع معظم الدول النامية على جدولة مديونياتها المستحقة عليها مع إلغاء جزء منها بموافقة الدول الدائنة، مع ضرورة التزام الدول النامية بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى التى تتركز فى برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى وهى البرامج التى صممت بواسطة الصندوق والبنك اللذين يروا تناسب هذه البرامج مع ظروف كل دولة على حدة، ولكن بالاحتكام إلى الواقع فإن هذه البرامج متشابهة فى كثير من شروطها والاختلافات طفيفة جدا.

وفيما يلى سوف نذكر أهم مكونات برامج الإصلاح الاقتصادى فيما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادى للصندوق والتكيف الهيكلى للبنك كما يلى[٧]:-

١ . خفض الإنفاق العام: عن طريق تقليص أو إلغاء الدعم الحكومى للسلع والخدمات وعن طريق تقليص الإنفاق الموجه إلى الخدمات الاجتماعية وخاصة الصحة والتعليم.

٢ . زيادة الضرائب.

٣ . تحرير الأسعار بحيث تترك لآليات العرض والطلب.

٤ . تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء الرقابة على الصرف.

٥ . تحرير التجارة الخارجية.

٦ . رفع يد الدولة عن مسألة التوظيف.

٧ . تشجيع القطاع الخاص.

٨ . خصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة.

٩ . التخلى عن حماية الصناعة الوطنية.

وهذه المكونات السابق الإشارة إليها هى الأساس لأى برنامج إصلاح اقتصادى يفرضه الصندوق والبنك على أى دولة نامية فى سبيل تقديم مايلزمها من قروض وتسهيلات لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وتمويل عجز الموازنة، ومن الواضح أن هذه البرامج تستهدف تهيئة الاقتصاد ليتحول نحو اقتصاد السوق.

وإذا كان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قد قاما بوضع برامج الإصلاح الاقتصادى بناء على الظروف الاقتصادية الخاصة بالدول كما هو معلن إلا إنه يمكن ملاحظة أن لكل دولة وضعها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى المميز والذى يختلف مع الدول الأخرى، وكما ذكرنا سابقا أن الدول النامية تسعى إلى تهيئة اقتصادها من الاقتصاد القائم على التخطيط المركزى ليتوافق مع الاقتصاد الحر بأقل تكلفة وخسائر ممكنة وخصوصا تلك التكلفة التى تتحملها الطبقات الفقيرة فى المجتمع، ولذلك كان لابد إجراء هذا التحول فى الاقتصاد بصورة تدريجية حتى يمكن تعبئة الرأى العام الداخلى فى اتجاه هذا التحول وبدون

حدوث أية اضطرابات وبدون تأثيرات سلبية على الاعتبارات الاجتماعية. ولذا فإننا نرى أن المكونات السابق الإشارة إليها لبرامج الإصلاح الاقتصادى التى اقترحها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لا تتناسب مع الظروف الخاصة بالدول النامية على المستوى الكلى، وأيضًا مع كل دولة على حدة.

وفيما يلى سنقوم بشرح مكونات برامج الاصلاح الاقتصادى التى تدعو إلى التحرر الاقتصادى والاتجاه نحو تكامل واندماج الاقتصاديات القومية للدول النامية فى الاقتصاد العالمى وتأثيرها على الاعتبارات الاقتصادية للدول النامية كالآتى: ـ

١ . **خفض الإنفاق العام**: يرى الصندوق والبنك ضرورة خفض الدولة للإنفاق العام عموما، وذلك بهدف تخفيض حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة، ويتم هذا عن طريق تخفيض الدعم الحكومى للسلع والخدمات، وفى الواقع إن هذا له بالفعل العديد من الآثار الإيجابية علي المستوى الاقتصادى للدولة، إلا أن مسألة تخفيض الدعم الموجه للسلع والخدمات يجب أن تتناوله الدولة بالدراسات المستفيضة لما له من آثار على الاعتبارات الاقتصادية الأخرى وكذا الاعتبارات الاجتماعية والسياسية هذا بخلاف دورالدولة تجاه مواطنيها.

٢ . **زيادة الضرائب**: يرى الصندوق والبنك ضرورة زيادة الضرائب بهدف تخفيض حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة، وإذا كان ذلك صحيحا من جهة زيادة إيرادات الدولة وزيادة قدرتها على سداد التزاماتها، ومقابلة حجم إنفاقها الكبير، إلا أن أثر زيادة الضرائب سيظهر نتائج سلبية على نواحى أخرى مثل إنخفاض ما لدى الأفراد من نقود وبالتالى انخفاض القوة الشرائية الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض الطلب الكلى.

ودور الدولة فى هذا الخصوص هو دراسة إمكانية زيادة الضرائب التى تؤدى لزيادة إيرادات الدولة بحيث يكون ذلك فى حدود معينة وفى ظروف محددة مثل أن يكون هناك رواج اقتصادى وتوسع ائتمانى بحيث تسهم الزيادة المتوقعة للضرائب فى ضبط السوق النقدى، وتحجيم معدل التضخم عند حدود معينة وتخفيض حجم السيولة النقدية المتاحة فى السوق، أما إذا كان هناك ركود اقتصادى وانكماش ائتمانى فلن يكون الأمر مجديا.

٣. تحرير الأسعار لتترك لآليات العرض والطلب: يرى الصندوق والبنك أنه يجب ترك أسعار السلع والخدمات تتحدد طبقا لقوى العرض والطلب بحيث تنسحب الدولة من مسألة تحديد الأسعار تحديدا لايتناسب مع تكاليف هذه السلع والخدمات، وذلك لأن السعر الذى تحدده الدولة لا يأخذ فى الاعتبار تكاليف التشغيل وحسن تخصيص الموارد.

ويجب أن نذكر هنا أن السبب فى مسألة تحديد الدولة لأسعار بعض السلع هو التزامها الاجتماعى نحو المجتمع بتوفير سلعا محددة لتكون فى متناول الطبقات المتوسطة والفقيرة، وخصوصا السلع الضرورية والتى يعتمد عليها الأفراد اعتمادا كليا فى معيشتهم مثل: الخبز، الأرز، السكر، الزيت.

٤. تخفيض قيمة العملة الوطنية فى الدول النامية وإلغاء الرقابة على الصرف: يجب أن نميز هنا بين تخفيض قيمة العملة Dévaluation وبين انخفاض قيمة العملة Depreciation، حيث إن تخفيض العملة يعنى اتخاذ قرار من قبل السلطات النقدية المختصة بتخفيض قيمة مبادلة العملات الأجنبية بالعملة الوطنية، أما انخفاض قيمة العملة فهو انخفاض طبيعى بدون تدخل إرادى من جانب السلطات النقدية المختصة، ويطلب الصندوق والبنك من الدول النامية تخفيض قيمة العملة الوطنية بحجة أن ذلك يفيد فى أمرين هما: زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، كما يطلبوا أيضا إلغاء الرقابة على تحديد سعر الصرف وتركه يتحدد تلقائيا طبقا لظروف السوق. ولكن يلاحظ أن أثر تخفيض قيمة العملة فى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات فى الدول النامية محدود للغاية بسبب عدم مرونة الأجهزة الإنتاجية بها[٨].

ونلاحظ أن الدول النامية تتبع نظام الرقابة على الصرف؛ لأن ذلك يتناسب مع الظروف المالية والنقدية فى اقتصادها، وعلى الرغم من اتبعاها لنظام أسعار الصرف الثابتة فى فترات سابقة، إلا أنه بعد أزمة المديونية الخارجية فى منتصف الثمانينيات طلب الصندوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادى تعويم سعر الصرف وتركه يتحدد تبعا لقوى العرض والطلب، وبالفعل فقد قامت بعض الدول النامية بتعويم أسعار الصرف الخاصة بعملتها واحتفظت بسعر صرف

مرن يعكس الأوضاع المتغيرة فى الساحة الاقتصادية العالمية، ولكن فى حدود معينة حيث مازالت الدول النامية تعانى من وجود اختلالات فى الهياكل الإنتاجية والمالية والنقدية.

وعموما يجب ألا يزيد سعر الصرف عن حد معين حتى لايستنزف الاقتصاد موارده النقدية من العملات الأجنبية بدون ثمن (وذلك بقيام البنك المركزى بتوجيه كميات كبيرة من النقد الأجنبى إلى السوق لإعادة سعر الصرف إلى ما كان عليه وبالطبع هذه الكميات يتم سحبها من الاحتياطى النقدى للدولة، ذلك الاحتياطى الذى يؤمن استقرارها الاقتصادى والمالى ويعطى الأمان للمستثمرين الأجانب).

كما يجب أن يكون هناك استقرار فى سعر الصرف؛ لأن تغير سعر الصرف باستمرار فى الدول النامية يفقدها استقرارها الاقتصادى والمالى والنقدى، ويفقد مواطنيها ثقتهم فى عملتهم الوطنية وتفضيلهم الدائم لحيازة مايمتلكونه من أموال بالعملات الأجنبية وخصوصا الدولار واليورو، مما يجعل هناك دائما طلبا متزايدا على تلك العملات.

إن الثبات والاستقرار فى سعر الصرف من أهم مقومات الاقتصاد القومى والذى على أساسه تتنامى الصادرات كما أن إتمام كل المعاملات التجارية على أساس سعر صرف واحد ومعروف وثابت يؤدى إلى زيادة ثقة المستثمرين ورجال الأعمال فى عملتهم الوطنية، ويعطى الإشارة الخضراء لتحفيز الاستثمارات الأجنبية للاستثمار بالدولة.

٥ - **تحرير التجارة الخارجية:** فمعناها إلغاء كافة القيود التى تفرض على التجارة الخارجيةأى على الوادات؛ لأن الصادرات تهتم الدولة بزيادتها لأقصى درجة، ولن تضع بالطبع أية قيود عليها حيث إن زيادتها من مصلحة الدولة أساسا، ولكن الواردات تفرض عليها القيود بأنواعها المختلفة من قيود جمركية وقيود كمية وقيود إدارية، ويطلب الصندوق إلغاء هذه القيودلتحرير التجارة الخارجية حتى تتكامل دول العالم لتكون وحدة واحدة أو قرية واحدة صغيرة

وحتى يتسع السوق ليشمل أسواق العالم بأكمله فى منافسة عادلة يسود فيه المنتج الأقوى الذى يتميز بالجودة الأعلى والسعر الأرخص، هذا مايتم الإعلان عنه، ولكن هناك ملاحظة مهمة جدا ألا وهى أنه لن تستطيع الدول النامية بما تحتويه من هياكل إنتاجية مشوهة وغير مرنة أن تنافس فى السوق العالمية نظرا لأن منتجاتها تواجه منتجات الدول الصناعية المتقدمة التى يتميز إنتاجها بجودة عالية وسعر أقل، فيما عدا دول جنوب شرق آسيا التى استطاعت اختراق الأسواق بسبب تميز منتجاتها بالجودة والسعر، كما أن إزالة القيود على الواردات معناها دخول منتجات مستوردة للاقتصاد القومى بسعر رخيص وجودة عالية ولن تستطيع المنتجات المحلية مهما كان منافستها، وبالتالى ستسود هذه السلع المستوردة فى الأسواق المحلية مما يتسبب فى إغلاق المصانع المحلية لعدم القدرة على المواجهة والمنافسة.

٦ . **رفع يد الدولة عن مسألة التوظيف:** يرى الصندوق والبنك أنه لابد للدولة أن تتخلى عن التزاماتها بخصوص تعيين الخريجين، هذه السياسة التى التزمت بها منذ تطبيق الاشتراكية، وسوف نرى فى المبحث التالى تأثير ذلك على الاعتبارات الاجتماعية للدولة.

٧ . **تشجيع القطاع الخاص:** كما يريا أيضا وجوب إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليتولى القيام بالتنمية الاقتصادية المطلوبة فى الدولة بديلا عن دور الدولة فى هذا الصدد، ومن الملاحظ زيادة نسبة مايقوم به القطاع الخاص فى التنمية فى السنوات الأخيرة، ومن الجدير بالذكر أن إطلاع القطاع الخاص بمهام ومسئوليات التنمية الاقتصادية فى الاقتصاد القومى هو من مظاهر الاندماج فى ظل العولمة.

٨ . **خصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة:** لقد سبق الحديث عن الخصخصة فى المبحث الأول ورأينا تأثير الخصخصة على بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد القومى.

٩ . التخلى عن حماية الصناعة المحلية: يطلب الصندوق والبنك من الدول النامية أن لا تقوم بحماية صناعاتها المحلية التى يجب أن تترك لتعتمد على قوى السوق وآليات العرض والطلب، ولكن يتضمن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى حماية الصناعة الوطنية، وذلك بمنح هذه الصناعات المختلفة الامتيازات والدعم حتى تستطيع الصناعة الوطنية أن تواجه وتنافس فى السوق العالمية بقوة، وتوجد العديد من الصناعات بالدول النامية التى لاتزال فى مراحل النمو والنشأة الحديثة بحيث تكون فى حاجة ماسة لمساعدة الدولة حتى تستطيع أن تقف بثبات ليس فى السوق العالمية فقط إنما المحلية أيضًا، كما توجد صناعات أخرى غير ناشئة، ولكن لم تصل بعد للحجم الأمثل الذى تتدنى معه تكاليف الإنتاج وتتزايد معه معدلات الأرباح بحيث فى النهاية تقدم منتجا بسعر رخيص نسبيا وذا جودة عالية، وتوجد العديد من السلع التى تحتاج لمساندة الدولة سواء كانت هذه المساندة فى صورة مادية أو فى صورة تسهيلات معينة أو إعفاء من الضرائب والرسوم المقررة على صناعات أخرى، وفى هذا الصدد نود أن نذكر أنه بالرغم من ضرورة حماية الصناعة المحلية بالدول النامية إلا أنه لايجب الإسراف فى تلك الحماية أو تطول فترتها حتى لاتعتمد عليها الصناعات اعتمادا يجعلها تهمل تطوير وتحديث منتجاتها.

يتضح مما سبق أن مايطلبه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من إصلاحات فى اقتصاديات الدول النامية لايتناسب مع ظروفها الاقتصادية، وعليها أن تقوم بالتفاوض مع الصندوق والبنك حتى يمكن الوصول لبرامج إصلاح اقتصادى تكون أكثر ملاءمة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية، أو تقوم هى بتصميم برامج إصلاح اقتصادى ملائمة لمرحلة التطور الاقتصادى التى تمر به وتحدد فيه أهدافها وأولويات مايتحقق منها.

كما أن الاتجاه العالمى نحو عولمة الدول القومية لتصبح جزءا من قرية عالمية واحدة حسب ماتفرضه العضوية فى منظمة التجارة العالمية، به من المساوئ العديدة للدول النامية؛ لأن انفتاحها على السوق العالمية سوف يكلفها الكثير

والكثير وخصوصا أنها لن تستفيد كثيرا من هذه الميزة وهى إلغاء القيود على الواردات نظرا لأن هناك من القيود المفروضة على الواردات من قبل الدول المتقدمة فى غير محلها، وإنما فرضت لمجرد حماية بعض الصناعات أو الفئات بالدول المتقدمة بالرغم من عدم اتفاقها مع المبادئ التى نصت عليها منظمة التجارة العالمية.

٢ . اندماج اقتصاديات الدول النامية فى العولمة:

بالنظر إلى الأحداث والتطورات الاقتصادية فى النصف الثانى من القرن العشرين، وخصوصا فى العشرين سنة الأخيرة منه، سنجد تحولا خطيرا فى الاتجاه بالاقتصاديات القومية للدول النامية نحو الاندماج فى الاقتصاد العالمى، فقد قامت بإرساء قواعد الحرية الاقتصادية، وخففت من القيود المفروضة على التجارة وأزالت العوائق والحواجز التى كانت تقف حائلا نحو تدفق السلع والخدمات ورءوس الأموال بين الدول، كما قامت الكثير من الدول النامية بالانخراط فى الأسواق المالية العالمية حيث قامت بتحرير أسواقها المالية وقد اختلفت الدول النامية فى درجات التحرر الاقتصادى وسرعة الاندماج فى الاقتصاد العالمى حيث توجد دول أسرع فى عملية تحولها واندماجها من دول أخرى.

ويوضح الجدول التالى سرعة تكامل الدول النامية فى العولمة خلال الفترة من اوائل الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات [٩]:-

الإقليم نوع التكامل	شرق آسيا	جنوب آسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبى	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	إفريقيا	اوربا وآسيا الوسطى	المجموع
سريع	٦	٣	٥	٢	٣	٥	٢٣
معقول	-	٢	٥	٤	١٠	٢	٢٣
ضعيف	٣	-	٩	٢	١٠	-	٢٤
بطئ	-	-	٢	٥	١٤	٢	٢٣
المجموع	٩	٥	٢١	١٣	٣٦	٩	٩٣

يوضح هذا الجدول أن هنا ٢٣ دولة اندمجت اندماجا سريعا فى العولمة منهم ٦ دول من دول شرق آسيا، أما الدول التى اندمجت اندماجا معقولا فيبلغ عددها ٢٣ دولة أيضًا وصل عدد الدول الإفريقية إلى ١٠ دول فى هذا المستوى من الاندماج، أما الدول التى اندمجت اندماجا ضعيفا فبلغ عددها ٢٤ دولة كان النصيب الأعظم فى هذا المستوى بإفريقيا حيث بها ١٠ دول أيضًا، أما الدول التى اندمجت اندماجا بطيئًا فبلغ عددها ٢٣ دولة، وكان عدد الدول الإفريقية ١٤ دولة.

٣. الدخول فى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الإقليمية

من المعروف أن أنواع الاتفاقيات ثلاثة، فأما أن تكون ثنائية بين دولتين تتفقان على إقامة تعاون مشترك فى مجال أو أكثر، وأما تكون إقليمية بين مجموعة من الدول لتحقيق نفس الهدف، وأما أن تكون دولية.

ويلاحظ أن منظمة التجارة العالمية قد أعطت مزايا للاتفاقيات الدولية، وإذا كانت معظم دول العالم الكبرى تسعى لتشكيل وتكوين تكتلات اقتصادية كبرى حتى تستطيع التعامل مع بقية دول العالم من منطلق القوة الاقتصادية وتستفاد من المزايا السابق ذكرها، مثل ماقامت الولايات المتحدة الأمريكية بعمل تكتل بينها وبين كندا وانضمت لهما المكسيك بعد ذلك فيما يسمى بـ «النافتا» Nafta وهى North America of Free Trade Area، الذى بدأ سريانه اعتبارا من يناير ١٩٩٤ وتهدف الولايات المتحدة أساسا من هذا التكتل إلى الحفاظ على قوتها وهيمنتها على دول العالم مقابل التكتل الأوربى والتكتل الآسيوى.

كما يوجد تكتل اقتصادى آخر وهو أقوى التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم الآن وهو الاتحاد الأوروبى EU [١٠].

٤. التدفقات الرأسمالية إلى أسواق الدول النامية

وما يدل أيضًا على اندماج الدول النامية فى العولمة هو حجم التدفقات الرأسمالية التى استثمرت بأسواق تلك الدول، ومن المعروف أن الدول النامية

تحتاج لأن تمول استثماراتها ومشروعاتها التنموية لاستمرار تحقيق التنمية المستدامة، ولكن لاتكفى المدخرات المحلية فى تمويل هذه الاستثمارات لذا كان من الضرورى البحث عن أوجه تمويلية أخرى من الخارج، وهى تلك التدفقات الرأسمالية الخارجية التى يتم استثمارها فى الدول النامية.

ولقد زادت التدفقات الرأسمالية منذ بداية التسعينيات وحتى عام ١٩٩٦، وقد حدث هذا بسبب ماذكرناه سابقا من إقدام تلك الدول على التحول إلى النظام الرأسمالى الحر والاعتماد على آليات السوق، والجدول المبين أدناه يوضح حجم هذه التدفقات التى تم استثمارها بأسواق تلك الدول حسب السنوات طبقا لما يلى:.

توزيع مقارن للتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة

مقارنة من بداية التسعينيات وحتى عام ١٩٩٦ (١١)

مجموعات الدول / السنة	الدول الإفريقية	الدول الآسيوية	دول الشرق الأوسط وأوربا	دول أمريكا اللاتينية	الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية
١٩٩٠	٣,٩	٢١,٤	٧,٠	١٠,٣	٤,٢
١٩٩١	٥,٥	٣٧,٧	٧٣,٣	٢٤,٩	١,٦-
١٩٩٢	٥,٧	٢٢,٤	٤٢,٨	٥٥,٥	٧,١
١٩٩٣	٤,٧	٥٩,٥	٢٤,١	٦١,٧	١٠,٩
١٩٩٤	١٢,٧	٧٥,١	١,١-	٤٤,٩	١٥,٤
١٩٩٥	١٣,٦	٩٨,٩	١٥,٣	٣٥,٧	٢٩,١
١٩٩٦	٩,٠	١٠٦,٨	٢٣,٣	٧٧,٧	١٩,٤
إجمالى التدفقات	٥٤,١	٤٢١,٨	١٨٣,٦	٣١٠,٧	٨٤,٥
النسبة لكل مجموعة	٥٪	٤٠٪	١٧٪	٣٠٪	٨٪

تم تقسيم الأسواق الناشئة إلى خمس مجموعات وهم الدول الإفريقية، والدول الآسيوية، ودول الشرق الأوسط وأوروبا ودول أمريكا اللاتينية، والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية، ويلاحظ أن التدفقات الرأسمالية المتجهة إلى تلك الأسواق الناشئة بلغ إجماليها ١٠٥٤,٧ مليار دولار خلال السنوات من ١٩٩٠

وحتى عام ١٩٩٦، كما يلاحظ استئثار مجموعة الدول الآسيوية بالنصيب الأكبر من تلك التدفقات الرأسمالية حيث بلغت، إجماليها خلال تلك الفترة ٤٢١,٨ مليار دولار بنسبة قدرها ٤٠٪ من إجمالى التدفقات ويرجع ذلك إلى اندماج الدول الآسيوية فى العولمة بدرجة أكبر من الدول الأخرى، وخصوصا دول جنوب شرق آسيا مما جذب حجم أكبر من رءوس الأموال إلى أسواقها وتحتل مجموعة دول أمريكا اللاتينية المركز الثانى بعد الدول الآسيوية فى جذب رءوس الأموال ويرجع ذلك أيضًا إلى اندماج تلك الدول فى العولمة ولكن بدرجة أقل من مثيلتها الآسيوية وبالأخص البرازيل والأرجنتين وشيلى، ثم تأتى مجموعة دول الشرق الأوسط وأوروبا بحجم تدفقات بلغ إجماليه ١٨٣,٦ مليار دولار بنسبة قدرها ١٧٪ من إجمالى التدفقات، وبعد ذلك مجموعة الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية مثل: روسيا، وقد بلغ حجم التدفقات المتجه إليها ٨٤,٥ مليار دولار بنسبة قدرها ٨٪ من إجمالى التدفقات، وأخيرا تأتى مجموعة الدول الإفريقية حيث بلغت إجمالى التدفقات الرأسمالية المتجهة إلى أسواقها ٥٤,١ مليار دولار فقط خلال تلك الفترة بنسبة قدرها ٥٪ من إجمالى التدفقات. ويرجع ذلك إلى اندماج تلك الدول فى العولمة بدرجة قليلةجدا عن أى مجموعة دول أخرى مما يجعلها غير جاذبة لرءوس الأموال والاستثمار، لذا تعتبر الدول الإفريقية محرومة من رءوس الأموال اللازمة لإقامة المشروعات والإنتاج لإحداث التنمية الضرورية لتخفيض معدل الفقر الشديد الذى تعانى منه شعوبها.

الجزء الثانى : الآثار المترتبة للاندماج فى الاقتصاد العالمى

١ ـ الآثار السلبية للاندماج فى الاقتصاد العالمى .

بالطبع فإن لعملية الاندماج فى الاقتصاد العالمى وتحرير التجارة والاعتماد على السوق فى تحديد الأسعار، لها آثارها السلبية على اقتصاديات الدول النامية، وفيما يلى بعض هذه الآثار :.

أ ـ سوء توزيع الثروة والدخل:

بالنظر إلى الإحصائيات التى تم الحصول عليها من تقارير البنك الدولى لعام ١٩٩٧ [١٢]، نلاحظ وجود اختلال صارخ فى توزيع الثروة والدخل على المستوى الدولى كما يلى :.

ـ إن ٢٠٪ من سكان العالم والذين يتركز أغلبهم فى الدول المتقدمة يملكون ٨٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى، أما الـ ٨٠٪ من سكان العالم والذين يتركز أغلبهم فى الدول النامية فلا يتجاوز نصيبهم ٢٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى.

ـ تقدر دراسات أخرى أن نحو ٣٥٨ فرد فى العالم يملكون قدرا من الثروة يساوى ما يملكه نحو ٢٢,٥ مليار نسمة من سكان العالم.

ـ كما تؤكد الدراسات أن نحو ١,٣ مليار نسمة من سكان العالم يحصلون على أقل من دولار واحد يوميا لمواجهة نفقات معيشتهم.

أما على مستوى الدول النامية، فتوجد فى كل دولة على حدة اختلال واضح فى عملية توزيع الثروة والدخل، حيث يستحوذ عدد قليل من الأفراد على معظم

ثروات الدولة، كما يذهب إليهم عوائد الإنتاج ولا يتبقى لبقية أفراد المجتمع إلا النسبة القليلة من الدخل.

ب. زيادة حجم الديون الخارجية وأعبائها سنويا :

يلاحظ أن تزايد حجم الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية عاما بعد آخر، وبالتالى تزيد معها الأعباء السنوية الخاصة بهذه الديون، الأمر الذى يثقل كاهل تلك الدول ويعوقها عن الاستمرار فى التنمية الاقتصادية بهذا الكم الكبير من الديون وخدمته، وفيما يلى جدول يوضح حجم الديون الخارجية للدول النامية والمتحولة اقتصاديا من النظم الاشتراكية إلى نظام السوق الحر من عام ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٩ كما يلى (١٢) :.

حجم الديون الخارجية على الدول النامية والمتحول
وخدمتها من عام ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٩

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
إجمالى الديون الخارجية مليار دولار أمريكى						
الدول النامية	١٥٨٥,٢٠	١٧١٣,٩٠	١٧٩٨,٠٠	١٨٧٧,٦٠	٢٠٠٦,٧٠	٢٠٣٨,٢٠
إفريقيا	٢٨٩,١٠	٣١١,٧٠	٣١٠,٣٠	٣٠٣,٣٠	٣٠٤,٦٠	٣١١,٥٠
اسيا	٥١٠,٤٠	٥٦٣,٨٠	٥٩٥,١٠	٦٤٢,٥٠	٦٦١,٣٠	٦٧١,٠٠
الشرق الأوسط وأوربا	٢٢٣,٧٠	٢٢٢,١٠	٢٤٢,١٠	٢٥٦,٧٠	٢٨٤,٥٠	٢٩٥,٧٠
نصف الكرة الغربى	٥٦٢,٠٠	٦١٧,٣٠	٦٥٠,٦٠	٦٧٥,١٠	٧٥٦,٤٠	٧٥٩,٩٠
الدول المتحولة	٣٤٨,٧٠	٢٦٧,٢٠	٣٥٨,٧٠	٢٩٧,٩٠	٣٤٧,١٠	٣٢٣,٠٠
مدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات						
الدول النامية	٢٢,٨٠	٢٣,١٠	٣٤,١٠	٢٤,٦٠	٢٦,٨٠	٢٧,٨٠
إفريقيا	٢٨,٦٠	٢٨,١٠	٢٣,٠٠	٢٢,٦٠	٢٤,٠٠	٢٢,٩٠
آسيا	١٧,١٠	١٧,٠٠	١٥,٢٠	١٤,٦٠	١٧,٩٠	١٨,٧٠
الشرق الأوسط وأوربا	١٤,٣٠	١٣,٩٠	١٨,٧٠	١٦,٣٠	١٦,٩٠	١٦,٦٠
نصف الكرة الغربى	٣٨,٢٠	٤٠,٤٠	٤٦,٤٠	٥٢,٢٠	٥٢,٥٠	٥٦,٧٠
الدول المتحولة	١٠,٨٠	١١,٦٠	١١,٨٠	١١,٠٠	١٧,١٠	١٧,٨٠

ويلاحظ من الجدول السابق تقسيم الدول إلى مجموعتين الأولى هى: مجموعة الدول النامية التى تم تقسيمها إلى دول فى إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأوربا ونصف الكرة الغربى، أما المجموعة الثانية فهى: الدول المتحولة (مثل: روسيا)، وبالنظر إلى هذا الجدول فنجد أن إجمالى الديون الخارجية المستحقة بلغت ١٥٨٥,٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٤، وزادت حتى بلغت ٢٠٣٨,٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٤٥٣ مليار دولار بمعدل زيادة قدره ٢٨,٦٪ . وترجع معظم هذه الديون إلى التكلفة المرتفعة لعملية التحول من الاقتصاد القائم على التخطيط المركزى إلى الاقتصاد القائم على آليات السوق، كما يوضح مدى ضعف هذه الاقتصاديات من جراء الحجم الضخم للديون المستحقة عليها، أما الدول المتحولة فقد بلغ حجم الديون الخارجية ٢٤٨,٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٤، وزاد حتى بلغ ٣٢٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٧٤,٣ مليار دولار بمعدل زيادة قدره ٢٩,٩٪.

أما بالنسبة لمدفوعات خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، فقد بلغت هذه النسبة فى الدول النامية ٢٢,٨٪ فى عام ١٩٩٤، فى حين بلغت ٢٧,٨٪ فى عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٥٪، كما بلغت هذه النسبة فى الدول المتحولة ١٠,٨٪ فى عام ١٩٩٤، فى حين بلغت ١٧,٨٪ فى عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٧٪.

٢ . الأزمات المالية فى العالم وأثرها على إقتصاديات الدول النامية

ومن المعروف أن الأنظمة الرأسمالية الحرة على مستوى دول العالم تتعرض لأزمات مالية، تتفاوت مدى الأزمة وأهميتها حسب درجة انفتاح الدولة على الاقتصاد العالمى ومدى اعتمادها على السوق، وبالطبع فإن هذه الأزمات تؤثر على باقى دول العالم وعلى الاقتصاد العالمى، ونلاحظ أيضا أن الدول التى تتأثر بالأزمة المالية الحادثة فى دولة ماهى تلك الدول التى تكون منفتحة بدرجة كبيرة على الاقتصاد العالمى، وفيما يلى أهم بعض هذه الأزمات المالية منذ بداية التسعينات فقط :.

ـ فى عام ١٩٩٤ حدثت الأزمة المالية فى المكسيك.

ـ فى عام ١٩٩٧ حدثت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، وتعتبر هذه الأزمة المالية من أهم الأزمات التى حدثت والتى يجدر بنا التعرض إليها بالشرح والتحليل.

ـ فى عام ١٩٩٨ حدثت الأزمة المالية فى البرازيل، روسيا.

فى عام ٢٠٠١ حدثت الأزمة المالية فى الأرجنتين.

وعلى الرغم من حدوث أزمة فى تايلاند كما حدث أزمة فى المكسيك سابقا إلا أن صندوق النقد الدولى قديم قروض للمكسيك عقب الأزمة المالية التى تعرضت لها بسخاء ودون حدود، نظرا لأن المكسيك تقع جنوب الولايات المتحدة الأمريكية وكان الخوف من قبل السلطات الأمريكية أن تسوء الحالة الاقتصادية فى المكسيك وينتقل أثر ذلك للولايات المتحدة وما له من تأثيرات سلبية متعددة على الاقتصاد الأمريكى.

فقد تم تقديم قروض للمكسيك وصل إجماليها ١٧,٨ مليار دولار منها ٧,٨ مليار دولار دفعة واحدة فورية والباقى على اقساط موزعة على ١٨ شهر ذلك القرض الذى تجاوز به الصندوق جميع القواعد التى يعمل بها أساسا حيث بلغت القروض دمة للمكسيك أكثر من ٧ أضعاف الحصة المكسيكية فى الصندوق وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الكتلة التصويتية الأهم فى الصندوق كانت تقف بكل قوتها وراء منح المكسيك ذلك القرض حتى لو تطلب الأمر خرق جميع القواعد أما بالنسبة للأزمة المالية فى دول جنوب شرق آسيا فقد بدأت بـ تايلاند ثم إنتشرت إلى باقى دول الجوار مثل أندونيسيا ـ ماليزيا ـ الفلبين[١٤].

الأسباب الجوهرية للأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا :

يرى د/ سلطان أبو على ـ وزير الإقتصاد الأسبق أن أحد المسببات الجوهرية للازمة هو الاختلال بين القطاع العينى : الذى ينصب على إنتاج السلع الخدمات

وما يرتبط به من استثمار اجنبى مباشر وتدفقات الصادرات والواردات لنقدى والمبالى : الذى يرتبط بكميات وسائل الدفع الأصول المالية والمحافظ المالية والأدوات المالية الأخرى كالمشتقات والخيارات وعقود المستقبليات وغيرها، ويتمثل هذا الخلل فى العناصر الثلاثة التالية(١٥) :.

١ . تضخم حجم الأصول المالية عبر دول العالم :

حيث فاقت فى خصوصا فى قيمتها أضعاف أضعاف قيمة السلع والخدمات المنتجة فى العالم .

٢ . سرعة انتقال الأصول المالية على مستوى العالم :

لأنه فى ظل العولمة والتحرير الاقتصادى أزالت الكثير من الدول رقابتها على النقد وحررت المعاملات الرأسمالية ظل ثورة الاتصالات والتطور السريع فى الحسابات الإلكترونية، وأصبحت هذه الأصول تنتقل من سوق إلى أخرى فى لمح البصر وقبل أن تنتبه السلطات المالية للدولة يكون قد تم تحويل المليارات من الدولارات إلى خارج الدولة أو داخلها.

٣ . عدم وجود رقابة دولية على الأصول المالية :

وعلى الرغم من وجود سلطة للرقابة والإشراف الداخلى المتمثل فى البنك المركزى ورقابته على الجهاز المصرفى، وهيئة التأمين للرقابة على شركات التأمين، إلا أنه على المستوى الدولى لا يوجد إلا صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية اللذان يتابعان تحركات هذه الأموال كنوع من الإحصاء والمتابعة.

وما حدث أخيرا فى الأرجنتين فى أواخر عام ٢٠٠١ يدل على أن صندوق النقد الدولى قد يكون متسببا فى اندلاع تلك الأزمات المالية بالدول النامية كما سيتضح فيما يلى :

- فى أكتوبر ٢٠٠١ أصدر صندوق النقد الدولى قرارا بعدم تسليم الأرجنتين الدفعة الأخيرة من المساعدات المالية التى كان قد تم الاتفاق عليها مسبقا، مما

كان له أكبر الأثر على الاقتصاد الأرجنتينى الذى يعانى من الركود لأكثر من أربع سنوات، وبناءا على هذا فقد قررت الحكومة تخفيض الإنفاق العام بنسبة ٢٠٪ بداية من عام ٢٠٠٢ حتى تستطيع سداد الديون الخارجية المستحقة عليها والبالغ قيمتها ١٣٢ مليار دولار، وقد أدى ذلك لحدوث اضطرابات ومظاهرات على نطاق واسع مما أدى إلى سقوط الحكومة وانتخاب حكومة جديدة تحددت مهمتها فى الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية الحالية التى تمثلت مظاهرها فى زيادة معدل البطالة الذى وصل ١٨,٣٪ وإفلاس الشركات وعدم قدرة البنوك على السداد.

وكان لهذه الأزمة المالية آثارها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة على الاقتصاد الأرجنتينى الذى يعانى أكثر من ٤٠٪ من حجم سكانه من الفقر، هذا بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية (البيزو) لأكثر من ٣٠٪ من قيمتها.

وبالطبع فإن مثل هذه الأزمات الاقتصادية التى تتعرض لها الدول النامية تؤثر عليها تأثيرا كبيرا وتؤخر تطورها الاقتصادى كما تؤثر على اقتصاديات باقى دول العالم حسب درجة الارتباط بالاقتصاد العالمى وحسب حجم الأزمة المالية نفسها.

إن مثل هذه الأزمات ناتجة عن انفتاح اقتصاديات الدول النامية على الاقتصاد العالمى بالشكل وبالأسلوب الذى لا يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها الاقتصادى والاجتماعى، وخصوصا أن مسألة تحرير الاقتصاد وإزالة العوائق أمام تدفقات رءوس الأموال يؤدى لمخاطر كبيرة على الاقتصاد القومى للدول النامية؛ لأن معظم تدفقات الأموال لهذه الدول تكون فى شكل مضاربات واستثمارات قصيرة الأجل هدفها الأول والأخير تحقيق أكبر قدر من الأرباح فى أقصر وقت ممكن وهى تعرف بـ «الأموال الساخنة» Hotmoney، والتى تعرف طريقها خارج الدولة عندما تحدث أى مشكلة فى اقتصاد الدولة المستثمرة بها، أو حتى بسبب انتشار إشاعات عن أحوال الاقتصاد لتهرب بسرعة البرق وتتسبب فى إحداث مشاكل مالية ونقدية ضخمة للاقتصاد القومى.

أحداث ١١ سبتمبر:

فى ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأسوء سلسلة من الهجمات المتتالية؛ حيث لم تتعرض لها دولة من قبل فى هذا العالم، حيث تم ضرب عدد من الأهداف الحيوية فى نيويورك وواشنطن باستخدام الطائرات المدنية.

ولقد أثرت هذه الأحداث العنيفة تأثيرا عظيمًا على الاقتصاد الأمريكى وأيضا الاقتصاد العالمى، كما حدث تأثير على اقتصاديات الدول النامية فى الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والدولية، وسوف نتعرض هنا بالأساس للجوانب الاقتصادية.

«بدا واضحا أن الأحقاد التى زرعتها الولايات المتحدة بسلوكها المفعم بغطرسة القوة والرغبة فى الهيمنة على العالم بأسره، وباعتداءتها على العديد من الدول وانتهاكها لسيادتها، وإصرارها على حصار بعض الشعوب وعلى رأسها الشعب العراقى، بلا مبرر وانحيازها المطلق للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطينى فى أراضيه المحتلة عام ١٩٦٧، ومحاولتها إذلال بعض القوى الكبرى مثل روسيا فيما يتعلق بمشروع الدرع الصاروخى الأمريكى، والإصرار على التجسس على الصين... كل ذلك قد ولد حالة من الكراهية العالمية لسلوكيات الإدارة الأمريكية بشكل انتج وسينتج فى المستقبل عمليات إرهابية هائلة ضدها، طالما أنه لا توجد دولة قادرة على مواجهة القوة العسكرية الأمريكية، وطالما أن الأخيرة تدير عملية انفرادها بقمة العالم بشكل يخلو من الحكمة والعدالة وهذا يعنى أن الظروف التى تعرقل الإستثمارات والسياحة إلى الولايات المتحدة سوف تستمر على المدى الطويل حتى وإن خفت حدتها بعد انتهاء الحرب الأمريكية الراهنة فى أفغانستان»[١٦].

«بل إن هناك من يرى أن الهدف الأساسى لهذه الهجمات هو ضرب الاقتصاد الأمريكى كنموذج للاقتصاد الرأسمالى الغربى بكل ما يحمله من قيم ومفاهيم،

خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة تباهى بهذا النظام على اعتبار أنه النظام الوحيد القادر على الصمود أمام التحديات وتجاوز الأزمات بعد فشل النظم الاشتراكية والشيوعية، وبهذا أصبح هذا ألنموذج الخيار الأوحد أمام جميع دول العالم باختلاف ظروفها، كما ظهرت مفاهيم جديدة تهدف لفرض هذا النظام من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأس هذه المفاهيم العولمة وحرية التجارة»(١٧).

ولقد تنبأ جاك أتالى بما حدث فى نيويورك حيث قال: «إن الشكل الاقتصادى التاسع للسوق الذى يتخذ نيويورك مركزا له تدمره أزمة شديدة ناجمة عن المنافسة الشرسة من أجل تحقيق السيادة على مركز القوة الاقتصادية الجديدة، إذ إن أقاليم أخرى من العالم تطمح فى أن تصبح مركزا لشكل السوق الجديد، غير أنه من السابق لأوانه التنبؤ ـ على وجه القطع ـ بموقع المركز الاقتصادى الجديد ومع ذلك فإننا نستطيع أن نرى بالفعل عالما جديدا يتصارع من أجل تحقيق السيطرة على هذا المركز فى الألفية الجديدة التى تبشر بعصر جديد للتطور»(١٨).

ويلاحظ أن جاك أتالى قد تنبأ باحتمال حدوث أزمة فى نيويورك باعتبارها مركز الاقتصاد العالمى، وبالفعل فقد حدث ذلك فى ٢٠٠١/٩/١١.

كما يلاحظ أنه بعد حدوث الحرب الأمريكية على العراق واحتلالها كلية بعد خرق كل القوانين والأعراف الدولية، وبعد فشل الإدارة الأمريكية فى الحصول على قرار بالحرب من الأمم المتحدة، قد أدى كل ذلك إلى حدوث تغيرات كبرى فى العلاقات الدولية والتى لها تأثيرات اقتصادية كبيرة، منها على سبيل المثال امكانية قيام أى دولة فى العالم بالسير لتحقيق مصلحتها الاقتصادية بغض النظر عما إذا كان ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة أم لا، وبغض النظر عن أية اتفاقيات دولية وقعت عليها، فالمهم هنا هو تحقيق المصلحة القومية فقط، أى أنه ربما فى وقت قريب جدا تنحصر أهمية منظمة التجارة العالمية، التى هى شكل من أشكال تقييد الدول النامية ووسيلة للحفاظ على قوة الدول المتقدمة.

تأثير الأزمة الأمريكية على الدول النامية والدول المتقدمة :

وفيما يلى تأثير الأزمة الأمريكية على معدلات نمو الدول المتقدمة والدول النامية على السواء(١٩):

معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى وفقا لتقديرات البنك الدولى

البيان	النمو الفعلى فى عام ٢٠٠٠	النمو المتوقع فى عام ٢٠٠١ قبل الأزمة	النمو المتوقع فى عام ٢٠٠٢ قبل الأزمة	النمو المتوقع فى عام ٢٠٠١ بعد الأزمة	النمو المتوقع عام ٢٠٠٢ بعد الأزمة
الدول المتقدمة	٣,٤٪	١,١٪	٢,٢٪	٠,٩٪	١- ١,٥٪
الدول النامية	٥,٥٪	٢,٩٪	٤,٣٪	٢,٨٪	٣,٥ - ٣,٨٪

ويلاحظ انخفاض المعدل المتوقع لنمو الناتج المحلى الإجمالى بسبب حدوث الأزمة ليس فى الدول النامية فقط، وإنما فى الدول المتقدمة أيضا، حيث انخفض معدل النمو المتوقع فى الدول المتقدمة من ١,١٪ فى عام ٢٠٠١ إلى ٠,٩٪، كما انخفض معدل النمو المتوقع من ٢,٢٪ فى عام ٢٠٠٢ إلى ١ ـ ١,٥٪.

أما بالنسبة للدول النامية فقد انخفض معدل النمو المتوقع من ٢,٩٪ عام ٢٠٠١ إلى ٢,٨٪ كما انخفض معدل النمو المتوقع من ٤,٣٪ عام ٢٠٠٢ إلى ما بين ٣,٥ ـ ٣,٨٪.

وهذا يعنى تأثر اقتصاديات كل دول العالم بالأزمة الأمريكية تأثرا واضحا، وخصوصا أن الاقتصاد العالمى كان فى حالة تباطؤ واضحة وربما يزيد الأمر سوءًا بعد حدوث الأزمة الأمريكية ليدخل العالم فى أولى مراحل الركود، ويعزز هذا أن الاقتصاد الأمريكى بدأ يعانى فعلا من الركود.

وأخيرا توقع «هورست كولر» ـ المدير العام لصندوق النقد الدولى نمو الاقتصاد العالمى بمعدل ٢,٨٪ خلال العام الحالى، وتأتى توقعات كولر فى هذا الإطار لتنفى التوقعات الأخرى للمؤسسات الدولية التى توقعت نموا بمعدل ٢,٤٪ فقط، واعتبر كولر أن انتعاش الاقتصاد العالمى بهذا الشكل يعود إلى المبادرات

الأمريكية بخفض نسب الفائدة والضرائب مؤكدا أن إنتعاش الاقتصاد الأمريكى بدأ ينعكس على مناطق أخرى فى العالم(٢٠).

٣. دور الشركات الدولية النشاط وحركة الاندماجات العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية :

يمكن القول: إن البداية الحقيقية للشركات دولية النشاط فى الظهور على الساحة الاقتصادية العالمية بوضوح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وامتدت أنشطة هذه الشركات لتشمل العديد من المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية حتى تضخم حجم أعمالها وإنتاجها بالتدريج بحيث لم تعد تستطيع أن تستوعبه الأسواق المحلية، ولذلك قامت هذه الشركات العملاقة بالضغط على دولها حتى تصبح أسواق العالم كلها سوقا لها، وذلك بإزالة القيود والعوائق ورفع كافة الحواجز أمام إنتاجها الغزير، وحدث ذلك من خلال سيطرة تلك الدول والشركات العملاقة على المنظمات الاقتصادية العالمية مثل: البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، وتختص كل منظمة من المنظمات السابق ذكرها بمجالات محددة ولها وظائف معروفة وأهداف تسعى لتحقيقها من خلال فرض برامج الإصلاح الاقتصادى والتحرير الكامل للتجارة الخارجية، وبإرساء قواعد الرأسمالية التى ترتكز على حرية انتقال السلع والخدمات لأى منطقة فى العالم وتحرير رءوس الأموال والتدفقات النقدية من كافة القيود المكبلة لها.

ففى بداية التسعينيات سيطرت وتحكمت فى الاقتصاد العالمى حوالى ٣٧٠٠٠ شركة من الشركات الدولية النشاط مع فروعها ١٧٠٠٠٠ فرع المنتشرة فى جميع أنحاء العالم(٢١).

ويلاحظ مع نمو وزيادة قوة تلك الشركات فى الاقتصاد العالمى فقد أصبحت مسيطرة على أسواق العالم ووصلت لدرجة الاحتكار فى العديد من المجالات، وقد قامت تلك الشركات بقوتها بالضغط على دولها المتقدمة حتى يمكن صياغة

نسق جديد من العلاقات تحت مسمى «النظام الاقتصادى العالمى الجديد» حتى تستطيع اختراق أسواق الدول النامية أكثر وأكثر.

تأثير الشركات دولية النشاط على السيادة الوطنية للدول النامية :

وفى نقد لسيادة الشركات دولية النشاط على العالم وامتلاكها سيادة الدول الوطنية يقول **نعوم تشومسكى** إن هذه الشركات أصبحت لها الكلمة العليا من جراء سيطرتها على الاقتصاد العالمى بما فى ذلك التجارة الدولية (للولايات المتحدة ٤٠٪ منها) عن طريق الشركات التى تدار مركزيا والتى تتحكم فى التخطيط والإنتاج والاستثمار [٢٢].

أما بالنسبة لتأثير الشركات دولية النشاط على حجم العمالة :

فقد أغلقت شركة «جنرال موتور» فى الولايات المتحدة ٢١ معمل وسرحت ٢٠٠٠٠ عامل و ١٠٠٠٠ كادر، كما ألغت شركة I B M ما يقرب من ٢٠٠٠٠ فرصة عمل، فضلا عن أن الصناعة الحربية الأمريكية ألغت بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون فرصة عمل، ولكى تستمر شركة الاتصالات الألمانية فى قدرتها على المنافسة فى السوق العالمية فإنه يتعين عليها تسريح ما يقرب من ١٠٠٠٠ مستخدم فى عام ٢٠٠٠، والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لشركة الاتصالات البريطانية فقد ألغت منذ عملية الخصخصة عام ١٩٨٤ (١٠٣٠٠٠) فرصة عمل، وتخطط لتسريح ٣٦٠٠٠ عامل آخر حتى عام ٢٠٠٠، وبذلك تكون قد سرحت حوالى النصف من عمالها، وتجاوز معدل العمال المطرودين من العمل فى فرنسا عام ١٩٩٦ حوالى ٣٥٠٠ عامل فى الشهر وخسرت مليون وثمانمائة ألف فرصة عمل فى القطاع الصناعى[٢٣].

وأخيرا فقد أعلنت شركة «I B M» لأجهزة الكمبيوتر أنها تنفذ خطة للاستغناء عن خدمات نحو ١٥٠٠٠ من العاملين لديها، وذلك لتحسين كفاءة الشركة ورفع مستوى إنتاجيتها[٢٤].

ومن الملاحظ وجود زيادة هائلة فى حجم رءوس الأموال والإنتاج والمبيعات لهذه الشركات، وحجم سيطرتها على التجارة الدولية والتدفقات المالية والنقدية، ويقدر أن ٢٠٠ شركة منها تحقق ٣٠٪ من الناتج العالمى حتى عام ١٩٩٥، وتتوزع هذه الشركات بين ٩ دول كالتالى [٢٥]:-

- اليابان	٦٢ شركة	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٣ شركة
- ألمانيا	٢٣ شركة	- فرنسا	١٩ شركة
- المملكة المتحدة	١١ شركة	- سويسرا	٨ شركات
- إيطاليا	٥ شركات	- كوريا الجنوبية	٤ شركات
- هولندا	٤ شركات		

- هذا بخلاف ١١ شركة أخرى موزعة على عدد من الدول.

وقد زاد تركز الأصول المالية والإنتاجية داخل هذه الشركات نتيجة لنمو حركة الاندماجات فيما بينها.

ويعمل مقارنة بين إجمالى الدخل القومى لبعض الدول وبين حجم مبيعات بعض الشركات والمؤسسات الكبرى المتعددة الجنسيات نجد الآتى [٢٦]:-

- شركة جنرال موتورز تحقق متوسط مبيعات سنوية تقدر بنحو ١٦٤ مليار دولار، بينما الدخل القومى لتايلاند يقدر بنحو ١٥٤ مليار دولار.

- يقدر حجم مبيعات فورد موتورز بنحو ١٤٧ مليار دولار مقابل الدخل القومى للنرويج ١٥٣ مليار دولار.

- وتقدر مبيعات ميتسوبيشى بـ ١٤٠ مليار دولار وهو ما يعادل الدخل القومى للملكة العربية السعودية.

إن ثورة المعلومات ستؤدى نسبيا إلى تقليل الحاجة إلى رأس المال لكل وحدة من وحدات الإنتاج فى أى اقتصاد رأسمالى، ومما يؤكد ذلك رجل الأعمال الإيطالى ميرلونى Merloni الذى ينتج ١٠٪ من جميع الغسالات والثلاجات

والأجهزة المنزلية الأخرى التى تباع فى أوربا ويقول: «نحن نحتاج الآن إلى رأس مال أقل لننتج نفس الشىء الذى كان يتطلب فى الماضى المزيد من رأس المال، وهذا يعنى أن أية دولة فقيرة يمكن أن تتحسن أحوالها اليوم بنفس القدر من المال أكثر ما كان عليه الأمر منذ خمس أو عشر سنوات مضت، ويستطرد قائلا: «إن السبب يكمن فى التكنولوجيات المعتمدة على المعرفة» Lnowledge - Based Technologies» والتى تقلل من رأس المال المطلوب»[٢٧].

٤ . تخطيط الدول المتقدمة للنظام العالمى الجديد

أما الآن فالدول المتقدمة تسرع الخطى إلى تكوين بنية مختلفة للقوة لن تؤدى إلى وجود عالم ينقسم إلى نصفين، ولكن ينقسم إلى ثلاث حضارات متعارضة ومتنافسة : الأولى وهى الحضارة الزراعية ويمثلها الفأس، والثانية وهى الحضارة الصناعية ويمثلها خط التجميع، والثالثة وهى حضارة المعلومات ويمثلها الكمبيوتر[٢٨].

«وكان الهدف الإستراتيجى للدول المتقدمة هو رسم معالم النظام الاقتصادى العالمى الجديد حيث تحولت الدول المتقدمة من مرحلة «الاستيعاب والدمج» للدول النامية إلى مرحلة جديدة أساسها العمل على نقل مجرى اتخاذ القرارات من مستوى الحكومات الوطنية إلى مستوى الآليات الدولية المركزية والتى تسيطر عليها القوى الاقتصادية العظمى، وقد صاحب هذا التوجه الترويج لمفهوم العولمة الاقتصادية Globalization أو الكونية، وإن هذا الهدف لم يكن وليد عقد التسعينيات، ولكن طالما عملت الدول المتقدمة وسيرت مجريات الأحداث منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) لتصب فى بوتقة هذا الهدف»[٢٩].

٥ . أساليب الدول الصناعية المتقدمة لمنع صادرات الدول النامية من النفاذ لأسواقها

من ضمن ما تقوم به الدول الصناعية المتقدمة من أساليب لقطع الطريق على الدول النامية لزيادة صادراتها والتوسع فى الأسواق ما يلى :.

١ ـ لقد طالبت بضرورة وضع حد أدنى من الأجور تحدده الدول الصناعية وذلك حتى ترفع من تكلفة إنتاج السلع التى تتمتع الدول النامية فى إنتاجها بميزات معينة وبالتالى عدم تمكينها من المنافسة فى الأسواق العالمية.

٢ ـ كما طالبت الدول الصناعية أيضًا بعدم استيراد أية منتجات من الدول النامية والتى تقوم بتشغيل أطفال تحت سن الـ١٨ سنة، ويتم هذا أيضًا لتحجيم الدول النامية من النفاذ لأسواق الدول الصناعية.

وعلى الرغم من أن العولمة تعنى تكامل الاقتصاد العالمى ووحدة السوق إلا أنه فى الوقت الذى تعمل فيه الدول الغنية على فتح أسواق الدول الفقيرة أمام منتجاتها وخدماتها ورءوس أموالها تبدو هذه الدول المتقدمة أكثر تحفظًا عندما تطالب بتحرير التجارة من خلال إلغاء أو خفض الرسوم الجمركية أمام المنتجات الصناعية والزراعية قليلة التكنولوجيا للدول الفقيرة. وتشير الإحصاءات أن اقتصاديات الدول الفقيرة أكثر انفتاحا فى الواقع من الدول الغنية حيث تمثل الواردات والصادرات للدول الغنية نسبة ٢٠٪ من إجمالى الناتج القومى، بينما تمثل ٣٠٪ فى الدول الفقيرة.(٣٠).

ويلاحظ أن التقسيم الدولى فى الإنتاج يعتمد على قيام دول الشمال بإنتاج السلع الصناعية والدقيقة ذى التكنولوجيا العالمية التى تعتمد على رأس المال وتقوم بتصديرها بأسعار مرتفعة، وتقوم دول الجنوب بالاعتماد على تصدير المواد الخام والأولية غير المصنعة وتقوم بتصديرها بأسعار رخيصة، وأى دولة تقوم بمحاولة تغيير هذا التقسيم وإقامة صناعات متقدمة تقابل بالعديد من المعوقات والضغوط، ونستطيع أن نقول أن ما حدث من أزمة لدول جنوب شرق آسيا هى محاولة لتحجيمهم خصوصًا وأنهم استطاعوا أن يستحوذوا على حصة سوقية لا يستهان بها على مستوى التجارة الدولية.

وفى إشارة لعدم مصداقية دول الشمال تجاه مساعدة دول الجنوب، أعلنت منظمة «أوكسفام» إن إجراءات الحماية التى تطبقها دول الشمال لمنتجاتها تكلف الدول الفقيرة حوالى ٧٠٠ مليار دولار سنويًا وهو ما يساوى ١٤ مرة قيمة المساعدات التى تتلقاها هذه الدول عبر مساعدات التنمية (٣١).

وكما تشير الدراسة التى أجرتها المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية OECD أن أكثر من ٩٠٪ من التدابير التى اتخذتها دول الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية بدعوة حماية صناعتها من الإغراق ضد الواردات من بعض الدول النامية لا تشكل فى كثير أو قليل ضرورة اقتصادية، ذلك لأن تلك الورادات لا تمثل تهديدًا للصناعات الوطنية فى الدول المتقدمة. كما أن متوسط التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية من الدول النامية تزيد بنحو ٣٠٪ عن المتوسط العالمى. ويقدر البنك الدولى خسائر الدول النامية بسبب الإعانات الزراعية والحوافز المفروضة على صادرات المنسوجات من الدول الصناعية بنحو ٦٠ مليار دولار أمريكى سنويًا.(٣٢).

ويقرر البنك الدولى أن بعض الإجراءات التى تتخذها الدول المتقدمة بدعوى التحوط من مخاطر العولمة مثل الإجراءات الحمائية تؤدى إلى تخفيض الدخل القومى لدول الجنوب بما يوازى ضعف قيمة المساعدات الرسمية التى تتلقاها دول الجنوب. (٣٣).

وهذا التبادل اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية يتضح أكثر إذا عرفنا مدى خرق الدول المتقدمة لقواعد التحرر الاقتصادى والعولمة بدعمها لقطاع الزراعة المحلية بحوالى مليار دولار يوميًا حتى تستطيع مواجهة المنتجات الزراعية الواردة من الدول النامية مما أدى إلى إحداث فجوة فى التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية؛ حيث عجزت الدول النامية عن تصدير هذه المنتجات للدول المتقدمة بالرغم من أن تلك المنتجات تمثل أحد أهم المصادر الرئيسية للدخل القومى فى الدول النامية، وهذا ما أوضحه وزير الزراعة البرازيلى فى الدورة الحادية والثلاثين للمنتدى الاقتصادى العالمى الذى عقد فى دافوس بسويسرا.(٣٤).

الجزء الثالث : دور الدولة فى معالجة وتخفيض الآثار السلبية للاندماج فى الاقتصاد العالمى

إن الاتجاه العالمى نحو الليبرالية الحديثة وفرض نموذج واحد على كل دول العالم يستهدف أن يصبح العالم بما يسمى «القرية العالمية الواحدة»، والتى تتسع لتستوعب منتجات جميع دول العالم حيث تلغى فيها الحواجز والقيود المفروضة على التجارة لتصبح المنافسة الحرة واعتبارات الكفاءة الاقتصادية هى القاعدة الأساسية الحالية فى التجارة العالمية لا تمييز بين دولة وأخرى.

وفيما يلى يمكن للدولة علاج وتخفيض الآثار السلبية للاندماج من خلال ما يلى:

١ . دور الدولة فى إعادة التوازن للاقتصاد القومى

وإذا كانت الدول الصناعية المتقدمة على استعداد لتحرير اقتصادها (هذا أمر مشكوك فى صحته) لتندمج فى الاقتصاد العالمى، فإن الدول النامية لا تزال فى حاجة ماسة لحماية اقتصادها، فلم يحن الوقت بعد لتحرير الاقتصاد بهذه الدرجة المطلوبة منها حسب ما تقتضيه العضوية فى منظمة التجارة العالمية، وما يفرضه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والاتجاه نحو العولمة. لذا فإن هذا الوضع لا يتناسب تمامًا مع الدول النامية التى تسعى إلى علاج الاختلالات الموجودة بهياكلها الإنتاجية وإلى زيادة التصدير وتخفيض عجز الموازنة وحل مشكلة البطالة.

وباستعراض برامج الإصلاح الاقتصادى التى صممها الصندوق والبنك لبعض الدول النامية لتحرير اقتصادها وإصلاحه فسنجد أن هذه البرامج لا تراعى

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والظروف الخاصة بكل دولة على حده، ومراحل التطور الاقتصادى، والتى تختلف من دولة لأخرى حيث تعتبر هذه البرامج علاجا واحدا أو وصفة واحدة صماء لا تأخذ فى الاعتبار مثل هذه الظروف وهدفها واحد هو ضمان سداد الديون المستحقة على الدول النامية بانتظام.

وعلى المستوى التطبيقى توجد العديد من الحالات التى شهدت فشلا واضحًا فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى تحت وصاية الصندوق وهى البرازيل والمكسيك والأرجنتين وزامبيا، وقد اعترف الصندوق بذلك فى عام ١٩٩٤، وبمناسبة مرور ٥٠ عام على إنشائه اقترحت لجنة بريتون وودز برئاسة PAUL VOLKER أن التورط المستمر للصندوق فى الدول النامية كان فى اتجاهات عديدة غير موفق وفى غير محله (٣٥).

إن النموذج الاقتصادى المطلوب اتباعه هو النموذج الرأسمالى الحر الذى يعتمد على الحرية الاقتصادية وإقصاء الدولة عن النشاط الاقتصادى، نظرًا لأن تدخلها يشوبه العديد من المساوئ (من وجهة نظر النظام الرأسمالى الحر)، وكأن برامج الصندوق والبنك ذات الطابع الليبرالى تخلو من المساوئ.

٢ . ضرورة دخول الدول النامية فى تكتلات اقتصادية قوية

يطلق البعض على هذا العصر «عصر التكتلات الاقتصادية»، والمقصود بالتكتلات الاقتصادية هو تجمع عدد معين من الدول من خلال تبادل تجارى يخل من أية قيود أو حواجز تعوق تدفق التجارة، وهناك الكثير من الأشكال والأنواع المطروحة فى سبيل تكوين التكتل الاقتصادى. (٣٦).

وهناك عدد قليل من التكتلات التى أقامتها الدول النامية منها ما يجمع معظمها ومنها ما يجمع عدد منها، ولكن فى الواقع فإنها غير مؤثرة وفاعلة بخلال تكتل الأسيان؛ لأنه يضم دول آخذة فى النمو والتصنيع، ولكن ربما تحمل لنا الأيام القادمة تكتلات تتمكن من الظهور بقوة على الساحة الدولية، ومن هذه

التكتلات مجموعة دول الـ٧٧، مجموعة دول الـ ١٥، تجمع الكوميسا تجمع دول الخليج (٣٧).

٣ـ دور الدولة فى تفعيل المنظمات الأهلية فى تحقيق التنمية الشاملة.

يجب على الدولة أن تعمل على معالجة الآثار السلبية للاندماج فى الاقتصاد العالمى ومحاولة تخفيضها قدر الإمكان، ويمكن لها ذلك من خلال ما يلى تفعيل دور المنظمات الأهلية (الغير حكومية) NGO لتحقيق التنمية الشاملة.

والمنظمات غير الحكومية NON GOVERNMENTAL ORGANIZATION هى منظمات تطوعية أقيمت بهدف تحقيق أهداف اجتماعية على المستوى العام أو على المستوى الخاص، وقد شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى ظهور هذا القطاع كقطاع ثالث بجانب القطاع الحكومى والقطاع الخاص، وقد صاحب ذلك توجه سياسى بدور هذه المنظمات فى تنمية المجتمعات.

وبالطبع فإن لهذه المنظمات خصائص تميزها عن غيرها من المنظمات، فعلى سبيل المثال أنه لابد أن يتوفر للمنظمة شكل رسمى ثابت وإلا تهدف لتحقيق ربح، وأن تتبع إدارتها من الداخل، وأن تكون المنظمة تطوعية غير حكومية وألا ترتبط بحزب معين.

إن مشاركة القطاع الأهلى فى تنمية الاقتصاد من القضايا المهمة جدًا، والتى تستحوذ على تفكير واضعى السياسة الاقتصادية على مستوى الدول النامية ككل نظرًا لما لهذا القطاع من مساحة كبيرة يستطيع من خلالها أن يكون له دور حيوى وملموس فى إحداث تنمية حقيقية فى المجتمعات النامية بجانب الدور المهم للقطاع الحكومى والخاص، خصوصا بعد انسحاب القطاع الحكومى من الكثير من الأدوار التى كان يقوم بها (فى إطار تحرير التجارة وسيادة السوق)، وعدم قدرة القطاع الخاص مهما كان فى قيادة التنمية الاقتصادية بمفرده.

لذا فإنه من الضرورى أن تصبح تلك المنظمات شريكا حقيقيا فى عملية التنمية المستدامة ليس فقط من منظور المشاركة الجزئية فى تنمية الاقتصاد طبقا للأهداف والاستراتيجيات المحددة بواسطة الدولة والمجتمع، ولكن أيضًا

من منطلق المشاركة الفعالة فى تحديد ورسم الأهداف والاستراتيجيات ذاتها وصولا لتحقيق تنمية الفرد والمجتمع والدولة بصفة مستمرة.

إن المجتمعات الحديثة تتكون من ثلاثة قطاعات مهمة وهى: القطاع الحكومى، القطاع الخاص، القطاع المدنى، وإذا كنا نتكلم عن القطاع الحكومى ودوره فى عملية التنمية فى عصر العولمة الذى يعتمد على حرية التجارة، وتحركات رءوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود دون قيود، فإن الحكومة لابد لها أن تتدخل لضبط السوق ومعالجة الاختلالات الناتجة عن تفاعل قوى السوق، كما أن للقطاع الخاص دوره المهم فى القيام بالاستثمارات التى انسحبت منها الدولة، وعلى الرغم من أن القطاع الخاص يهدف أولا وأخيرًا إلى تحقيق أقصى الأرباح، إلا أن له دور مهم يجب عليه القيام به ألا وهو إقامة المشروعات التى يتم عن طريقها تشغيل أكبر عدد من الشباب العاطلين، وإقامة بعض الخدمات اللازمة فى المجتمع وغيرها من المشروعات التى يساهم بها فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى المطلوب فى المجتمع، أما القطاع المدنى (الأهلى) ويقع على عاتقه أعباء ومسئوليات كبيرة فى هذا العصر؛ لأن المجتمع فى حاجة شديدة لخدمات مثل هذه المنظمات فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، وأيضًا الأمن الاجتماعى المطلوب، ولذلك على الدولة أن تقوم بتحفيز مثل هذه المنظمات المدنية لكى تؤدى الدور الملقى على عاتقها فى إقامة المشروعات والخدمات التى ربما يعجز القطاع الحكومى أو الخاص عن إقامتها، إما بسبب نقص الموارد والإمكانيات، أو بسبب كثرة المهام والمسئوليات المكلفين بها.

المبحث الثالث : البعد الاجتماعى

وسنناقش فى هذا المبحث أهمية البعد الاجتماعى للحفاظ على استقرار المجتمع خصوصا أن الاتجاه نحو العولمة وتحرير التجارة له آثاره على الاعتبارات الاجتماعية التى يجب العمل على تفاديها أو تقليلها.

وفيما يلى النقاط الأساسيةالتى سيتم الحديث عنها :-

١. أهمية البعد الاجتماعى .

٢. دور الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعى.

١ ـ أهمية البعد الاجتماعى

كما رأينا سابقا أن تحول الدول النامية من النماذج الاشتراكية إلى النموذج الرأسمالى الحر له آثار خطيرة على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تحدثنا فى الأجزاء السابقة عن أثر ذلك على الاعتبارات الاقتصادية وقد حان الوقت لمعرفة أثر هذا التحول على الاعتبارات الاجتماعية وكيفية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى حتى يمكن تحقيق التوازن الاجتماعى المطلوب والضرورى جنبا إلى جنب مع التوازن الاقتصادى حتى تستطيع الدولة أن تستمر فى مسيرتها نحو التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الرخاء والضمان الاجتماعى لجميع أفراد المجتمع .

ويلاحظ أن البعد الاجتماعى هو فى حد ذاته هدف فى كلا من النظامين الاشتراكى والرأسمالى، إلا أنه هدف أساسى فى الأنظمة الاشتراكية، ولكنه هدف ضرورى فى الأنظمة الرأسمالية بقدر الحفاظ على الحد الأدنى للأمن الاجتماعى ولكسب الانتخابات.

وبنظرة سريعة إلى مدى الاهتمام بالبعد الاجتماعى من قبل دول العالم، نجد أن الدول الرأسمالية المتقدمة قامت منذ بداية الحرب الباردة فى منتصف الأربعينيات بتمويل البرامج الاجتماعية وزيادة الخدمات الاجتماعية المقدمة للفقراء فى المجتمع ومد شبكة التأمينات الاجتماعية لكافة الطبقات وزيادة الاعتمادات المخصصة للتأمين ضد البطالة إلى غير ذلك من ضروريات تحقيق

الاستقرار الاجتماعى، وعرفت الدولة بهذا الشكل بـ «دولة الرفاهية» WELFARE STATE أو ما تسمى بـ «دولة الرعاية الاجتماعية» إلا أن تحقيق ذلك من جانب الأنظمة الرأسمالية الحرة كان بغرض قطع الطريق على الاشتراكية المنافسة فى كسب موقع قدم أمامها، إلا أنه بسقوط الاشتراكية فى أواخر الثمانينات (ويرمز لها بسقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار سور برلين) انتهى النظام المنافس فى العالم فلم يعد هناك ما يدعو للاستمرار بالاهتمام بالبعد الاجتماعى كما كان بالماضى، وبالتالى تقلص تمويل برامج الخدمات الاجتماعية وخصوصا مع ازدياد ضغط قوى السوق والاتجاه نحو العولمة الشرسة، مما أدى إلى انخفاض شديد فى تمويل برامج الخدمات الاجتماعية الذى أدى بدوره إلى زيادة أعداد المهمشين فى تلك المجتمعات.

ويؤكد ميشيل تشوسودوفيسكى فى كتابه الشهير «عولمة الفقر» أنه منذ عهد ريجان وتاتشر ، وبدرجة أكبر من بداية التسعينيات يسهم تطبيق تدابير التقشف الشديدة بالتدريج فى تحلل دولة الرعاية الاجتماعية، ويسير الاتجاه فى الدول الغربية نحو تفسخ نظم التأمين ضد البطالة وخصخصة صناديق المعاشات والخدمات الاجتماعية . ومعنى ذلك تحطم دولة الرعاية الاجتماعية، ويمثل ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب مصدرا متزايدا للنزاع الاجتماعى والشقاق المدنى[٣٨] .

وإذا كان هذا هو الحال فى الدول المتقدمة، فماذا سيكون عليه فى الدول النامية الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة التوازن لاقتصادها والتخلص من الديون الخارجية؟

فى الواقع أنه كان وضع أسوء من الدول المتقدمة خصوصا مع عدم وجود هيكل إنتاجى مرن وصناعات قوية منافسة، مع تحقيقها لمزيد من العجز فى الموازنة العامة، ومزيد من الديون الخارجية مع انخفاض معدل نمو الاقتصاد وزيادة معدل البطالة باستمرار.

. البطالة: وإذا تناولنا معدل البطالة بصفته من ضمن المؤشرات الدالة على اهتمام الدولة بالبعد الاجتماعى، نظرا لأهمية البطالة من حيث تأثيرها على الحياة الاجتماعية وسلوكيات الأفراد فى المجتمع وتماسك واستقرار النسيج الاجتماعى العام للدولة.

فقد زادت هذه المعدلات عموما فى السنوات العشر الأخيرة، أو فيما حولها ليس فقط فى دول العالم النامى ولكن فى الدول الصناعية المتقدمة أيضا.

وفيما يلى معدلات البطالة فى بعض الدول المتقدمة والنامية (٣٩):.

الدولة	معدل البطالة	الدولة	معدل البطالة
فرنسا	١١,٨٪	نيجيريا	٣٠٪
ألمانيا	٩,٣٪	أندونيسيا	١٥,٨٪
بلجيكا	١١,٦٪	الهند	١٠,٤٪
بريطانيا	٦,٣٪	لبنان	٢٥٪
هولندا	٤,٣٪	سوريا	١٥ -٢٠٪
الولايات المتحدة الأمريكية*	٤,١٪	إسبانيا	١٨,٦٪

❖ حتى عام ١٩٩٩

ولايمكن أن ننكر أن استثمار الشركات دولية النشاط فى الدول النامية له العديد من الآثار الإيجابية الهامة والتى لابد للدول النامية من استثمارها جيدا والاستفادة بها.

. الفقر: يلاحظ وجود عدد كبير من الأفراد يعيشوا بأقل من دولار واحد يوميا أن معدل الفقر بالدول النامية

السكان الذين يعيشو بأقل من دولار واحد يوميا فى الدول النامية

فى عام ١٩٩٠، ١٩٩٨ (٤٠)

الدولة	عدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا (بالمليون)		معدل الفقر٪	
	١٩٩٠	١٩٩٨ مقدر	١٩٩٠	١٩٩٨ مقدر
شرق أسيا	٤٥٢,٤	٢٧٨,٣	٢٧,٦	١٥,٣
الصين	٩٢,٠	٦٥,١	١٨,٥	١١,٣
جنوب أفريقيا	٤٩٥,١	٥٢٢	٤٤	٤٠
الصحراء الأفريقية	٢٤٢,٣	٢٩٠,٩	٤٧,٧	٤٦,٣
أمريكا اللاتينية	٧٣,٨	٧٨,٢	١٦,٨	١٥,٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥,٧	٥,٥	٢,٤	١,٩
أوربا وآسيا الوسطى	٧,١	٢٤	١,٦	٥,١

إن برامج الإصلاح الاقتصادى كما يقره الصندوق والبنك من خلال برامج التثبيت الاقتصادى للصندوق وبرامج التكيف الهيكلى للبنك تعتمد على مكونات أساسية لاتتناسب مع ظروف الدول النامية ومع الأمن والاستقرار الاجتماعى المطلوبين توافر هما فى تلك الدول، وسندرس هذه المكونات الأساسية لبرامج الصندوق والبنك (والتى سبق وأن ذكرناها بأول المبحث الثانى من هذا الفصل) من حيث آثارهم على البعد الاجتماعى و دور الدولة الواجب فى هذا الصدد لعلاج هذه الآثار.

- إن مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى كما رأينا فى الفصل السابق تؤثر تأثيرا واضحا وكبيرا على الاعتبارات الاجتماعية وعلى الاستقرار والأمن الاجتماعى المطلوب توفيرهما فى أى مجتمع حفاظا عليه من الانهيار والتفكك، وحفاظا عليه من زيادة معدل الجرائم . كما أنه من الضرورى أن توفر الدولة الحد الأدنى للحياة الكريمة لكافة الطبقات الموجودة بالمجتمع، والمقصود هنا

الطبقات محدودة الدخل التى يكون دخلها محدود بالنسبة لتكاليف المعيشة الصعبة فى هذا العصر، وما أود ذكره فى هذا المجال ما أشار إليه النظام الإسلامى من وجوب توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، وهو مستوى المعيشه اللائق بالفرد طبقا لظروف المجتمع الزمانية والمكانية الذى يعيش فيه، وليس توفير حد الكفاف وهو مستوى المعيشة الأدنى للفرد فى المجتمع.

٢ . دور الدولة فى تحقيق العدالة الإجتماعية والأمن الاجتماعى

أصبح من الضرورى اطلاع الدولة بمسئوليات ومهام جديدة تتناسب مع التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق، والاعتماد على آليات العرض والطلب، الأمر الذى يجعل من المهم القيام بعملية إعادة توزيع الدخل القومى.

وفيما يلى توصيات مقترحة لتحسين دور الدولة لتحقيق الاستقرار الاجتماعى:.

أولا : زيادة الدعم الحكومى للسلع الأساسية، ووصول هذا الدعم لمستحقيه الأصليين وهم الطبقات محدودة الدخل:

ولن يتأتى ذلك إلا بتزويد هذه الطبقات بالسلع الأساسية بأسعار مناسبة لدخولهم، ويجب أيضا توفير هذه السلع بكميات مناسبة فى الأسواق تكفى احتياجات هذه الطبقات، كما يجب أيضا ضرورة توافر الوسائل المناسبة لضمان وصول هذه السلع بكمياتها وبالأسعار التى تتناسب ودخول هذه الطبقات. ويكون ذلك بدعم الدولة لهذه السلع الأساسية وهى فى الغالب تتركز فى عدد محدود من السلع مثل: الخبز ـ الأرز ـ السكر ـ الزيت، وتختلف السلع الأساسية تبعا لأهميتها من دولة لأخرى حسب ظروف كل دولة وعاداتها وتقاليدها ونشأتها التاريخية.... الخ، كما يختلف الوزن النسبى لكل سلعة حسب كل دولة.

والمهم فى هذا الشأن أن تعمل الدولة على دعم هذه السلع بالطريقة وبالأسلوب اللذان يضمنان وصول هذا الدعم للطبقات المستهدفة بالتحديد حتى لايستفيد من هذا الدعم طبقات أخرى تكون قادرة على الحصول على هذه السلع بأسعارها الحقيقية.

ثانيا: زيادة الإنفاق العام الموجه للتعليم والتدريب:

تظهر أهمية التعليم والتدريب فى أهمية توفير الخدمة التعليمية للطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل بمستوى جودة معين لايقل عنها، حتى لاتتحمل هذه الطبقات فى سبيل تعليمها تكاليف كبيرة لتصل إلى مستوى محدد من الثقافة والفهم وحتى يكون لها دور فعال فى المجتمع.

إن التعليم من القضايا المهمة التى تستحوذ على مساحة كبيرة من الاهتمام من قبل القائمين على أمر السياسة الاقتصادية فى جميع الدول على السواء ، وعلى الدول النامية بالأخص تخصيص مبالغ أكبر نسبيا للتعليم فى الموازنات العامة، إن الناتج الطبيعى لعملية التعليم هو توفير مجموعات ضخمة من المتخصصين فى جميع المجالات ، وهنا تثور نقطة مهمة جدا، وهى أنه يجب أن يكون خريجو العملية التعليمية مطلوبين فى سوق العمل باستمرار حتى لاتأتى مرحلة لايستوعب فيها السوق الأعداد الهائلة للخريجين كل عام مما يتسبب ذلك فى زيادة معدل البطالة بالإضافة إلى المشاكل والاضطرابات التى يمكن أن يسببها الشباب العاطل عن العمل.

أنه من الضرورى أن يكون هناك تخطيط عام للسياسة التعليمية للدولة، وأن تأخذ فى الاعتبار احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية وتأثير الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية عليها، حتى يكون ناتج عملية التعليم مستوعبا دائما من قبل سوق العمل ، وأن يكون هناك آليات تعمل على إمكانية التغيير والتعديل حسب إتجاهات سوق العمل، ونود أن نذكر فى هذا الصدد أن سوق العمل الآن لم يعد المقصود به السوق المحلية فقط، ولكن أيضا يشمل سوق العمل الدولية بفعل الاتجاه نحو العولمة واندماج اقتصاديات الدول فى الاقتصاد العالمى، بغض النظر عن أن تحرير الاقتصاد تم بالنسبة لرأس المال والسلع والخدمات فيما عدا العمل، فحتى الان توجد عليه حظر وقيود كثيرة من قبل معظم دول العالم خصوصا المتقدم.

كما يجب وضع سياسة إعلامية على مستوى الدولة ككل وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة من تليفزيون وراديو وجرائد وإنترنت.... إلخ، يتم فيها

تشكيل عقول الأفراد تبعا للتغيرات الجديدة نحو العولمة بالنسبة لأهمية وجدوى الأعمال والوظائف، وما أقصده هنا بالتحديد عدم تمييز الأفراد بين وظائف عليا مثل: الطبيب، المهندس، الضابط.... إلخ، وبين أعمال أخرى مثل: الفنى، العامل ، الحرفى، فكل فرد يؤدى خدمة فى المجتمع له أهميته واحترامه، كما أن مجموعة الوظائف الأخيرة لها عائدها المادى الكبير.

وعلى الرغم من أن ناتج التعليم لايمكن قياسة بطريقة مباشرة كما لايمكن ظهور نتائجه فى صورة مادية، إلا أن إسهامه خطيرا جدا فى عملية التنمية البشرية، إن الاستثمار فى التعليم من الأمور التى يجب أن تحظى بدراسة وافية واهتمام كبير.

أما بالنسبة للتدريب فهو مكمل للتعليم حيث يكتسب أهمية كبرى فى هذا العصر بسبب ما تفرزه النماذج الرأسمالية من وجود بطالة بسبب زيادة استخدام التكنولوجيا وأثرها على زيادة الإنتاجية وتأثيرها السلبى على عنصر العمالة.

وترجع أهمية التدريب فى أن الأعداد الكبيرة للخريجين كل عام هى نواتج عملية التعليم قد لاتستوعبها سوق العمالة، ولذلك يقوم التدريب بدوره فى عملية تحويل هؤلاء الخريجين غير الموظفين فى أعمال تخصصهم إلى أعمال أخرى بحيث يتم تأهيلهم وتدريبهم عليها لكى يستطيعوا بعد ذلك أن يعملوا فى تخصصات أخرى، وبذلك يقل معدل البطالة ويتم الاستفادة من الطاقات العاطلة لشباب الخريجين.

ثالثا: زيادة الإنفاق العام الموجه للصحة:

إن تكاليف العلاج تزيد فترة بعد أخرى فى هذا العصر حيث لاتقدر على نفقاته الكبيرة الطبقات الفقيرة فى المجتمع ، وأنه من المعروف تقدم الأساليب الطبية فى الوقاية والعلاج كثيرا عن ذى قبل، ولكن ما يهمنا كدول نامية هو توفير الخدمات العلاجية والوقائية للطبقات التى لاتستطيع تحملها.

فتوفير الخدمات الصحية للطبقات المحدودة الدخل بأسعار منخفضة أصبحت من الأمور الضرورية فى المجتمع، كما يجب أيضا توفير الدواء بأنواعه المختلفة لهذه الطبقات بأسعار مدعمة وخصوصا الأدوية العادية، أما تلك الأدوية الأخرى الخاصة ببعض الأنواع التجميلية والترفيهية فهى لايمكن بأى حال من الأحوال دعمها أو توفيرها بأسعار مخفضة حيث لاتأتى فى نفس أهمية الأدوية الضرورية اللازمة للعلاج.

وهنا تثور مشكلة الاتفاقات الدولية التى تدخل فيها الدول النامية مجبرة مثل: العضوية فى منظمة التجارة العالمية، فطبقا لاتفاقية الملكية الفكرية سيتم ارتفاع أسعار الدواء بشكل غير متصور، وفى هذا الصدد يجب أن ترفض الدول النامية ذلك رفضا مطلقا وعليها أن تتوحد وتتكتل لتوضيح وإظهار وجهة نظرها للرأى العام العالمى، وذلك من خلال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التى تعقد كل عامين ، وأيضا من خلال التحاور والمباحثات التى يمكن أن تعقد بين الدول النامية والدول المتقدمة.

إن توفير الخدمات الصحية كما سبق وأن ذكرنا يتم من خلال الخدمات الصحية المقدمة فى المستشفيات العامة والتى تستقبل أى مريض فى أى وقت، والخدمات المقدمة فى مستشفيات الجامعات والتأمين الصحى الذى يستفيد منه المشتركون فيه، ويجب فى هذا المجال مد شبكة التأمين الصحى ليشمل جميع الأفراد بالدولة، كما يجب أيضا توفير وحدات صحية ومراكز استقبال فى جميع المناطق حتى تكون الخدمة الصحية متاحة لأى فرد فى أى مكان وبنفس الجودة وبسعر مخفض.

إن تخفيض الإنفاق العام الموجه للصحة كما يطلب من الدول النامية له تأثيره السلبى والخطير على الطبقات الفقيرة فى المجتمع ، فبالإضافة إلى تأثيره على صحة الأفراد بالسلب يظهر تأثيره على زيادة أعباء وتكاليف المعيشة للأفراد غير القادرين والتى تكون دخولهم محدودة جدا ولاتكفى للإنفاق على ضروريات الحياة.

رابعا : التصدى بحسم لمشكلة البطالة، وأخذها فى الاعتبار عند إصدار أى قرارات اقتصادية أو اتفاقيات دولية:

إن مشكلة البطالة من المشاكل التى تحتل مساحة كبيرة من الفكر والاهتمام من جانب القيادات السياسية والاقتصادية للدول فى محاولة منها لوضع الحلول الممكنة للقضاء عليها أو بالاصح التقليل منها، ونعتقد أن البطالة مشكلة لاتخلو أى دولة منها سواء كانت صناعية متقدمة أو نامية؛ لأن ما أسفرت عنه نتائج تطبيق النماذج الرأسمالية أثبت عدم إمكانية التشغيل الكامل لكل العمالة وأنه لابد من وجود نسبة من قوة العمل لاتجد العمل سواء كان ذلك باختيارها أو رغما عنها.

ولذلك لابد من التعامل مع هذه المشكلة على أساس وجودها، ودور الدولة فى هذا الصدد أن تحتفظ بمعدل منخفض جدا للبطالة قدر استطاعتها وأن تعمل على تنسيق وتكامل السياسات الإقتصادية المختلفة من تجارية ومالية ونقدية حتى تمنع أى زيادة فى هذا المعدل، هذا من جانب، أما من جانب أخر يجب على الدولة دراسة الكيفية التى سيعامل بها هؤلاء العاطلون عن العمل، فإذا كانت الدول المتقدمة تهتم بهذه الطبقة غير العاملة بإعطائها إعانات نقدية وتقديم تسهيلات حتى يستطيع أفرادها أن يعيشوا حياة كريمة، فيجب على الدول النامية إيجاد الحلول الممكنة للتعامل مع هؤلاء العاطلين، لأن مسألة استيعابهم فى واقع المجتمع مسألة مهمة وضرورية لتجنب حدوث الاضطرابات والمشاكل التى يمكن أن يثيرها هؤلاء بسبب عدم حصولهم على فرصة العمل المناسبة. إنها مشكلة خطيرة حقا ويجب أن تكون من أولويات القائمين على أمر الشئون الاقتصادية للدولة وأن تحظى باهتمامهم.

والتعامل مع مشكلة البطالة يفتح المجال للحديث عن أمرين مرتبطين بها وهما:.

- الجزء الوقائى

- الجزء العلاجى.

أما ما يخص الجزء الوقائى: وهو يختص بكيفية منع حدوث مشكلة البطالة (أى قبل حدوثها)، حيث يمكن عن طريق تناسق وتكامل السياسات الاقتصادية والتعليمية الإقلال من عدد الخريجين من أنظمة التعليم المختلفة الذين لايجدوا فرصة العمل ، والتوسع فى المجالات الدراسية التى يحتاج إليها سوق العمل.

محاولة الحد من الزيادة السكانية بقدر الإمكان: لابد من محاولة تخفيض الزيادة السكانية بقدر الإمكان بحيث يكون معدل نمو الاقتصاد يزيد بثلاثة أضعاف على الأقل لمعدل الزيادة السكانية.

وأما ما يخص الجزء العلاجى: فيختص بكيفية معالجة مشكلة البطالة (أى بعد حدوثها) فيمكن عن طريق التدريب تحويل عدد غير قليل من الخريجين فى تخصصات معينة إلى تخصصات أخرى تجد فرصة العمل المطلوبة ، كما أن استيعاب العدد الباقى من العاطلين عن طريق مساعدتهم على نفقات المعيشة الأساسية والضرورية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن هو شىء ضرورى جدا، ويمكن فى هذا الصدد تنظيم مشاركتهم فى أعمال تتعلق بالجمعيات والنوادى والمراكز الثقافية والتنموية حتى يمكن الاستفادة بإمكانياتهم وطاقاتهم فى أعمال تعود على المجتمع بالنفع ولو كانت بدون مقابل مادى أو على الأقل بعائد مادى منخفض.

حيث إن التدريب مكمل للتعليم ويكتسب أهمية كبرى فى هذا العصر بسبب ما تفرزه النماذج الرأسمالية من وجود بطالة بسبب زيادة استخدام التكنولوجيا وأثرها على زيادة الإنتاجية وتأثيرها السلبى على عنصر العمالة.

خامسا: العمل على تشجيع الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة التى تستوعب عددا كبيرا من العمالة (أنشطة كثيفة العمالة) وخصوصا المشروعات والصناعات الصغيرة:

من الضرورى أن تتجه الدول النامية ذاتها نحو - إقامة أو تشجيع - القطاع الخاص بها على إقامة الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة التى يمكن أن

تستوعب عدد كبير من العمالة، كما يمكن أيضا فى هذا الصدد تشجيع المشروعات الصغيرة التى يمكن من خلالها لعدد كبير من الأفراد إقامة أنشطة فى مختلف المجالات تتسم بالحجم الصغير المناسب لإمكانياتهم، وفى نفس الوقت يمكن عن طريقها تقديم منتج أو خدمة على مستوى عال ومقبول، حيث تعتبر المشروعات والصناعات الصغيرة من الحلول الفعالة فى استيعاب عدد كبير من العمالة وبالتالى تخفيض معدل البطالة، وفكرة المشروعات الصغيرة تكمن فى القدرة على عمل مشروع ولكن يتميز حجمه بالصغر ، والمقصود بالصغر هنا هو صغر حجم رأس المال المستخدم فى المشروع، وصغر حجم العمالة المستخدمة، كما يمكن أن يكون حجم إنتاج المشروع صغير أيضا، وينطبق أيضا على الصناعات الصغيرة، فهى تتميز بصغر حجم الصناعة من حيث رأس المال أو العمالة أو الإنتاج ، وتتسم هذه المشروعات والصناعات الصغيرة بسهولة إقامتها وسهولة تشغيلها ، ولا تحتاج إلى موافقات وإجراءات كثيرة، كما أنها تستوعب بها عدد من العمالة مما تعنى المساهمة فى علاج وتخفيض أعداد المتعطلين، ويلاحظ أن لها ميزة أخرى وهى إنها توفر لنا مجموعة كبيرة من المنتجين والمستثمرين، حيث إنه بمرور الوقت يمكن أن يكونوا مصدرين، ويكونوا مصدر للعملة الأجنبية لمصر.

كما يمكن التوسع فى تحفيز الأفراد على إقامة مشروعات صناعية تنتج سلعا وسيطة تستخدم فى الصناعات الثقيلة كبيرة الحجم مثل: التوسع فى إنتاج مستلزمات السيارات اللازمة لإنتاج السيارات.. إلخ.

سادسا: محاولة تقليل الآثار السلبية لتنفيذ الجات على الاعتبارات الاجتماعية:

إن دخول الدول النامية فى عضوية منظمة التجارة العالمية تفرض عليها التزامات معينة فى أكثر من مجال، ولذلك لابد أن تعمل تلك الدول على التقليل من الآثار السلبية لمخاطر الاندماج فى الاقتصاد العالمى وعلاج الاختلالات الناتجة عن قوى السوق بالنسبة للنواحى الاجتماعية حيث يسبب هذا الاندماج فى الاقتصاد العالمى والاتجاه نحو قوى السوق عدد من المشاكل مثل: .

سوء توزيع الدخل القومى، سوء توزيع الثروة، عدم مراعاة البعدالاجتماعى فى التنمية، انخفاض الإنفاق العام، خصخصة الشركات العامة وتأثيرها فى تسريح العمال والموظفين مما يؤدى إلى زيادة معدل البطالة بصفة مستمرة.

سابعا: العمل على إنشاء شركات عامة فى مجالات مختلفة يحتاجها الاقتصاد القومى عن طريق استخدام العائد المتحصل من الخصخصة:

لابد من العمل على إنشاء شركات عامة فى المجالات الإنتاجية المختلفة التى يحتاجها الاقتصاد القومى عن طريق استخدام العائد المتحصل من عملية الخصخصة والبيع للشركات العامة القائمة لتسير فى دورة متصلة، وإذا كانت الحرية الاقتصادية والاندماج فى الاقتصاد العالمى يدعوان إلى ضرورة بيع الشركات العامة المملوكة للدولة، وإذا كان الصندوق والبنك يفرضان ذلك من خلال برامجهما للإصلاح الاقتصادى، فإن على الدول النامية ليس فقط عدم التسرع فى تنفيذ برنامج الخصخصة، ولكن أيضا مراجعة هذا البرنامج مراجعة واقعية تأخذ فى الاعتبار مساوئ الحرية الاقتصادية وضرورة وجود نوعية محددة من الشركات العامة تحت يد الدولة، حتى يكون هناك سيادة للدولة القومية، وأيضا لابد أن تمتد سيطرة الدولة على جميع الأنشطة الاقتصادية فهناك العديد من الأنشطة الاقتصادية التى يجب أن تمتلكها الدولة ولايجب تركها للقطاع الخاص نظرا لحساسية هذه الأنشطة بالنسبة للدولة أو لرغبة الدولة فى توفير نوعيات معينة من السلع والخدمات بأسعار فى متناول الطبقات محدودة الدخل، هذا بالإضافة إلى حرص الدولة على الاحتفاظ بالعمالة الموجودة بالشركات العامة؛ لأن بيع الشركات العامة إلى القطاع الخاص ومعظمه يكون قطاعا خاصا أجنبيا لايهتم بأى اعتبار غير تعظيم الإيرادات وتخفيض التكاليف حتى يحقق أقصى أرباح ممكنة حتى لو أدى ذلك إلى الاستغناء عن معظم العمالة، فهذا أمر لايهمه مطلقا على الرغم من خطورة النتائج المترتبة عليه من آثار اقتصادية واجتماعية على الاقتصاد القومى.

ونجد أن من أهداف الاقتصاد القومى ما يلى: -

- إنتاج سلع وخدمات معينة بأسعار مناسبة للطبقات محدودة الدخل.
- إنتاج سلع وخدمات جديدة لم تكن تنتج أو تستورد من قبل.
- إنتاج سلع وخدمات جديدة كان يتم استيرادها.
- زيادة الإنتاجية في مجال إنتاجى معين.
- إمكانية دخول مجال إنتاجى معين يسوده الاحتكار.
- زيادة الاستثمارات المباشرة فى تشغيل الموارد.
- استيعاب العمالة التى تم الاستغناء عنها نتيجة الخصخصة.
- تعبئة الموارد القومية فى مشروعات تزيد من الناتج القومى وتعبئة الفائض المهدر.
- تعميق الإحساس لدى الأفراد بأن الدولة لاتزال موجودة ولايزال دورها واضح ومؤثر فى إنشاء المصانع وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ثامنا: تشجيع الأفراد والمؤسسات على طرح أفكار

تساهم فى حل مشكلة البطالة، الركود، التنمية:

إن الدول النامية تزخر بمورد مهم جدا ألا وهو العنصر البشرى، ويمكن باستخدام طاقات وإمكانيات ومواهب هؤلاء الأفراد وكذا المؤسسات الاستفادة بأفكارهم واقتراحاتهم واختراعاتهم وابتكاراتهم فى إيجاد حلول جزئية أو كلية للمشاكل العديدة التى تقف حائلا فى وجه هذه الدول نحو التقدم والتنمية وخفض مشاكل البطالة.

تاسعا: توفير خدمات الكهرباء والمياه والغاز والتليفون بأسعار مناسبة:

يجب على الدولة توفير كل ما يلزم لحياة الأفراد ويعتبر ضروريا بالنسبة لهم، فتوفير خدمات الكهرباء والمياه والغاز والتليفون وهو من أساسيات

وضروريات الحياة العصرية الكريمة، فالطبقات محدودة الدخل لاتستطيع التمتع بالاستقرار والاستمرار فى العمل وتأدية المهام المطلوبة منها فى خدمة المجتمع إلا إذا توفرت الخدمات الأساسية اللازمة أصلا للحياة الكريمة الهادئة، فلنا أن نتصور ارتفاع أسعار هذه الخدمات، فإن هذه الطبقات لن تستطيع أن تتحمل أعباءها مع استمرار ضغوط الحياة وكثرة الالتزامات فى هذا العصر، وسيؤدى ذلك مع مرور الوقت وبالتدريج إلى تذمر هؤلاء الأفراد الذين يمثلون الطبقة المتوسطة فى المجتمع، لذلك يجب على الدولة لحفظ النظام الاجتماعى أن تقوم بتوفير خدمات الكهرباء والغاز والتليفون بأسعار مدعمة لتكون متناسبة مع المقدرة المالية لهذه الطبقات.

ولابد من التفرقة بين الطبقات القادرة فى المجتمع والطبقات غير القادرة والتى تمثل السواد الأعظم فى المجتمع ، لذلك لابد من إيجاد طريقة لوصول مثل هذه الخدمات بالأسعار المنخفضة لغير القادرين فقط والذين يمثلون الطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل، أما الطبقات القادرة فهى على استعداد لدفع مبالغ أكبر فى الحصول على مثل هذه الخدمات.

وفى الجلسة العامة التى عقدت فى التاسع والعشرين من شهر اغسطس عام ٢٠٠٢ الخاصة بمؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى جوهانسبرج عاصمة جنوب إفريقيا لبحث مشاكل العالم الثالث من نقص خدمات مياه الشرب النظيفة وأنظمة للصرف الصحى، حيث وجد أنه إذا تبرعت الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ١١ مليار دولار وهو ما تنفقه سنويا على الآيس كريم ، فإنه يحل مشاكل مياة الشرب النظيفة والصرف الصحى فى دول العالم الثالث كله؛ لأن هناك ما يقرب من ١,٢مليار من البشر فى العالم الثالث محرومين من مياه شرب نظيفة فى حين يعانى ٢,٤ مليار آخرين من غياب أنظمة صرف صحى [٤١] .

هوامش ومراجع الفصل الثانى

(١) د/ نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١، ص٢٨، ٢٩.

(٢) د/ سوزان أحمد أبو ريه، الخصخصة والبعد الاجتماعى، كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ١٤٢، ١٩٩٩/١١/١، ص٢٦.

(٣) المرجع السابق، ص٢٧.

(٤) المرجع السابق، ص٣٢.

(٥) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم تقسيم دول العالم إلى ثلاثة أقسام كالآتى:-

دول العالم الأول: وهى تلك الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة وتشمل دول أوربا الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

دول العالم الثانى: وهى تلك الدول الصناعية الاشتراكية المتقدمة وتشمل دول أوربا الشرقية وعلى رأسهم الاتحاد السوفيتى السابق.

دول العالم الثالث: وهى تلك الدول النامية والفقيرة.

وهناك تقسيمات تضيف قسم آخر منبثق من القسم الثالث ويسمى دول العالم الرابع: وهى تلك الدول الأشد فقرا، أو الدول المتخلفة اقتصاديا.

أما التقسيم الجديد لدول العالم على أساس قسمين فقط كالآتى:-

دول الشمال : وهى تلك الصناعية المتقدمة.

دول الجنوب: وهى تلك الدول النامية.

وسبب هذه التسمية أن الدول المتقدمة تقع جغرافيا فى الجزء الشمالى من الكرة الأرضية، والدول النامية تقع فى الجزء الجنوبى منها.

(٦) د/ فتحى أبو الفضل، سياسات التكيف والتجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الأول، العدد الأول والثانى، ١٩٩٣، ص٦٢.

(٧) د/ سوزان أحمد أبو ريه، مرجع سبق ذكر، ص٣١.

(٨) لمعرفة الشروط الواجب توافرها لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية فى زيادة الصادرات وإنقاص الواردات يرجى الرجوع إلى المبحث الأول من هذا الفصل.

(٩) د/ نبيل حشاد مرجع سبق ذكره، ص٤١، نقلا عن: تقديرات العاملين بالبنك الدولى ١٩٩٦.

(١٠) للمزيد من المعلومات حول الاتحاد الأوربى يرجى الذهاب إلى الفصل الثانى من «جزء دور المؤسسات».

(١١) ترمين أبو العطا ومنال السمادونى ، التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة: العوامل والتطورات والآثار، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٥٠٦، ١٧/ ١١/ ١٩٩٧، ص٥٤، ص٥٥

(١٢) بحث أ. د/ أحمد رشاد موسى، بعنوان «دور الدولة فى النظام الاقتصادى المعاصر »، وفى المؤتمر العلمى السنوى الحادى والعشرين للاقتصاديين المصريين تحت رعاية الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢١ ـ ٢٣ أكتوبر ١٩٩٩، ص١٥. نقلا من البنك الدولى، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧.

(١٣) W W W. amf. org. ae/ v Arabic/ storage/ other/ Economic% 20 DEPT/ JOINT% 20 REPORT/ Section 1. pdf

(١٤) إبراهيم نافع، أزمة الانهيار المالى فى شرق آسيا ودروسها المستفادة فى تجربتها الاقتصادية ، جريدة الأهرام ، ١١/٧/ ١٩٩٧، ص٣.

(١٥) عرض/ عبدالرحمن عقل، صندوق النقد الدولى.. زاوية جديدة للتعامل مع الأزمات العالمية، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/١١/٥، ص١٥.

(١٦) أحمد السيد النجار، فى ظلال عاصفة سبتمبر: اقتصادات مصر والعرب والعالم، كراسات استيراتيجية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، العدد ١١١، السنة الثانية عشرة ٢٠٠٢، ص٥، ص٦.

(١٧) نهى الجبالى، الأبعاد الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص١٧٢.

(١٨) جاك أتالى، الألفية الجديدة: الرابحون والخاسرون فى النظام العالمى القادم، تلخيص وتعليق المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، سلسلة الكتب المترجمة (١)، القاهرة، مطبعة الإشراف، ١٩٩٥، ص٣٦.

(١٩) نهى الجبالى ، مرجع سبق ذكره، ص١٧٣.

(٢٠) المصدر : جريدة الوفد، ٢٠٠٢/٤/١٩، ص٦.

(٢١) د/ الحبيب الجنحانى، ظاهرة العولمة : الواقع والآفاق، سلسلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثانى ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩، ص٢٨.

(٢٢) نعوم تشومسكى: هو أستاذ اللسانيات الشهير فى معهد ماساشوتس للتكنولوجيا وله مؤلفات عديدة منها «إعاقة الديمقراطية، ماذا يريد العم سام حقا؟ عن أ/ إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، ص١٣٣.

(٣٢) د/ الحبيب الجنحانى ، مرجع سبق ذكره، ص٣٠، ٣١.

(٢٤) خبر فى جريدة الأهرام، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٢، الصفحة الأولى.

(٢٥) محمد فريد خميس، مقالة بعنوان «كيف نتعامل مع العولمة: الفرص والمخاطر»، جريدة الأهرام، ٧/ ٥/١٩٩٨، ص١٤.

(٢٦) مصطفى محمود عبدالله، قمة جنوا للدول الصناعية، شعب سياتل يفرض وجوده على مناقشات «الثمانى الكبار»، جريدة الأهرام، ٢٠٠١/٧/١٦، ص٦.

(٢٧) الفن وهايدى توفلر، نحو بناء حضارة جديدة: سياسات الموجة الثالثة، تلخيص وتعليق المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٥٥، ص٥٦.

(٢٨) الفن وهايدى توفلر، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

(٢٩) د/ أحمد عبدالرحيم زردق، التطور الاقتصادى، جامعة الزقازيق، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٣١٠.

(٣٠) مصطفى محمود عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص٦.

(٣١) جلال دويدار، أيها الفقراء اتحدوا!؟، جريدة الأخبار، ٢/ ١٢/١٩٩٩، ص٣.

(٣٢) بحث د/ أحمد رشاد موسى، مرجع سبق ذكره ، ص١٥.

(٣٣) أ/ إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢، ص١٣٣.

(٣٤) خالد عبدالعظيم، تقرير عن «منتدى بورتو اليجرى: إعادة طرح لحوار الشمال والجنوب» مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٤٤، إبريل ٢٠٠١، ص١٧١.

(٣٥) د/ زينب عبدالعظيم، صندوق النقد الدولى والاصلاح الإقتصادى فى الدول النامية: جوانب سياسية، كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ١٤٣. ١٩٩٩/١٢/١، ص٧ - ص٨.

(٣٦) لمعرفة هذه الأشكال يرجى الذهاب إلى الفصل الثانى من جزء «دور المؤسسات» ص١٨.

(٣٧) لمعرفة هذه الأشكال يرجى الذهاب إلى الفصل الثانى من جزء «دور المؤسسات».

(٣٨) ميشيل تشوسودوفيسكى، ترجمة أ/ محمد مستجير مصطفى، عولمة الفقر/ القاهرة. سطور، ٢٠٠٠، ص٣٠٨، ٣٠٩.

(٣٩) محمود عبدالمنعم مراد، التحول إلى الداخا... خوفا من الملل !!، جريدة الوفد، ١٨/ ٤/ ٢٠٠٢، ص١٤.

(٤٠) البنك الدولى، نواحى الاقتصاد المعولم والدول النامية ٢٠٠٠. (٢٠٠٠)

(٤١) مقالة بعنوان «ما ينفقه الأمريكيون على الآيس كريم يحل مشاكل العالم الثالث» جريدة الأهرام ، ٣٠/ ٨/٢٠٠٢، ص٤.

الفصل الثالث : الاقتصاد المصرى والعولمة

المبحث الأول: تطور دور الدولة فى فترة التسعينيات.

١ ـ دور الدولة فى مصر فى ظل برنامج الخصخصة.

٢ ـ دور الدولة فى مصر فى تحقيق التوازن الاقتصادى فى ظل العولمة.

المبحث الثانى: اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى

١ ـ دور الدولة فى مصر فى اندماج الاقتصاد القومى فى الاقتصاد العالمى.

٢ ـ دور الدولة فى مصر فى علاج الاختلالات الناتجة من الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

المبحث الثالث: البعد الاجتماعى.

١ ـ دور الدولة فى مصر فى مراعاة البعد الاجتماعى فى عملية التنمية.

٢ ـ توصيات مقترحة لدور الدولة فى مراعاة البعد الاجتماعى.

المبحث الرابع: مشاكل اقتصادية واستراتيجية لتطوير الاقتصاد المصرى.

١ ـ المشاكل الاقتصادية المصرية وأسبابها.

٢ ـ الاستراتيجية المقترحة لتطوير الاقتصاد المصرى.

المبحث الأول: تطور دور الدولة
فى فترة التسعينيات

نظرا للتغيرات الاقتصادية التى تدعو إلى حرية التجارة والاتجاه العالمى نحو إرساء قواعد النظام الرأسمالى الحر كما ذكرنا سابقا فى الفصل الثانى، وسوء أحوال الاقتصاد المصرى فى أواخر الثمانينيات، فقد قررت الحكومة المصرية بدء عملية إصلاح اقتصادى واسعة النطاق تنقل الاقتصاد المصرى من النموذج الاشتراكى الذى ساد منذ الستينيات من القرن الماضى وحتى منتصف السبعينيات إلى النموذج الرأسمالى الحر الذى تبنته معظم دول العالم وسعت إلى تطبيقه وشجعت عليه المنظمات الاقتصادية الدولية والدول الكبرى.

ولقد قام كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدور مهم فى عملية الإصلاح الاقتصادى من خلال برنامج التثبيت الاقتصادى المقدم من الصندوق، وبرنامج التكيف الهيكلى المقدم من البنك، والذين يكونان معا برنامج الإصلاح الاقتصادى كما تم ذكره سابقا.

ويلاحظ أنه بعد ظهور أزمة الديوان الخارجية لدول العالم الثالث فى الثمانينيات من القرن الماضى قد جعل هذه الدول المدينة تقع تحت وصاية الدول الدائنة مباشرة وبشروط المؤسسات الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) لإعادة جدولة مديونياتها لتجنب كارثة الإفلاس وكان فى مقدمة هذه الشروط [1]: -

١- العودة إلى الاقتصاد الحر وظهور مايسمى بالخصخصة.

٢- ابتاع سياسة التقشف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية.

٣ـ رفع الحماية عن المنتج المحلى.

٤ـ التركيز على التصدير للخارج.

٥ ـ رفع القيود على التجارة الخارجية وتحرير أسعار الصرف.

٦ـ فتح المجال للاستثمارات الخارجية والشركات الأجنبية دون قيد أو شرط.

وبالطبع كانت مصر واحدة من تلك الدول التى كانت تعانى من زيادة حجم الديون الخارجية مما استتبع ضرورة إيجاد حلول لتلك المشكلة، وحتى يتسنى لمصر التمتع بتسهيلات الصندوق والبنك كان لابد من الالتزام بالشروط السابق ذكرها وتنفيذها مما يمكن مصر من تحسين وضعها الاقتصادى ومقدرتها على السير نحو تطبيق آليات السوق الحرة.

ويلاحظ ظهور العودة إلى الاقتصاد الحر والخصخصة فى أول هذه الشروط، وكما ذكرنا سابقا فى نفس الموضوع بالفصل السابق، إن المقصود من الخصخصة هو بيع شركات القطاع العام التى تمتلكها الدولة إلى القطاع الخاص، سواء كان ذلك ببيع شركات عامة مملوكة كلية للدولة أو بيع حصص الحكومة والشركات العامة فى الشركات المشتركة بينها وبين القطاع الخاص، ويكون البيع للقطاع الخاص سواء كان مصرى أم عربى أم أجنبى.

الجزء الأول: دور الدولة فى مصر فى ظل برنامج الخصخصة

وقد قبلت مصر الخوض فى تجربة الخصخصة، ولكن قد تحفظت فى بعض الملامح الرئيسية لتنفيذها حيث طلب الصندوق والبنك من مصر وضع خطة زمنية لبيع الشركات العامة للقطاع الخاص وذلك فى أسرع وقت ممكن، ولكن رأت مصر ضرورة عدم الإسراع فى عملية الخصخصة لاعتبارات تتعلق بتهيئة الجو الاقتصادى العام لهذه العملية وكذلك لاعتبارات اجتماعية.

أسباب قيام مصر بعملية الخصخصة:

بالطبع كانت هناك أسباب داخلية وأسباب خارجية جعلت مصر تخوض تجربة خصخصة المشروعات العامة، ويرجى الرجوع فى هذا الخصوص إلى المبحث الأول من الفصل الثانى لمعرفة هذه الأسباب **(وهى تقريبا الأسباب الخاصة بالدول النامية).**

ولكن يمكن ملاحظة مايلى:

١- للتأكيد على وصول مديونية شركات القطاع العام لمستويات تهدد إمكانية الاستمرار فى الإنتاج أن القيمة الدفترية للاستثمارات بهذا القطاع بلغت فى ١٩٩٢/٦/٣٠ نحو ٨٠ مليار جنيه، وقد تم تمويل جزء من هذه الإستثمارات عن طريق قروض طويلة الأجل بلغت فى ذلك التاريخ نحو ١٥ مليار جنيه، بنسبة ١٩٪ من هذه الاستثمارات، وقروض قصيرة الأجل بلغت نحو ١٤ مليار جنيه، بنسبة ١٧٪ من هذه الإستثمارات، وكانت تكلفة هذه

الديون سنويا تصل إلى ١٦٪ فى المتوسط، بينما تحقق هذه الشركات عائدا على استثماراتها فى حدود ٧٪ فى المتوسط[٢] .

٢- يتمثل الخلل فى عجز مصادر التمويل طويلة الأجل المتاحة لشركات القطاع العام عن تغطية الاستثمارات طويلة الأجل الأمر الذى يضطرها إلى السحب على المكشوف.

وقد بلغ عدد الشركات التى تعانى من هذه المشكلة ٧٨ شركة تمثل ٢٥٪ من عدد الشركات، كما بلغت القيمة الإجمالية لهذا الخلل حوالى ٣ مليار فى ١٩٩٢/٦/٣٠ [٣] .

٣- بلغت قيمة المخزون فى ١٩٩٢/٦/٣٠ نحو ٦ر١٧ مليار جنيه تمثل ٢٢٪ تقريبا من إجمالى الاستثمارات (٤). وبالتالى فإن أكبر حجم المخزون يؤدى إلى تجميد جانب كبير من السيولة فى شكل بضائع مخزنة بالمخازن، هذا بالإضافة إلى تقادم هذا المخزون فترة بعد أخرى مما يفقده جزءا كبيرا من قيمته.

٤ - تشير البيانات المتاحة إلى وصول عدد العاملين فى شركات قطاع الأعمال العام إلى ١٫٠٨٣ مليون عامل فى يونيو ١٩٩٠، منهم مالايقل عن ١٨٪ عمالة زائدة عن الحاجة وواجبة التصفية (٥). وليس بعيدا عن ذهن القارئ مدى العبء الملقى على هيكل التكلفة لتلك الشركات من جراء وجود تلك العمالة الزائدة عن الحاجة والذين يزيدوا من هذه التكلفة بغير مقابل فى الإنتاج.

٥ - بلغت مديونية مصر الخارجية ٤٦ مليار دولار فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى.

وقد قامت مصر بالتمهيد لعملية الخصخصة من خلال إصدار القوانين الآتية:

أولا: قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ : وهو القانون الخاص بشركات قطاع الأعمال العام، حيث تحولت الشركات العامة من تحت يد هيئات القطاع العام

إلى يد الشركات القابضة، وأصبحت باسم شركات قطاع الأعمال العام التى وصل عددها إلى ٣١٤ شركة وأصبحت تابعة لعدد ١٧ شركة قابضة، وتم فصل موازنات هذه الشركات عن الموازنة العامة للدولة، وساوى هذا القانون فى المعاملة بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص، وكذا السماح بإمكانية بيع شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص، كما فصل القانون الملكية عن الإدارة حيث أصبح لهذه الشركات الحرية الكاملة فى الإدارة الذاتية بصورة اقتصادية تتناسب مع متطلبات السوق. كما سمح هذا القانون للقطاع الخاص بالمساهمة فى شركات قطاع الأعمال العام، بحيث إذا زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص على ٥١٪ من رأس المال تخرج الشركة من نطاق هذا القانون لتدخل فى نطاق قانون الاستثمار أو قانون الشركات المساهمة.

ثانيا: قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢: وهو القانون الخاص بسوق رأس المال الذى نشط من سوق المال من خلال التداول، وقد أزال هذا القانون الكثير من القيود الموجودة بالبورصة المصرية، وسمح للبنوك بإنشاء صناديق الاستثمار التى يعتمد عملها على تكوين محافظ مالية، ويكون جزءا كبيرا من استثمارتها عبارة عن أوراق مالية من أسهم وسندات ووثائق استثمار مما يعطى نشاطا ورواجا كبيرا للبورصة.

ثالثا: دليل الإجراءات والإرشادات العامة: لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة الذى صدر فى ١٤ فبراير ١٩٩٣ من المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام.

وماكانت القوانين السابقة إلا تمهيدًا للبيئة الاقتصادية المصرية لعملية الإصلاح الاقتصادى التى تشكل فيها الخصخصة الموضوع الأساسى فيه، فتحويل الشركات العامة من مظلة الهيئات العامة إلى الشركات القابضة، وتنشيط سوق المال حتى يستطيع استقبال أسهم تلك الشركات عند القيام بخصخصتها من الأمور المهمة لنجاح عملية الخصخصة، والاعتماد على القطاع الخاص تدريجيا والانتقال نحو اقتصاد السوق.

ماذا تريد الحكومة المصرية من الخصخصة؟

يستهدف برنامج الحكومة المصرية لتطبيق الخصخصة وفقا للترتيب الذى أعلنته فى دليل الاجراءات والارشادات العامة الصادر من المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام إلى [٦]: ـ

١ـ زيادة معدلات استخدام الطاقة المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام.

٢ـ الحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق أفضل استخدام لها.

٣ـ إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار.

٤ـ توسيع قاعدة الملكية وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل فى الاستثمار الوطنى.

٥ـ زيادة فرص العمل.

٦ـ تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك وتصحيح مسار الشركات التابعة التى تحتاج إلى إعادة هيكلة، واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة.

٧ـ تنشيط سوق المال.

تطور برنامج خصخصة الشركات:

ويلاحظ من خلال الجدول التالى الذى يوضح منذ تطبيق برنامج الخصخصة فى عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠١ الأساليب التى اتبعتها الحكومة المصرية لبيع الشركات العامة وقد تنوعت هذه الأساليب من اكتتاب عام، أغلبية اكتتاب عام، أقلية اكتتاب عام، مستثمر رئيسى، اتحاد عاملين، تصفية، أصول مباعة، إيجار تمويلى (طويل الأجل) كالتالى: ـ

تطور برنامج خصخصة الشركات وفقا لطريقة البيع
حتى ٢٠٠١/١٢/٣١[٧]

أساليب الخصخصة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	الإجمالى
اكتتاب عام	٠	١	٧	٣٠	١٦	٩	٠	١	٠	٥٤
أغلبية	٠	٠	١	١٤	١٤	٨	٠	١	٠	٣٨
أقلية	٠	١	٦	٣	٢	١	٠	٠	٠	١٦
مستثمر رئيسى	٠	٢	٣	٣	٣	٣	٩	٥	٠	٣٩
اتحاد عاملين	٠	٧	٠	٣	٣	١٣	٥	٠	٤	٣٣
تصفية	٦	٢	١	٣	٣	٦	٧	٢	٣	٣٣
أصول مباعة	٠	٠	١	٣	٣	٣	٤	٦	٣	١٨
إيجار تمويلى طويل الأجل	٠	٠	٠	٣	٣	٠	٦	١٠	٣	٣٠
الإجمالى	٦	١٣	١٣	٢٥	٢٨	٣٢	٣١	٢٥	١٣	١٨٥

ويلاحظ من الجدول السابق أن فى عام ١٩٩٣ قامت مصر بخصخصة ٦ شركات من خلال تصفيتهم بالكامل، أما فى عام ١٩٩٤ تم خصخصة ١٣ شركة، وفى عام ١٩٩٥ تم خصخصة ١٢ شركة فقط، وفى عام ١٩٩٦ تم خصخصة ٢٥ شركة، وفى عام ١٩٩٧ تم خصخصة ٢٨ شركة، أما فى عام ١٩٩٨ فقد تم خصخصة أكبر عدد من الشركات خلال برنامج الخصخصة الذى بدأ من ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠١ حيث بلغوا ٣٢ شركة، وانخفضت عدد الشركات التى تم خصخصتها فى عام ١٩٩٩ حيث بلغت ٣١ شركة، واستمرت فى الانخفاض حتى عام ٢٠٠٠ إلى أن وصلت ٢٥ شركة، أما فى عام ٢٠٠١ فقد وصل عدد الشركات التى تم خصخصتها إلى ١٣ شركة.

أما بالنسبة للعوائد المتحصلة من بيع وخصخصة الشركات فقد بلغت حتى آخر عام ٢٠٠١ مبلغ ١٦٫٨١٤ مليار جنيه، ويوضح الجدول التالى إجمالى عوائد الخصخصة طبقا لطريقة البيع مابين غالبية الاكتتاب العام، أقلية الاكتتاب العام، مستثمر رئيسى، اتحاد عاملين، بيع أصول إنتاجية كالتالى: ـ

إجمالى عوائد الخصخصة طبقا لطريقة البيع (٣١ ديسمبر ٢٠٠١) (٨)

أساليب الخصخصة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	الإجمالى
غالبية الاكتتاب العام	.	.	٨٥	١٦٥٠	٢٥١٩	١٣٤٢	.	٤٧	٦٧٠	٦٣١٣
اقلية الاكتتاب العام	.	٤	٩٩٢	٣٣٨	٣٤٦	٧٥	.	.	.	١٧٥٥
مستثمر رئيسى	.	٤٣٣	.	٤٥٣	٤٤٧	٢٧٦	٢٦٦٥	٢٣٤٥	٣٤٩	٦٩٦٨
اتحاد عاملين	.	٢٢٧	١٣٩	.	٧٩	٣٥١	٧٥	.	٦٩	٩٣٩
بيع أصول إنتاجية	.	.	.	٣٥٠	٦	٣١٦	٤٥	٨٤	٣٨	٨٤٠
الإجمالى	.	٦٦٤	١٢١٥	٢٧٩١	٣٣٦٩	٢٣٦١	٢٧٨٥	٢٤٧٦	١١٢٦	١٦٨١٤

(بالمليون جنيه)

ويلاحظ من الجدول السابق أنه فى عام ١٩٩٤ بلغ العائد المتحصل من بيع عدد ١٣ شركة هو ٦٦٤ مليون جنيه، بينما فى عام ١٩٩٥ بلغ الناتج من بيع عدد ١٢ شركة ١٢١٥ مليون جنيه، وفى عام ١٩٩٦ بلغ ٢٧٩١ مليون جنيه ناتج عن بيع ٢٥ شركة، أما فى عام ١٩٩٧ بلغ العائد المتحصل ٣٣٦٩ مليون جنيه الناتج عن بيع ٢٨ شركة، وفى عام ١٩٩٨ بلغ العائد ٢٣٦١ مليون جنيه على الرغم من بيع أكبر عدد من الشركات خلال برنامج الخصخصة وهم ٣٢ شركة، وفى عام ١٩٩٩ بلغ العائد ٢٧٨٥ مليون جنيه لعدد ٣١ شركة، وفى عام ٢٠٠٠ بلغ العائد ٢٤٧٦ مليون جنيه لعدد ٢٥ شركة، أما فى عام ٢٠٠١ بلغ العائد ١١٢٦ مليون جنيه لعدد ١٣شركة، وقد بلغ إجمالى العوائد المتحصلة من بيع وخصخصة الشركات العامة خلال الفترة من عام ١٩٩٣ بداية تطبيق برنامج الخصخصة إلى عام ٢٠٠١ حسب ماهو متاح ١٦٫٨١٤ مليار جنيه.

تأثير عملية الخصخصة على المتغيرات الاقتصادية فى مصر:

يرجى الرجوع فى هذا الخصوص إلى المبحث الأول من الفصل الثانى، لكن يلاحظ مايلى: -

١ـ تشير البيانات المتاحة إلى انخفاض عدد العاملين فى شركات قطاع الأعمال العام من مليون و٨٣ ألف عامل فى يونيو ١٩٩٠ إلى ٩٠٨ ألف عامل فى يونيو ١٩٩٦، ويقدر المسئولون فى الشركات نسبة العمالة الزائدة واجبة التصفية بحوالى ١٨٥ الف عامل معظمهم عمالة ادارية وموظفين[٩] .

٢ـ طبقا لآخر بيانات متاحة عن العائد المتحصل من بيع وخصخصة الشركات العامة أنه حتى عام ٢٠٠١ بلغ ١٦ر٨١٤ مليار جنيه.

ويذكر سيد على ـ بجريدة الأهرام ـ أنه حتى شهر يونيو من عام ٢٠٠١ تم تنفيذ ٥٠٪ من برنامج الخصخصة ببيع بعض الشركات والمصانع قيمتها ١٦ر٣١٧ مليار جنيه، تم تحصيل ١٣ر٦٠٠ مليار جنيه، والباقى على أقساط مستحقة لدى اتحادات العاملين وبعض المستثمرين الذين اشتروا بعض الشركات الغير جاذبة. وقد تم استخدام حصيلة البيع حتى الآن فى تسديد ٤ر١٩٨ مليار جنيه للبنوك الدائنة للشركات، ٢ر٤٤٠ مليار جنيه تعويضات معاش مبكر، ٦ر٣٢٢ مليار جنيه لوزارة المالية، ٣٥١ مليون جنيه لإصلاح الشركات المتعثرة التى يتم إصلاحها، ٢٨٩ مليون جنيه رصيد صندوق إعادة الهيكلة للصرف على المعاش المبكر.[١٠]

الجزء الثانى: دور الدولة فى مصر فى تحقيق التوازن الاقتصادى فى ظل العولمة

فيما يلى بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة التى تتعلق بكيفية استخدام السياسات النقدية والمالية لتحقيق التوازن الاقتصادى :ـ

فإذا بدأنا بدراسة السنوات من العام المالى ٩٥/٩٤ حتى العام المالى ٢٠٠٠/٩٩ (حسب ماهو متاح) فسنجد الآتى:ـ

أولا: معدل التضخم: يلاحظ أن معدل التضخم قد انخفض على مدار السنوات محل الدراسة حيث إنه فى العام ٩٥/٩٤ وصل إلى ٩ر٩٪ وانخفض فى عام ٩٦/٩٥ إلى ٣ر٨٪، ثم انخفض إلى ٨ر٤٪ فى عام ٩٧/٩٦، ثم إلى ١ر٤ فى عام ٩٨/٩٧، ثم إلى ٩ر٢٪ فى عام ٩٩/٩٨، ثم إلى ٥ر٢٪ فى عام ٢٠٠٠/٩٩، ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم أكثر من ذلك فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢ر٢٪.

مما سبق يتضح أن معدل التضخم كان مرتفعًا فى عام ٩٥/٩٤ حيث وصل ٩ر٩٪ إلى أن وصل لنسبة معقولة جدا ٥ر٢٪ فى عام ٢٠٠٠/٩٩، وتشير التقديرات إلى انخفاضة أكثر من ذلك ليصل إلى ٢ر٢٪ فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٠، أى أن معدل التضخم فى المدى المعقول والذى لايؤثر على الاقتصاد المصرى بالسلب كما كان فى بداية الدراسة.

ثانيا: العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى: فى العام ٩٥/٩٤ بلغ العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ٣ر١٪ ولم يتغير فى العام التالى ٩٦/٩٥، ثم انخفض العجز إلى ٩و٠٪ فى العام ٩٧/٩٦ إلى أن زاد إلى ٠ر١٪ فى عام ٩٨/٩٧، وقفز العجز إلى نسبة كبيرة فى العام ٩٩/٩٨ حيث بلغ ٢ر٤٪، وزاد مرة أخرى إلى ٧ر٤٪ فى عام ٢٠٠٠/٩٩.

وترجع الزيادة الكبيرة فى العجز فى العام ٩٩/٩٨ إلى زيادة الواردات بسبب الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، وأيضا فى العام التالى ٩٩/٢٠٠٠ حيث لم يستطع الاقتصاد المصرى السيطرة على الواردات بالانخفاض.

مما سبق يتضح تضرر الاقتصاد المصرى بسبب معدل العجز الذى زاد إلى نسبة كبيرة جدا وخصوصا فى عام ٩٩/٢٠٠٠ حيث بلغ ٧ر٤٪، مما يتسبب فى ضرورة اتجاه الاقتصاد المصرى إلى تغطية هذا العجز بالاستدانة سواء من الداخل أو من الخارج، وكل له مساوئه المعروفة.

ثالثا: سعر الصرف: يلاحظ ثبات سعر صرف الدولار خلال الفترة من بداية الإصلاح الاقتصادى وحتى ٩٧/٩٦ حيث استقر سعر صرف الدولار عند ٤ر٣جم، أما بدءا من العام ٩٨/٩٧ الذى شهد بداية أزمة دول جنوب شرق آسيا ارتفع سعر صرف الدولار وحتى نهاية الفترة ٩٩/٢٠٠٠ حيث بلغ ٥ر٤جم.

وقد تسبب ارتفاع سعر صرف الدولار فى إحداث العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد المصرى، مع العلم أن ارتفاع سعر صرف الدولار بقرش واحد يؤدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على الموازنة العامة للدولة بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه. (١١)

رابعا: سعر الفائدة: بلغ معدل الفائدة الاسمى ١ر١٠٪ فى العام ٩٥/٩٤، وانخفض إلى ٥ر٩٪ فى عام ٩٦/٩٥، ثم عاود الارتفاع إلى ٨ر٩٪ فى عام ٩٧/٩٦، وثم انخفض مرة أخرى إلى ٨ر٨٪ فى العام ٩٨/٩٧، وارتفع بعد ذلك ارتفاع طفيف ليصل إلى ٨٢ر٨٪ فى ٩٩/٩٨، ثم ارتفع لأكثر من ذلك حيث بلغ ٠٩ر٩٪ فى العام ٩٩/٢٠٠٠، وثبت سعر الفائدة إلى نفس المعدل فى العام ٢٠٠٠/٢٠٠١

خامسا: معدل النمو: يلاحظ أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى كان ٧ر٤٪ فى العام ٩٥/٩٤، وقد زاد إلى ٥٪ فى عام ٩٦/٥٩، ثم زاد إلى ٣ر٥٪ فى عام ٩٧/٩٦ ثم توالت الزيادة حيث بلغ ٧ر٥٪ فى عام ٩٨/٩٧، ثم إلى ١ر٦٪ فى عام ٩٩/٩٨، وهذا آخر عام استمرت فيه زيادة معدل النمو بدءا من العام

٩٩/٢٠٠٠ انخفض إلى ١ر٥٪، ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى ٩ر٤٪ فى العام ٢٠٠٠/٢٠٠١

مما سبق يتضح أن معدل النمو كان فى ازدياد منذ العام الأول فى الدراسة حتى ٩٨/٩٩، ومن عام ٩٩/٢٠٠٠ بدأ معدل النمو فى الانخفاض حيث تأثر بالأوضاع الاقتصادية السيئة التى تعرض لها الاقتصاد المصرى من ظروف الركود وأزمة السيولة، وأيضا الارتفاع المتو الى لسعر صرف الدولار وحجم الواردات.

المبحث الثانى: اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى

لقد بدأت مصر فعليا فى اتباع الاقتصاد الرأسمالى والتحول إلى نظام السوق منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى، حيث قامت بالتدريج بتهيئة الاقتصاد القومى ليتوافق مع آليات السوق والاندماج فى الاقتصاد العالمى، سواء كان ذلك على المستوى التشريعى من خلال إصدار بعض القوانين والتشريعات التى تشجع على هذا الاندماج والانفتاح أو على المستوى التطبيقى من خلال الدخول فعليا فى اتفاقيات ثنائية مثل: الاتفاقيات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بالشراكة الأمريكية، وأيضا مابين مصر والإتحاد الأوربى المعروفة بالشراكة الأوربية، أواتفاقيات إقليمية مثل: الجامعة العربية، والكوميسا وغيره، أو اتفاقيات دولية مثل: منظمة التجارة العالمية وفى هذا المبحث سوف يتم الحديث عن الموضوعات التالية: ـ

١ـ تمهيد.

٢ـ برنامج الإصلاح الاقتصادى

٣ـ مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى.

٤ـ تخفيض المديونية الخارجية لمصر.

٥ـ مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى وأثرها على الاعتبارات الاقتصادية لمصر.

٦ـ الآثار السلبية لاندماج الاقتصاد المصرى فى النظام الرأسمالى العالمى.

١. تمهيد:

لقد بلغت الأوضاع الاقتصادية المصرية فى بداية التسعينيات من السوء للدرجة التى كان لابد فيها من القيام بالإصلاح الاقتصادى الشامل، وكانت مبررات الحكومة المصرية لضرورة عمل إصلاح اقتصادى فى ذلك الوقت هى كالتالى: -

١- ارتفاع حجم المديونية الخارجية لمصر حيث بلغت ٤٦ مليار دولار فى أوائل عام ١٩٩٠.

٢- تدنى حجم الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية وخصوصا الدولار.

٣- عدم وجود سوق صرف حرة وتحديد سعر الصرف طبقا للأسعار الثابتة.

٤- انخفاض حجم الصادرات المصرية حيث بلغت ٢ر٥٨٥ مليار دولار فقط فى عام ١٩٩٠.

٥ - ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ فى بداية التسعينيات حوالى ٢١٪

٦ - عدم قدرة الحكومة المصرية على الاستمرار فى سداد أقساط الديون التى تراكمت وبلغت حوالى ٥ مليار دولار مع بداية عام ١٩٩٠.

٧ - ضرورة التحول إلى اقتصاد السوق والاعتماد على آليات العرض والطلب.

٨ - انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى حوالى ٣ر٢٪ وهو أقل من معدل النمو السكانى.

٩ - فشل التجربة الاشتراكية فى أحداث التنمية المستدامة، والاتجاه العالمى نحو الاعتماد على قوى العرض والطلب وآليات السوق.

كان كل هذا باعث على ضرورة عمل إصلاح اقتصادى وعاجل لتصحيح الأوضاع الاقتصادية المتردية والوصول لمستوى مقبول يستطيع معه الاقتصاد المصرى مواصلة التقدم وتحقيق معدل نمو إقتصادى مناسب يكون أكبر من معدل النمو السكانى بثلاثة أصعاف على الأقل، لذلك قامت مصر بالسير فى إجراءات الإصلاح الاقتصادى منذ بداية التسعينات وذلك بتطبيق برنامج الإصلاح

الاقتصادى الذى تم التوصل إليه مع كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

أما البنك الدولى فقد كانت له أسبابه ومبرراته فى ضرورة التزام مصر بعمل إصلاحات اقتصادية شاملة فى الاقتصاد المصرى.

فقد جاءت هذه المبررات فى تقرير عن الأوضاع الاقتصادية فى مصر تمهيدا لتبرير برنامج الإصلاح الاقتصادى كما يلى [١٢]: .

١- إن الاقتصاد المصرى يتميز بالإهدار فى تخصيص الموارد على نطاق واسع، الأمر الذى نتج عنه تركة من التدخل الحكومى بالتملك والاحتكار والتخطيط المركزى.

٢- إن هيكل الحوافز مشوه بشكل كبير بما يعكس القيود الحكومية على الأسعار بما فيها أسعار الصرف.

٣- ضعف المنافسة فى الأسواق المحلية والخارجية مما ضاعف من عدم الكفاءة الاقتصادية.

٤- زيادة العجز فى الموارد العامة للدولة عن ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى (بدون أعباء خدمة الدين)، وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق المعونات والديون الخارجية، والاقتراض الداخلى وفائض نظام التأمينات الاجتماعية وإصدار النقود.

٥ - إن الواردات السلعية أصبحت ضعف الصادرات مما يعنى عجزا مستمرا فى الميزان التجارى.

٦ - زيادة حجم الدين الخارجى مع انخفاض الموارد من النقد الأجنبى (إنخفاض أسعار البترول فى الأسواق العالمية، تراجع حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج).

٧- اختلال أسواق الصرف للعملات الأجنبية فى مصر، ووجود سوق سوداء للدولار، وتعدد أسعار الصرف للدولار فى مصر.

٨ ـ تعدد معوقات الصادرات ومنها القيود الرقابية على عمليات التجارة الخارجية.

٩ـ الإسراف فى استخدام الطاقة نتيجة انخفاض أسعارها نظرا لقيام الحكومة بدعمها.

من المعروف أن البنك الدولى يركز على سياسات التنمية والاستثمارات القطاعية والمشروعات وسياسات الإصلاح الهيكلى وتخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، أما صندوق النقد الدولى فيركز على سياسات الاقتصاد الكلى ممثلة فى النفقات والإيرادات العامة والأجور والأسعار والنقود وأسعار الفائدة وأسعار الصرف.. من هنا نجد أن عمليات التكيف الهيكلى سواء على مستوى كلى أو على مستوى قطاعى التى يقوم بها البنك الدولى لابد أن تسبقها مرحلة تثبيت تشمل أسعار الصرف وسياسات الائتمان والضرائب والتجارة باعتبارها أدوات أساسية لنجاح برامج التكيف الهيكلى فى الفترتين المتوسطة والطويلة (١٣).

وقد قامت الحكومة المصرية بالفعل بالإتفاق مع صندوق الدولى فى مايو ١٩٩١ من خلال برنامج التثبيت الاقتصادى، وكذا بالاتفاق مع البنك الدولى فى نفس العام من خلال برنامج التكيف الهيكلى، وقد اصطلح على تسميتهم بالبرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادى، كما تم الاتفاق مع الدول الأعضاء فى نادى باريس لإلغاء جزء من المديونية الخارجية على ثلاث شرائح أو إعادة جدولة المديونية المتبقية على مصر.

٢ـ برنامج الإصلاح الاقتصادى:

تم تقسيم الإصلاح الاقتصادى ليكون على ثلاث مراحل متعاقبة، لكل مرحلة أهدافها ووسائلها فى تحقيق هذه الأهداف، ولا يتم البدء فى تنفيذ مرحلة إلا بعد الانتهاء من تحقيق أهداف المرحلة السابقة، وفيما يلى المراحل الثلاثة للإصلاح الاقتصادى: ـ

- المرحلة الأولى: بدأت المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادى فى عام ١٩٩١ وهى مرحلة خاصة بضبط الطلب الكلى من خلال إحداث إصلاحات نقدية ومالية، وقد تم عمل تثبيت للمؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك بتخفيض معدل التضخم الذى قد بلغ مستويات عالية جدا، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وتخفيض عجز ميزان المدفوعات واستعادة التوازن الاقتصادى للاقتصاد القومى.

وكانت نتائج تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى هى [١٤]:

١- خفض العجز السنوى فى الموازنة العامة للدولة من ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٥ر٣٪ فى السنوات الثلاثة لهذه المرحلة.

٢- السيطرة الكاملة على معدل التضخم وذلك بانخفاضه من ٢٢٪ سنويا إلى أقل من ١٠٪.

٣- توقف اقتراض الحكومة من البنك المركزى لسداد عجز الموازنة لأول مرة.

٤- ظهور فائض من النقد الأجنبى بعد أن كانت تدفقات الموارد الأجنبية عاجزة عن مواجهة النفقات لمدة ١٥ عام متصلة.

٥- زيادة الودائع لدى البنوك المصرية زيادة كبيرة وصلت إلى مليار دولار من أموال المصريين بالخارج فقط مما يعكس الثقة فى الاقتصاد المصرى.

- المرحلة الثانية: بدأت المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادى فى عام ١٩٩٣ وهى مرحلة خاصة بضبط العرض الكلى من خلال إحداث إصلاحات هيكلية وعمل إعادة هيكلة للاقتصاد، وذلك عن طريق تنفيذ برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام وتحويلها إلى شركات تتبع القطاع الخاص، وتنشيط سوق المال، وتحرير التجارة الخارجية والأسعار وتخفيض أسعار الفائدة، وعمل إصلاح ضريبى، وإصلاح القطاع المالى. وقد تم تحقيق أهداف تلك المرحلة من تحرير الاقتصاد.

- المرحلة الثالثة: بدأت المرحلة الثالثة للإصلاح الاقتصادى فى عام ١٩٩٦.

تبلورت معالم أهداف المرحلة الثالثة من الإصلاح الاقتصادى بإعلان الحكومة

المصرية خلال عام ٩٦/٩٧ عن البدء فى تنفيذ مشروعات عملاقة تغير من خريطة مصر الاقتصادية وتقلل من معدلات البطالة مثل توشكى، جنوب الوادى، شرق العوينات، شمال وجنوب سيناء، شمال وغرب السويس، شرق التفريعة من خلال إقامة مناطق حرة للإنتاج والتوزيع الإقليمى(١٥).

٣ـ مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى (١٦):

١ـ برنامج التثبيت لضبط جانب الطلب الكلى من خلال السياسات المالية والنقدية التى تهدف إلى تخفيض العجز المالى الداخلى والخارجى، وقد تمثلت فى تحرير سعر الصرف وتحرير سوق رأس المال مع ترشيد الإنفاق الحكومى وتخفيض الدعم.

٢ـ برنامج التكيف الهيكلى لضبط جانب العرض الكلى من خلال مجموعة من الإصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام، وقد تمثلت فى تحرير التجارة الخارجية والإصلاح الضريبى وإصلاح القطاع المالى وسوق رأس المال والإنتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة فى إطار الخصخصة.

٣ـ إيجاد شبكة الضمان الإجتماعى لاحتواء الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى مثل: البطالة، وذلك من خلال إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يهدف إلى تشجيع المشروعات الصغيرة وتمويلها، وخاصة بالنسبة لشباب الخريجين وصغار الحرفيين.

٤ـ تخفيض المديونية الخارجية لمصر:

كان اتفاق نادى باريس فى مايو ١٩٩١ والذى تواكب مع الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى برنامج الإصلاح الاقتصادى يهدف إلى خفض الديون الخارجية لمصر.

وجاءت التطورات مع القرار الأمريكى ونظيره العربى فى بداية التسعينيات بخفض جزء من الديون المستحقة لكل منهما كالآتى (١٧):

- تم تخفيض أصل الدين الخارجى بمقدار ١٤٫٧ مليار دولار منها: -)

- ١٫٧ مليار دولار ديون عسكرية

- ٦٫٢ مليار دولار ديون عربية.

- ١٫٤ مليار دولار ديون نادى باريس.

- تم تخفيض الفوائد المستحقة بمقدار ٢٣٫٤ مليار دولار منها: -

- ٨٫١ مليار دولار تستحق للديون العسكرية.

- ٢٫٥ مليار دولار تستحق للديون العربية.

- ١٢٫٨ مليار دولار.

وقد تم تطبيق التخفيض على ثلاث مراحل مرتبطة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى.

- تم إسقاط الشريحة الأولى فى يوليو ١٩٩١ بنسبة ١٥٪.

- تم إسقاط الشريحة الثانية فى سبتمبر ١٩٩٣ بنسبة ١٥٪.

- تم إسقاط الشريحة الثالثة فى نوفمبر ١٩٩٦ بنسبة ٢٠٪.

وبذلك تم إسقاط نسبة الـ٥٠٪ من الديون المستحقة على مصر حسب الاتفاق الموقع مع الدائنين من أعضاء نادى باريس. وتشير البيانات إلى أن إجمالى رصيد الدين الخارجى قد بلغ ٣٠٫٨٩٤ مليار دولار فى عام ٩٤/٩٣ بعد أن كان ٤٦ مليار دولار فى أوائل عام ١٩٩٠، وانخفض الدين الخارجى إلى حوالى ٢٨,٩ مليار دولار فى نهاية سبتمبر ١٩٩٨، كما انخفض عبء خدمة الدين إلى ١١٫٨٪ [١٨].

لقد خطت الحكومة المصرية الخطوة الأولى فى سبيل الاندماج فى الاقتصاد العالمى، حيث قامت بتهيئة الاقتصاد وهيكلته ليتناسب مع الوضع الجديد للاقتصاد العالمى واتجاهاته نحو الليبرالية الجديدة وإرساء قواعد الحرية الاقتصادية، كما قامت بالتوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وهى اختصار لـ General Agreement on Tariffs And Trade، وذلك فى

١٩٩٤/٤/١٥ حيث تم تحويلها إلى منظمة التجارة العالمية WTO وهى اختصار World Tradeorganiz والتى بدأت لعملها فى ١/١ ١٩٩٥، وقد استفادت مصر بالفترات الانتقالية التى منحتها المنظمة للدول النامية (والتى بلغت فى بعض المجالات عشر سنوات) لتهيئة أوضاعها الاقتصادية وإعادة هيكلة القواعد الإنتاجية حتى تتمكن من التعامل فى عصر يسوده حرية انتقال رءووس الأموال والسلع والخدمات بدون قيود.

٥ـ مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادى وأثرها على الاعتبارات الاقتصادية لمصر:

إن الاسراع فى عملية التحول الاقتصادى وتهيئة الاقتصاد نحو الاعتماد على قوى العرض والطلب وتفعيل آليات السوق له آثاره السلبية على الاعتبارات الاجتماعية فى الدولة، لذلك كان لابد من الاهتمام بالبعد الاجتماعى فى عملية الاصلاح الاقتصادى؛ لأن هذا البعد له أهميته الكبرى فى المجتمع، حيث إن الهدف الأول والأخير للاقتصاد هو توفير وسائل الحياة الكريمة لتحقيق مستوى معيشى مرتفع ورفاهية مناسبة للأفراد، إذن فالهدف اجتماعى بالدرجة الأولى يتم تحقيقه والوصول إليه عن طريق الاقتصاد.

إن عملية التحول من الاقتصاد الاشتراكى إلى اقتصاد السوق له تكاليفه المرتفعة، ولابد إلا يقع عبئها وتكاليف تحولها على الطبقة المتوسطة والمحدودة الدخل، ولذلك من الأمور المهمة فى هذا الصدد اعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق التدرج فى فرض الضرائب وعمل شرائح باسعار معينة حسب مستويات الدخول.

وكما ذكرنا فى المبحث الثانى من الفصل الثانى بخصوص مكونات برامج الإصلاح الاقتصادى (فيما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادى للصندوق والتكيف الهيكلى للبنك) والسابق الإشارة إليها، فإنه يجب الالتزام بتنفيذها فى سبيل تقديم الصندوق والبنك ما يلزم مصر من قروض وتسهيلات لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وتمويل عجز الموازنة، والمساعدة فى تهيئة الاقتصاد وتحولها نحو اقتصاد السوق.

وبالرجوع إلى ماسبق شرحه بخصوص مكونات الإصلاح الاقتصادى للدول النامية بالفصل السابق فاننا نجد نفس مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى، ويضاف إلى ذلك بعض النقاط المميزة الآتية: ـ

١ـ أشارت دراسة مهمة للمجالس القومية المتخصصة حول الآثار الاجتماعية للتحول إلى اقتصاد السوق أن الجنيه المصرى قد فقد ٧٣٪ من قيمته خلال السنوات التسع الأخيرة، وبالتالى فإن مجموعة السلع التى كان من الممكن الحصول عليها فى سنة ٨٦/ ٨٧ بما يعادل جنيها مصريا واحدا أصبحت تحتاج إلى ٣,٦٦ جم للحصول عليها مع انتشار بعض الظواهر الاجتماعية، ومن أخطرها زيادة المشاكل الأسرية مثل. الجرائم الأسرية، الطلاق، الزواج العرفى، عزوف الشباب عن الزواج ، مشكلة البطالة، أزمة الطبقة الوسطى، تغير الهيكل الطبقى فى المجتمع [١٩] .

٢ ـ تم تخفيض قيمة العملة الوطنية فعلا أكثر من مرة حسب إعلان البنك المركزى لأسعار مركزية بهامش حركة صعود وهبوط، وكان آخرها التخفيضات التالية التى تم الإعلان عنها كما يلى: ـ

ـ **التخفيض الأول:** فى شهر يوليو ٢٠٠١ تم التخفيض من ٣,٨٦ جم للدولار إلى ٣,٩٠ جم مع ١ ٪ هامش حركة صعود وهبوط.

ـ **التخفيض الثانى:** فى شهر أغسطس ٢٠٠١ تم التخفيض من ٣,٩٠ جم للدولار إلى ٤,١٥جم، مع ٣ ٪ هامش حركة صعود وهبوط.

ـ **التخفيض الثالث:** فى ديسمبر ٢٠٠١ تم التخفيض من ٤,١٥جم للدولار إلى ٤,٥٠ جم مع ٣ ٪ هامش حركة صعود وهبوط.

ـ **التخفيض الرابع** [٢٠]: طبقا للوضع الذى كانت عليه فى ٢٠٠٣/١/١٦ أصبح الدولار بسعر ٤,٦٣٥ جم وهو آخر سعر معمول به فى إطار النظام القديم.

ـ **التخفيض الخامس** [٢١]: بدأ البنك المركزى المصرى فى ٢٠٠٣/١/٢٩ بتطبيق النظام الجديد لسعر صرف الدولار وهو قائم على التحرير الكامل لسعر صرف الجنيه المصرى، أمام العملات الأجنبية والسماح للبنوك بتحديد اسعار

النقد الاجنبى فى ضوء آليات العرض والطلب بدون أى تدخل من جانب البنك المركزى المصرى وبموجب هذا النظام الجديد يتم إلغاء السعر المركزى للدولار والذى بدأ العمل به منذ عام ٢٠٠٠، وكذلك الهامش المحدد بنسبة ٣٪ . ويقوم البنك باحتساب متوسط أإسعار التعامل لدى جميع البنك بيعا وشراء يتم إبلاغها للبنوك لتكون بمثابة مؤشر للتعاملات في اليوم التالى. ويكون الدولار بسعر ٥,٣ جم وهو قابل للتحرك فى أى وقت خلال اليوم بشرط الافصاح عن هذا التغيير فورا على شاشات العملات.

إلا أنه بالرغم من كل هذا فلم تزد الصادرات الزيادة المرغوب فيها ، ولم تنخفض الواردات الانخفاض المستهدف ، وفيما يلى بيان بالصادرات والواردات منذ عام ١٩٩٠وحتى الان:-

الصادرات والواردات فى الاقتصاد المصرى[٢٢] بالمليار دولار

العام	الواردات	الصادرات
١٩٩٠	٩.٢١٦	٢,٥٨٥
١٩٩١	٧,٨٦٢	٣,٦٥٩
١٩٩٢	٨.٢٤٥	٣,٠٥١
١٩٩٣	٨,١٨٤	٣,١٠٥
١١٩٩٤	١٠.٢١٩	٣,٤٧٦
١٩٩٥	١١.٧٦٠	٣,٤٥٠
١٩٩٦	١٣.٠٢٨	٣,٥٣٩
١٩٩٧	١٣.٢١١	٣,٩٢١
١٩٩٨	١٦,١٦٦	٣,١٣٠
١٩٩٩	١٦,٠٢٢	٣,٥٥٩
٢٠٠٠	١٤,٠١٠	٤,٦٨٩

الصادرات والواردات فى الاقتصاد المصرى [٢٣] بالمليار دولار

العام	الواردات	الصادرات
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦,٤٤١	٧,٠٧٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤,٦٢٧	٧,١٢٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢ *	١٤,٨٢١	٨.٢٠٥

* أرقام مبدئية

يلاحظ مما سبق.

٣ ـ إن الاقتصاد المصرى يوشك أن يقع بين شقى الرحى: أحدهما مخاطر تحريرالتجارة متمثلة فى المنافسة غير المتكافئة للإنتاج المحلى وسلوكيات القطاع الخاص المتعجل والتى تؤذن بزيادة حدة الاختلافات الهيكلية، أما ثانيهما فهو الكساد الذى يعلن عن نفسه فى تزايد المخزون الراكد وتزايد حجم الطاقات العاطلة وتزايد معدلات البطالة الظاهرة والذى ترجع أسبابه إلى [٢٤]: ـ

١ ـ نقص الطلب الكلى بسبب نقص الدخول الحقيقية نتيجة إرتفاع الأسعار بمعدلات تفوق زيادة الأجور.

٢ ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب إرتفاع أسعار السلع الوسيطة والاستثمارية المستوردة مع الاعتماد على أنماط إنتاجية كثيفة رأس المال وموفرة لعنصر العمل.

٣ ـ اتباع الدولة لسياسات انكماشية فى سياق إجراءات الإصلاح الاقتصادى مثل : فرض ضريبة المبيعات بهدف زيادة الحصيلة وعلاج عجز الموازنة، والتخفف من الالتزام بتعيين الخريجين.

وعلى الرغم من التزام مصر بتحرير وارداتها مع الدول الأخرى إلا أن بعض الدول فى المقابل لم تحرر وارداتها مع مصر، وفيما يلى بيان بواردات مصر وصادرتها منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ حيث لم تزد الصادرات إلا بقدر بسيط جدا، وفى المقابل زادت الواردات زيادة كبيرة جدا كما هو موضح بالجدول أعلاه.

المبحث الثالث: البعد الاجتماعى

إن برامج الإصلاح الاقتصادى كمل يقره الصندوق والبنك من خلال برامج التثبيت الاقتصادى للصندوق وبرامج التكيف الهيكلى للبنك تعتمد على مكونات اساسية لا تتناسب مع الظروف الاقتصادية المصرية ومع الأمن الاجتماعى للمطلوب توافره فى مصر، وهذه المكونات الأساسية والتى تعلق بالاعتبارات الاجتماعية هى خفض الإنفاق العام، زيادة الضرائب ، وتحرير الأسعار بحيث تترك لآليات العرض والطلب، ورفع يد الدولة عن مسألة التوظيف، وخصخصة المشروعات العامة. ويلاحظ أن هذه المكونات تتعارض مع الاستقرار الاجتماعى المطلوب والذى يعتبر الضمان الحقيقى لاستقرار الأوضاع الاقتصادية فى مصر.

كما يمكن القول: إن دور الدولة فى مراعاة البعد الاجتماعى فى عملية التنمية يكون فى الاهتمام بالتعليم والصحة والغذاء، فتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من أهم الاعتبارات الاجتماعية التى يجب أن تتوفر فى أى مجتمع، ومن المعروف أن عملية التحول الاقتصادى فى مصر من النظام القائم على التخطيط المركزى وملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى النظام القائم على العرض والطلب والاعتماد على السوق نتج عنه تكلفة باهظة وقع معظمها على الطبقات الفقيرة فى المجتمع هذه بالاضافة إلى اعتياد الأفراد خلال الفترات السابقة على بعض الأمور التى لابد من التخلى عنها الآن، فعلى سبيل المثال عندما يتخرج أى شاب كانت الدولة ملزمة بتشغيله فور تخرجه أو تبحث له عن الوظيفة المناسبة. أما الآن وفى عصر العولمة والتى أصبح للدولة ادوار آخرى فلابد أن يقوم هو بنفسه فى البحث عن الوظيفة المناسبة، حيث لم تعد الدولة

هى التى تقوم بالتعيين والتشغيل كما كان سابقا نظرا للظروف التى طرأت على مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، هذا بالاضافة إلى التعداد السكنى الرهيب الذى يكبل أى حكومة ويصعب المهمة على أى قيادة فى الوصول لأى نجاح يلمسه كل المواطنين فى الدولة.

وسوف نقوم بشرح بعض ما يجب على مصر مراعاته وذلك من خلال تدخلها فى النشاط الاقتصادى.

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى الموضوعات الآتية: ـ

١ . الصندوق الاجتماعى للتنمية.

٢ . الإنفاق العام الاجتماعى

٣ البطالة.

٤ . منظمات المجتمع المدنى.

وفيما يلى مثال واحد لما قامت به بعض الدول الأوربية فى سبيل وضع العراقيل والقيود أمام الصادرات المصرية بأى شكل حتى لو تعارض ذلك مع ما تفرضه منظمة التجارة العالمية من تحرير التجارة الخارجية.. فقد قامت بعض دول أوربا بإعادة صادرات مصر من المنسوجات فى شهر مارس ٢٠٠٢، والتى تقدر بـ ١٧ مليون دولار بحجة تشغيل أطفال فى المصانع التى انتجت هذه المنسوجات، والسبب فى ذلك أنه قد تم التنبيه على المستوردين فى أوربا بعدم استيراد أى منتجات من الدول النامية يقوموا بتشغيل الأطفال فى المصانع المنتجة لهذه المنتجات [٢٥].

٦ الآثار السلبية لاندماج الاقتصاد المصرى فى النشاط الرآسمالى العالمى:

يمكن القول بأن اندماج الاقتصاد المصرى فى ظل العولمة له العديد من الآثار السلبية التى توثر على حياة الأفراد الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والسلوكية أيضا ، أما الاثار الاقتصادية هى التى ستقوم بذكرها حاليا وهى [٢٦]: .

١ ـ تزايد اتساع الفجوة التكنولوجية والفنية بين الاقتصاد المصرى والدول المتقدمة.

٢ ـ زيادة اندماج قطاع الإنتاج التصديرى للمواد الأولية فى الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم المسيطر.

٣ ـ تطور نسب التبادل فى غير صالح الاقتصاد المصرى باستمرار.

٤ ـ اتجاه الاستثمارات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى بصفة شبه دائمة إلى الأنشطة التى تخدم الأهداف الاقتصادية للدول المتقدمة.

٥ ـ تكوين بنيان اجتماعى موافق ومدعم للتخلف الاقتصادى بكل صورة من ثنائية الاقتصاد إلى التفكك القطاعى إلى تفشى العادات الاستهلاكية غير الرشيدة إلى الاعتماد على الغرب وثقافته فى كافة المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

١ . الصندوق الاجتماعى للتنمية:

نشأ الصندوق الاجتماعى للتنمية فى ١٩٩١/١/٢٩ بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بهدف تجنب المجتمع سلبيات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وسد الفجوة التى نتجت عن تخلى الدولة عن التزامها بتوفير فرص عمل الخريجين، والتخفيف من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى على لطبقات المتوسطة والفقيرة، وتعميق عملية التحول إلى اقتصاد السوق والاعتماد على آليات العرض والطلب.

الطبقات والفئات المستهدفة من خدمة الصندوق الاجتماعى للتنمية هم الطبقات الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، والطبقات الكادحة ومحدودى الدخل، وشباب الخريجين ، والمرأة، وسكان المجتمعات الأقل نموا، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات أما البرامج التى يقوم الصندوق بتنفيذها هى برنامج تنمية المجتمع، وبرنامج الأشغال العامة. والخدمات البلدية، وبرنامج تنمية المشروعات، وبرنامج تنمية الموارد البشرية، وبرنامج التنمية المؤسسيّة وبرنامج خدمات النقل العام [٢٧].

٢ ـ الإنفاق العام الاجتماعى:

هو ذلك الإنفاق الذى يخصص من أجل تحقيق أهداف اجتماعية تمس رفاهية القاعدة العريضة من سكان المجتمع ويشمل العناصر الآتية: ـ

١ ـ التعليم والصحة: حيث إن لهما ارتباط وثيق بالأهداف الاجتماعية.

٢ ـ الضمان الاجتماعى: وهو العنصر الوحيد الذى يخصص مباشرة للفئات المستهدفة يمكن العناصر الأخرى التى لا تتمتع بخاصية التخصص حيث يتم الإنفاق على مستوى جميع السكان.

ويشتمل على ثلاثة مكونات: المعاشات ـ المساعدات ـ إعانة العاملين السابقين.

٣ ـ الدعم السلعى: والهدف من الدعم أساسا هو رفع المعاناة عن فئات الدخل الدنيا فى المجتمع والتخفيف من أعباء الارتفاع فى تكاليف المعيشة.

ويلاحظ أن التعريف الحالى للإنفاق العام الاجتماعى يختلف عن التعريف المتداول من جانب المؤسسات الدولية عادة حيث لا يؤخذ الدعم السلعى كأحد المكونات، ويرجع ذلك إلى أن توصيات هذه المؤسسات ضمن برنامج التكييف الهيكلى تتجه لضرورة إلغاء الدعم أو تخفيضه إلى أدنى المستويات(٢٨).

انواع الدعم السلعى(٢٩):

١ ـ دعم الغذاء. وهو من أهم عناصر الدعم السلعى لارتباطه الوثيق باستفادة الفقراء.

٢ ـ دعم قطاع الزراعة

٣ ـ دعم النقل العام ومنتجات الطاقة.

٤ ـ دعم قروض الإسكان.

٥ ـ دعم السلع والشركات الصناعية.

٦ ـ دعم التأمين الصحى للطلاب.

٣. البطالة.

إن البطالة لها تأثير سلبى على الاقتصاد القومى للدولة، ذلك أن المتعطلين لم يتم استخدام طاقاتهم وإبداعاتهم فى أعمال تفيد الاقتصاد، ومعنى ذلك قصور الاقتصاد عن استغلال كافة الموارد المتاحة، ذلك أنه من المتفق عليه أن عدم استغلال كل الموارد المتاحة فى النشاط الاقتصادى سوف يحرم الاقتصاد القومى من أن يصل إلى مستوى تشغيل لكافة الموارد. وأيضا عدم زيادة الدخل القومى بما كان سيتم إنتاجه بواسطة هؤلاء المتعطلون.

كما أن للبطالة أثرها السيئ فى انخفاض الطلب الكلى وبالتالى انخفاض حجم الإنتاج مما يسبب فى عدم كفاية الإنتاج الكلى عن اشباع الطلب الكلى الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد، كما يؤدى أيضا إلى إنخفاض المدخرات، وبالتالى نقص الادخار عن تمويل الاستثمار اللازم للتنمية مما يستوجب معه اللجوء إلى الاقتراض سواء الداخلى أو الخارجى وبالتالى زيادة الديون وأعبائها على كاهل الاقتصاد القومى.

لقد أثرت البطالة بالسلب على المجتمع المصرى فى كثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية، وهنا ما أوضحته دراسات كثيرة حيث أن للبطالة أثرا كبيرا على معدلات الجريمة نظرا لما يترتب على سوء الحالة الاقتصادية من انحراف يؤدى إلى ارتكاب العديد من الجرائم وقد اثبتت الإحصاءات والدراسات والبيانات المشتقة من وزارة الداخلية أن هناك علاقة طردية بين زيادة حجم البطاله وانعكاساتها على السلوك الإجرامى، أما بالنسبة لدراسة المجالس القومية المتخصصة فقد تضمنت جدولا يبين نسبة المتهمين العاطلين عن العمل فى الجنح مثل سرقة المساكن والمتاجر والسيارات والجنايات التى تتضمن أنواع عديدة مثل القتل العمد والضرب الذى أدى إلى الموت والضرب الذى أدى إلى حدوث عاهة، والخطف وهتك العرض والاغتصاب والسرقة بالإكراه والحريق العمد والاختلاس والرشوة والتزييف والتقليد وتزوير الأوراق المالية ومقاومة السلطات والتجمهر وبعض الجنايات الأخرى، وتوضيح الأرقام الرسمية ارتفاع عدد العاطلين فى الجنايات المختلفة من ٨,٥ ٪ إلى ١٩,٢ ٪ فى خلال أربع سنوات متتالية[٣٠].

وفيما يلى بيان بعدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، واعداد المتعطلين عن العمل وذلك خلال السنوات من عام ١٩٩٠/١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ [٣١]:-

نلاحظ مما سبق انخفاض معدل البطالة فى مصر عاما بعد آخر، ويمكن إرجاع ذلك بسبب ما تحقق فى مصر من نتائج إيجابية بسبب النجاح فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تم ذكره بالمبحث السابق.

السنوات	قوة العمل	المتعطلون	النسبة
١٩٩٠/١٩٩١	١٥,٩	١,٤	٨,٨
١٩٩١/١٩٩٢	١٥,٨	١,٤	٩
١٩٩٢/١٩٩٣	١٦,٥	١,٨	١٠,٩
١٩٩٣/١٩٩٤	١٦,٨	١,٩	١١,١
١٩٩٤/١٩٩٥	١٧,٠	١,٩	١١,٣
١٩٩٥/١٩٩٦	١٦,٩	١,٦	٩,٦
١٩٩٦/١٩٩٧	١٧,٣	١,٤	٨,٤
١٩٩٧/١٩٩٨	١٧,٦	١,٤	٨,٢
١٩٩٨/١٩٩٩	١٨,٢	١,٥	٨,١
١٩٩٩/٢٠٠٠	١٨,٩	١,٧	٩
٢٠٠٠/٢٠٠١	١٩,٣	١,٨	٩,٢
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٩,٧	١,٨	٩
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠,٢	٢	٩,٩

٤ . منظمات المجتمع المدنى:

إن التنمية الشاملة تقتضى مشاركة كافة القطاعات الموجودة بالمجتمع مشاركة فعالة ، وهذه القطاعات هى: ـ

١ ـ القطاع الحكومى.

٢ ـ القطاع الخاص.

٣ ـ القطاع الأهلى.

إن مشاركة القطاع الأهلى فى تنمية الاقتصاد من القضايا المهمة جدا، والتى تستحوذ على تفكير واضعى السياسة الاقتصادية فى مصر نظرا لما لهذا القطاع من مساحة كبيرة يستطيع من خلالها أن يكون له دور حيوى وملموس فى إحداث تنمية حقيقية فى المجتمع المصرى بجانب الدور المهم للقطاع الحكومى والخاص، خصوصا بعد انسحاب القطاع الحكومى من الكثير من الادوار التى كان يقوم بها، وعدم قدرة القطاع الخاص مهما كان فى قيادة التنمية الاقتصادية فى مصر بمفرده.

إن القطاع الأهلى يمكن أن يلعب دورا حيويا فى نشر مظلة الخدمات الاجتماعية خاصة وأن هذا القطاع يضم نحو ١٤٦٠٠ جمعية فيها ٣٧١ جمعية مركزية، وما يزيد على ١٢٠٠ جمعية للمساعدات والخدمات وتنمية المجتمعات.

وتتضمن الميادين التى تعمل فيها الجمعيات الأهلية ١٧ ميدان منها: .

رعاية الطفولة والامومة، رعاية الاسرة، المساعدات الاجتماعية، رعاية الشيخوخة، رعاية الفئات الخاصة والمعاقين، الخدمات الثقافية والدينية، تنمية المجتمعات المحلية، التنظيم والإدارة، رعاية المسجونين، تنظيم الأسرة، الدفاع الاجتماعى، أرباب المعاشات، حماية البيئة والمحافظة عليها، التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل ، حماية المستهلك.

وفى دراسة مهمة عن المنظمات الأهلية العربية قام بها بعض الباحثين تحت إشراف الدكتورة/ **شهيدة الباز** بعنوان «المنظمات الأهلية العربية على مشارف

القرن الحادى والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل، أوضحت د/ شهيدة «إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم قد أدت إلى تصاعد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية ، وقد حظى الدور التنموى لهذه المنظمات باهتمام خاص فى دول العالم الثالث التى ما زالت التنمية هى الحد الأساسى لها..» (٣٢)

المبحث الرابع: مشاكل اقتصادية واستراتيجية لتطوير الاقتصاد المصرى

- الجزء الأول: المشاكل الاقتصادية المصرية وأسبابها.
- الجزء الثانى: الاستراتيجية المقترحة لتطوير الاقتصاد المصرى.

وفيما يلى سنتناول كل جزء على حده:

الجزء الأول: المشاكل الاقتصادية المصرية وأسبابها

يمر الاقتصاد المصرى منذ فترة طويلة بأزمات اقتصادية أثرت على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى، وأصبحت تهدد ما استطعنا تحقيقه من نجاح خلال عقد من الزمن وهى السنوات التى تم فيها الإصلاح الاقتصادى الذى بدأته مصر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى، وقد بدت ملامح هذه الأزمات واضحة على الاقتصادالقومى كما يلى:

- صعوبة تصريف التجار للبضائع وتكدس المخازن بها.
- انخفاض حجم التعاملات التجارية.
- زيادة الإجراءات القانونية المتخذة من جانب البنوك ضد عملائها.
- انخفاض حجم السيولة النقدية (بالرغم من إظهار المؤشرات الرسمية بزيادتها).
- تعثر رجال الأعمال وعدم قدرتهم على سداد القروض للبنوك.
- زيادة نسبة القروض الرديئة إلى اجمالى القروض المصدرة من الجهاز

المصرفى، وبالتالى عدم قدرة البنوك عى الاستمرار فى القيام بدورها فى منح الائتمان وضخ الأموال فى المشروعات الاقتصادية المختلفة.

- سيادة روح التشاؤم بين فروع النشاط الاقتصادى وانخفاض الحافز على الاستثمار.
- انخفاض الطاقة الإنتاجية للمصانع والشركات.
- تضخم الديون المستحقة على الحكومة، وخصوصًا المستحقة لشركات المقاولات.
- زيادة أعداد المتعطلين عن العمل زيادة كبيرة وواضحة.
- وجود حوالى ٢٠ مليار دولار، و١٠٠ مليار جنيه خارج الأوعية الادخارية الرسمية (فى البيوت) قد يكون بسبب التخوف من الضرائب أو لعقد الصفقات بأسعار السوق.
- ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية ارتفاعًا كبيرًا.
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة كبيرة.

وهذه المشاكل الاقتصادية قد أثرت بشكل كبير على الاقتصاد القومى، وسنتناول فى هذه الدراسة الأزمتين التاليتين: -

١ - أزمة الركود والبطالة

٢ - أزمة سعر الصرف.

وفيما يلى سوف نتعرض لدراسة أسباب هذه الأزمات

أولاً: الأسباب الحقيقية لأزمة الركود والبطالة فى مصر

كان لابد من تفسير وتحليل لهذه الأزمة وصولاً إلى الأسباب الحقيقية لحدوث الركود وانخفاض حجم السيولة وزيادة معدل البطالة، وفى هذا الصدد يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى قسمين أساسيين هما: -

أولاً: أسباب داخلية: وهى تلك الأسباب التى حدثت داخل حدود الدولة وكان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الاقتصاد القومى وهى:

١ ـ قانون الشيكات الجديدة:

قررت الحكومة خلال عام ١٩٩٦ إصدار قانون لتنظيم المعاملات التجارية بالشيكات البنكية فقط، وذلك لمنع التعامل بالشيكات الخطية بغرض تخفيض عدد القضايا المنظورة فى المحاكم نظرًا لكثرة عددها وطول فترة التقاضى علاوة على العبء الملقى على المستشارين فى هذا الكم الهائل من قضايا الشيكات، وقد أدى هذا إلى انخفاض شديد فى حجم المعاملات التجارية بين التجار ورجال الأعمال نظرًا لخوف الكثير منهم التعامل فى الشيكات الخطية التى كانت الأساس فى التعامل نظرًا لسهولة الحصول عليها وتوافرها والاعتياد عليها فضلاً عن السياج القانونى المحاط بها وحيازتها لثقة المتعاملين فيها، مما قصر المعاملات على النقدية منها فقط، مما كان له أكبر الأثر فى انخفاض المعاملات التجارية بنسبة كبيرة حيث إن المعاملات الآجلة كانت تمثل من ٦٠٪ ـ ٩٠٪ من إجمالى التعاملات.

٢ ـ توسيع الحكومة فى إصدار أذون الخزانة:

بدءًا من عام ١٩٩٠ قررت الحكومة المصرية تمويل عجز الموازنة من موارد غير تضخمية، وذلك بإصدار أذون خزانة بنسبة معينة من قيمة العجز المتحقق فى الموازنة العامة للدولة، وجاء هذا الاتجاه ليواكب اهتمام الدولة بالإصلاح الاقتصادى الذى بدأ تطبيقه فى تلك الفترة، حيث زادت أذون الخزانة من ٢٦,٨٨٢ مليار جنيه عام ٩٥/٩٤ إلى ٢٧,٢٨٢ مليار جنيه عام ٩٦/٩٥، ثم إلى ٣٣,١٣١ مليار جنيه عام ٩٧/٩٦، ثم إلى ٣٨,٠ مليار جنيه عام ٩٨/٩٧، ثم انخفض فى عام ٩٩/٩٨ ليصل إلى ٢٥،٥٥٨ مليار جنيه، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى ٢٩,٣٣٤ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، وحتى آخر إحصائيات متاحة فقد زادت حتى شهر سبتمبر واستمر في الانخفاض فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ليصل إلى ٢٥,٣٩٣ مليار جنيه ليصل إلى ٣٠,٧٠٩ مليار جنيه..

وعملية إصدار الحكومة لأذون الخزانة يؤدى إلى امتصاص جزء كبير من حجم السيولة والمتاح فى السوق، وكان لهذا الاتجاه أثر انكماشى على الاقتصاد المصرى خصوصًا بعد توسع الحكومة فى ذلك بشكل كبير الأمر الذى أدى إلى تأثر النشاط التجارى تأثرًا بالغًا غير إيجابى بسبب انخفاض المعاملات التجارية والاستهلاك والطلب الكلى.

٣ ـ ظاهرة الدروس الخصوصية:

يمكن القول: إن هذا السبب هو سبب تاريخى تراكم أثره فترة بعد فترة إلى أن ظهرت بوادر تأثيراته على الاقتصاد المصرى سلبيًا فى حجم المدفوع فى الدروس الخصوصية؛ حيث تؤكد بعض الدراسات أن حجم المدفوع فى الدروس الخصوصية وصل إلى أكثر من ٧ مليار جنيه، كما أن أكثر من ٢٥٪ من دخل الأسرة المصرية تنفقه فى الدروس الخصوصية الأمر الذى يؤدى إلى العديد من الآثار السلبية على الاعتبارات الاقتصادية كما يلى: ـ

- انخفاض الطلب الكلى نظرًا لعدم قدرة الأفراد على الاستهلاك؛ لأن ما يتبقى من دخل الأسرة بعد دفع الدروس الخصوصية لا يكفى لسد الاحتياجات الأساسية لها (وهذه هى النتيجة المهمة التى نتجت من زيادة حجم المدفوع فى الدروس الخصوصية).
- اتجاه التدفقات النقدية تستقر فى عدد قليل من الأفراد مما يعمق من سوء توزيع الدخل والثروة.
- إهدار المبالغ المخصصة للتعليم فى الموازنة العامة للدولة وعدم الاستفادة منها.
- زيادة تكلفة التعليم على أبناء الطبقة الوسطى والمحدودة الدخل.

٤ ـ الإنفاق الهائل على المشروعات القومية العملاقة فى وقت واحد:

لقد تبنت الحكومة المصرية عدة مشروعات قومية عملاقة موزَّعة فى مختلف أرجاء مصر مثل: مشروع توشكى، مشروع تنمية جنوب الوادى، مشروع شرق

تفريعة بور سعيد، مشروع تنمية خليج السويس، مشروع شرق العوينات، مشروع وادى التكنولوجيا ، وطبيعة مثل هذه المشروعات يحتاج إلى استثمارات وتدفقات نقدية ضخمة لتمويلها، والمشكلة هنا ليست فى إقامة هذه المشروعات أم لا؟ وليست أيضًا مدى استفادة الاقتصاد المصرى منها، إنما تكمن المشكلة فى دخول الحكومة فى تنفيذ كل هذه المشروعات فى وقت واحد مما مثل عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن أن هذه المشروعات لن تؤتى ثمارها قبل مرور عدد كبير من السنوات نظرًا لاحتياج هذه المشروعات فترة طويلة من الوقت إلى تجهيز الأراضى للبناء وإنشاء الأساسات وخلافه. ولنا أن نتخيل تسرب مثل هذه التدفقات النقدية الضخمة من السوق وتجميدها فى مشروعات لن يظهر أثرها إلا بعد فترة من الزمن، مما يعنى توجه جزء كبير من الانفاق العام الحكومى وكذا الإنفاق الخاص تجاه استثمارات طويلة الأجل وحرمان الاقتصاد القومى من جزء كبير من السيولة النقدية اللازمة لضمان استمرار الدورة الاقتصادية وسداد الحكومة لمديونياتها.

٥ـ ظاهرة انتشار التليفون المحمول:

بدءًا من عام ١٩٩٧ انتشرت شركات المحمول واستولت عى نصيب عظيم من دخول أفراد الشعب المصرى مما أدى إلى تجمع دخول الأفراد والمؤسسات المصرية فى بوتقة شركات المحمول التى أثرت بشكل كبير فى حرمان الاقتصاد القومى من اتجاه جزء كبير من الأموال بعيدًا عن المجالات الأساسية للإنفاق، فأصبح الإنفاق على المحمول يفوق فى الأهمية الإنفاق على الاحتياجات الأساسية للمواطن من مأكل ومشرب وملبس.

هذا بالإضافة إلى توجه معظم أرباح هذه الشركات خارج الدولة حيث إن المالك الأصلى لهذه الشركات هى شركات دولية النشاط، وتستطيع تلك الشركات الدولية تحويل أرباحها إلى خارج مصر بأى شكل ممكن وفى صورة يتضح منها اهتمامها بالاستثمار فى مصر، وذلك عن طريق الأساليب المحاسبية المختلفة مستفيدة من حرية التجارة وإزالة القيود على تحويل الأموال للخارج.

٦ ـ تمويل البنوك للقرى والمنتجعات السياحية والفيلات:

اتجهت البنوك إلى تمويل القرى السياحية والمنتجعات والفيلات والمصايف مما أدى إلى نتائج مهمة جدًا وهى: ـ

- زيادة المعروض من هذه الوحدات مما أوجد صعوبة فى تسويقها، وبالتالى عدم بيعها بالكامل مما أدى إلى عدم تحصيل المستثمرين لكامل أموالهم المستثمرة والتى كان جزءًا كبيرًا منها ممولاً عن طريق البنوك.
- عدم استفادة الاقتصاد المصرى عامة والمجتمع خاصة من تمويل هذه المشروعات، حيث إن المستفيد من هذه الاستثمارات هى الطبقات الغنية فى المجتمع، وبالتالى حرمان المجالات الإنتاجية والخدمية المهمة من التدفقات النقدية اللازمة لتنميتها، وبالتالى حرمان المجتمع من تنميته وازدهاره.
- هذا بخلاف الإحباط الذى سببته هذه المشروعات لجميع الطبقات المتوسطة والمحدودة الدخل من أفراد الشعب المصرى من خلال الإعلانات المستفزة بوسائل الإعلام المختلفة، والتأثير السلبى لذلك على الأفراد العاطلين عن العمل فى تغيير سلوكهم نحو المجتمع.
- عدم تحصيل البنوك للقروض العقارية والتى سبق وأن منحتها لهؤلاء المستثمرين، وبالتالى عدم قدرتها فى الاستمرار على خلق الائتمان المطلوب لتنمية الاقتصاد والمجتمع.
- انخفاض حجم أعمال شركات المقاولات وعدم قدرتها فى الاستمرار على التشييد والبناء، وبالتالى عدم قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الشباب وكذا المجالات الإنتاجية الأخرى المتعلقة بها مثل: حديد التسليح ـ الخشب ـ الأدوات الصحية ـ الأسمنت.....إلخ

٧ ـ صدور قرارات اقتصادية بدون دراسة شاملة:

قامت الحكومة فى الفترة الأخيرة بإصدار بعض القرارات والقوانين الاقتصادية بدون دراسة جادة وشاملة ومستفيضة لكافة الجوانب الاقتصادية

المتأثرة بها، فعلى سبيل المثال، قرار عدم الاستيراد من غير بلد المنشأ، وقرار عدم الاستيراد بمستندات التحصيل وقانون الشيكات الجديدة التى تم تأجيله أكثر من مرة فى محاولة لتفادى آثاره السيئة على التعاملات التجارية... إلخ، وأدى ذلك إلى عدم الاستقرار والفوضى الذى أثر على حدة الركود والسيولة والبطالة تأثيرًا كبيرًا.

٨ - هروب بعض رجال الأعمال خارج مصر:

لقد قام بعض رجال الأعمال بالاقتراض من البنوك وصلت مبالغها إلى المليارات، ثم هربوا لخارج مصر، وقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم السيولة النقدية بما تم تهريبه للخارج، هذا بالإضافة إلى تأثير ذلك على إحباط ويأس أفراد الشعب المصرى.

٩ - عدم قدرة البنوك فى تمويل المشروعات لعدم تحصيلها لكافة القروض الممنوحة:

لقد فقدت البنوك الكثير من الأموال بما تم تهريبه للخارج، وأيضًا بتلك القروض التى تم منحها للاستثمار العقارى فى الفيلات والمنتجعات السياحية والتى لم تحصل، فضلاً عن القروض المقدمة للأنشطة التجارية التى تواجه أزمة حادة من الركود حاليًا، مما أدى إلى عدم قدرة البنوك فى الاستمرار فى تمويل المشروعات الاقتصادية فى مختلف المجالات الإنتاجية، وبالتالى أثر على قيامها بالدور المنوط به فى خدمة الاقتصاد القومى.

١٠ - احتفاظ الكثير من الأفراد لجزء كبير من الدولار خارج الأوعية الادخارية الرسمية:

وجود حوالى ٢٠ مليار دولار، و١٠٠ مليار جنيه خارج الأوعية الادخارية الرسمية (فى البيوت)، وقد يكون ذلك بسبب التخوف من الضرائب أو لعقد صفقات تغيير العملة بأسعار السوق، ويفسر هذا ما توضحه الأرقام الرسمية الخاصة بالسيولة النقدية التى تشير باتجاهها إلى الزيادة فى حجمها بينما الواقع الفعلى عكس ذلك.

١١ - الارتفاعات المتتالية لأسعار السلع والخدمات:

والناتجة من ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية وخصوصًا الدولار واليورو، وأيضًا بسبب تطبيق الحكومة للمرحلة الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات، حيث يقوم المستورد أو المنتج بإضافة الضريبة - الملقى عبئها عليه - على سعر السلعة لتنتقل فى النهاية إلى المستهلك، هذا بالإضافة إلى سحب ما تبقى من سيولة لدى الأفراد.

١٢ - عدم وجود جهاز قوى للتنبؤ بالأزمات والمشاكل:

لأنه لو كان يوجد مثل هذا الجهاز لتمكن الاقتصاد المصرى تجنب الكثير من المشاكل المتسبب فيها عوامل داخلية وأيضًا خارجية

١٣ - عدم وجود قاعدة بيانات شاملة عن طبيعة السوق المصرى واحتياجاته الفعلية وعن الأسواق الخارجية واحتياجاتها من السلع والخدمات.

ثانيًا: أسباب خارجية: وهى تلك الأسباب التى حدثت خارج حدود الدولة وكان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الاقتصاد القومى وهى: -

١ - الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا:

بدأت الأزمة المالية لدول جنوب شرق أسيا فى تايلاند فى يوليو عام ١٩٩٧ ثم انتقلت سريعًا إلى اقتصاديات دول الجوار مثل: ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان مما تسبب فى انخفاض حاد فى قيم الأسهم بالبورصات المالية بتلك الدول وانخفاض حاد أيضًا فى قيم عملاتها مما كان له أكبر الأثر على الاقتصاد المصرى كما يلى:

(أ) شجع ذلك المستوردون المصريون على مضاعفة حجم استيرادهم من هذه الدول بأكثر من الحاجة الفعلية لاستيعاب الأسواق المصرية مما تسبب ذلك

فى تكدس المخاز بالبضائع وعدم تصريفها بالشكل الذى يضمن استمرار دورة الاستثمار (نقود ـ بضائع ـ نقود) وبالتالى تجمدت الأموال فى صورة بضائع مكدسة بالمخازن.

(ب) عمد قدرة هؤلاء المستوردين على سداد ما حصلوا عليه من قروض من البنوك نظرًا لتجميد هذه الأموال فى شكل بضائع بالمخازن يصعب تصريفها.

٢ ـ انخفاض عدد المصريين العاملين بالخارج:

وقد انخفض عدد العاملين المصريين بالخارج خصوصًا العاملين بدول الخليج، حيث تم الاستغناء عن المصريين العاملين هناك مثلما حدث فى المملكة العربية السعودية (تلك العملية المعروفة بالسعودة ـ أى إحلال السعودى محل المصرى فى الأعمال المختلفة)، وذلك بعد حدوث أزمة الخليج وغزو العراق للكويت وما تلا ذلك من أحداث انتهت باحتلال أمريكى للعراق، الأمر الذى أدى إلى عودة الكثير من المصريين تدريجيًا من الخارج مما زاد من أزمة التشغيل والبطالة فى مصر.

٣. أحداث الحادى عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية:

إن سلسلة الأحداث العنيفة التى وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتدمير برجى التجارة العالمية بنيويورك، وغيرها بواشنطن باستخدام الطائرات المدنية قد أدى إلى تباطؤ الاقتصاد الأمريكى وبالتالى تباطؤ الاقتصاد العالمى، نظرًا لضعف الحركة السياحية العالمية وحركة الطيران عبر العالم، مما أدى إلى انخفاض حركة الطيران بمصر والحركة السياحية أيضًا الأمر الذى أثر على الإيرادات الدولارية بالسلب والانخفاض الحاد فى قيمهم، وأثر على عدم تغطية عجز الميزان التجارى بالقدر المعتاد.

٤ ـ أحداث الحرب على العراق واحتلالها:

لقد أدت أحداث الحرب على العراق واحتلالها إلى حدوث آثار سلبية ظاهرة وغير مباشرة على الاقتصاد المصرى من حيث تعميق أزمة السيولة والبطالة.

ثانيًا: الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع سعر صرف الدولار فى مصر

لقد استمر سعر صرف الدولار لفترة تتجاوز التسع سنوات اعتبارًا من عام ١٩٩١ بدء الإصلاح الاقتصادى فى مصر عند سعر ٣,٤٠ جم، وخلال هذه الفترة تمتع الاقتصاد المصرى بالاستقرار حيث أظهرت المؤشرات الاقتصادية المختلفة ذلك، واختفت ظاهرة الدولرة DOLLARIZATION (والتى تعنى تحويل النقود بالجنيه المصرى إلى الدولار والاحتفاظ بها كأوعية ادخارية دولارية ـ أى تفضيل حيازة الدولار على المصرى) التى قد انتشرت لفترة بسبب بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التى تم التعامل معها بنجاح، وخلال الفترة المذكورة سابقًا لم يكن هناك إلا سعر صرف واحد وهو السعر الرسمى بنجاح، وخلال الفترة المذكورة سابقًا لم يكن هناك إلا سعر صرف واحد وهو السعر الرسمى الموجود بالبنوك وشركات الصرافة، ولم يكن هناك سعر للسوق السوداء؛ حيث كانت كافة التعاملات تتم عن طريق الجهاز المصرفى وشركات الصرافة، وإن كان يتم التعامل أحيانًا بزيادة قليلة عن ٣,٤٠ جم فى بعض المعاملات المالية، إلا أنه يمكن وصف هذه الفترة بالاستقرار فى سعر صرف الدولار ونجاح السياسات النقدية بالتعاون مع السياسات المالية والتجارية فى الحفاظ على هذا الاستقرار والثبات فى سعر الصرف حتى عام ١٩٩٧.

كان أواخر عام ١٩٩٧ بداية للاختلال فى سعر صرف الدولار حيث تجمعت عدة عوامل أدت إلى حدوث زيادة الطلب على الدولار وعوامل أخرى أدت إلى حدوث انخفاض فى عرض الدولار نتج عنها حدوث زيادات متتالية وفى أحيان كثيرة غير مبررة فى سعر الصرف وهى كالتالى: ـ

أولاً: العوامل الخاصة بالطلب:

يمكن تحديد العوامل الخاصة بزيادة الطلب على الدولار كالتالى:ـ

١ ـ الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا:

(أ) كما أوضحنا بنفس السبب فى أزمة الركود والبطالة، فقد أدى الانخفاض فى قيمة العملة إلى زيادة الطلب على الدولار زيادة غير عادية.

(ب) قيام البنك المركزى بإصدار قرار بزيادة الغطاء النقدى لفتح الاعتمادات المستندية من قبل البنوك ليصبح ١٠٠٪؛ ويستهدف هذا القرار أصلاً إلى تخفيض الاستيراد بصورة كبيرة نظرًا لصعوبة تدبير المستورد لكامل قيمة الاعتماد المستندى، فعلى سبيل المثال قبل هذا القرار إذا أراد المستورد أن يفتح اعتماد مستندى فإنه يقوم بالاتفاق مع البنك المحلى المتعامل معه بدفع المارج ٢٠٪ عى سبيل المثال (والمارج هو المبلغ المدفوع فعلاً من قيمة الاعتماد)، وبعد قيامه باستلام البضاعة وبيعها بوقت كافى يقوم باستكمال دفع باقى هذه النسبة للبنك فى مواعيد استحقاقها، ـ أى أن المستورد ملتزم بتدبير دولارات بقيمة ٢٠٪ فقط من قيمة الاعتماد.

لكن بعد هذا القرار فإن المستورد فى مثالنا السابق ملتزم بتدبير دولارات بكامل قيمة الاعتماد المستندى ـ أى بنسبة ١٠٠٪، وهذا لم يجعل المستوردون يخفضوا من حجم استيرادهم بل دفعهم على تبدير القيمة كلها بالدولار، بحيث استمروا تقريبًا فى استيراد نفس حصتهم السابقة مما أوجد زيادة غير مسبوقة فى الطلب على الدولار على عكس ما توقعته الحكومة؛ حيث زادت الواردات من ١٣,٢١١ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٦,١٦٦ مليار دولار عام ١٩٩٨ (حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية فى التقرير السنوى لسنة ٢٠٠١ ـ إحصائيات التجارة الخارجية).

٢ ـ زيادة الاتجار والمضاربة على الدولار من قبل جميع الطبقات فى مصر:

شجعت الزيادات المتتالية فى ارتفاع سعر صرف الدولار بالسوق المصرى المضربين فى الاتجار والمضاربة على الدولار وذلك لسهولة تحقيق مكاسب سريعة، وبدأت تتعدد أسعار صرف للدولار غير السعر الموجود بالبنوك وشركات الصرافة، حيث ظهر سعر صرف بالسوق السوداء والسعر المعلن من قبل شركات الصرافة. كما شجعت الأفراد أيضًا الذين ليس لهم نشاط تجارى فى الاتجار والمضاربة على الدولار وذلك لتحقيق مكاسب سهلة وسريعة، حيث أصبح التعامل فى الدولار هو الوسيلة المضمونة لتحقيق أرباح سريعة وسهلة فى الوقت الذى يعانى الاقتصاد المصرى من حالة ركود لأكثر من خمس سنوات.

٣ ـ قيام الحكومة المصرية بخلق طلب إضافى على الدولار:

إن قيام الحكومة المصرية بعمل المشروعات العملاقة ـ التى سبق وأن ذكرناها فى أسباب أزمة الركود والبطالة ـ قد أثرت أيضًا فى زيادة الطلب على الدولار، وأبسط مثال على ذلك هو قيام الحكومة بشراء آلة الرفع الرئيسية اللازمة لمشروع توشكى ودفع مبلغ ١,٥ مليار دولار، وهذا يعنى اقتطاع كل هذا الحجم من الدولارات من دورة النقود الدولارية فى السوق المصرية وزيادة الطلب على الدولار.

٤ ـ إصدار قرار بمنع الاستراد لمدة ٣ شهور عن طريق المستندات برسم التحصيل:

قام البنك المركزى المصرى بإصدار قرار اقتصادى بهدف تخفيض الاستيراد الذى بلغ ٩,٤٣٨ مليار دولار فى التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠١، وذلك بمنع الاستيراد عن طريق المستندات برسم التحصيل لمدة ثلاثة شهور تبدأ من أول ديسمبر ٢٠٠١ وقصر الاستيراد على الاعتمادات المستندية، ويهدف هذا القرار أصلاً إلى تخفيف ضغط المستوردين على الدولار لاستيراد سلع ليس لها أولوية

مهمة، حيث يمثل الاستيراد عن طريق المستندات برسم الحصيل حوالى ٥٢٪ من إجمالى الواردات السنوية، وتسبب ذلك فى تكالب المستوردين على الدولار مما رفع سعره لمستوى خيالى غير مبرر حيث تجاوز سعره حينئذ ٥,٦٠ جم على الرغم من قيام الحكومة بإلغاء القرار فى ٢٠٠١/١١/٢٨ قبل تنفيذه.

٥ ـ قيام الحكومة بإصدار قوانين التعريفة الجمركية الجديدة :

قامت الحكومة بإصدار قوانين التعريفة الجمركية الجديدة ليبدأ تنفيذها من أول يناير ٢٠٠٢ وذلك لتخفيض الاستيراد وخصوصًا من بور سعيد والتى تعامل كمنطقة حرة، مما تسبب فى زيادة الطلب على الدولار، وأصبح الفرق بين سعر صرف الدولار فى البنوك وشركات الصرافة والسعر فى السوق السوداء كبير جدًا وصل إلى أكثر من جنيه واحد.

٦ ـ عدم تكامل السياسات المختلفة مع السياسة النقدية والمالية:

إن التنسيق والتكامل بين السياسات المختلفة للاقتصاد القومى والسياسة النقدية والمالية سيصب حتمًا فى سعر صرف الدولار الذى يتحدد تبعًا لتفاعل قوى العرض والطلب وقدرة الجهاز الإنتاجى للاقتصاد القومى فى الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية، مع ملاحظة أن السعر الحالى للدولار الذى يتراوح ما بين ٦,٨٠ جم إلى ٧,١٠ جم هو سعر غير حقيقى بسبب وجود طلب غير مبرر على الدولار وانخفاض الإيرادات الدولارية أيضًا، إن مشكلة ارتفاع سعر صرف الدولار يمكن علاجها ليس فقط باستخدام السياسة النقدية أو حتى السياسة المالية للدولة ولكن أيضًا باستخدام السياسة التجارية والإنتاجية والتصديرية والاستثمارية، فإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجى للاقتصاد القومى ليتواءم مع متطلبات عصر العولمة وفى نفس الوقت يتواءم مع متطلبات السيادة القومية للدولة حتى يمكن التحكم فى الشئون الداخلية للاقتصاد القومى من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية المعروفة.

٨ ـ ظاهرة التليفون المحمول:

وقد ساهم التليفون المحمول فى زيادة الواردات والعجز التجارى والطلب على الدولار؛ وذلك لأن شبكتى التليفون المحمول اللتين توسعتا بشكل سريع لتشمل أكثر من ٣ مليون مشترك لم يتواكب معها أى مشاركة مصرية فى تصنيع أجهزة التليفون المحمول أو الشاحن العادى أو شاحن السيارة أو السماعات أو أى جزء من أجزائها، وبالتالى استوردت مصر كل ذلك مما أثر على زيادة الواردات بشكل مؤثر.[٣٣]

ثانيًا : العوامل الخاصة بالعرض:

يمكن تحديد العوامل الخاصة بالعرض كالتالى:ـ

١ ـ انخفاض عائدات قناة السويس:

حيث تسببت أزمة جنوب شرق آسيا فى انخفاض عدد السفن المارة بقناة السويس مما تسبب ذلك فى انخفاض العائدات الدولارية المتحصلة كرسوم للعبور فى قناة السويس.

٢ ـ حادثة الأقصر:

ما حدث بالأقصر فى أواخر عام ١٩٩٧ من حركات إرهابية قد تسبب فى حدوث أزمة شديدة بحركة السياحة المصرية، وكنتيجة طبيعية لذلك انخفضت العائدات الدولارية المتحصلة من السياحة بدرجة كبيرة جدًا، وعلى الرغم من عودة الموسم السياحى كما هو بعد ذلك إلا أن هذا الحادث كان له تأثيره فى زيادة سعر صرف الدولار.

٣ ـ انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج:

نظرًا لانخفاض عدد العاملن خارج الدولة، وأيضًا انخفاض ما يتحصلون عليه من جور ومزايا نقدية، فقد انخفضت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج من الدولار.

٤ - عدم زيادة الصادرات وثباتها عند حجم معين:

على الرغم من زيادة الواردات بنسبة كبيرة جدًا إلا أن حجم الصادرات استقر عند حجم معين لم يزد عنه، مع العلم أن سعر صرف الجنيه قد انخفض أمام معظم العملات الأجنبية، وكان من الأولى زيادة الصادرات لوضعها التنافسى الجديد بعد رخص أسعار المنتجات، ولكن ثبتت الصادرات، ففى عام ١٩٩٦ قبل حدوث الأزمات الاقتصادية كانت الصادرات ٣,٥٣٩ مليار دولار، لم تزد فى ١٩٩٧ إلا بمقدار قليل حيث بلغت ٣,٩٢١ مليار دولار، ثم تراجعت لتصل إلى ٣,١٣٠ فى ١٩٩٨، وزادت زيادة محدودة فى ١٩٩٩ حيث بلغت ٣,٥٥٩ مليار دولار ثم زادت لتصل إلى ٤,٦٨٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ وهو أكبر حجم وصلت إليه صادرات مصر على مدار ١١ سنة بدءًا من عام ١٩٩٠، وبالتالى أثر ذلك على متحصلات مصر من الدولار.(٣٤).

٥ - أحداث الحادى عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن الرجوع إلى نفس السبب فى أسباب أزمة الركود والبطالة.

٦ - احتفاظ الكثير من الأفراد لجزء كبير من الدولار خارج الأوعية الادخارية الرسمية:

يرجى الرجوع لنفس السبب فى أسباب أزمة الركود والبطالة، مع ملاحظة تأثير هذا العامل عى ارتفاع سعر صرف الدولار.

الجزء الثانى: الاستراتيجية المقترحة لتطوير الاقتصاد المصرى

قبل أن نتناول الاستراتيجية المقترحة لتطوير الاقتصاد المصرى، فإننا نوجز فيما يلى الأدوار المختلفة التى يجب على الدولة القيام بها فى ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة:

الأدوار والوظائف المهمة التى يجب أن تقوم بها الدولة:

١ ـ القيام بالخدمات الأساسية مثل: الدفاع، الأمن، العدالة.

٢ ـ توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وخصوصًا للطبقات المحدودة الدخل، وهذه الخدمات مثل: الغذاء، التعليم، العلاج، الإسكان.

٣ ـ توفير البنية الأساسية اللازمة لعمل مشروعات القطاع الخاص والعام مثل إنشاء الطرق والكبارى والأنفاق والترع والمصارف والموانى والمطارات وخطوط السكك الحديدية والاتصالات، والمياه، والكهرباء، والصرف الصحى.

٤ ـ تهيئة المناخ الاستثمارى المناسب لإقامة المشروعات الإنتاجية بشقيها السلعى والخدمى حتى يستطيع القطاع الخاص أن يتولى مهام التنمية وينطلق الاقتصاد المصرى نحو التقدم.

٥ ـ إقامة المشروعات الاستراتيجية الهامة والتى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها بسبب ضخامة التمويل أو تقلبات السوق أو بطء الحصول على العائدات.

٦ ـ حماية الاقتصاد القومى من مخاطر الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

٧ ـ علاج الاختلالات الناتجة عن آليات السوق.

٨ ـ توفير السلع الأساسية الاستراتيجية (السكر ـ الزيت ـ الأرز ـ الخبز) بسعر مخفض يتناسب مع الحد الأدنى من الدخول وذلك بتوجيه جزء كبير من الموارد المحدودة جدًا، حتى لو استدعى ذلك قيام الدولة ذاتها بإنتاج هذه السلع الاستراتيجية لتتحكم فى السوق الخاص بها من حيث الكميات أو الأسعار.

٩ ـ تشجيع البحث العلمى فى المؤسسات التعليمية (الجامعات ـ المراكز البحثية ـ غيرها) ورصد ما لايقل عن ١٠٪ من الدخل القومى لهذا البند مع تفعيل

الآليات القادرة على إظهار نتائج هذه البحوث مع الجهات المعنية لتكون فى موضع التنفيذ.[٣٥]

١٠ - تعاون الدولة مع باقى الدول الأخرى والمنظمات العالمية فى محاولة حل المشاكل الكبرى الآتية: مشكلة الغذاء العالمى - مشكلة الانفجار السكانى - مشكلة انتشار مرض الإيدز - مشكلة الأوزون - مشكلة الجريمة المنظمة - مشكلة غسيل الأموال - مشكلة الجفاف.. وغيرها من المشاكل التى لها صفة العالمية والتى يصعب على دولة واحدة مواجهتها.

١١ - ضرورة مواجهة الغش والفساد والاحتكار وتشجيع المنافسة الحرة وإصدار القوانين الخاصة بها.

أما الآن فسوف نقترح الاستراتيجية المقترحة لتطوير الاقتصاد المصرى، حيث تحتوى هذه الاستراتيجية على كافة الموضوعات والأفكار التى تساعد مصر فى إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التى تواجهها، ربما تعتبر هذه الأفكار بسيطة إلا أنها من وجهة نظرنا أفكار جيدة ويمكن أن تأتى بنتائج إيجابية على الاقتصاد المصرى، وسوف نقوم بتقسيم هذه الاستراتيجية إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: السياحة

- القسم الثانى: التصدير.

- القسم الثالث: تهيئة المناخ العام السياسى والاقتصادى وسيادة الاستقرار بهما.

القسم الأول: السياحة

لابد من الاهتمام بالسياحة وخصوصًا أن مصر تتميز بكل المقومات السياحية التى تجعلها من أولى الدول السياحية، فيوجد فى مصر كافة أنواع السياحات مثل السياحة التى تجعلها من أولى الدول السياحية، فيوجد فى مصر كافة أنواع السياحات مثل السياحة الترفيهية، السياحة العلاجية، السياحة الثقافية، سياحة المؤتمرات... وغيرها، لذا يجب العمل على تعظيم الاستفادة من إمكانيات مصر

الواعدة فى هذا المجال، مع عمل الدعاية والإعلانات اللازمة لذلك على المتسوى الدولى، والاستفادة من الوسائل الاتصالية الحديثة مثل الانترنت والقنوات الفضائية، فمثلاً يمكن تكوين فرق عمل تابعة لوزارة السياحة تقوم بالاتصال بالأجانب فى كل دول العالم من خلال الانترنت وتمهد لما تتمتع به مصر من جو معتدل وبحار جذابة وشطئان رائعة، وأيضًا الآثار المصرية القديمة التى تتفرد مصر بها، هذا بالإضافة إلى تقديم جوائز مادية ومعنوية للشركات السياحية التى تجلب لمصر أكبر أعداد من الأجانب والأفواج السياحية.

القسم الثانى: التصدير

نحن نولى اهتمام خاص بالتصدير ونعتبره هو نقطة الانطلاق نحو اقتصاد مستقر وقوى؛ وفى سبيل ذلك يتم تسخير كافة إمكانيات وموارد الدولة والعمل على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإتاحة الفرصة لزيادة التصدير بأى شكل، وفيما يلى من وجهة نظرنا الإجراءات التى توفر الجو الاستثمارى اللازم لزيادة التصدير:-

١ - العمل على استكمال الهيكل الإنتاجى للدولة.

٢ - العمل على إيجاد علاقة إيجابية بين كافة قطاعات النشاط الاقتصادى بحيث إذا زاد الطلب على قطاع زاد بالتوازى الطلب على قطاع آخر.

٣ - العمل على توفير المناخ المناسب للاستثمار.

٤ - العمل على إزالة كافة القيود والعراقيل المكبلة للصادرات.

٥ - العمل على إلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات بحيث تكون تكلفة الصادرات تقريبًا هى تكلفة الإنتاج.

٦ - الاستفادة بالاتفاقيات التجارية الحالية سواء كانت ثنائية أم إقليمية أم دولية وإتاحة الفرصة لتصدير أية سلع أو خدمات من خلال هذه الاتفاقيات.

٧ ـ توفير المواد الخام اللازمة للصناعة، والعمل على زيادة أسعار المواد الخام المصدرة للخارج وفرض عليها رسوم جمركية أو ضريبية نظرًا للقيمة العالية لهذه المواد الخام فى استخدامها فى التصنيع الحالى أو المتوقع.

ويمكن العمل على زيادة التصدير بأى شكل من الأشكال بعمل الآتى:

١ ـ لابد من وجود وسيلة تعرف المصدرين المصريين بالسلع المطلوبة وكمايتها وأسعارها وجودتها والأسواق المتاحة وأماكنها وتوقيتات دخولها، ويساعد فى ذلك مكاتب التمثيل التجارى لمصر فى جميع أنحاء دول العالم وقدرتهم فى الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات الكافية واللازمة لعمل تقارير شاملة وبرامج زمنية بالاشتراك مع المسئولين عن التصدير فى مصر لوضعها تحت يد المصدرين والمستوردين.

٢ ـ يمكن عن طريق مكاتب التمثيل التجارى المنتشرة فى كل دول العالم معرفة توقيتات اقامة المعارض الخاصة بعرض السلع والخدمات، وأنواعها وأماكن إقامتها وسبل الاشتراك فى هذه المعارض وإمكانية التواجد الدائم بها والتى يمكن عن طريقها تحقيق هدفين رئيسيين هما:

ـ تعريف المستوردين الأجانب نوعيات السلع والخدمات المصرية وأسعارها وكمياتها وجودتها.

ـ تعريف المصدرين المصريين المشاركين بتلك المعارض طلبات الدول الأجنبية بالتحديد وأى السلع والخدمات التى يرغبون فى استيرادها ونوعياتها والأسعار المناسبة لهم والجودة المطلوبة حتى يمكن تنفيذها وتصديرها حتى لو كانت تلك الطلبات لسلع وخدمات غير متاحة حيث يتم دراستة إنتاجها.

٣ ـ تحديد القطاعات الرائدة فى التصدير للاهتمام بها وتشجيعها وهى تلك القطاعات التى تنتج سلع وخدمات تتمتع مصر فيها بميزة ليست نسبية فقط وإنما ميزة تنافسية أيضًا، ومحاولة تسويق هذه السع والخدمات فى الأسواق الدولية مثل: إنتاج السيراميك، المنتجات الجلدية، السجاد، الموبيليا والتحف الخشبية، المنتجات الفرعونية، الملابس القطنية، منتجات الجينز، برامج الكمبيوتر، الصناعات الغذائية.

٤ ـ الاهتمام بالتعبئة والتغليف.

٥ ـ توفير وسائل نقل السلع المصرية إلى كافة دول العالم فى أسرع وقت ممكن وبأمان كامل وتام، وهذه الوسائل هى:

ـ وسائل النقل البحرى (السفن) ولابد من امتلاك مصر لأسطول ضخم من سفن النقل حتى يتم استخدامه فى نقل السلع المصرية لأية منطقة فى العالم وتكون على استعداد كامل فى أى وقت لخدمة الأهداف التصديرية لمصر.

ـ وسائل النقل الجوى (الطائرات) كما يجب أن تمتلك مصر أيضًا أسطولاً ضخمًا من الطائرات لنقل السلع المصرية فى وقت أسرع من سفن النقل حيث يتم استخدامها حسب الحاجة الضرورية لتوفير المزيد من الوقت فى سرعة نقل البضائع.

وبدون وجو السفن والطائرات التى يتم استخدامها فى النقل لن تستطيع مصر أن تزيد من حجم صادراتها حتى لو أنتجت سلع وخدمات رخيصة الثمن عالية الجودة نظرًا لأهمية عنصر الوقت الذى يتكامل مع سعر السلعة وجودتها، فعدم وصول السلعة المطلوبة للمستورد فى الوقت المحدد الذى طلبه تفقد السلعة جزءًا مهمًا من قيمتها.

٦ ـ خلق تكنولوچيا محلية خاصة بنا، خصوصًا أن التكنولوچيا المستوردة أصبحت الآن مكلفة جدًا فى ظل اتفاقية الجات والملكية الفكرية، فضلاً عن صعوبة استيرادها وعدم تناسب المستورد منها مع متطلبات الاقتصاد المصرى وأهدافه.

وفيما يلى ما نعتبره نقطة الانطلاق نحو زيادة التصدير حيث يمكن تكوين نوعين من الشركات كما يلى:

١ - تكوين شركات متخصصة فى الاختراعات والابتكارات

٢ - تكوين شركات متخصصة فى التسويق والدعاية والإعلان.

أولاً: تكوين شركات متخصصة فى الاختراعات والابتكارات: وتكون هذه

الشركات مسئولة عن المخترعين والمبتكرين وعن اختراعاتهم وابتكاراتهم، ويتم دراسة هذه الاختراعات والابتكارات وتجربتها من قبل مجلس إدارة هذه الشركات.

- ويتكون مجلس إدارة هذه الشركات من أعضاء متخصصين فى المجال الذى ستعمل فيه الشركة؛ بحيث يكون المجلس على دراية تامة وكاملة بالاختراعات والابتكارات المقدمة من أى باحث أو مخترع وبحيث يستطيع أن يعطى المجلس قرارًا بالموافقة على هذا الاختراع أو الابتكار وتكون هذه الموافقة هى الخطوة الأولى فى تنفيذ الاختراع أو الابتكار.
- ويمكن تقسيم هذه الشركات لتكون كل شركة متخصصة فى مجال معين مثل أن تكون متخصصة فى: الأدوية، أنظمة الكمبيوتر، الكيماويات، الآلات الميكانيكية والمعدات.. إلخ.
- يكون لكل شركة فروع فى مختلف المحافظات بحيث تغطى مختلف أقاليم الدولة.
- تتولى الدولة إنشاء مثل هذه الشركات وتمويلها ويمكن مساهمة القطاع الخاص فى ذلك.
- يتم عمل دعاية وإعلان حسب أهمية واحتياج كل اختراع أو ابتكار يتم الموافقة عليه.
- يتم عرض هذا الاختراع أو الابتكار على كافة الشركات المصرية العاملة فى المجال الذى تم الابتكار أو الاختراع فيه حتى يمكن تنفيذه وإنتاجه على مستوى كبير، ويمكن للشركة المتخصصة أن تساهم فى تمويل إنتاجه على أن يكون لها نسبة من الأرباح، ولكن يكون الهدف الأساسى والأول لهذه الشركة هو تمكين الاختراعات والابتكارات فى وضع يمكن تنفيذها وإنتاجها؛ وبذلك يكون للشركة التى تعمل فى هذا المجال الأسبقية والميزة النسبية وتتدرج حتى تكون ميزة تنافسية على حسب أهمية الاختراع والابتكار فى مساهمته فى توفير الوقت أو الجهد أو التكلفة أو كليهما أو مساهمته فى إنتاج منتج معين

بجودة عالية عن ذى قبل وبسعر منخفض عن ذى قبل حتى يكون منافسًا فى الأسواق الداخلية ليكون نواة للتصدير والمنافسة فى الأسواق الخارجية، وبالتالى كسب الأسواق الخارجية وتوفير وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى.

- الأقسام المهمة التى يجب أن تكون بالشركة هما: قسم **«دراسات الجدوى»** ويكون مسئول عن إعداد تقرير شامل وكامل عن الاختراع أو الابتكار المقدم، ويهتم تقييمه ودراسته حتى يسهل معرفة التكلفة والعائد الخاص به. كما يوجد أيضًا قسم **«الدعاية والإعلان والعلاقات الخارجية»** ويكون مسئولاً عن تلقى الاختراعات والابتكارات المقدمة من الفروع وعمل قائمة بكافة الاختراعات والابتكارات ويتم تصنيفها على حسب تاريخ تقديمها مرة وعلى حسب أهميتها من وجهة نظرهم مرة أخرى بحيث لا يتم إهمال أى اختراع أو ابتكار مهما كان؛ كما أن هذا القسم مسئول عن الدعاية والإعلان للاختراع الجديد وعرضه على الشركات العاملة فى هذا المجال.
- يتم رصد مكافأة مالية للمخترع أو المبتكر وتكون قيمتها على حسب الاختراع أو الابتكار المقدم مع كتابة اسمه فى سجل خاص بالمخترعين والمبتكرين يتم الإعلان عنهم فى الجرائد الرسمية ووسائل الإعلام حتى يكون ذلك محفزًا ومشجعًا لكل باحث أو مخترع، وتأكيدًا أن الذى يخترع أو يبتكر سوف يحصل على ما يستحقه من رعاية واهتمام حسب ما يقدمه.
- من مهام هذه الشركات المتخصصة أيضًا هو حصر المطالب والرغبات والاحتياجات الحالية والمستقبلية للشركات العاملة فى مختلف المجالات، وبعد ذلك يتم عرض هذه الاحتياجات على المخترعين المسجلين بالشركات المتخصصة لبحث إمكانية تنفيذها. كما يمكن عمل مسابقات يتم الإعلان عنها فى الجرائد الرسمية ووسائل الإعلام المختلفة.

ثانيًا: تكوين شركات متخصصة فى التسويق والدعاية والإعلان: تكون مهمتها تسويق المنتجات الجديدة بعد تنفيذ الاختراعات والابتكارات عليها بحيث تكون

فى شكل ذى جودة أعلى من ذى قبل أو بسعر منخفض عن ذى قبل أو كليهما معًا أو بكميات أكبر من ذى قبل؛ بحيث يتم تسويق هذه المنتجات الجديدة فى الدول الأخرى والأسواق الخارجية.

- المهمة الثانية والهامة لهذه الشركات المتخصصة فى التسويق هى معرفة الاحتياجات والرغبات الفعلية للمستهلكين فى الدول الخارجية ومعرفة واستكشاف الفرص التصديرية والأسواق، ويتم عرض كل هذه المعلومات على الشركات المتخصصة فى الاختراعات والابتكارات حيث تقوم بدورها فى استكمال عرض هذه الاحتياجات والرغبات على الشركات العاملة فى المجالات المختلفة، بحيث إذا كان هناك واحدة أو أكثر من هذه الاحتياجات موجودة فعلاً يتم عقد صفقات تجارية فورية لتصديرها مع إزالة كافة القيود المفروضة على التجارة من هذا النوع سواء كانت رسوم جمركية أو إدارية أو ضريبية وذلك بهدف تشجيع التصدير.

- يمكن تقسيم هذه الشركات وتخصيصها فى أنواع معينة من المنتجات، فتكون هناك شركات متخصصة فى تسويق الحاصلات الزراعية بأنواعها، وتكون هناك شركات متخصصة فى: تسويق المعدات والآلات الوسيطة، وأخرى فى السلع الصناعية تامة الصنع وأخرى فى الملابس الجاهزة وأخرى فى الأقمشة، وأخرى فى الجلود ... وهكذا .

القسم الثالث: تهيئة المناخ العام السياسى والاقتصادى وسيادة الاستقرار بهما

لابد من العمل على تهيئة المناخ العام السياسى والاقتصادى وذلك بالعمل على إجراء الدراسات الجادة والمستفيضة حول أى موضوع قبل اتخاذ قرار فيه، ويقوم بهذه الدراسات الجهات المعنية والتخصصة فى ذلك حتى يمكن معرفة الآثار المترتبة على اتخاذ قرار ما سواء كانت آثارًا مباشرة أو غير مباشرة وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة؛ وبذلك نصل إلى قرارات مناسبة ومفيدة للاقتصاد القومى.

كـمـا أن الاسـتـقـرار السـيـاسـى والاقـتـصـادى مطلوب وضـرورى لجـذب الاستثمارات وإقامة المشروعات من قبل المستثمرين ورجال الأعمال.

تلك المشروعات التى تتطلبها عملية التنمية المستدامة والتى تساهم فى حل المشـاكل الاقـتـصـادية التى نعانى منها مثل: مشكلة البطالة ونقص التشـغيل، ومشكلة الركود الحالى الذى أصاب معظم مجالات الإنتاج!

هوامش ومراجع الفصل الثالث

(١) د/ حسن عبدالله جوهر، مقالة بعنوان «منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص ١٣، ص ١٥ عن/ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادى العالمى: الآليات ـ الخصائص ـ الأبعاد، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٨.

(٢) مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٦٣١، ١٠/٤/٢٠٠٠، ص ١٠٩، ص ١١٠.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) د/ زينب عبد العظيم، صندوق النقد الدولى والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية: جوانب سياسية، كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ١٤٣، ١/١٢/١٩٩٩، ص ١٥٣.

(٦) وزير قطاع الأعمال العام، المكتب الفنى، دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة، ١٤ فبراير ١٩٩٣، ص ٦.

(٧) وزارة قطاع الأعمال العام.

(٨) المصدر السابق.

(٩) د/ زينب عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

(١٠) تحقيق/ سيد على، وقفة مع الخصخصة، جريدة الأهرام ٥/٦/٢٠٠١، ص ٣.

(١١) جاء ذلك فى حديث للدكتور/ كمال الجنزورى ـ رئيس مجلس الوزراء الأسبق فى مجلس الشعب فى عام ١٩٩٨.

(١٢) د/ منى قاسم، الإصلاح الاقتصادى، ص ٢٨، ص٣ ٢٩.

(١٣) مجلة الأهرام الاقتصادى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

(١٤) محمد باشا... وحققت المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادى أهدافها، جريدة الأهرام، ٢/١١/١٩٩٨، ص ١١.

(١٥) تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ١٩٩٧، كتب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٢٥، ١٩٩٨/٦/١، ص ٢٢٧.
(١٦) مجلة الأهرام الاقتصادى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.
(١٧) المرجع السابق، ص ١١٥.
(١٨) المرجع السابق، ص ١٦٦.
(١٩) دراسة مهمة للمجالس القومية المتخصصة حول الآثار الاجتماعية للتحول إلى اقتصاد السوق، جريدة الأهرام، ٢٠٠١/٥/١٨، ص ١٣.
(٢٠) البيان مأخوذ عن جريدة المساء، ٢٠٠٣/١/٢٩، الصفحة الأولى.
(٢١) المرجع السابق.
(٢٢) منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوى لسنة ٢٠٠١، احصائيات التجارة الخارجية.
(٢٣) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى، العدد ٨١، ديسمبر ٢٠٠٣ ص ٤٨ ـ ٥٠.
(٢٤) د/ فتحى أبو الفضل، سياسات التكيف والتجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الأول، العدد الأول والثانى، ١٩٩٣، ص ٥٥.
(٢٥) البيان مأخوذ من جريدة الجمهورية ٢٠٠٢/٣/١٤.
(٢٦) د/ فتحى أبو الفضل، التنمية الاقتصادية: مدخل معاصر واستراتيجية مقترحة، القاهرة، مطبعة الأوفست الحديثة، ٢٠٠١، ص ١١٧ حتى ص ١٢١.
(٢٧) إيهاب الدسوقى، التخصصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ١٧٧.
(٢٨) د/ محيا زيتون، الانفاق العام الاجتماعى ومدى استفادة الفقراء: التطورات والآثار، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٣٠، ١٩٩٨/١١/١، ص٩.
(٢٩) المرجع السابق، ص ٤٨.
(٣٠) محمود عبد المنعم مراد، التحول إلى الداخل.. خوفًا من الملل!!، جريدة الوفد، ٢٠٠٢/٤/١٨، ص ١٤.
(٣١) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩، ٧٠.
(٣٢) محمود مراد، مؤسسات المجتمع المدنى.. للعمل الخيرى فقط أم للتنمية الحقيقية، جريدة الأهرام، ١٩٩٧/٥/٣٠، ص ٥.
(٣٣) أحمد السيد النجار، اضطراب سوق الصرف.. اختلالات هيكلية ثم مضاربات جامحة، جريدة الأهرام، ٢٠٠١/٨/٦، ص ٣٦.
(٣٤) الأرقام المذكورة أخذت من إحصائيات منظمة التجارة العالمية فى التقرير السنوى لسنة ٢٠٠١، إحصائيات التجارة الخارجية.
(٣٥) يلاحظ أن النسبة الحالية لا تتعدى ١٪ من الدخل القومى.

الفصل التمهيدى : إدارة الاقتصاد

أ . د/ فتحى أبوالفضل

إن التغيير هو أكثر المبادئ ثباتا فى عالمنا المعاصر المشحون بالاضطراب واللاهث وراء التطور؛ وذلك ينطبق على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفى مجالات العلم والثقافة..... الخ.

والتغيير عملية تطورية وليس عملية ثورية، وذلك لأن التطور عملية مستمرة نحو الأفضل، أما التغيير الثورى فغالبا ما يتبعه جمود.[١].

ويمكن أن يحدث التغيير داخل نظام ثابت أو مستقر بهدف تحسين كفاءة هذا النظام. قد يكون التغيير فى الأساليب الفنية، كما قد يكون فى الأداء البشرى بوجه عام. وفى جميع الأحوال يكون للإدارة الدور الحيوى والحاسم.

واذا كان رأس المال ينقسم عادة إلى رأس المال المادى ورأس المال البشري، فإننا نرى أن رأس المال البشرى هو الأم. ويزيد من أهمية وخطورة رأس المال البشرى أنه ليس فقط القادر على استخدام عناصر التنمية من ثروات طبيعية ورأس مال مادى وتكنولوجيا متطورة - بما فيها تكنولوجيا المعلومات - ولكنه أيضا المسئول عن إدارة التنمية[٢].

والعالم اليوم يتجه نحو العولمة أو الكوكبة، كما يحلو للبعض أن يطلق عليها بما تعنيه من الاكتساح الإعلامى والإعلانى والمعلوماتى وكبر حجم المشروعات دولية النشاط وشدة المنافسة فى الأسواق الدولية وزيادة تأثير الإعلانات والتطور السريع فى التكنولوجيا عموما وتكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص.

ويرى البعض [٣] أنه لا عاصم اليوم من العولمة أو الكوكبة سواء بالاحتماء وراء الستار الحديدى أو خلف السور العظيم... ولم يسمح اليوم بعزلة لكيان اقتصادى كبير كاليابان، أو كيان اقتصادى صغير مثل جزر القمر، ولعل المتصور هنا هو العولمة الإعلامية والمعلوماتية التى تكتسح الحدود الجغرافية والسياسية، ولكنه يصعب انطباقه على التجارة الدولية مثلا بنفس القدر[٤].

والذى يهمنا الآن هو أهم مظاهر الاتجاه العولى من الناحية الاقتصادية والتى تتطلب تغييرا فى الأنشطة والأنماط المواكبة لها؛ وأهم هذه المظاهر :

- كبر حجم المشروعات دولية النشاط.
- تزايد المنافسة الدولية.
- تزايد تأثير الإعلانات.

وبالنسبة للشركات دولية النشاط، فلا شك أن إدارتها أو قيادتها هما مسئولية تحتاج إلى توفر الكثير من المتطلبات مثل الحساسية للفروق الإدارية المتباينة والتى تختلف باختلاف المناطق الجغرافية[٥].

ولكى ينجح المدير الدولى - لشركات الأعمال الدولية أو متعددة الجنسيات - يجب توفر مجموعة من المقومات أهمها: القدرة على التخطيط الاستراتيجي، القدرة على التفاوض الدولي، القدرة على الابتكار، التوظيف البناء لتكنولوجيا المعلومات، زيادة وفاعلية عملية الاتصال[٦].

كما يجب أن ينمى المدير الدولى لديه مهارات أساسية مثل[٧] :

- تحسين العلاقات المهنية القائمة على المصارحة والثقة بين المستويات التنظيمية - الافقية والرأسية.
- تنمية روح الفريق.
- الإدارة بالحقائق ودراسة التوقعات بدقة.
- تعزيز استخدام الحوافز لا سيما الإيجابية.

- بناء نظام يسعى إلى التحسن التدريجى والمستمر لتحقيق مستويات أعلى للأداء باستمرار.

ولا شك أنه لكى تحقق مقومات ومهارات المدير الدولى أهدافها فى مجال الإنتاج الدولى والتسويق الدولي، لابد للمدير أن يدرس بدقة مناخ العمل الإدارى الدولى بالدول المضيفة(٨).

أما بالنسبه لتزايد المنافسة الدولية، فإن التسويق الدولى يصبح ذا أهمية قصوى. واذا كانت المبادئ التى تحكم النشاط التسويقى واحدة سواء كان هذا النشاط داخل الدولة أو على المستوى الدولى، فإن للتسويق الدولى خصائص تختلف عن خصائص التسويق المحلى بسبب اختلاف اللغات والعملات والأسواق، وضخامة تكلفة جمع البيانات والمعلومات وضرورة معرفة خطط وسياسات الدول المختلفة والمنافسة الدولية وظروف الأسواق الخارجية من ركود أو رواج.... الخ(٩).

وفى ظل المنافسة الدولية يصبح من المهم اتباع استراتيجية تتوخى التواجد فى أسواق دولية عديدة حتى تقل المخاطر(١٠).

وفى ظل الثورة المعلوماتية أصبح التسويق الإلكترونى مجالا جديدا من مجالات التسويق الدولى، يضيف مساحة زمنية وجغرافية للسوق الدولى(١١).

وتلجأ الشركات دولية النشاط إلى بعض الأساليب بهدف زيادة نصيبها من السوق الدولى وتقليل مخاطر المنافسة مثل(١٢) :

- التواجد فى أسواق متعددة.

- خطط التسويق المشترك.

- تضافر التسويق الالكترونى مع التسويق التقليدي.

وبالنسبة لزيادة تأثير الإعلانات، فمن الملاحظ أن تأثير الإعلان - محليا ودوليا - قد تجاوز هدفه الأصلى فى الإعلام بالسلعة أو الخدمة ومزاياها وبالتالى تحويل الطلب إليها بدلا من السلع البديلة أو المنافسة إلى تحقيق هدف جديد هو خلق الطلب لدى المستهلك بإيقاظ وتحفيز رغباته الكامنة.

إن هذا التطور فى أهداف الإعلانات - بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة واستقلال شبكة المعلومات الدولية - جعل تأثير الإعلانات مضاعفا، كما أدى إلى توسيع نطاق السوق الدولى.

ولاشك أن اتساع السوق الدولى وزيادة المنافسة الدولية، مع تزايد انتقال رأس المال عبر الشركات دولية النشاط لابد أن تؤثر على نمط وأسلوب الإنتاج كما تؤثر على طرق التسويق.. ومن ثم يصبح واضحا التأثير الكبير على الإدارة، وما يهمنا الآن هو إدارة المشروعات المحلية فى هذا الإطار.

إن تزايد المنافسة الدولية تجعلنا نعمل على إنتاج سلع وخدمات ذات قدرة تنافسية عالية مع الاهتمام بشروط الجودة المتعارف عليها دوليا، كما أن انتقال رأس المال قد يجعل من الأنسب زيادة التوجه إلى المشروعات كثيفة رأس المال، والتحول عن المشروعات كثيفة العمالة... ما قد يؤدى إلى تفاقم مشاكل البطالة، ويضع أعباء إضافية على إدارة الاقتصاد القومى (الحكومات) لحل تلك المشاكل المتفاقمة.

ولاشك أن العولمة الفنية والثقافية لها آثارها القوية على قيم المجتمع وعاداته، بما يؤثر بالتالى على أنماط المجتمع الإدارية والتنظيمية، ويزيد بالتالى من الصعوبات التى تواجه إدارة المجتمع أو إدارة الاقتصاد القومي، لا سيما وأن المنافسة الدولية تجعل من الضرورى أن يتمتع الاقتصاد القومى - ككل - بمزايا تنافسية.

وفى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية تعانى الدول النامية من مشكلة التبادل اللامتكافيء، والتى تتبع من تناقص متوسط أسعار صادراتها مع تزايد أسعار وارداتها من الدول الكبرى؛ وذلك يجعل من الأهمية بمكان أن تعمل الدول النامية على تحقيق مزايا تنافسية لمنتجاتها فى الأسواق الدولية.. وذلك عبء آخر على الإدارة الاقتصادية للمجتمع.

ولتحقيق معدلات ملائمة من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية يجب على الإدارة الاقتصادية للمجتمع العمل على تعبئة موارد المجتمع بأقصى طاقة

ممكنة، وتوجيه هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، مع مراعاة البعد الاجتماعى (حل مشكلة البطالة - التنمية البشرية - عدالة توزيع الدخل...)، ومع الأخذ فى الاعتبار تحقيق المزايا التنافسية لأخذ النصيب العادل من السوق الدولية، وتلافى الآثار السلبية للمنافسة الدولية على المنتجات المحلية، وعلاج مشكلة التبادل اللامتكافىء، وهذه الأعباء الضخمة والمسئوليات الكبيرة على إدارة الاقتصاد القومى تجعلها فى أمس الحاجة إلى تطوير الإدارة فيها سواء على مستوى المشروعات الخاصة أو العامة أو على المستوى الكلى.

هوامش ومراجع الفصل التمهيدى

(١) د/ محمد رجائى الطحلاوى، د/ يحيى عبد الحميد إبراهيم، إدارة التنمية، محافظة أسيوط، ١٩٩٧، ص : ٢٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص : ٢٩ – ٤٠.

(٣) د/ أحمد شوقى، هندسة المستقبل، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص : ١٨٥.

(٤) راجع «حاضر العولمة ومستقبلها» الفصل الأخير من هذا الكتاب.

(٥) بيرى م. سميث، قواعد ومعدات للقادة، ترجمة/ كمال محمد دسوقي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص : ١٥٣.

(٦) فتحية حسن هريدى، إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الجلاء الجامعية، بور سعيد، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، ص ٤٢ – ٤٤.

(٧) المرجع السابق، ص : ٤٥ – ٤٦.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر المرجع السابق، ص : ١١٣ – ١٦١.

(٩) د/ أمل مصطفى عصفور، إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الجلاء الجامعية، بور سعيد، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، ص : ١١٧ – ١١٩.

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر المرجع السابق، ص : ١٢٧ – ١٤٠.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول التسويق الإلكترونى والتحديات التى تواجهه وعلاقته بالتسويق التقليدى وأثره على المنافسة الدولية... انظر المرجع السابق، ص : ٢٠٩ – ٢٣٠.

(١٢) لمزيد من المعلومات حول التسويق المشترك الدولى والإنتاج المشترك الدولى، راجع: د/ فتحية حسن هريدى، مرجع سبق ذكره، ص : ١٨١ – ١٨٦.

الجزء الثانى

دور المؤسسات فى ظل العولمة

تاليف

الأستاذ/ عزالدين حسنين

مقدمة الجزء الإدارى

رأينا فيما سبق تطور دور الدولة فى ظل العولمة، وما هى الأدوار المختلفة للدولة فى ظل هذا المتغير الهام والظروف الاقتصادية للدول النامية ومصر. أما الآن فسنتعرض إلى موضوع دور المؤسسات فى ظل العولمة، ونعنى بالمؤسسات كل الشركات والهيئات والبنوك العاملة فى الدولة، وسوف نقسم الدراسة فى هذا الجزء إلى أربعة فصول؛ حيث نتناول فى الفصل الأول مظاهر العولمة ودور الإدارة، ثم نناقش فى الفصل الثانى إدارة الأعمال الدولية، ثم فى الفصل الثالث نتناول عولمة إدارة الأعمال، وأخيرا فى الفصل الرابع نبحث فى التنمية العربية وكيفية مواجهتها للتحديات العالمية الجديدة.

وفيما يلى سنقوم بالشرح والتحليل لهذه الموضوعات كما يلى :

الفصل الأول : مظاهر العولمة.. ودور الإدارة

١ - مقدمة.

٢ - مظاهر العولمة.

- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المنافسة الشرسة المحلية والعالمية.
- طبيعة السوق العالمية.
- تحرير التجارة العالمية وضرورة التوجه إلى العولمة (الجات).
- ازدياد حركة التجارة والاستثمار بين دول العالم.
- ازدياد حركة الاندماجات الإقليمية والعالمية.
- معايير الجودة العالمية (الأيزو - ISO).
- التجارة الإلكترونية.

٣ - الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة من منظور إدارة الأعمال.

٤ - تعظيم الاستفادة من العولمة.

١ـ مقدمة

لقد انهار الاتحاد السوفيتى وتوحدت المانيا بشطريها الغربى والشرقى وظهر نظام عالمى جديد سيطرت فيه اقتصاديات السوق وظهر مصطلح العولمة وانتشرت الخصخصة فى معظم دول العالم وبدأت موجة كبيرة من تحرير التجارة العالمية وتفعيل الجات من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) واشتدت المنافسة بين المؤسسات وحدثت تكتلات واندماجات بين شركات محلية وشركات دولية النشاط، كما حدثت اندماجات فى مجال البنوك أيضا كما سنرى فى هذا الفصل، وسيطرت تكنولوجيا المعلومات، ولم تعد مؤسسات القرن العشرين صالحة للقرن الحادى العشرين. لقد أصبح من الضرورى لمؤسسة القرن الحادى والعشرين أن تكون مؤسسة دولية تتجه نحو العالمية لا تكتفى بالعمل فى السوق المحلى فقط بل تتجه إلى السوق العالمى وتستخدم التطور التكنولوجى الهائل والسريع والمتدفق، فقد غيرت التكنولوجيا من طريقة أداء الأعمال تغييرا جوهريا سواء فى تصميم المنتج أو تصنيعه أو توزيعه أو تمويله، وانتشرت التجارة الالكترونية وأصبح من السهل تسويق السلع والخدمات، وتم إنجاز الأعمال من خلال هذا التطور التكنولوجى الهائل.

أيضا لم يتغير نمط المنافسة بين المؤسسات، فسيطرت استراتيجيات الهجوم بدلا من استراتيجيات الدفاع وأصبح على المؤسسات أن تتوسع جغرافيا وتتغلغل فى السوق المحلى والعالمى وتخفض من أسعارها وتنتج بجودة عالية بمعايير الجودة الشاملة.

كذلك انتهى ذلك العصر الذى كان ينظر فيه للموظفين على أنهم تكاليف وعبء فأصبح الاهتمام بالعنصر البشرى من الدواعى الضرورية لمواكبة التغيرات العظيمة الحادثة من حولنا، كذلك انتهى الزمن الذى كان فيه العاملون يهتمون بأمان الوظيفة والاستقرار فقط بل أصبح التطلع الآن للعمل فى منظمات أعلى ومؤسسات أقوى، لقد أصبح العالم مضطربا ومليئا بالفرص والإثارة، وكما يقال دائما من لا يتقدم يتقادم، تجدد أو تبدد (INNOVATE OR EVABORATE)؛ لذلك لابد من التكيف والتناغم مع التغيرات الجديدة وإلا ستحدث الكارثة وسيغرقنا الطوفان ونصبح لاشىء فى عصر سيطرت عليه الديناصورات الضخمة التى ستلتهم الصغير والضعيف.

فالعولمة انفتاح على العالم، وهى شلال متدفق من المعلومات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، وهى عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية، فأمامنا رءوس أموال تتحرك متدفقة من الشمال للجنوب ومن الشرق للغرب والعكس، وعمالة متدفقة تبحث عن مجالات عمل جديدة، ومعلومات تتدفق بغير عائق وثقافات تتداخل وأسواق تندمج وتتقارب، فالعولمة من منظور الإدارة هى عولمة النشاط المالى الإنتاجى والتسويقى والتكنولوجى والمعلوماتى وعولمة الأسواق سواء للسلع أو للخدمات وعولمة العمالة؛ وغير ذلك من مظاهر العولمة.

من الصعب اليوم أن تفتح الجرائد بدون أن تقرأ عن أحدث اتجاه اقتصادى حاليا وهو العولمة، ماذا يعنى بالضبط هذا المصطلح؟

كيف يسهم علم الإدارة والاقتصاد فى فهم هذا الموضوع؟

إن العولمة مصطلح أصبح متداول وشائع وأصبح يستخدم للإشارة إلى الزيادة فى التكامل الاقتصادى بين الدول، هذا التكامل نراه اليوم فى شكل دراماتيكى للنمو الهائل فى تدفق السلع والخدمات ورأس المال بين الحدود الدولية.

ومن أهم عناصر العولمة هو الزيادة الهائلة فى حصة الإنتاج المحلى وتخصيصه للتصدير خصوصا مع استمرار الانخفاض الهائل فى تكلفة المواصلات والاتصالات ومع الانخفاض فى التعريفات والقيود الدولية على التجارة، فالمنتجون المحليون ينافسون الآن بقوة مع المنتجين من مختلف انحاء العالم فى الأسعار واتخاذ القرارات الإدارية الناجحة، وثانى أهم عنصر من عناصر العولمة هو زيادة التكامل فى السوق المالى، هذا التكامل الذى يظهر فى زيادة نسبة التقدم السريعة فى الإقراض والاقتراض بين مختلف دول العالم، والسبب الرئيسى فى هذا التكامل ناتج عن إزالة القيود على تدفق رؤوس الأموال بين الدول والانخفاض فى تكلفة رأس المال والتطور والابتكار الهائل فى مجال السياسات المالية واستحداث أساليب جديدة وأدوات مالية متطورة[1].

إن زيادة المشاركة فى التجارة الدولية أصبح مصحوبا بالزيادة فى التخصص فى عمليات الإنتاج نفسها.

فعلى سبيل المثال سنجد فى إنتاج العرائس باربى الأمريكية الشهيرة، أن البلاستيك والشعر كان يأتيا بهما من اليابان وتايوان، ولكن الآن أصبح يأتيا بهما من أندونيسيا وماليزيا والصين بسبب انخفاض السعر فى هذه الدول، ونماذج العرائس نفسها تأتى من أمريكا، أما الملابس المستخدمة فى تزيين تلك العرائس فتأتى من الصين؛ حيث تقدم الصين العمالة والقطن المستخدمين فى صناعة هذه العرائس، هذه العروسة تتكلف ١٠ $ منها ٥٣ سنت تغطى تكاليف العمالة فى الصين، ٦٥ سنت تغطى الخامات الأجنبية، ١ دولار تغطى أرباح هونج كونج والنقل، والباقى يكون للربح ومن مصاريف النقل والتسويق فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومثل هذه العملية الإنتاجية فى إنتاج عرائس باربى الأمريكية سنجد نفس الشىء يحدث فى عمليات إنتاجية بالولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول الصناعية الكبرى.

هذا التكامل المالى ينشأ نتيجة أن بعض الدول التى تحتاج لرءوس أموال ضخمة لتمويل مشروعاتها وهناك دول لديها فائض فى رأس المال ناتج عن زيادة

الادخار بها وتقوم الدول الأولى بالاقتراض من الدول التى لديها فائض فى رأس المال.

ومن أمثلة الدول المقرضة فى العقد الأخير هى اليابان.

ومن المدهش أن أمريكا أصبحت من أكبر الدول المقترضة وذلك بسبب انخفاض عائد الاستثمار والادخار لديها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب التقدم الهائل فى صناعات الكمبيوتر والاتصالات والصناعات الاقتصادية الكبرى والتى تحتاج لرءوس أموال ضخمة لتمويلها.

هذا التكامل فى النواحى المالية والسلعية يخدم التجارة الدولية فى شكل انخفاض فى الأسعار وزيادة فى التطور والابتكار وزيادة فى النمو الاقتصادى ولكن كل هذه الفوائد العظيمة الناتجة عن هذا التكامل مصحوبة ببعض الجوانب السلبية منها :

١ - ارتفاع البطالة.

٢ - انخفاض الأرباح المحلية نتيجة انخفاض أسعار سلع وخدمات المنتج الأجنبى وإحلاله محل المحلى.

ولكن التعزية الوحيدة هى أن المستهلك يجد نفسه أمام معرض دولى للسلع والخدمات بأسعار مخفضة وجودة عالمية ولكن أنصار الحماية دائما يصرخون أنه لابد من حماية صناعاتنا المحلية باستخدام الوسائل المعروفة لذلك مثل التعريفات ونظام الحصص وفرضها على التجارة الدولية.

وكذلك من سلبيات العولمة الهامة هو أن التكامل المالى أحيانا يقود أو يحدث أزمات مالية فى بعض الدول، ففى أواخر ١٩٩٠ حدثت المشكلة المالية فى تايلاند والمكسيك وروسيا والتى انتشرت فى سوق السندات والأسهم والأوراق المالية فى مختلف أنحاء العالم.

وارتفعت العدوى من مشكلة بسيطة كنتيجة للارتباط الوثيق بين أسواق العالم؛ هذا بخلاف الأزمة المالية التى حدثت فى دول جنوب شرق آسيا وذلك فى صيف عالم ١٩٩٧.

إن المستثمرين الأمريكيين يحبون وضع أموالهم فى تايلاند رغبة فى العائدات الأعلى، ولكن بمجرد أن يلمحوا أى مشاكل داخل البلد حتى يقوموا بسحب أموالهم فجأة من هذه الدولة؛ وهذا مايحدث الأزمة المالية، وهذه الدولة والدول تحاول أن تدعم وتقوى موقفها المالى باستخدام أسعار الفائدة والأدوات المالية المختلفة لمواجهة هذه الأزمة وهذه المضاربة الضخمة ولكن دون جدوى.

إذن فالعولمة أنجبت العديد من القضايا التى تهم صانعى السياسات الإقتصادية، هل الفائدة من التجارة الدولية تعادل التكاليف المحلية فى شكل تمزق اجتماعى وسوء توزيع للدخول؟

هل تستطيع الدول حماية المستثمرين من نقل أموالهم من وإلى البلد المحلى وما قد يسببه ذلك من تهديدات قاتلة للسوق المحلى؟

هل التكامل الدولى يقود إلى عدم المساواة بين الدول بعضها وبعض؟

هل المؤسسات الدولية ستكون بمثابة المقترض الأخير للدول التى تحتاج للاقتراض؟

كل هذه التساؤلات تشغل بال المفكرين الاقتصادين فى محاولة منهم لفهم التعامل مع العولمة(٢).

٢ - مظاهر العولمة.

ومن الملاحظ أن التغيرات العالمية والمحلية لا تأتى فرادى بل أصبحت تأتى فى شكل موجات تصادمية على حد تعبير كارل البرخت، وسوف نختار من هذه المتغيرات والمستجدات العالمية مايلى :

- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المنافسة الشرسة المحلية والعالمية.
- طبيعة السوق العالمية.

- تحرير التجارة العالمية وضرورة التوجه إلى العولمة (الجات).

- ازدياد حركة التجارة والاستثمار بين دول العالم.

- ازدياد حركة الاندماجات الإقليمية والعالمية.

- معايير الجودة العالمية (الأيزو - ISO).

- التجارة الإلكترونية.

وفيما يلى سنقوم بتناول كل هذه المتغيرات والمستجدات بالشرح والتفصيل:

ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد غيرت التكنولوجيا المتقدمة من طريقة أداء الأعمال فى منظمات الأعمال ففى عمليات التصنيع والإنتاج والتصميم والتوزيع أصبحت التكنولوجيا عنصرا أساسيا وهاما فى جميع العمليات السابقة، واستطاعت أن توفر الكثير على أصحاب الأعمال من تكلفة الإنتاج والفاقد وغيرها من أمور التصنيع والإنتاج، واستطاعت أن تستخدم فى عمليات التصميم الدقيق للمنتج وطبقا للمواصفات العالمية؛ هذا بالإضافة إلى ما وفرته التكنولوجيا من الجهد والوقت اللازمين للاتصال بالعملاء بالنسبة لعمليات التوزيع، فأصبح الاتصال مباشرة بالموزعين والمستخدمين فى ثوان معدودة.

وكمرحلة من مراحل التطور التكنولوجى السريع أصبحت الحاسبات الآلية فى كل مكان، فوق المكاتب وورش المصانع وفى المنازل والشركات والبنوك، وزادت سرعتها وقوتها وإمكانياتها وانخفضت أحجامها وأسعارها وساعدت كثيرا فى ربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب بشبكة اتصالات قوية وسريعة بدون جهد يذكر وبتكاليف زهيدة.

كما مكنت تلك التكنولوجيا من خلق فرص عمل غير عادية، فمثلا نجد «الإنترنت» ينتشر فى كل بقاع العالم بحيث أصبح من الممكن استخدام الصيرفة الالكترونية والتجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد وغيرها من فوائد استخدام الإنترنت.

إن النظم المعتمدة على الكمبيوتر يمكن استخدامها لتفعيل المهارات اللازمة للعمل وذلك عن طريق استدعاء المعلومات بسرعة عالية واعدا التقارير الفورية اللازمة لمتابعة الأعمال.

ومن التطور فى تكنولوجيا المعلومات تطورت أيضا تكنولوجيا الاتصالات فأصبح من الممكن الآن أن يعمل الموظفون من داخل منازلهم دون الحاجة إلى الذهاب إلى مكان العمل، فيستطيعون الاتصال بزملائهم فى العمل من خلال المحادثة الفورية عن طريق الكمبيوتر والبريد الالكترونى ويقومون بالتحليل وارسال الخطابات، وبذلك أصبح من السهل العمل بالمشاركة عن بعد دون ضرورة للذهاب إلى العمل.

المنافسة الشرسة المحلية والعالمية.

لقد أصبحت مؤسسة القرن الـ ٢١ فى سوق تنافسى حاد وقرر كثير من المنافسين أن تكون استراتيجياتهم هجومية AGGRESSIVE، والاستراتيجية الهجومية هى استراتيجية قوية وأسلحتها قوية.. وفيما يلى بعض الاستراتيجيات الهجومية على سبيل المثال لا الحصر :

التوسع الجغرافى - التغلغل السوقى - فتح أسواق جديدة - قيادة السوق - تحدى المنافسين... لقد انتهى أو كاد ينتهى الزمن الذى كانت فيه المنظمات تتبنى استراتيجية دفاعية أو استراتيجية النمو الحذر (النمو مع التأني)، ومن يتبنى تلك الاستراتيجيات يتبناها مرحليا لالتقاط الأنفاس وإلا كان مصيره أن يكون هامشيا.

وفيما يلى بعض تلك الاسترايجيات :

الاستراتيجية الدفاعية : (التبعية فى السوق - الاستقرار).

النمو مع التأنى : (خفض التكلفة)

إن اشتداد المنافسة العالمية والمحلية قد جعل هامش الربح قليلا، وأصبح من الضرورى تبنى استراتيجيات تحسين الربحية للبقاء فى دنيا الأعمال كبديل للاندماج.

ويتنبأ أحد الباحثين بالحقائق الجديدة التالية :

١ - الأسواق العالمية ستتشبع بعد قليل.

٢ - المزايا التكنولوجية سيكون عمرها قصيراً.

٣ - الخدمة ستكون ذات أهمية محورية.

٤ - متوسط نمو الدخل القابل للإنفاق سيقل.

٥ - زيادة معدل نمو النمور الآسيوية.

٦ - زيادة توحد أوربا والتكتل الأوربى.

٧ -أهمية الاستفادة من الأصول العملية.

إن التغيرات العالمية المعاصرة فرضت على كثير من الشركات أن تنافس غيرها بقوة وفى نفس الوقت تنمو معها فى تكتلات عالمية من أجل زيادة قوتها والحصول على أسواق أكبر.

هذه التحالفات والتكتلات عندما تتكون سوف تزيد الأرباح، كما أن الأرباح أصبحت تتحقق من خلال الخدمة والسرعة والابتكار والانتباه للتفاصيل التى يطلبها المستهلك، وأصبح النجاح يتوقف ليس على أساس تحريك الموارد بل على أساس الرؤية والرسالة وفرص العمل والتنظيم المريح واختيار الشركة لموقعها فى السوق الذى يظهر قوتها وامتيازها.

طبيعة السوق العالمية.

يتسم السوق العالمى بتدفق الأموال والمعلومات بشكل سريع وعالمى؛ فالمنظمات من مختلف دول العالم أصبحت تبيع وتشترى فى كل منطقة يمكن أن يظهر بها فرصة للتجارة، ويقوم المحترفون بعملهم وبجوارهم حاسب آلى يربط بين كل دول العالم شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، فيقوم المحترفون فى المنظمات بعرض خدماتهم وسلعهم على الانترنت ويستقبلون الطلبات ويقومون بشحنها إلى الطالب دون أن يكون هناك مكان محدد للتعاقد والتعامل، وظهر ما يسمى بالمنظمة الاعتبارية VIRTUAL ORGANIZATION حيث لا يوجد وجود مادى للمنظمة.

لقد أصبح من الممكن مثلا أن تأخذ شركة أو مؤسسة موقعا على الإنترنت وتستعرض سلعها وبضائعها أو خدماتها دون أن يتوافر لديها مخزون أو خدمة لتقديمها ولكنها تستطيع أن توفره فى ثوان معدودة للمشترين فى وقت سريع من خلال الاتصال الفورى المباشر عبر الإنترنت (الشبكة السحرية).

فطبيعة السوق العالمية ومظاهرها المتمثلة فى منظمة التجارة العالمية تتطور تطورا هائلا وسريعا يفرض على المؤسسات والشركات أن تتوجه عالميا إذا أرادت زيادة الأرباح والاستمرار فى دنيا الأعمال، فالعولمة ومظاهرها نعيشها إن أبينا وإن قبلنا فهى أمر محتوم لابد من الذوبان بداخله وليس مواجهته، ولعل أهم الأسباب التى تدعو الشركات إلى الاندماج فى العولمة هو التطور التكنولوجى الهائل الذى يسعى إلى تخفيض التكاليف وتحسين المنتج وتوزيعه بشكل أوسع وأكبر، وتدفق الأموال بصورة كبيرة وعظيمة بين الدول بعضها البعض، وإمكانية خلق أسواق كبيرة فى دول متعددة وخلق أنماط استهلاكية على مستوى العالم؛ كذلك ثورة الاتصالات والمعلومات التى تسمح بنقل المعلومات والاتصالات بسرعة الضوء.

تحرير التجارة العالمية وضرورة التوجه إلى العولمة (الجات).

أيضا تعتبر اتفاقية الجات من أهم التحديات التى تواجه الإدارة فى الوقت الحالى وفى المستقبل باعتبارها من المحددات لمستقبل التجارة الدولية من حيث قيامها بتغيير خريطة التجارة العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول سواء كان هذا التأثير إيجابيًا كتأثيرها على الدول المتقدمة أو سلبيًا كتأثيرها على الدول النامية.

وسوف نتناول إتفاقية الجات من خلال مناقشة النقاط التالية :

١ – نشأة الجات.

٢ – مبادئ الجات.

٣ – أهداف الجات.

٤ – آثار الجات (السلبيه والإيجابية) على الإقتصاد المصرى.

وسوف نقوم بشرح موجز لكل من النقاط السابقة كالأتى :

١ - نشأة الجات : GATT:

كان لفترة الكساد العالمى فى بداية الثلاثينيات وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية أكبر الأثر فى التفكير فى إيجاد طرق لتحرير التجارة الدولية من العقبات والمشاكل التى تقف أمامها وأيضًا تكوين نظام للتجارة الحرة بين الدول.

لذلك تم التوقيع على اتفاقية سميت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ويطلق عليها GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE وهى ماتعرف بالجات GATT.

وكان هناك ثمانية جولات للجات كان آخرها هى جولة أورجواى، وقد تم التوقيع عليها فى عام ١٩٩٤، ثم بدأت منظمة التجارة العالمية فى تطبيق إتفاقيات الجات وتنفيذها والإشراف عليها، وذلك بدءا من أول يناير من عام ١٩٩٥، وسيتم التعرض بالتفصيل لهذه المنظمة فى الفصل الثانى من هذا الجزء.

٢ - مبادىء الجات :

تهدف الجات إلى خلق كيان جديد للتجارة الدولية يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج وتشجيع التجارة وإزالة العقبات التى تقف فى طريق التجارة الدولية وذلك من خلال النقاط التالية :

أ - مبدأ عدم التمييز (الدولة الأولى بالرعاية) :

وينطوى هذا المبدأ على عدم تمييز الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى؛ حيث يدعو هذا المبدأ إلى المساواة بين كل الأعضاء فى الجات فى ظروف المنافسة بالأسواق الدولية ولكن هناك استثناءات منحت للدول النامية مثل :

- الترتيبات الحمائية للصناعات المحلية فى الدول النامية حتى تقوى على الصمود والمنافسة العالمية.

- العلاقات التفضيلية التى تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل انجلترا وفرنسا وايطاليا وبعض الدول النامية التى كانت قديما مستعمرات لها.
- الترتيبات المتعلقة بعمل تكتلات اقتصادية وتشجيعها على تحرير التجارة العالمية.

(ب) مبدأ المفاوضات التجارية :

وهو ما تعتبره منظمة التجارة العالمية الإطار الشرعى والقانونى لعمل مفاوضات لتنفيذ الأحكام أو تسوية الخلافات.

(جـ) مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية :

وتتضمن منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول الصناعية الكبرى بهدف دعم الدول النامية فى التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

(د) مبدأ التبادلية :

ويقضى بضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها فى إطار تبادلى بمعنى أن تتم الاتفاقات بين الدول الأعضاء داخل الجات على مزايا لتخفيف الأعباء أو القيود الجمركية وبصورة تبادلية حتى تتعادل الفوائد التى تحصل عليها كل دولة؛ يستثنى من ذلك حماية الصناعات الوطنية فى الدول النامية حتى تستطيع المنافسة.

(هـ) مبدأ الشفافية :

وهو الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية حيث يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية والدعم الممنوح للمنتج المحلى ويستثنى من ذلك حالة الدول التى تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات.

٣ - أهداف الجات :

١ - تخفيض الحواجز الجمركية من أجل تنشيط التجارة الدولية.

٢ - اتخاذ المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

ومنهما يستطيع العالم تحقيق الأهداف التالية :

- رفع مستوى معيشة الأفراد فى الدول الأعضاء.
- رفع مستوى الدخل القومى الحقيقى.
- تشجيع حركة رءوس الأموال المستثمرة.
- تنشيط الطلب الفعال.
- الوصول لمرحلة التوظيف الكامل للموارد المتاحة.

٤ - آثار الجات (الإيجابية والسلبية) على الاقتصاد المصرى :

وتتعلق آثار الجات بجانبين هما : الاتفاقيات، أداء الميزان التجارى.

الجانب الأول: الإتفاقيات (٣)

الاتفاقية	الآثار السلبية	الآثار الايجابية
الزراعة	١- زيادة تكلفة وارداتنا من المواد الغذائية فى المستقبل. ٢- إلغاء نظام الدعم على السلع الغذائية. ٣- تعويض الدولة فى شكل منح وقروض ميسرة لاستيراد المواد الغذائية.	١- التوسع فى إنتاج المحاصيل بعد إزالة الدعم مثل القمح والحبوب الزيتية. ٢- استصلاح أراضى جديدة لزيادة التوسع الأفقى ٣- زيادة القدرة التنافسية على تصدير السلع الزراعية مثل: القطن والخضر والأرز والفاكهة.
المنسوجات (وتمنح فترة انتقالية لمدة عشر سنوات لإلغاء كافة القيود على المنسوجات مثل: _ كافة المنتجات).	١- زيادة الأعباء المالية بالنسبة للمصانع الصغيرة من أجل إحداث التطوير اللازم بها. ٢- القصور الحالى بالإدارة تجاه المواصفات القيساسية المطلوبة علمياً.	١- تطوير الصناعات النسيجية. ٢- تقديم التسهيلات للمصدرين. ٣- الارتقاء بمستوى الجودة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية (ISO). ٤- ضرورة إنشاء جهاز لمكافحة الإغراق والدعم بما يتناسب مع الالتزامات الدولية.
الملكية الفكرية	١ ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج.	١- دعم سوق الكتاب والأفلام وشرائط الكاسيت. ٢- حماية حق المؤلف. ٣- ضمان حقوق أصحاب الفكر وبراءات الاختراع.
الخدمات	١ ـ عدم القدرة على منافسة الشركات.	١- زيادة الاستثمار السياحى وشركات التأمين متعددة الجنسيات.

الاتفاقية	الآثار السلبية	الآثار الإيجابية
	السـيـاحـيـة وشـركـات التأمين الأجنبية. ٢ - زيـادة رأس المـال الأجنبى يخفض من قيمة وسعر صرف الجنيه بالنسبه للعملات الأجنبية الأخرى. ٣ ـ تأثر البنوك المحلية. ٤ - تأثر شـركـات الطيـران الوطنية وجميع الشركات فى المجـالات التى سوف يدخلها رأس المال الأجنبى والتكنولوجيا الحديثة.	٢ - تطوير البورصة وتشجيع دخول رأس المال الأجنبى بها. تشجيع افتتاح فروع جديدة للبنوك العالمية بمصر. ٣ - تشجيع رءوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى مجال الطيـران والطرق والكهـرباء والبناء والنقل.. إلخ.

وبناء على ذلك فإن تحرير التجارة طبقًا للجات سيؤدى إلى تعرض قطاعات الإنتاج المحلية (سلع، خدمات) إلى المنافسة العالمية مما يتطلب ضرورة إصلاح هيكل الحماية بما لا يتعارض مع الميزة النسبية لبعض قطاعات النشاط الاقتصادى وبما يتوافق مع التخصيص الأمثل للموارد.

الجانب الثانى : الآثار المتوقعة على أداء الميزان التجارى (٤)

أولاً : الصادرات	مدى تأثرها بتنفيذ الجات
- البترول ومنتجاته بنسبة ٤٥٪	زيادة الحصيلة وتحسن فى الصادرات.
- المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة بنسبة ٣٧٪ من إجمالى الصادرات عام ١٩٨٩. - الصادرات الزراعية مثل : القطن الخام والبطاطس والبرتقال والأرز والبصل المجفف بنسبة ٦٪.	تنخفض الصادرات للدول المتقدمة فقط ولكنها ستزداد للدول النامية الأخرى مما يعوض الفرق بل ستنتعش أيضًا. ستزداد خصوصًا لدول الإتحاد الأوروبى لإلغاء الدعم هناك مما سيزيد من سعرها وحدوث انتعاش.
- الصادرات من السلع المصنعة : مثل : الأثاث الخشبى والأحذية والسلع الهندسية والكيماوية والألمونيوم	نتيجه لوجود الميزة النسبية للسلع المصرية مقارنة بالسلع البديلة الأجنبيهستزداد الصادرات وتظهر صناعات جديدة.

ثانيًا : الواردات	مدى تأثرها باتفاقية الجات
- المواد الخام الزراعية والسلع الغذائية من أصل زراعى تزيد عن ٣٥٪	ارتفاع أسعار هذه الواردات لإلغاء الدعم سيؤدى لزيادة الرقعة الزراعية.
- من السلع الوسيطة نحو ٤٠,٧٪	الصادرات ستزداد نتيجة تخفيض التعريفة الجمركية وسيكون سعر المنتج النهائى أقل من الأجنبى وبالتالى سيزداد الإنتاج ويحل محل الواردات بشرط الجودة.
- الواردات من السلع الاستثمارية نحو ١٢,٦٪	ستتوقف فى النهائى على مستوى الكفاءة والجودة للصناعات الوسيطة.

مدى تأثرها باتفاقية الجات	ثالثًا : الخدمات
من المتوقع زيادة الحصيلة وذلك للانتعاش التجارى العالمي.	- رسوم قناة السويس
سيزداد انتعاش السوق المصرفى	- الخدمات المصرفية والمالية
من المتوقع عدم حدوث أى تغييرات	- إيرادات الخدمات الملاحية
تلك الخدمات تتمتع بميزة نسبية وهى التكلفة المنخفضة والجودة العالية الخروج للأسواق الخارجية.	- الخدمات المهنية والاستشارية
ستزداد نتيجة فتح أسواق عمالة جديدة.	- تحويلات العاملين بالخارج

ولعلاج الآثار السلبية نجد أن الدولة تسعى جاهده لزيادة الرقعة الزراعية بجنوب الوادى (مشروع توشكى) وتعمير سيناء وإعطاء تسهيلات للمستثمرين منها : الإعفاءات الضريبية، منح الأراضى مجانًا فى جنوب مصر، إعفاءات المناطق الحرة.

بالإضافة إلى تشجيع إقامة مناطق حرة مشتركه دول شرق آسيا والدول العربية وتشجيع الدول العربية لتكوين السوق العربية المشتركة.

ازدياد حركة التجارة والاستثمار بين دول العالم.

لقد زادت الصادرات عبر العالم حتى أصبحت تمثل ٣٥٪ من إجمالى الناتج القومى العالمى WORLD WIDE GROSS NATIONAL (W.W. GN.P) PRODUCT بعد أن كانت تمثل ١٢٪ فقط فى عام ١٩٦٢.

كما ازدادت الاستثمارات المباشرة خارج نطاق الحدود الإقليمية؛ فمثلا أقامت الصين شركات فى الولايات المتحدة الأمريكية واشترت العديد من المصانع حتى

تخلق أسواقا فى أمريكا وبنفس الشيء فعلته فى أوربا واستطاع الصينيون أن يستفيدوا من وجود مصانع وإستثمارات مباشرة فى دولة المضيف؛ لأن ذلك سوف يوفر عليهم الكثير مثل تجنب القيود التى قد تضعها تلك الدول على صادرتها اليها، مع احتواء المشاعر السلبية لأبناء البلد المضيفة الذين يرحبون بالصناعة فى بلادهم، بالإضافة إلى خفض المصاريف الخاصة بالنقل والشحن والتأمين وغيرها من المصروفات المتعلقة بنقل البضائع من البلد المصدر إلى البلد المستورد، وكذلك من الممكن إحداث نوع من التزاوج أو التحالف بين شركات صينية واخرى أمريكية أو أوروبية؛ وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للشركات المتحالفة إزاء منافساتها الأخريات، وبنفس الأسلوب قامت تحالفات بين الشركات اليابانية والأمريكية مثل تحالف مازدا مع فورد فى صناعة السيارات، وتويوتا مع كريزلر فى صناعة السيارات أيضا وتحالف فينولتا مع كوداك فى صناعة أجهزة ومستلزمات التصوير، كما أن انفتاح الأسواق المالية على مصراعيها شجع دول العالم خاصة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى إلغاء سقوف أسعار الفائدة؛ وسمح هذا لكثير من البنوك أن تجذب مستثمرين اجانب أكثر وأكثر وقدمت لهم أسعار فائدة أعلى وفى نفس الوقت لم تعد هناك تقريبا قيود لإنشاء بنوك أجنبية وفروع لها فى دول العالم المختلفة؛ وهكذا أصبحت النظم المالية أكثر انفتاحا، وبالطبع أدت زيادة حركة النشاط التجارى بين دول العالم إلى التمهيد لظهور مصطلح العولمة GLOBALIZATION وأصبحت من مظاهر العولمة الرئيسية.

ازداد حركة الاندماجات الإقليمية والعالمية:

مع بداية قيام أوروبا الموحدة ظهرت فى أوروبا حركة تحرير واسعة للخدمات المصرفية فبدأت موجة عارمة من الاندماجات بين المنظمات فى معظم بلاد العالم لتعزيز مراكزها المالية والتنافسية وشملت حركة الاندماجات كبرى دول العالم مثل أمريكا واليابان وبعض الدول الأوربية وذلك لمواجهة المنافسة الشرسة من ناحية وللتغلب على المشاكل الداخلية لديها من ناحية أخرى والمتعلقة بتدنى الربحية وضعف المستويات الإدارية والمالية بها.

وعلى سبيل المثال فمنذ ما يقرب من العامين أو أكثر حدث اندماج بين شركة «أمريكا أون لاين» كبرى الشركات الأمريكية لخدمات الإنترنت وشركة « تايم وارنر» فى مجال الإعلام والمنتجات الترفيهية. وتقدر القيمة السوقية لرأس المال المتداول للشركة الجديدة بنحو ٣٥٠ مليار دولار وهو ما يعادل إجمالى النتائج المحلى للهند التى تأتى فى المرتبة رقم ١٥ بين دول العالم(٥).

كما أعلنت كبرى شركات البترول العالمية فى نوفمبر عام ١٩٩٨ وهما شركة أكسون وشركة موبيل اندماجهما بقيمة تتجاوز ٨٠ مليار دولار، وتكونت الشركة الجديدة باسم «اكسون موبيل كورب» ويبلغ رأس المال المتداول للشركة الجديدة نحو ٢٤٠ مليار دولار.

وفى نفس التاريخ السابق تم الاندماج الكبير بين عملاقى صناعة السيارات فى العالم وهما دايملر بنز الألمانية والمنتجة لسيارات مرسيدس وشركة كرايسلر الأمريكية، وقد بلغت قيمة هذا الاندماج ٧٥ مليار دولار وأصبحت باسم «دايملر كرايسلر. إيه جى».

وقد شهدت السنوات الأخيرة منذ منتصف التسعينيات موجة من الاندماجات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأبرزها فى القطاع المصرفى مثلا(٦):

١ ـ اندماج «بنك أوف أمريكا» مع «تشيز بنك» فى «بنك أمريكا» الجديد والذى يأتى فى المرتبة الثانية بعد «سيتى جروب» من حيث الأرباح».

٢ ـ كما يجرى الآن دمج بنك « بانكرز ترست» الأمريكى مع أكبر البنوك الألمانية « ديوتش بنك» فى إطار اندماج مصرفى كبير «عابر للقارات».

تتعدد عمليات الإندماج من اندماج أفقى واندماج رأسى، فصفقة الاندماج بين City Coporation (وهى من أكبر المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية) وبين شركة Travelers (من أكبر مؤسسات النقل والسياحة)، يجعل هذا النوع من الاندماج بين النشاطين فى شركة جديدة عملاقة من الصعب منافستها، وما يقال عن تحقيق مزيد من المنافسة فى ظل اقتصاد السوق الحر

من جراء تكوين هذه الاندماجات غير صحيح حيث تدفع هذه الاندماجات العملاقة إلى تكوين احتكارات كبيرة[٧].

وتقدر قيمة عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية خلال الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٧ فى العالم ٦٠٠ مليار دولار[٨].

لقد شهد عام ١٩٩٧ تنامى حجم عمليات الاندماج العالمية إذ تشهد التقديرات إلى أن هذه الصفقات قد تجاوزت ٩٠٠ مليار دولار، منها ٤٠٠ دولار فى أوروبا وحدها. ويعتبر القطاع المالى والمصرفى فى أهم القطاعات التى شهدت حركة الانخراط فى عمليات الاندماج والتى ينظر إليها كجزء من عمليات هيلكة القطاع المذكور[٩].

ففى أوروبا على سبيل المثال أدت الاندماجات إلى أن انخفض عدد البنوك فى فرنسا مثلا من ٨٠١ بنكا فى عام ١٩٩٠ إلى ٦٢٦ بنك فى عام ١٩٩٤.

وفى أمريكا انخفض عدد البنوك من ٤ر١٣ ألف بنك فى منتصف السبعينات إلى ٧ر١٢ ألف بنك فى عام ١٩٨٠ ثم إلى نحو ١١ ألف بنك من منتصف ١٩٩٥ والتى من أهمها اندماج كل من Chemical Bank Chase , Chasemanhattan Manhattan.

هذا وتتميز الاندماجات فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ بحدوث طفرة كبيرة فى قيمتها حيث إن إجمالى أصول البنوك التى أعلنت عن اندماجها خلال هذه الفترة بلغت قيمتها ما يقرب من ٢٤٠ بليون دولار وهو ما يزيد عن قيمة أصول حالات أية اندماجات حدثت خلال أى سنة كاملة أخرى والتى لم تتجاوز فى أفضل سنة سابقة عن ٦٠ بليون دولار ولم يعد الاندماج فى الأزمنة الأخيرة يقتصر على معالجة مشكلات قائمة[١٠].

المزايا التى تتحقق من جراء عمليات اندماج الشركات والمؤسسات[١١]:

١ ـ تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير Economy of scale من جراء خفض تكاليف الإنتاج.

٢ ـ تخفيض درجة المخاطر عن طريق تنويع الأوعية الاستثمارية.

٣ - تحقيق درجة أكبر من فرص السيطرة على السوق عن طريق تقليل درجة وفرص المنافسة.

٤ - إتاحة الفرصة للشركة الدامجة لشراء أصول بتكلفة تقل عن قيمتها السوقية.

٥ - تحسين الكفاءة الإدارية للشركات المندمجة عن طريق تغيير إدارتها.

معايير الجودة العالمية (الأيزو - ISO):

- الجودة الشاملة وشروط التأهل للأيزو ٩٠٠٠:

تعتبر من أهم التحديات التى تواجه الإدارة فى الوقت الحالى وفى المستقبل، ولذلك سوف نهتم بتوضيح: مفهومها، مبادئ إدارة الجودة الشاملة، مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة، مكونات المواصفة الدولية، خطوات حصول المنظمة على شهادة الجودة الشاملة، عناصر الجودة الشاملة - كأبعاد لفلسفة إدارية جديدة.

- مفهوم الجودة الشاملة Total Quality (TQ):

تتعدد التعاريف الخاصة بمفهوم الجودة الشاملة، ومنها التعاريف الآتية[١٢]:

يعرف جوزيف آرجابلونسكى إدارة الجودة الشاملة بأنها «شكل تعاونى لأداء الأعمال أو لأنجازها يعتمد على القرارات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فرق العمل».

كما يعرفها جون مارس بأنها «أسلوب جديد تماما للتمعن فى المبادئ والقيم الخاصة بالإدارة والتى يمكن أن تقدم حلولا للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التى ستواجه العالم خلال الألف عام المقبلة».

كما يعرفها بدين مانسر ونيكولاس آر على أنها «عبارة عن فلسفة ومجموعة من المبادئ الأرشادية والممارسات العلمية التى تمثل الأساس للتحسين المستمر للمنظمة.

ومما سبق يتضح أن مدخل إدارة الجودة الشاملة من المداخل الحديثة التى تهتم بها الإدارة فى سبيل تحقيق مستوى أعلى من التحسين المستمر للسلع والخدمات التى تقدمها.

- مبادئ إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM):

إدارة الجودة الشاملة ترتكز على العديد من المبادئ أهمها:

(١) Customer Centered: التركيز على العملاء سواء الذين يتعاملون مع المنظمة فى شراء منتجاتها من سلع وخدمات أو من يعملون بداخلها ويتوقف على أدائهم مستوى الجودة المطلوب.

(٢) Key Result: التركيز على النتائج والعمليات معا «فالنتائج المعيبة هى دليل على عدم الجودة فى العمليات ذاتها وبالتالى لابد من معالجة أى صعوبات تطرأ وتعترض تحسين نوعية المنتجات أو الخدمات.

(٣) Preventive Action: الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها وهذا يتطلب استخدام معايير مقبولة لقياس الجودة فى المنتجات والخدمات أثناء عملية الإنتاج بدلا من استخدام مثل هذه المعايير بعد وقوع الأخطاء.

(٤) Participative Principle: اتخاذ القرارات استنادًا إلى الحقائق بمعنى أن يتم اشتراك جميع العاملين بالمنظمة فى تفهم العمل ومشكلاته وكافة المعلومات التى تتخذ على أساسها القرارات وهو ما يعنى ضرورة الاعتماد على جهاز كفء للمعلومات.

الشواهد التى تدل على عدم الجودة:

- انخفاض جودة المنتجات.
- زيادة الوقت المقرر للعمليات.
- زيادة عدد شكاوى العملاء.
- زيادة معدلات دوران العاملين.

- مراحل تطبيق الجودة الشاملة:

تنقسم هذه المرحلة إلى ما يلى:

١ - مرحلة الإعداد:

ومنها تتحدد الأهداف والمصطلحات التى يجب أن يتم الإجماع عليها.

٢ - مرحلة التخطيط:

ومنها يتم وضع الخطط التفصيلية والتصديق عليها وتوفير الموارد اللازمة.

٣ - مرحلة التقديم والتقويم:

وتشتمل على: التقويم الذاتى، التقويم التنظيمى، المسح الشامل.

٤ - مرحلة التنفيذ :

وفيها يتم اختيار المنفذين وتدريبهم.

٥ - مرحلة تبادل ونشر الخبرات:

وفيها يتم استثمار الخبرات والنجاحات التى تحققت وتدعى جميع وحدات المنظمة والعاملين بها للمشاركة فى عملية التحسين وإقناعهم بالمزايا التى تعود عليهم من هذه المشاركة.

- مكونات المواصفة الدولية:

نظرًا لأهمية المواصفات الدولية للجودة وعلى ضم حجم التجارة الدولية ظهرت الحاجة لوضع أسس موحدة لمواصفات الجودة العالمية تكون مقبولة من الدول.

وتشمل مكونات المواصفة الدولية السلسلة الآتية:

١ - المواصفة ISO 9004: وهى مواصفة إرشادية تستخدم لإرشاد جميع المنظمات لبناء نظام لإدارة الجودة وتحديد الجوانب الفنية والإدارية المؤثرة فى جودة المنتج فى كل مراحل الإنتاج، وعلى كل منظمة أن تختار ما يتفق مع طبيعة

نشاطها وإعداد دليل الجودة الخاص بها والذى يتضمن مستوى الجودة المطلوب.

٢ ـ المواصفة ISO 9003: تهتم بتأكيد الجودة بالفحص والاختبار للمنتج النهائى وتوضيح إمكانات المورد لإجراء عمليات التفتيش والاختبار على المنتج النهائى بصورة تمكنه من اكتشاف الوحدات غير المطابقة للمواصفات عليها.

٣ ـ المواصفة ISO 9002: الخاصة بمراحل الإنتاج والإعداد وتطبيق هذه المواصفة عندما يكون المورد ملزما أمام العميل بتأكيد متطلبات الجودة أثناء مراحل الإعداد والإنتاج، وهذا بالإضافة إلى فحص واختيار المنتج النهائى المحدد بالمواصفة ISO 9003.

٤ ـ المواصفة ISO 9001: وهذه تعتبر نموذجا متكاملا لتنفيذ متطلبات الجودة الشاملة للمنظمة، فبالإضافة للمتطلبات المذكورة فى المواصفة ٩٠٠٢ نجد أنها تشتمل على قيم وقواعد التركيبات فى الصيانة.

ويتم اختيار نماذج الأيزو وفقا لما يتلائم مع حجم المنظمة والأنشطة والاحتياجات المطلوبة منها، وهذا يعنى أنه قد تضاف أو تحذف أحيانا بعض الجزئيات من النموذج الذى يتم اختياره ليناسب كافة احتياجات المنظمة على أن يراعى عند إجراء هذا التعديل الاتفاق بين طرفى التعاقد وينص عليه فى العقد المبرم بينهما.

٥ ـ مواصفات الجودة الشاملة ISO 9000: وهى شهادة دولية تؤكد قدرة المورد على تنفيذ مواصفات الجودة المتفق عليها من الجميع، ويشمل هذا الجزء من النظام الفلسفة الأساسية لنظام الجودة وخصائصه وأنواعه والخطوط العريضة لكيفية اختيار النظام الذى يتناسب وطبيعة المنظمة والأساليب اللازمة للتنفيذ كما يشرح كيفية إعداد وتقديم العقود من الأطراف المختلفة. ويعتمد نظام التقييم فى نظام (ISO 900) على المواصفات المحددة للمنتج أو الخدمة.

ـ خطوات حصول المنظمات على شهادة الجودة الشاملة (TQ):

وتشمل هذه الخطوات ما يلى:

١ ـ الاتصال بأحد الجهات المرخص لها عالميًا بالمراجعة والتقييم.

٢ ـ تقييم نظام الجودة لدى المنظمة ومراجعته بشكل شامل مقارنة بالمتطلبات فى ISO 9003 ISO 9001.

٣ ـ تحديد خطوات التصحيح اللازمة لمطابقة ISO 9000.

٤ ـ تحديدالمساعدات المطلوبة من جانب جهة التقييم أو الجهة الاستشارية المخصصة.

٥ ـ إصدار برنامج تأكيد الجودة.

٦ ـ تجهيز دليل الجودة الخاص بالمنظمة.

٧ ـ تقييم مبدئى من ممثلى الجهة المرخص لها عالميا بالتقييم لمراجعة وتحليل دليل الجودة.

٨ ـ التقييم النهائى لنظام الجودة وإصدار شهادة الجودة فى حالة المطابقة.

ـ عناصر الجودة الشاملة كأبعاد لفلسفة إدارية جديدة(١٣):

تعتبر تلك العناصر بمثابة مجموعة من التحديات المهمة التى تواجهه الإدارة وتلزمها بتبنى فلسفة جديدة:

١ ـ قبول التغيير كحقيقة والتعامل الفعال مع المتغيرات.

٢ ـ الاقتناع بأهمية المناخ المحيط بالإدارة وتحديد كيفية التعامل معه.

٣ ـ الاعتراف بآليات السوق.

٤ ـ استيعاب التكنولوجيا الجديدة والمتجددة.

٥ ـ الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات واستحداث التنظيمات والأساليب الإدارية التى تتوافق معها.

٦ ـ قبول المنافسة كواقع يعتمد فى مواجهته على التميز.

٧ ـ الاهتمام بالاستثمار الأمثل للموارد والطاقات المتاحة.

٨ ـ الاهتمام بالوقت كمورد رئيسى.

٩ ـ النظر إلى العالم كوحدة متكاملة يجب التعامل معه خروجا من المحلية والإقليمية.

١٠ ـ الاهتمام بالتكامل مع الآخرين من خلال العمل على تكوين تحالفات.

١١ ـ الاهتمام بالعميل واعتباره أساسًا فى الاختيارات الإدارية.

١٢ ـ الأخذ بمفاهيم العمل الجماعى.

١٣ ـ الاهتمام بالتعامل فى المستقبل استنادًا إلى التخطيط الاستيراتيجى.

١٤ ـ إعادة تشكيل الهياكل والتنظيمات والأساليب.

١٥ ـ الإيمان والاهتمام بالعنصر البشرى كقوة أساسية فى إنجاح الإدارة.

التجارة الإلكترونية Electronic Commerce:

بعد طول غياب وتشتت بين وسائل الاتصال والحاسبات الآلية التقت معا فى واد للمعرفة والتكنولوجيا وولدت الانترنت تلك الشبكة المعلوماتية السحرية التى استطاعت أن تنقل المعلومات بالصوت والصورة وبشكل مكتوب فى ثوان معدودة من أقصى الأرض إلى أية بقعة فى العالم، وسمحت لأهل الأرض بالتعرف على بعضهم البعض وكل فى مكانة؛ فتستطيع من مكانك أن تدخل إلى منازل العالم أجمع وتتحدث إلى أفراده وتختلط بثقافاته، بل تعدى الأمر ذلك حيث تستطيع أن تدخل إلى المكتبات العالمية وتقلب بين صفحات الكتب وتقرأ وتتصفح ماتريد وقت ما تريد، وتستطيع أيضا من خلال أية مؤسسة أو شركة أن تشترى وتبيع ما تريد وتدفع أو تستلم المبلغ بمجرد إنهاء التعاقد ودون الحاجة لمصاريف التأمين والنقل والشحن فكلها ستكون مخفضة ناهيك عن تخفيض الوقت فى التعاقد مع

وسيط الذى يقوم بدوره بالاتصال بشركات متعددة للوصول إلى ما تريد من جودة أو مواصفات، فكل شىء متاح أمامك من خلال تلك الشبكة السحرية وفى ثوان معدودة تستطيع إنجاز مهمتك؛ وبذلك تحولت أسواق الدول إلى سوق عالمية واحدة (Borderless).

والتجارة الإلكترونية هى تجارة تقوم على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) فتقوم أية شركة بإنشاء موقع لها وعنوان وتقوم من خلال هذا الموقع بعرض منتجاتها وأسعارها ومنافذ توزيعها والتسهيلات المقترنة بالبيع للعملاء.

فعلى سبيل المثال تضع الشركات الصناعية والخدمية تشكيلة منتجاتها وعروضها المتكاملة وتضع البنوك خدماتها المصرفية وبرامجها الإقراضية وعمليات تلقى الودائع.

فالتجارة الإلكترونية تجارة فى أسواق بلا حدود جغرافية أو زمنية وهى تجارة متاحة على مدار ٢٤ ساعة فى اليوم توفر الوقت والجهد والتكلفة وتفتح أسواقا جديدة لم تكن معروفة من قبل خاصة بالنسبة للشركات حديثة العهد بالأسواق.

التجارة الإلكترونية ودورها فى تطوير صادرات مؤسسات الدول النامية:

مما لاشك فيه أن انتشار التجارة الإلكترونية ارتبط ظهورها واستخدامها بكل من:

- الإنترنت باعتباره وسيلة العرض ووسيلة الشراء.
- بطاقات الدفع باعتبارها وسيلة الدفع.

لذا كان من الضرورى أن يكون التطور فى كل منهما، ويلاحظ أن التجارة الإلكترونية هى أسهل أنواع التجارة وأحدثها، ولابد لمؤسسات الدول النامية أن تقوم بتطوير نفسها حتى تستطيع استخدام التجارة الإلكترونية فى عرض منتجاتها على الشبكة الدولية، وبالتالى تزيد من صادراتها ومبيعاتها بصورة كبيرة مثلها فى ذلك مثل المؤسسات الكبرى.

٣] ـ الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة من منظور إدارة الأعمال:

شئنا أم أبينا فإن العولمة آتية علينا لا محالة، فالعالم من حولنا تغير كما تغيرت البيئات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية وانقلبت الدنيا رأسا على عقب وتحول العالم من حدود جغرافية وسياسية إلى عالم بلا حدود، عالم متداخل ولن تستطيع دولة قومية أن تقف وتصمد أمام التيار المنحدر من أعلى كالشلال الجارف من المعلومات والتقنية وانتشار الثقافات والحضارات المختلفة بين أبناء البسيطة، فكل ما على الدولة القومية هو إحداث التغيير إذا تطلب الأمر تغييرًا فى اتجاهات وأفكار أبنائها إذا تعارضت مع التوجه العالمى الجديد بما لا يمس النواحى الدينية والمعتقدات والعادات الراسخة.. فالذى نقصده هو التوجه نحو عالمية الثقافة والمعلومة والتكنولوجيا والتطور والتقنية الهائلة ونحو اقتصاديات متحررة بلا قيود، فالبعض يرى أن العولمة شر لابد من تفاديه والآخر يرى أن العولمة لها إيجابيات ولابد من اغتنام الفرص فنحن مازلنا فى بداية الطريق ونحتاج للكثير حتى نصل لما وصل إليه أهل الشمال[١٤] من تقدم وتطور على اختلاف المستويات.

ـ إن ما نريده فى طل العولمة أن نوجه اقتصادنا وشركاتنا لتتواءم مع التطورات الهائلة الحادثة من حولنا، وإذا نظرنا إلى المشاكل التى تواجه شركاتنا سنجدها فى المحورين الرئيسين التاليين[١٥]:

١ ـ أسفرت المتغيرات التكنولوجية المتسارعة عن تواضع دور المادة الخام وتعاظم دور المعرفة، وظهرت منتجات يعتمد إنتاجها على ما فى رؤوس البشر من معرفة أكثر بكثير من الاعتماد على المواد الخام، فتمثلت هذه المنتجات كسلع ـ فى السلع الذكية مثل الهاتف الذكى والسيارة الذكية والحاسب الذكى والقنبلة الذكية والصاروخ الذكى والطائرة الذكية.. ومن أمثلتها فى الخدمات بطاقة الائتمان الذكية وبرامج الحاسب الذكية...، هيأ ذلك الشركات التى تقوم على المعرفة (بما لديها من العاملين والمديرين العارفين) حصصا سوقية أوسع وربحية أعلى ومخصصات أكبر للبحوث والتطوير وسبقا سوقيا ومن ثم قدرات تنافسية وتقنية أعلى.

٢ ـ تحت مظلة العولمة تتزايد التحديات التى تواجهها شركاتنا وهذه أهم المؤشرات:

١/٢ ظهرت وتعاظمت اتجاهات الشركات فى العالم نحو التحالفات الإستراتيجية محليا وعبر القارات لاسيما الاندماجات التى أفرزت وعززت شركات أكبر وأقدر تنافسيا.

٢/٢ ظهر تحدى التكتلات الإقليمية التى كونت أسواقا مشتركة تنساب فيها التجارة البينية فى السلع والخدمات وتتحرك رؤوس الأموال والعمالة فيها بحرية ومرونة مما يهيئ لشركاتها سوقا أوسع ومزايا تفضيلية، وعندما تتزايد التجارة البينية بين هذه الدول تقل صادراتنا إليها بالتبعية بدرجة أو بأخرى. ومن أنشط هذه التكتلات هى الاتحاد الأوروبى الذى يتألف من ١٥ دولة ومن المتوقع أن يصل إلى ٣٠ عندما يكتمل انضمام دول أوروبا الشرقية فى الأجل القريب، والرابطة الأوروبية للتجارة (الافتا) التى تشكل منطقة تجارة حرة بين كل من السويد والنرويج وفنلندا وايسلندا وسويسرا وليختشتاين.. وغيرها من التحالفات والتكتلات التى سنتحدث عنها بالتفصيل فى الفصل الثانى.

٣/٢ ناهيك عن الغزو الكاسح للشركات متعددة وعابرة القارات لأسواق الدول النامية وعدم قدرة شركاتنا بقاعدتها الرأسمالية والمعلوماتية والإدارية الضعيفة أن تقاوم تلك الشركات.

٤/٢ بالإضافة إلى اتفاقية الجات التى تستهدف الدول الصناعية المتقدمة من خلالها أن تحرر التجارة العالمية من قيود وجمارك وحصص وأن يتم هندسة الأسواق العالمية بما يساعد على نفاذ وسيطرة شركاتها عليها وبالطبع سيعتبر هذا تحديا لشركاتنا التى تتصف بالتواضع فى الطرح التسويقى لمنتجاتها بشكل عام من حيث الجودة والتغليف والسعر والترويج والتوزيع وخدمة العملاء.

٥/٢ هناك أيضا ما سيفرض الالتزام باتفاقية حماية الملكية الفنية والفكرية من ارتفاع فاتورة التكنولوجيا المستوردة فإذا ما ابتكر أو اخترع شخص أو شركة شيئا ما وحصل بموجبه على براءة اختراع على المستوى العالمى سيتمتع بحماية

مقررة من منظمة التجارة العالمية بحيث يمتنع على غيره أن يستفيد من هذا الابتكار والاختراع إلا بعد فترة تصل لخمسين عاما، والبديل أن يشترى التكنولوجيا من صاحبها الذى لن يبيعها إلا بالسعر الذى يحدده (بالطبع فإن هذا السعر يكون مرتفعا جدا).

ومن الطرح السابق للتحديات التى تواجه شركاتنا نصل إلى السؤال التالى: ماذا ستفعل شركاتنا؟! فهل ستستمر على ما هى عليه من تواضع نسبى للقدرات التسويقية وقدرات الابتكار والتطوير؟! لاشك أن استمرار الإدارة التقليدية وما يترتب عليها من تواضع استراتيجيات وسياسات وأساليب التسويق والتنافس بالجودة والوقت والتكلفة والسعر سيقف حجر عثرة دون استمرار ونمو منظماتنا.

ويرى د/ سيد أحمد مصطفى فى كتابه «المدير وتحديات العولمة.. إدارة جديدة» لعالم جديد.. أن للعولمة تكلفة وعائدا ونحن نرى على غرار التكلفة والعائد أن لها إيجابيات وسلبيات كالتالى :

فمن سلبيات العولمة وتأثيرها على شركاتنا ما يلى:

١ - التأثير على الحصص السوقية لشركاتنا فى سوقها المحلى وكذا فى الأسواق الخارجية.

٢ - التأثير السلبى على شركاتنا طالما افتقرت لأساسيات القدرة التنافسية والتى تتركز فى مهارات الإدارة وتنمية رأس المال الفكرى وإدارة الحروب التنافسية ولاشك أن هذا يحد من قدرتها على الاستمرار والتوسع وخلق فرص عمل جديدة ويعوق المعالجة الدؤوبة للبطالة؛ وهذا بدوره يقلل من إمكانية زيادة الدخل القومى.

٣ - تناقص الصادرات برغم أن زيادتها هو الأمل المنشود وضرورى لاقتصادياتنا وأحد مقومات نجاح شركاتنا، هذا مع تزايد الواردات وما تفرزه من اختلال الميزان التجارى والتأثير السلبى على قيمة العملة الوطنية.

٤ ـ اتجاه الدول المتقدمة لتبنى سياسات حمائية تحمى بها منتجاتها فتعرقل صادراتنا سواء كانت هذه السياسات مستترة أو شبه مستترة أو علنية. ناهيك عن رفض صادراتنا لأسباب غير تجارية بدعوى أننا نشغل الأطفال فى الصناعة والزراعة أو بدعوى أن شركاتنا لا تتبع سياسات صديقة للبيئة وما إلى ذلك.

٥ ـ ارتفاع سعر نقل التكنولوجيا.

٦ ـ مع تزايد حدة عولمة الأسواق وحرية انتقال العمالة قد يفقد بعض العاملين الوطنيين وظائفهم أو يأتى المستثمر الأجنبى بعمالته أو إذا جاءت عمالة آسيوية مستعدة لقبول أجور أقل مما تقبله العمالة الوطنية، وبفعل التقدم المتسارع فى تكنولوجيا المعلومات وصناعة الإلكترونيات وأجهزتها سيستفيد ذوو المهارات من اتساع أسواق العمل العالمية أمامهم وبغض النظر عن جنسياتهم ـ أى أن تهديدات العولمة تأتى من المنافسة المتزايد ومن المتغيرات التكنولوجية المتسارعة بشكل خاص؛ فهل لدينا من ذوى المهارات فى تكنولوجيا المعلومات ما يمكننا من مجابهة هذه التحديات؟!

إيجابيات العولمة:

١ ـ فتح أسواق جديدة أمام صادراتنا وفقا لتوجه اتفاقية الجات نحو التحرير التدريجى للتجارة العالمية فى السلع والخدمات وبالتالى يمكن تحقيق حصص سوقية أوسع لشركاتنا فى الأسواق العالمية تخدم أهداف التصدير.

٢ ـ استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التى تساهم فى توفير فرص عمل وزيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج المحلية وتعزيز التنمية المستدامة.

٣ ـ الاستفادة من الجات عن طريق الاحتكام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) عندما يعمد أجنبى لبيع منتجاته فى أسواقنا بأقل من الأسعار السائدة بهدف الأضرار بالمنافسين المحليين (سياسة الأغراق).

٤ ـ إنشاء تحالفات بين شركات وبنوك لتعظيم القدرة التنافسية وتوسيع القاعدة الرأسمالية لهذه الشركات.

٥ ـ تهيئة المناخ الاستثمارى والسياسى والاقتصادى لمتطلبات العولمة.

٦ ـ زيادة الوعى المصرفى والمعلوماتى لدى مديرى الشركات فى ظل العولمة.

٧ ـ زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة باستمرار.

٤ ـ تعظيم الاستفادة من العولمة

يتم تعظيم الاستفادة من العولمة من خلال المستويات التالية:

أولاً: على مستوى الشركات:

لابد وأن تحدث ثورة تحديث وتعديل فى شركاتنا المعاصرة لتتناسب مع المتغيرات الجديدة فى النواحى المالية والإدارة والتسويقية.. إلخ، ومن النواحى الإدارية ما يلى:

١ ـ تبنى فكرة المدير القائد صاحب الرؤية المستقبلية والقدرة على تحليل واستشراف المستقبل.

٢ ـ أن تتبنى شركاتنا مداخل الإدارة الحديثة مثل إدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجى والميزة التنافسية والاهتمام بالابتكار وبرامج البحوث والتطوير وتحليل مستمر للمستجدات السوقية.

٣ ـ القدرة على تحليل المنافسة واستخدام أساليب التحليل الحديثة مثل (SWOT) Analysis لمعرفة نقاط القوة والضعف فى البيئة الداخلية والتهديدات والفرص المتاحة فى البيئة الخارجية.

٤ ـ تعزيز القدرات العقلية الحالية وتدريبها المستمر لتتواكب مع المتغيرات الحالية، ويمكن إحداث تزاوج بين القدرات العقلية الحالية مع القدرات العقلية فى الدول المتقدمة من خلال إعداد كوادر إدارية على مستوى عال من الكفاءة والقدرة على التعامل مع المنافسة الداخلية والخارجية ونظم الأداء التسويقى المختلفة وتصميم المنتجات.

٥ ـ التحول إلى استراتيجيات الهجوم والتغلغل فى الأسواق.

٦ ـ القدرة على إحداث التغيير المستمر ـ إذا دعت الحاجة لذلك ـ وتحقيق ذلك بعمل خطط الطوارئ والخطط البديلة التى تتناسب مع كافة المستجدات الحديثة وخاصة مع التقدم التقنى والمعلوماتى الهائل.

٧ ـ استخدام أدوات التصميم المستمر للأداء والأنشطة والملاحظة الميدانية للأداء التسويقى والإنتاجى ومدى فعالية الإدارة وكفاءتها فى استخدام أقل الموارد المتاحة.

٨ ـ الاهتمام بالتفوق والامتياز بتبنى استيراتيجية الميزة التنافسية فى أن تتبنى الشركة توجهات إدارية تجعلها متميزة عن غيرها من الشركات الأخرى مثل أداء المهام فى التوقيتات المناسبة، الاقتراب أكثر من العملاء للتعرف على آرائهم وردود أفعالهم تجاه منتجات وخدمات الشركة وذلك بعمل استقصاء يبين مدى التغيير فى حاجاتهم وأذواقهم، وتشجيع روح الاستقلالية والمبادأة والقدرة على اتخاذ القرارات بين العاملين والعاملات، وللمنظمة الاحتفاظ بهيكل إدارى بسيط ومرن، وتكون إدارة العمل منظمة بفرق عمل Teamwork مدارة ذاتيا لا مركزية.

ثانياً: على المستوى القومى:

فى ضوء مظاهر العولمة وحرية انتقال رءوس الأموال عبر العالم يتطلب الأمر تصميم وتطوير السياسات المالية والنقدية لدعم الأنشطة الاستثمارية سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية أو تعليمية أو ثقافية وصحية.. إلخ.

- إنشاء قاعدة بيانات توفر المعلومات والبيانات التى يحتاج إليها المستثمر المحلى والأجنبى بسرعة وكفاءة عالية.

- تصميم وتطوير نظم التعليم لتواكب التطور السريع فى تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسب الآلى وتعليم اللغات الأجنبية.

- إنشاء معاهد وجامعات متخصصة فى أعمال دولية تحتاج لها سوق العمل الدولية حيث أن أهم ما يحتاج إليه المستثمر فى البلد المضيف هو توافر

عمالة ماهرة تستطيع أن تتعامل مع التغيرات التكنولوجية وأن تكون قادرة على تشغيل نظم عمل متطورة؛ لذلك كان لزاما على الدولة أن تطور نظمها التعليمية وتهيئ الجيل الجديد لمقابلة عصر العولمة بحلوه ومره.

- العمل على تطوير الهنية الأساسية من طرق وكبارى وأنفاق ووسائل مواصلات خاصة السكك الحديدية والتى تساعد فى نقل الأفراد أو المواد خام وزيادة كفاءتها والخدمة المتولدة عنها ووسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- إحداث تنسيق وتكامل وتعاون بين مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية لتنظيم السياسات الصناعية والزراعية والخدمية فى منظومة متكاملة تحت مظلة العولمة وما تشكله من تحديات أمام هذه الأجهزة التى تحتاج لتطوير هى الأخرى من حيث الفكر والرؤية والهدف ونظم العمل ووضع اللوائح الميسرة للاستثمار وإزالة العراقيل المثبطة للمستثمرين وفتح الباب على مصراعيه للأفكار الجديدة المهمة.

- تدريب كوادر إدارية وتسويقية على مستوى عال تستطيع أن تغزو بمنتجات الوطن قلب أسواق العالم ويمكن للدولة أن تتبنى إنشاء معاهد متخصصة فى هذا المجال.

- على الدولة أيضا أن تساعد الشركات المصدرة وتدعمها بشكل أو بآخر سواء من خلال تخفيض الرسوم الخاصة بالتصدير أو فى تقديم المساعدة التسويقية بإنشاء معارض دولية فى دول الجوار ومساهمة السفارات والقنصليات الوطنية فى مختلف دول العالم من خلال الملحقين التجاريين والاقتصاديين فى عمليات التسويق والتعريف بالمنتجات الوطنية وإبراز المزايا التنافسية.

- إنشاء مواقع على شبكة الإنترنت لشركاتنا ومنظماتنا القائمة بالتصدير.

ثالثًا: على المستوى الإقليمى:

لابد أن تعمل الدول النامية بالدخول فى تكتلات إقليمية تمكن مؤسساتها من

إتاحة أسواقًا أكثر وفرصًا تصديرية أكثر، وعلى صعيد المنطقة العربية فنحن فى حاجة ماسة لإنشاء السوق العربية المشتركة لتعزيز التجارة البينية العربية وتيسير انتقال رءوس الأموال والعمالة وعناصر الإنتاج بين الدول العربية وإزالة كافة القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإحداث التقارب بين الثقافات العربية المغترية؛ وإن تعذر ذلك فى الوقت الحالى فعلينا إيجاد البديل بإحداث تكتلات صغيرة بين المؤسسات المالية والنقدية والصناعية بين دول الوطن العربى لتكون نواة وقاعدة إطلاق أسواق أو تكتل عربى موحد رغم أنف الجميع!!

هوامش ومراجع الفصل الأول

(١) Dr. Samuelson & Norohaus, Economics, Mc Graw-Hill, Boston, New York, Seven Edition, pp. 32-33.

(٢) Dr. Samuleson & Norohaus, Economics, Me Graw-Hill, Boston, New York, Seven Teenth Edition, pp32-33.

(٣) د. نبيل حشاد، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمى والعربى، دار النهضة العربية: القاهرة، ص ١١٩: نقلاً عن بنك مصر: «النشرة الاقتصادية» السنة السادسة والثلاثون: العدد الثانى، ١٩٩٣.

(٤) المرجع السابق، ص: ص ١٢٣.

(٥) سجينى دولرمانى، مقالة بعنوان «اندماج القرن بين الإنترنت وعالم الترفيه: زواج المصالح بين العمالقة» جريدة الأهرام ٢٠٠٠/١/١٧، ص ٦.

(٦) د/ محمود عبد الفضيل، مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، القاهرة، دار الشروق، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١، ص ١٣٦.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق، ص: ١٣٩.

(٩) تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ١٩٩٧، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٢٥، ١٩٩٨/٦/١، ص ٢٦.

(١٠) د/ سيد هوارى.

(١١) تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ١٩٩٧، مرجع سابق ذكره.

(١٢) عبد الرحمن توفيق وآخرون، إدارة الجودة الكلية (TQM)، دليل الإدارة للتدريب والتنمية، مركز الخبرات المهنية: القاهرة، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، ص ٥٢١.

(١٣) د. على السلمى، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو ٩٠٠٠، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، غير مبين.

(١٤) أهل الشمال، نقصد به هنا الدول المتقدمة.

(١٥) د/ أحمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة: إدارة جديدة لعالم جديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، القاهرة.

الفصل الثانى: إدارة الأعمال الدولية

١ ـ مقدمة:

٢ ـ دور المنظمات الاقتصادية الدولية فى تمهيد المناخ لتحرير التجارة الدولية.

(صندرق النقد الدولى ـ البنك الدولى ـ منظمة التجارة العالمية).

٣ ـ التكتلات الإقليمية والدولية وأثرها على التجارة الدولية.

٤ ـ الشركات دولية النشاط بين الإيجابيات والسلبيات.

٥ ـ الطرق التى من خلالها تستطيع المنشأة الدخول فى التجارة الدولية.

٦ ـ قيادة العالم فى القرن الحادى والعشرين.. والتجارة الدولية.

١ ـ مقدمة:

نستطيع أن نقول: إن كل من الشركات دولية النشاط والمنظمات الاقتصادية الدولية والتكتلات الدولية والإقليمية عبارة عن منظومة اقتصادية متكاملة تمثل مظاهر العولمة بكل إيجابياتها وسلبياتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ولاشك أن تأثير ذلك على العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمر عظيم، ومما لاشك فيه أن دور المنظمات الاقتصادية الدولية فى حركة التجارة الدولية وإدارة الاقتصاد العالمى يعتبر دورًا ملموسا خاصة بالنسبة إلى الدول الأقل نموا والتى تسعى جاهدة إلى اللحاق بركب التقدم التكنولوجى الهائل الذى وصلت إليه الدول الغنية (دول الصفوة)، ولعل المراقب لسياسات المنظمات الدولية ودورها الفاعل فى تهيئة الأجواء العالمية لتجارة حرة ودعمها المالى والنقدى للدول الفقيرة يلاحظ المجهود الدولى الفاعل وخلق الآليات المستمرة لرفع المعاناة عن دول الجنوب.

ولكن ما يؤخذ على معظم تلك المنظمات باستمرار تبعياتها للدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمر الذى يفقدها أهم ما يميزها وهو الاستقلالية فأصبحت إدارة الاقتصاد العالمى فى يد دولة القطب الواحد، وما نتمناه مستقبلا أن تحظى تلك المنظمات بالاستقلال فى اتخاذ قراراتها المختلفة.

دور المنظمات الاقتصادية الدولية فى تمهيد المناخ لتحرير التجارة الدولية (صندوق النقد الدولى - البنك الدولى - منظمة التجارة العالمية)

بالنسبة للمنظمات الدولية وتأثيرها فى تمهيد المناخ للتجارة الدولية فإننا نستطيع أن نقول: إن من أهم تلك المنظمات حجما وتأثيرا على التجارة الدولية هما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى اللذان ينظمان تدفقات التجارة الدولية من خلال تدخلهما فى السياسات الداخلية للدول الأعضاء وخصوصا الدول النامية، فإننا نلاحظ أن الصندوق يتدخل بتأثيره على السياسات النقدية للدول النامية، أما البنك فيتدخل بتأثيره على السياسات المالية للدول النامية؛ هذا بخلاف منظمة التجارة العالمية التى بدأت عملها منذ أول يناير لعام ١٩٩٥ وهى تختص بتنظيم التجارة الدولية وما يرتبط بذلك من تحرير للقيود المكبلة لها، وفيما يلى سنقوم بشرح موجز لهذه المنظمات:

١ - صندوق النقد الدولى IMF:

- نشأة الصندوق:

نشأ صندوق النقد الدولىnational M ottary Fund بموجب اتفاقية بريتون وودز (١٩٤٤) للقيام بدور مالى ونقدى يعنى بأهداف ومبادئ أساسية وأبرزها تحقيق الاستقرار فى أسعار الصرف وتخفيض القيود على الصرف الأجنبى وزيادة المدفوعات المتعددة الأطراف لتمية حركة التبادل الدولى فضلا عن علاج الاختلالات الحادثة فى موازين المدفوعات عن طريق توفير رصد مالى دولى يكرس لهذا الغرض. وقد بدأ الصندوق نشاطه بالفعل فى مارس ١٩٤٧ وتزايد عدد أعضاؤه منذ ذلك الوقت من ٢٨ دولة حتى بلغ فى عام ١٩٨٠ عدد ١٤١ دولة ثم بلغ ١٧٧ دولة فى ديسمبر ١٩٩٣.

- أهداف الصندوق:

١ - إيجاد مؤسسة يجرى فى إطارها التشاور اللازم حول مشكلات العالم النقدية.

٢ ـ تحقيق الاستقرار فى أسعار الصرف قدر الإمكان والتقليل من تنافس الدول على تخفيضها.

٣ ـ تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقى والتشغيل وتنمية الموارد المتاحة.

٤ ـ زيادة نظم المدفوعات المتعددة الأطراف لتغطية المعاملات الجارية بين أعضاء الصندوق وتخفيض قيود الصرف التى تعوق انتعاش التجارة.

٥ ـ توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال على موازين المدفوعات لدى الدول الأعضاء بما يجنبها الاضطرار لإجراءات تهز الاستقرار الداخلى أو تضر بمستوى الدخل والتشغيل.

ـ الهيكل التنظيمى للصندوق:

تتكون إدارة الصندوق مما يلى:

- **مجلس المحافظين:** وهو أعلى سلطة فى الصندوق وتضم عضويته محافظا ونائب محافظ من كل دولة عضو وعادة ما يكون المحافظ من الدولة وزير المالية أو محافظ البنك المركزى ويجتمع مرة واحدة فى السنة كجمعية عمومية ويملك جميع السلطات الإدارية.

- **مجلس الإدارة:** يعين خمسة من أعضائه بواسطة الدول الخمسة ذات الحصص الكبرى وهى الولايات المتحدة الأمريكية ـ المملكة المتحدة ـ المانيا الاتحادية ـ فرنسا ـ الهند، وقد انضمت السعودية إلى مجموعة الأعضاء المعينين كعضو سادس منذ عام ١٩٧٨ وينتخب الأعضاء الباقون من الأعضاء الآخرين بصورة تكفل التمثيل الجغرافى المتوازن للأعضاء جميعا، ويمارس المجلس من السلطات وما يفوضه فيه مجلس المحافظين ويمتنع عليه ما دون ذلك كقبول أعضاء جدد أو إعادة النظر فى الحصص، ويجتمع مجلس الإدارة

بصفة مستمرة، ومن مجلس الإدارة يعين مدير بعينه للمجلس التنفيذى وتعاونه هيئة سكرتارية للأعمال الإدارية والفنية والمكتبية.

- **اللجنة المؤقتة**: وتختص أساسا بدراسة ما يتعلق بالنظام النقدى العالمى وقد أنشئت فى أكتوبر عام ١٩٧٤ حيث كان يطلق عليها لجنة العشرين وقد بلغ عدد أعضائها الآن ٢٤ عضوا يعين كل منهم مجموعة انتخابية فى المجلس التنفيذى للصندوق وتتولى اللجنة تقديم المشورة لإدارة تكييف النظام النقدى العالمى ومعالجة الاضطرابات المالية وترويج جانب من الموارد الحقيقية للدول النامية، والنظر فى المقترحات المتعلقة بتعديل مواد اتفاقية بريتون وودز.

- **لجنة التنمية**: وهى لجنة وزارية مشتركة بين البنك الدولى والصندوق وتختص بدراسة نقل الموارد الحقيقية اللازمة لمعاونة الدول النامية فى برامج التنمية.

- رأس مال الصندوق ونظام التصويت:

تتكون موارد الصندوق أساسا من تراكم حصص الدول الأعضاء فى صورة ذهب وعملات أجنبية، ورغم تنوع موارد الصندوق فإن حصص مساهمة الأعضاء فى رأسماله تعتبر أهم جانب فى تلك الموارد.

وتتفاوت حصص أعضاء الصندوق فى رأسماله من دولة لأخرى سواء من حيث مقدارها أن نوعيتها ويتزايد رأسمال الصندوق بطبيعة الحال كلما تزايد عدد أعضائه وكلما زاد مقدار الحصة التى يسهم بها كل عضو.

ويوضح الجدول التالى تطور حجم رأس مال الصندوق مع تطور الدول الأعضاء بالزيادة :-

إجمالى حصص رأس المال (١)

السنة	مليار دولار	عدد الدول الأعضاء
١٩٤٧	٨,٨	٣٩
١٩٦٠	١٤,٣	٧٠
١٩٦٥	١٥	١٠٠
١٩٧٣	٢٨	١٢٤
١٩٩٠	٤٠	١٤١

هذا وقد قرر الصندوق إجراء الزيادة العامة لإجمالى حصص الأعضاء عدة مرات كانت أولها عام ١٩٥٩ بزياة نسبتها ٥٠٪ ثم عام ١٩٦٥ بنسبة ٢٥٪ ثم عام ١٩٧٠ بزيادة قدرها ٣٠٪ وأخيرا كان الاتجاه السائد لدى المحافظين عام ١٩٨٠ بالعمل على زيادة مجموع الحصص بنسبة ٥٠٪ لترتفع من ٤٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى ٦٠ مليار.

. وظائف الصندوق:

فى حقيقة الأمر فإن وظيفة الصندوق تتلخص فى أمرين مهمين هما أهم وظائف الصندوق على الإطلاق وهما: .

الأول: القيام بدور البنوك من خلال العمليات التمويلية للأعضاء عن طريق وسائل دفع دولية فى شكل قروض وتسهيلات ائتمائية.

الثانى: مهمة رقابية تتعلق بتحقيق الاستقرار فى أسعار الصرف والعمل على إزالة نظم الرقابة على الصرف من أجل إنعاش حركة التبادل التجارى القائم على المدفوعات متعددة الأطراف.

ونرى أن تضاف وظيفة أخرى مهمة وهى سلطة الرقابة على حركات رءوس الأوال وضرورة وجود ضوابط منظمة لتحرير رءوس الأموال وعدم العودة للرقابة

على الأموال حتى يتسنى لعدد كبير من الدول الاستفادة من الوصول للأسواق العالمية والتشخيص المبكر للأزمات قبل اندلاعها، ولا شك أن أفضل الأمثلة فى الساحة العالمية ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا والمعروفة بدول النمور الآسيوية من تحرك ضخم فى رءوس الأموال قصيرة الأجل بدون رقابة وبدون وضع معايير وضوابط لعمل سوق المال بها والتردد فى تطبيق سياسات نقدية انكماشية فى المراحل المبرة للأزمة، كلها من العوامل التى أدت إلى انهيار السوق المالى فى تلك الدول.

فلو أن هناك هيئة داخل الصندوق تهتم بدراسة الأسواق الناشئة والساعية نحو التنمية الاقتصادية ومراقبة حركات رءوس الأموال به ووضع الضوابط والمعايير المنظمة لذلك والتحرى الدقيق عن مصادر هذه الأموال والهدف من تواجدها فى دولة معينة... ما حدثت كارثة شرق آسيا وما حدثت أزمات أخرى فى دول مثل شيلى ١٩٨٢ والمكسيك ١٩٨٤ على الرغم من أن هاتين الدولتين استأنفتا مسيرة التنمية بصورة مباشرة بمجرد وضع السياسات المالية والنقدية الملائمة موضع التطبيق، ناهيك عن أزمة الأرجنتين ٢٠٠١.

ولكن من الواضح على الساحة الدولية أن الصندوق والبنك يعملان معا لتحقيق أهداف ومصالح الدول الصناعية الكبرى دون النظر إلى أى اعتبارات أخرى تخص الدول النامية وقد يزداد الأمر أن يصبحا الذراع اليمنى لتلك الدول بفرض سياسات واجراءات قهرية على الدولة النامية التى قد تكون غير مناسبة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو لإحباط أية وسيلة لنمو دول تقف أمام مصالح الدول الصناعية المتقدمة وهذه أهداف تتعارض كلية مع أهداف الصندوق المعلنة.

٢ . البنك الدولى للتعمير والتنمية IBRD

. نشأة البنك

INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT

دعت الولايات المتحدة الأمريكية ٤٤ دولة لحضور مؤتمر للأمم المتحدة (فى

بريتون وودز) فى أول يوليو ١٩٤٤ وانتهى المؤتمر بعد أسابيع ثلاثة من انعقاده إلى صياغة المشروع النهائى لاتفاقية بريتون وودز التى تنص على إنشاء مؤسستين دوليتين إحداهما صندوق النقد الدولى والأخرى هى البنك الدولى للتعمير والتنمية، ولقد وافقت الدول المشتركة فى هذا المؤتمر على اتفاقية البنك الدولى رسميا قبل ٢٧ ديسمبر عام ١٩٤٥ ومنذ ٢٥ يوليو ١٩٤٦ أودعت كل حكومة من حكومات الدول الأعضاء حصتها للاكتتاب فى رأس ماله ومن ثم فإن نصوص اتفاقية البنك تجعل منه مؤسسة مؤلفة من حكومات الدول الأعضاء.

. عضوية البنك وأسهم رأسماله:

تقضى اتفاقية البنك الدولى أنه يشترط وجود عضوية للدولة فى الصندوق للسماح لها بعضويتها فى البنك، وكان عدد الدول الأعضاء فى البنك قد بلغ ٦٨ دولة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ (وهو نفس عدد الدول الأعضاء فى الصندوق فى نفس التاريخ): ومن ذلك الحين توالت طلبات عضوية البنك حتى إنه فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ بلغ عدد أعضائه ١٧٢ دولة، ثم زاد العدد إلى ١٧٧ دولة فى ديسمبر ١٩٩٣.

ولكل دولة عضو فى البنك عدد معين من الأسهم فى رأس ماله ولكل منها ٢٥٠ صوتا زائدا صوتا إضافى عن كل ١٠٠ ألف دولار من أسهم رأس المال الذى اكتتب فيه الدول العضو.

وأصبحت حصص وأصوات الدول الخمس التى تشترك بأكبر عدد من أسهم رأس مال البنك فى عام ١٩٥٩ على سبيل المثال ما يلى:.

١ . **الولايات المتحدة الأمريكية**: قيمة الأسهم ٦٣٥٠ مليون دولار وقوة التصويت ٦٢٧٥٠ صوتا

٢ . **المملكة المتحدة**: قيمة الأسهم ٢٦٠٠ مليون دولار وقوة التصويت ٢٦٢٥٠ صوتا.

٣ . **فرنسا**: قيمة الأسهم ١٠٥٠ مليون دولار وقوة التصويت ١٠٧٥٠ صوتا.

٤. **المانيا:** يمة الأسهم ١٠٥٠ مليون دولار وقوة التصويت ١٠٧٥٠ صوتا.

٥. **الهند:** ٨٠٠ مليون دولار وقوة التصويت ٨٥٢٠ صوتا.

وبذلك يتضح أن الدول الخمس تمتلك ما قيمته ١١٨٥٠ مليون دولار فى ٣١/ ١٢/ ١٩٥٩ ـ أى ما يعادل ٦٣,٦٦٪ من إجمالى قيمة رأس مال البنك، وتمتلك هذه الدول ٥٦٢٧٠ صوتا ـ أى ما يعادل ٥٨,٩٤٪ من مجموع الأصوات.

. أهداف البنك الدولى:

١ ـ حل مشكلة التعمير فى الدول التى دمرتها الحرب العالمى الثانية.

٢ ـ حل مشكلة تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة.

٣ ـ منح القروض فى المشروعات التى تحقق غرضها.

٤ ـ تقديم المعونة الفنية للدول.

٥ ـ تشجيع الاستثمار الخاص فى الدول الأعضاء بتوجيه جزء من موارد البنك لهذا الغرض.

٦ ـ تسوية الخلافات المالية بين الدول الأعضاء.

. ويرتبط بالبنك ثلاث مؤسسات هامة هى:.

١ ـ الرابطة الدولية للتنمية (IDA).

٢ ـ مؤسسة التمويل الدولية (IFG).

٣ ـ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).

وسنتناول بإيجاز الكلام عن كل منها:

١. **الرابطة الدولية للتنمية (IDA):** أنشئت فى عام ١٩٦٠ وكان عدد أعضائها ١٤٢ دولة، وتقوم الرابطة بتقديم قروض بدون فائدة إلى أفقر دول العالم حيث يستفيد منها دول لا يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوى فيها ١١٩٥ دولار؛ فهذه الدول هى المؤهلة للاقتراض من المؤسسة.

٢ ـ مؤسسة التمويل الدولية (IFG): انشئت فى عام ١٩٥٦ وكان عدد اعضائها ١٤٦ دولة وهى تشجع على النمو الاقتصادى فى الدول النامية عن طريق تقديم قروض بدون ضمانات حكومية، كما يجوز للمؤسسة أن تمتلك اسهما فى الشركات التى تمنحها القروض، والعمل على تطوير وتنمية أسواق رأس المال فى الدول النامية.

٣ ـ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA): أنشئت فى عام ١٩٨٨، وكان عدد أعضائها ٩٢ دولة حتى سبتمبر ١٩٩٢ وهى تشجع على الاستثمار فى الدولة النامية، وتقدم ضمانات للاستثمار لحماية المستثمرين من المخاطر غير التجارية كالحرب أو التأميم، كما تقدم خدمات استشارية للحكومات لمساعدتها على إيجاد وسائل لاجتذاب الاستثمار فى دولها، وخلال عام ١٩٩٢ أصدرت الوكالة ضمانات لعدد ٢١ مشروعا فى ثمانى دول نامية بلغت تكلفتها الكلية حوالى مليار دولار.

ـ علاقة البنك الدولى بصندوق النقد الدولى:

لقد تأسست هاتان المؤسستان فى ذات الوقت ولتحقيق أهداف مترابطة فنجد أن الصندوق يهتم بالشئون النقدية أما البنك الدولى فيهتم بالنواحى المالية والتنمية الاقتصادية.

وكما ناقشنا أهداف الصندوق والبنك سنجدها مكملة لبعضها البعض وكلها لخدمة الدول الأعضاء وإحداث النمو الاقتصادى فى الدول الأقل نموا وتقديم المعونات والاستشارات الفنية اللازمة لمواجهة الأزمات المالية والنقدية والتنموية التى قد تعترض طريق الدول النامية للنهوض بمستواها ومحاولة تقليل فجوة الحضارة والنمو بين الشمال والجنوب وتحسين مستويات المعيشة بالدول الأعضاء؛ والواقع أن هاتين المنظمتين متعاونتان تعاونا وثيقا بشأن المسائل التحليلية فى سير الأعمال فيهما وتعقدان اجتماعات مشتركة سنويا فضلا عن أن كلا منهما يجعل الأخرى على معرفة وثيقة بنشاط فى مختلف الظروف فى الدول الأعضاء.

٣. منظمة التجارة العالمية WTO

بدأت المنظمة World Trade Organization لعملها فى أول يناير ١٩٩٥ و أسست بواسطة GATT وهى اختصار كلمات General Agreement on Tariffs and Trade وهى الاتفاقية العامة التعريفات والتجارة وتهدف هذه المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية من أية عوائق وقيود جمركية أو قيود حصيصة، وكذا تسهيل تدفق السلع والخدمات إلى أى منظمة فى العالم، كما تهدف أيضا إلى فض النزاعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء فى المنظمة، وتلزم أعضاء منظمة GATT على الخضوع لأوامر وقواعد الجات؛ كذلك لها نفوذ قضائى لكى تتوسط فى النزاعات بين الدول الأعضاء ولها قوة الإلزام على الأعضاء، كما أن هدف WTO هو إزالة جميع العقبات أمام التجارة على مستوى الدول الأعضاء.

وقد انضمت مصر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى بداية السبعينيات بعد تقديمها طلب الانضمام فى عام ١٩٦٢ ومشاركتها منذ ذلك الوقت فى المراحل المختلفة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية.

واكدت اتفاقية التجارة العالمية على عدة مجالات جديدة تشمل: -

- تخفيض التعريفات الجمركية.
- إزالة العوائق غير الجمركية فى التجارة.
- إدراج التجارة فى الزراعة والمنسوجات والملابس تحت الاتفاقية الجديدة.
- إلغاء الإعانات والرسوم المقيدة للتجارة والحماية.
- مواجهة الإغراق.

تطبيق أحكام الجات فى مجالى التجارة والخدمات وكذلك فى نطاق حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات.

- وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية واعتبار القرارات إلزامية فى حالة تأكيدها بعد الاستئناف.

ومن أهم المبادئ التى استندت إليها الاتفاقية (٢):

١ مبدأ عدم التمييز.

٢ ـ مبدأ الشفافية.

٣ ـ مبدأ التعادلية فى المعاملة بالمثل بين الدول.

ويلاحظ أن الاتفاقية قد منحت الدول الأعضاء فترات انتقالية حتى تستطيع التمهيد لتطبيق بنود الإتفاقية؛ فعلى سبيل المثال تم منح صناعة المنسوجات فترة انتقالية قدرها ١٠ سنوات يعقبها التحرير الكامل لتجارة المنسوجات، كما تم منح صناعة الدواء فترة انتقالية حتى عام ٢٠٠٥.

ولا شك أن توقيع مصر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية فى إطار منظمة الجات فى نهاية عام ١٩٩٧ قد فرض على قطاعى البنوك والتأمين مزيدا من التحديات لمواجهة المنافسة الوافدة من الشركات الأجنبية القادمة من الدول المتقدمة حيث شملت هذه الاتفاقية ٣ قطاعات رئيسية هى [٣]:.

أولا: الخدمات المصرفية المتمثلة فى نشاط البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية.

ثانيا: خدمات سوق المال، ابتداء من الاكتتاب العام إلى إنشاء صناديق الإستثمار الجماعية ورأس المال المخاطر مرورا بالسمسرة وتجارة الأوراق المالية فالمقاصة والتسوية والتسويق وتنشيط السوق.

ثالثا: التأمين وإعادة التأمين بما يسمح بملكية أجنبية بنسبة ٥١٪ بحلول عام ٢٠٠٠ بالنسبة لشركات التأمين على الحياة، وفى مطلع عام ٢٠٠٣ بالنسبة لشركات التأمين الأخرى.

ـ دور المنظمات الاقتصادية الدولية فى تمهيد المناخ لتجارة الدولية:

تقوم المنظمات الدولية بتهيئة الظروف الدولية لإحداث وزيادة التجارة الدولية؛ حيث يقوم البنك والصندوق بإعادة هيكلة السياسات المالية والنقدية لإقتصاد الدول النامية ليتوافق مع الاتجاه الرأسمالى العالمى وذلك من خلال

فرض بعض الشروط لتنفيذها مع تقديم المعونات والقروض على اختلاف أنواعها لتلك الدول حتى تتمكن من تجاوز الفترة الانتقالية اللازمة للوصول إلى مرحلة التحرير الاقتصادى المطلوب، هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فتقوم منظمة التجارة العالمية أيضا بإعادة هيكلة السياسات التجارية لاقتصاد الدول النامية حتى يتم تحرير التجارة الدولية من أية قيود على تدفق السلع والخدمات لأية منطقة فى العالم، سواء كانت هذه القيود جمركية أو إدارية أو كمية، ولكن يمكن لنا ملاحظة ظهور قيود أخرى تقوم الدول الصناعية الكبرى باستخدامها فى منع صادرات الدول النامية للوصول اليها مثل القيود الخاصة بعمالة الأطفال أو ما يتعلق بالبيئة أو بتطبيق الديمقراطية.... الخ.

٣. التكتلات الدولية والإقليمية وأثرها على التجارة الدولية

وفيما يلى سنعرض لأهم التكتلات الدولية والإقليمية ثم نقوم بالحديث عن تأثير التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية كما يلى: ـ

نشأتها وتكوينها (٤)

أولا: بعض أهم التكتلات الاقتصادية الدولية الحالية: ـ

وبعد استعراض المنظمات الدولية نشير إلى أن هناك أيضا ما يسمى بالمجموعات الاقتصادية Economic Community، وهى عبارة عن تنظيم يتكون من مجموعة من الدول انشئ وبغرض تحفيز حرية الحركة لعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فى هذا التنظيم وخلق سياسات اقتصادية موحدة. وأهم أشهر التنظيمات الدولية سنعرضها فيما يلى من حيث نشأة وتكوين هذه التكتلات الاقتصادية:(٤)

١. الاتحاد الأوروبى EU (European Union)

ـ الاتحاد الأوروبى: نشأة الاتحاد الأوروبى منذ عام ١٩٥١ بـ ٦ دول، ثم أخذت فى الزيادة حتى وصلت إلى ١٥ دولة عام ٢٠٠٢، ثم توسع الاتحاد الأوروبى

ليصبح عددا أعضائه ٢٥ دولة. أما بالنسبة للدول المشتركة فى العملة الأوروبية الموحدة ألا وهى اليورو فيصل عدد هذه الدول إلى اثنى عشرة دولة فقط، تلك العملة التى بدأ العمل بها حسابيا منذ يناير ١٩٩٩، وبدأ العمل بها فعليا بالتداول منذ يناير ٢٠٠٢.

أما السوق الأوروبية المشتركة common Market التى أنشئت عام ١٩٥٧ وبدأ بعدد ست دول هى (فرنسا - المانيا - ايطاليا - بلجيكا - هولندا - لوكسمبورج)، وكان الغرض من إنشائها هو إنشاء منطقة تجارة حرة بين هذه الدول الست والدول التى من المحتمل انضمامها للتنظيم.

- أما التكتل الأوروبى الثانى هو EEA منطقة الاقتصاد الأوروبى European Economic Area، وأنشئ عام ١٩٩٤، معاهدة دولية ضمت (النمسا - فنلاندا - ايسلندا - النرويج - السويد) بالإضافة إلى عدد اثنتى عشرة دولة من الاتحاد الأوروبى، وهذا التنظيم (EEA) يشتمل على منطقة مأهولة بالسكان تقدر بـ ٣٧٠ مليون نسمة، هذه المنطقة تسمح بحرية حركة السلع والخدمات بين ١٧ دولة فى المنظمة.

٢ - منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA:

النافتا (North America Free Trade Agreement)

- بداية التنفيذ فى ١ يناير ١٩٩٤ وتضم ثلاث دول هى (الولايات المتحدة - كندا - المكسيك).

- يسيطر على منطقة تقدر بـ ٣٧٤,٢ مليون نسمة، هذه السوق تتكون من كندا (٢٧٠,٣ مليون نسمة) - الولايات المتحدة (٢٥٤,٥ مليون نسمة) - المكسيك (٩٢,٤ مليون نسمة).

- يعطى ناتج سنوى يقدر بـ ٧ تريليون دولار سنويا.

- بدأت اتفاقية النافتا فى شكل اتفاقية كندا للتجارة الحرة ووقعت عليها الولايات المتحدة وكندا فى عام ١٩٨٩ وفى حركة تجارة واستثمار حقيقى اتخذت

بواسطة المكسيك فى حوالى النصف من عام ١٩٨٠ وبمبادرة من حكومة المكسيك كانت أول شكل لحوار حقيقى حول النافتا عام ١٩٩١ بين الحكومات الثلاث السابقة.

- والنافتا تقوم تدريجيا بإزالة كل التعريفات على السلع والخدمات بين الدول الثلاث السابقة وصولا إلى منطقة حرة للتجارة كلية عام ٢٠٠٩.

٣. الكومنولث: CIS

(Commonwealth Independent States)

بعد انهيار الكتلة الشرقية وسقوط الاشتراكية فى آواخر الثمانينات من القرن العشرين وتفكك الاتحاد السوفيتى تم فى ديسمبر ١٩٩١ إنشاء ١١ دولة من دول الاتحاد السوفيتى وهى:-

(روسيا - أوكرانيا - بيلاروسيا - مولدافيا - أرمينيا - أذربيجان - أزبكستان - توركومنستان - طاجيسكتان - كازاخستان - كيرغيزيا).

- دول البلطيق رفضت الانضمام لهذا الحلف. وجورجيا تراقب عن بعد الوضع قبل الإنضمام فى (CIS) فى نوفمبر ١٩٩٣.

٤. مبادرة حوض الكاريبى CBI:

(Caribbean Basin Initiative)

- وهو برنامج تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدات الاقتصادية و التجارية لدول أمريكا الوسطى وحوض الكاريبى.

٥. الأوبك OPEC

(Organization of Petroleum Exporting Countries)

- وهى منظمة الدول المصدرة للبترول.

ـ وجدت وأنشئت فى عام ١٩٦٠ بغرض الرد على خفض سعر البترول الخام من بعض الدول التى كانت تنوى خفض سعره.

ـ والغرض الأساسى من هذه المنظمة هو السيطرة على الإنتاج ومن ثم على السعر المعروض لبرميل البترول الخام فى السوق الدولى خاصة بين الدول المصدرة له.

٦ . منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD

(Organization for Economic Cooperation and Development)

ـ أنشئت فى عام ١٩٦١.

ـ مقرها الرئيسى باريس.

ـ عبارة عن مجموعة من ٢٤ دولة من الدول الصناعية الكبرى فى شمال أمريكا ـ أوربا ـ الشرق الأقصى ـ جنوب الباسفيك.

ـ الغرض منها دفع عملية التنمية الاقتصادية والتجارية الدولية.

وبعد استعراض أهم المنظمات الدولية الموجودة فى العالم حاليا نرجو من الله أن يعين العرب على إنشاء منظمة عربية اقتصادية خصوصا وأننا لا ينقصنا الإمكانات سواء المالية أو العلمية أو التكنولوجية أو العقول الاقتصادية المفكرة، وربما قريبا نسمع أو نقرأ عن ميلاد أول تعاون اقتصادى عربى متمثل فى سوق عربية مشتركة كقوة لا يستهان بها اقتصاديا وسياسيا ويكون لها دور فعال على الساحة الاقتصادية الدولية ويستطيع العرب من خلالها أن يقفوا بأقدام ثابتة أمام الغزو الإقتصادى التتارى الكاسح!..

ثانيا: بعض أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحالية: .

١ . تكتل جنوب شرق آسيا (آسيان):ASEAN

(Association of South East Asian Nations)

- نشأت فى المركز الرئيسى لجاكارتا بأندونيسيا عام ١٩٦٧.

- الدول التابعة لها هى (اندونيسيا - ماليزيا - سنغافورة - تايلاند - فيتنام - بروناى).

- فى يناير ١٩٩٢ اتفق الآسيان على إنشاء منطقة تجارة حرة تسمى الأفتا (AFTA).

- تضم ٤٠٠ مليون نسمة وتجارتها حوالى ٢٥٠ بليون دولار ومن المتوقع أن يتحقق حلم الآسيان فى منطقة تجارة حرة خلال فترة قريبة من الزمن.

- ومن المتوقع أن تشكل هذه الدول الأسيوية مع اليابان تكتلا أكبر يقوم على المصالح المشتركة وتتجه الولايات المتحدة أيضا من منطلق المصالح المشتركة التعامل مع هؤلاء العمالقة الأسيويين كخلفاء بدلا من التعامل معهم كغرماء.

٢. الكوميسا

تعنى الكوميسا: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، ويغطى هذا التجمع حوالى ١٢,٤ مليار كم٢، أى ما يساوى ٤١٪ من مساحة قارة أفريقيا، أما بالنسبة لمجموع السكان فيبلغ أكثر من ٣٨٠ مليون نسمة - أى ما يزيد على نصف سكان أفريقيا.

وقد بدأت مجموعة الكوميسا فى عام ١٩٩٤ لتحل محل مجموعة (منطقة الاتفاقيات التفضيلية لدول جنوب وشرق أفريقيا).

ويضم تجمع الكوميسا الآن ٢١ دولة هم:-

مصر - السودان - اثيوبيا - اريتريا - زامبيا - جيبوتى - أوغندا - كينيا - جزر القمر - تنزانيا - رواندا - انجولا - الكونغو الديمقراطية - مالاوى - سيشل - موريشيوس - مدغشقر - زيمبابوى - ناميبيا ؛ بورندى - سوازيلاند

وتهدف هذه المجموعة إلى تحقيق الآتى:

- العمل على زيادة الاستغلال المشترك للموارد المتاحة بدول المجموعة من خلال التعاون فى جميع المجالات الاقتصادية.

- الوصول إلى تكامل اقتصادى يكون له توجه خارجى.
- إزالة المعوقات أمام التجارة الإقليمية والاستثمارات وتدعيم الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء وزيادة المنافسة فيها.
- تبنى برامج وسياسات إقتصاد كلى مشترك لرفع مستويات المعيشة لشعوب الدول الأعضاء وتدعيم العلاقات فيها.
- مساعدة الدول الأعضاء فى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لزيادة اندماجها فى الاقتصاد العالمى فى ظل قوانين منظمة التجارة العالمية والأعراف الدولية الأخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف اتفقت الدول الأعضاء فى المجموعة على اتخاذ العديد من الإجراءات وذلك على فترات تدريجية؛ وأهم هذه الإجراءات هى:-

- إنشاء منطقة تجارة حرة فى عام ٢٠٠٠.
- إنشاء اتحاد جمركى فيما بينها تتحدد بموجبه تعريفة جمركية موحدة تطبق على الواردات القادمة من الدول الغير أعضاء فى الكوميسا؛ وسيكون ذلك مع بداية عام ٢٠٠٤.
- تحرير انتقال رءوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء.
- التخطيط لإنشاء اتحاد نقدى وعملة موحدة.
- تحقيق حرية حركة رجال الأعمال واتباع سياسة زراعية تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتى.

٣- مجموعة دول الـ٧٧

هى تكتل يضم معظم الدول النامية، وسبب هذه التسمية أن المجموعة ابتدات بـ٧٧ دولة نامية ولذلك سميت بهذا الاسم، وهذا التكتل يهدف إلى اتحاد الدول النامية مع بعضها البعض لكى تناقش قضايا التنمية الاقتصادية فى هذه الدول وسبل زيادة التبادل التجارى بينها وبين بعضها، وأيضا إقامة حوار مع الدول

المتقدمة لشرح وجهة نظر الدول النامية فى مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

٤- مجموعة دول الـ ١٥

وقد انبثق من مجموعة الـ٧٧ عدد أصغر وأنشط من الدول لكى يتسنى لها التحرك بسهولة فى سبيل تحقيق أهداف الدول النامية وإقامة حوار مع دول الشمال حول المديونية الخارجية وغيره، وكان عدد هذه الدول وقت إنشائها ١٥ دولة نامية، وقد انضم لهذه المجموعة بعد ذلك عدد آخر من الدول النامية.

وتعتبر مجموعة دول الـ١٥ «مجموعة للتعاون والتشاور بين الجنوب والجنوب» وقد بدأت فى عام ١٩٨٩ وتكونت من عضوية ١٥ دولة هم: مصر - نيجيريا - السنغال - زيمبابوى - الجزائر - اندونيسيا - ماليزيا - الهند - فنزويلا - البرازيل - المكسيك - الأرجنتين - بيرو - جامايكا - يوغسلافيا.

ثم حلت شيلى محل يوغسلافيا، ودخلت كينيا وسريلانكا كأعضاء جدد ليصبح عدد المجموعة ١٧، ولكن احتفظت بنفس الاسم.

٥- السوق العربية المشتركة:

بخصوص السوق العربية المشتركة فسيتم التعرض لها فى سياق الفصل الرابع من هذا الجزء.

ثالثا : تأثير التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية:

التأثير على النواحى التجارية:

- تقليص الواردات بالنسبة للدول المشتركة فى تكتل اقتصادى؛ حيث أن الدولة التى تحاول التصدير من خارج التكتل إلى داخله سوف تواجه بقيود جمركية تؤدى لرفع سعر سلع وخدمات الدولة المصدرة وبالتالى انخفاض الطلب عليها بداخل دول التكتل مما يدعو الدولة المصدرة لتخفيض أسعارها لأدنى حد

وصولا لسعر مناسب للسلعة أو الخدمة داخل دول التكتل، فالضرر هنا يقع على الدولة المصدرة والاستفادة الكاملة تكون لدول التكتل بزيادة حصيلة التعريفة الجمركية لديها والمنفعة التى يحصل عليها المستهلك فى دول التكتل من حصوله على سلعة أو خدمة بسعر مناسب.

- تعزيز القدرات التنافسية لمؤسسات دول التكتل.
- سهولة تكوين شركات عملاقة بسبب سهولة نقل رؤوس الأموال والعمالة وعناصر الإنتاج المختلفة بين دول التكتل، وبالتالى تكوين مؤسسات عملاقة منافسة خارج حدود دول التكتل.
- تخفيض أسعار السلع والخدمات بين دول التكتل لعدم وجود أية قيود من أى نوع على انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- وجود سياسة نقدية مالية واحدة يعزز ويقوى سعر العملة الخاصة بالتكتل (مثال اليورو بالاتحاد الأوروبى) بالنسبة للعملات الاجنبية.

٤- الشركات دولية النشاط بين الإيجابيات والسلبيات

الشركات دولية النشاط Multinational Corporation: [٥]

- تعريف الشركة دولية النشاط:

يستخدم عادة مصطلح الشركة دولية النشاط Multinational Corporation عادة للإشارة إلى الشركة التى تمارس جانبا من أعمالها خارج حدود بلادها؛ إلا أن التعريف ليس بهذه البساطة، فحتى الآن لا يوجد تعريف واحد يتفق عليه الجميع. وقد حددت الأمم المتحدة الشركات دولية النشاط بأنها (المنشأة التى تملك وتسيطر على الإنتاج أو التسهيلات الخدمية خارج الحدود التى قامت فيها) ورغم شيوع هذا التعريف إلا أن البعض يرى أنه يتجاهل النواحى الكمية والكيفية الواجب أن يتضمنها تعريف الشركات دولية النشاط.

ويرى البعض ضرورة توافر معايير كمية معينة عند وصف الشركات دولية النشاط ومن هذه المعايير:-

١- عدد الدول التى امتد اليها نشاط الشركة؛ وهنا يكتفى البعض بدولتين، ويتطلب البعض الآخر ست دول.

٢- نسبة الدخل المتولد من العمليات فى الدول الأخرى المضيفة. علما بأن الباحثين لم يتفقوا على نسبة محددة، ولكنها على كل حال تتراوح ما بين ٢٠ - ٣٠٪ من الدخل الكلى للشركة دولية النشاط.

٣- درجة التغلغل فى الأسواف الخارجية إلى الحد الذى يؤثر على قرارات الشركة.

٤- عدد الجنسيات التى تشارك فى ملكية الشركات دولية النشاط.

كذلك يرى البعض ضرورة توافر معايير نوعية إضافة إلى المعايير الكمية، ومن هذه المعايير:-

سلوك إدارة الشركات دولية النشاط، فهل ينظر مديرو الشركة إلى شركتهم بوصفها شركة دولية النشاط،؟ وبمعنى آخر: هل الشركة موجهة إلى السوق المحلى، ام هى موجهة إلى سوق بعض الدول الأخرى بشكل منفرد، أم هى موجهة إلى مناطق واسعة أو حتى إلى السوق العالمية ككل؟! إن فكر وفلسفة الإدارة فى نظر هؤلاء الكتاب، ينعكس على سلوك الإدارة ويتصرفون طبقاً له.

وقد مرت الشركات متعددة الجنسيات بثلاث مراحل مختلفة توضح تزايد الأهمية النسبية لها بمرور الزمن كما يلى (٦):-

١- **المرحلة الأولى:** وقد سادت منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣، وكان النظام الدولى يعتمد أساسا فى تمويل الدول النامية على المساعدات الانمائية والرأسمالية.

٢- **المرحلة الثانية:** والتى امتدت منذ عام ١٩٧٣ وحتى تفجرت أزمة الديون الخارجية عام ١٩٨٢، وفى هذه المرحلة لعبت البنوك التجارية الدور الأساسى فى تمويل الدول النامية.

٣- **المرحلة الثالثة:** التى بدأت منذ عام ١٩٨٢ وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، فتتميز بتعاظم دور الاستثمارات الأجنبية فى التمويل الدولى، لتصبح هى المصدر الرئيسى للتمويل بصفة عامة ولتمويل الدول النامية بصفة خاصة.

إيجابيات الشركة دولية النشاط:

١- **تكوين رأس المال:** تأتى الشركات دولية النشاط بأرصدة جديدة إلى الدولة المضيفة، بل إن الشركات دولية النشاط قد تحرك وتجتذب رأس المال الوطنى المحلى إلى مشروع لم يكن رأس المال الوطنى كافيًا وحده لإقامته.

٢. **نقل التكنولوجيا:** الشركة دولية النشاط تنقل إلى الدولة المضيفة تكنولوجيا جديدة ومهارات إدارة عالية، وهذا يفسر عمل بلاد عديدة على إجتذاب شركات دولية النشاط للدخول إليها. وتمثل المهارات الإدارية الجزء الأكبر من قوة العمل التى تزود بها الشركات دولية النشاط الدولة المضيفة.

٣. **تعتبر الشركة دولية النشاط وسيلة هامة لتنمية إقليم جغرافى بأكمله أو قطاع صناعى معين:** خاصة وأن تكلفة إقامة صناعة جديدة هى فى الغالب عالية وقد لا تستطيع حكومة الدولة المضيفة إقامتها وحدها. وقد استطاعت الشركات دولية النشاط فى كثير من الدول النامية تنويع مصادر الاقتصاد الوطنى، بحيث أصبح لا يعتمد على مجرد قطاع اقتصادى واحد، أو عدة قطاعات محدودة.

٤. **تطوير المنافسة:** يؤدى قيام الشركات دولية النشاط إلى تطوير حدة وشكل المنافسة داخل الدولة المضيفة والنتيجة تكون لمصلحة الاقتصاد الوطنى والمستهلك المحلى نظرًا لما قد يتمخض عن ذلك من انخفاض فى التكاليف والسعر وزيادة الإنتاجية، والنتيجة هى تطوير أسلوب عمل المنظمات فى الدولة المضيفة.

٥. **تحسين ميزان المدفوعات:** ويحدث ذلك عادة فى الأجل الطويل عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات؛ بل إن الأمر قد يتطور إلى التصدير بدلاً من الاستيراد.

٦. **زيادة العمالة والتوظيف:** يؤدى قيام الشركات دولية النشاط لإتاحة فرص عمل جديدة للمواطنين فى الدولة المضيفة، وتعتبر المرتبات التى تدفعها الشركات دولية النشاط عادة أعلى من غيرها من الشركات الوطنية. كما

تحقق الشركات دولية النشاط تطوير وتنمية الكفاءات الوطنية من خلال برامج التدريب.

يمكن القول: إن الإيجابيات السابق الإشارة إليها تساهم ككل فى رفع مستوى المعيشة فى الدولة المضيفة، وزيادة درجة مساهمته فى الاقتصاد العالمى وزيادة قدراتها التنافسية؛ ولكن هناك وجهًا آخر حيث توجد سلبيات قد تترتب على دخول الشركات دولية النشاط للعمل فى الدولة المضيفة.

سلبيات الشركات دولية النشاط:

قد يترتب على دخول الشركات دولية النشاط والاستثمار المباشر فى دولة ما سلبيات منها:

١ ـ السيطرة على الصناعة: قد تسيطر الشركات دولية النشاط على قطاعات اقتصادية معينة داخل الدولة المضيفة؛ ففى فرنسا ـ على سبيل المثال ـ تسيطر الشركات دولية النشاط الأجنبية على ثلاثة أرباع قطاع صناعة الكمبيوتر ومعدلات تشغيل المعلومات، وفى بلجيكا تسيطر الشركات دولية النشاط الأجنبية على ٧٨٪ من صناعة تكرير البترول و٨٧٪ من قطاع الهندسة الكهربائية.

٢ . قد تفضل الشركات دولية النشاط والاعتماد على استخدام التكنولوجيا بشكل مكثف بدلاً من الاعتماد على العمل البشرى: وبمعنى آخر فإن هذه الشركات تستخدم فى الدول النامية نفس التكنولوجيا التى تستخدمها فى الدول الصناعية الكبرى، مما يضر بالدولة النامية ويساهم فى زيادة البطالة فيها.

٣ . إحداث تغير سلبى فى الثقافة الوطنية: ذلك أن الشركات قد تستورد إلى الدولة المضيفة قيمًا تخالف قيم هذه الدولة، وقد تثير فيه الميل إلى الاستهلاك، والاهتمام الزائد بالماديات، والترويج لعادات استهلاكية سيئة، وتجميل أعمال ومنتجات لا تفيد الاقتصاد الوطنى. وعلى سبيل المثال يقول المعارضون للاستثمار الأجنبى فى مصر: ماذا حمل إلينا هذا الاستثمار سوى الكوكاكولا وبيتزاهت وكنتاكى وشيبسى.. وكلها مشروعات غيرت العادات الاستهلاكية، خاصة للأطفال وصغار السن، ولم تضف جديدًا للاقتصاد الوطنى.

٤ ـ تدخل الشركات دولية النشاط فى سياسات حكومة الدولة المضيفة: قد تتعرض حكومة الدولة المضيفة لضغوط من جانب الشركات دولية النشاط، وقد تلجأ الشركة كوسيلة للضغط إلى وقف إنتاجها وقد تكون الشركات دولية النشاط ذراعًا للدولة الأم تستخدمه عند الحاجة للضغط على الدولة المضيفة.

٥ ـ قد تصدر عن الشركات دولية النشاط سلوكيات تضر بالدولة المضيفة: ومن ذلك بيع التكنولوجيا لهذه الدولة بأسعار مغالى فيها، ومنح الترخيص أيضًا مقابل إتاوات مغالى فيها؛ ومن ذلك أيضًا استخدام الأساليب المحاسبية للتهرب من دفع ما على الشركة من ضرائب للدولة المضيفة. واستخدام أساليب ملتوية لتحويل العملة الأجنبية، كأن تظهر محاسبيًا صادراتها إلى شركات زميلة بأسعار أقل من حقيقتها؛ وبهذا يتم تهريب العملة وقد تلجأ الشركات دولية النشاط لهذا الأسلوب إذا طبقت الدولة المضيفة رقابة على عمليات النقد الأجنبى.

مما سبق يتبين أن نشاط الشركات دولية النشاط مايزال موضع جدل مابين مؤيد ومعارض.

والواقع أن الأمر لا يمكن النظر إليه احتمالاً، وإنما يتطلب التحليل حسب ظروف كل دولة وكل شركة.

٥ ـ الطرق التى من خلالها تستطيع المنشأة الدخول فى التجارة الدولية

ويمكن من خلال الطرق التالية الدخول فى التجارة الدولية:

١ ـ الإجازة Licensing:

عبارة عن اتفاق تعاقدى يتم بمقتضاه أن شركة ما تسمح لأخرى بإنتاج وتسويق سلعة ما واستخدام علاقاتها التجارية وذلك بمقابل مادى أو أى تعويض يتم الاتفاق عليه.

مثال : شركة ريبوك الدولية تقوم بإعطاء الإذن أو الأجازة لشركة أخرى بإنتاج نفس المنتج وبنفس العلامة التجارية ولكن فى دولة الشركة الأخرى نظير تعويض مادى أو أى تعويض آخر متفق عليه.

٢ ـ التصدير Exporting:

الشركة (ABC) تستطيع إنتاج سلعة ما فى دولتها والقيام بتصديرها إلى دولة خارجية؛ وبذلك تدخل الشركة إلى السوق الدولية من خلال التصدير، والتصدير قد يكون مباشر عن طريق الشحن ثم الرسو فى ميناء المستورد الخارجى الذى يقوم بنقل البضاعة إلى مخازنه ومن ثم تسويقها فى داخل السوق الأجنبى. وقد يكون التصدير والتسويق نفسه من خلال الشركة المنتجة نفسها، فهى تقوم بتصنيع الخامات وتحقيق منتج نهائى صالح للاستخدام وتقوم بفتح فرع أو فروع للشركة فى دول أجنبية تقوم هذه الفروع بدور المستورد الأجنبى وتقوم بتسويق المنتجات فى السوق الأجنبية.

٣ ـ المعارض الدولية International Exhibitions:

والتى تنظمها الدولة ذاتها لتجذب إليها السوق العالمى من مستوردين ليقوموا بزيارة المعرض والاطلاع على المنتجات المعروضة من كافة الشركات المحلية ومن ثم التعاقد بين المستوردين الأجانب وهذه الشركات المحلية؛ وبذلك تدخل الشركة السوق الدولية ولكن بطريق الجذب المباشر للمستورد الأجنبى.

٤ ـ التعاون المشترك Joint Ventures:

ويعنى مشاركة دولة محلية مع أخرى دولية لإنجاز مهمة معينة خلال وقت معين، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى خبرات عالية ورأس مال ضخم وعمالة مدربة وماهرة.

٥ ـ امتلاك التسهيلات الأجنبية Totally Owned Facilies:

وهذا يعنى أن الدولة المحلية تقوم بإنتاج سلعتها المحلية وتسويقها فى دولة أجنبية أو أكثر، وهذا ما نسميه بالاستثمار المباشر وهو ما يعنى التحكم الكامل فى عمليات الإنتاج والتسويق فى الدولة الأجنبية مع الأخذ فى الإعتبار أن عملية

الاستثمار المباشر تحمل فى طياتها مخاطرة عالية جدًا تتطلب الوعى والمعرفة التامة بالسوق الأجنبى المطلوب الاستثمار فيه.

والاستثمار المباشر يأخذ أحد شكلين:

- إما بشراء أو بناء شركة على أرض أجنبى وذلك بغرض إنتاج سلعة معينة وتسويقها فى داخل هذه الدولة الأجنبية وكذلك خارجه ليشمل الدول المجاورة.

- شراء شركة أو كيان اقتصادى وتجارى قائم بالفعل على الأرض الأجنبية وذلك بعقود اتفاقية من خلالها تمارس الشركة المحلية جميع مهامها الاقتصادية على الشركة أو الكيان الجديد.

مثال : شركة سونى (Sony) الدولية وهى شركة يابانية قررت أن تدخل نوعًا جديدًا من التجارة وهى تجارة سينمائية فى الصور المتحركة وذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية، فاختارت شركة كولومبيا للعمل من خلالها بدلاً من شراء استوديو جديد داخل أمريكا.

٦ - التحالف الاستراتيجى (Strategic Alliances):

تشبه إلى حد كبير شكل التعاون المشترك Join Venture فهى تمثل شكلاً جديدًا من أشكال التجارة الدولية، والتحالف الإستراتيجى يتزايد سنويًا بنسبة ٢٠٪، وهذا التحالف يضم شركات صغيرة لا تستطيع وحدها الصمود داخل سوق الديناصورات المتوحشة، فتدخل هذه الشركات فى تحالفات مع بعضها لإنشاء كيان اقتصادى قوى قادر على المنافسة فى السوق الدولى.

مثال للتحالفات الإستراتيجية الموجودة فى العالم: تحالف يونايتد موتور للصناعة الذى تأسس بواسطة شركة تويوتا اليابانية وجنرال موتورز الأمريكية NUMMI، وهى اختصار لـ New United Motor Manufacturing, Inc هذا التحالف لصناعة شيفرولية نوفا - تويوتا ترسيل.

هذا التحالف يضم مهندسين يابانيين على أعلى مستوى من الكفاءة فى صناعة السيارات بالإضافة لخبراء السوق والتسويق فى جنرال موتورز الأمريكية.

٧ـ شركات الوساطة التجارية Co. of Mediation Trade:

وهى شركات لا تقوم بتصنيع أو إنتاج سلعة ما وإنما تقوم بدور المستوى الدولى فتمثل حركة وصل بين مشترين وبائعين من دول مختلفة فهى تشترى الجودة فى الإنتاج بأقل سعر ممكن من دولة وما تبيعه لمشتر فى دولة أخرى.

٨ـ التجارة العكسية Countertrade:

تعنى عملية المقايضة الدولية بين سلع وخدمات دولة (أ) بسلع وخدمات دولة (ب) هذا حدث عام ١٩٩٠ عندما وجدت بعض الدول النامية صعوبة فى تحويل عملتها المحلية لعملة أجنبية أخرى داخل الدولة نفسها نتيجة الاشتراطات المحلية على ذلك، مما جعل هذه الدول تقوم بعمل اتفاقات مقايضة بينها وبين الدول الأخرى، وهذا قريب من اتفاقيات الدفع الثنائية.

مثال : تقوم المملكة العربية السعودية بشراء ١٠ طائرات بوينج ٧٤٧ من أمريكا فى مقابل الزيت الخام (البترول) وليس بمقابل نقدى؛ كذلك العراق فى وقت ما قام بشراء الغذاء مقابل البترول تلك العملية المعروفة باتفاقيات النفط مقابل الغذاء.

٩ـ الشركات دولية النشاط Multinational Corporation:

ولقد تعرضنا لها مسبقًا، وهى كما ذكرنا شركات تقوم بالعمليات التجارية على مستوى عالمى دون التقيد بدولة ما أو منطقة ما، تمثل هذه الشركات أعلى مستوى من التجارة الدولية، فهى تمارس أنشطتها كما لو كانت على أرضها ووطنها، وتعمل هذه الشركات تحت قانون دولتها، وتحقق أرباحًا هائلة ولديها عمالة ماهرة فى كافة التخصصات وإنتاجها مفتوح وأنشتها مختلفة وتنتشر فى أنحاء العالم.

بهذا العرض المبسط للكيفية التى يمكن لأى منشأة أن تدخل بها إلى حلبة الصراع الاقتصادى الدولى نكون قد أوضحنا أنه من السهل دخول الشركة إلى

السوق الدولية ولكن الصعوبة تكمن فى المنافسة الشديدة، فهى تتطلب شروطا ومعايير أخرى تناسب الوضع الدولى الراهن حيث تنقل قدرات العامل وحتى الإدارة العليا، فكل شىء فى المنشأة يجب أن يتناغم ويتماشى مع ما فى العالم اليوم من تكتلات وتحالف وكيانات اقتصادية قوية لا ترحم الضعيف. فالعمل الجاد والمثابرة هما السبيل للوقوف جنبًا إلى جنب مع المنشأت القوية فى العالم.

٦ـ قيادة العالم فى القرن الحادى والعشرين.. والتجارة الدولية

لا شك أنه منذ نشأة الرأسمالية وهى تحتاج لقيادة مركزية على صعيد عالمى ـ أى تحتاج إلى دولة مسيطره، تنظم وتقود وتوجه حركة المنظومة الاقتصادية الرأسمالية، وهى التى تقوم بدور القائد الذى يتولى إدارة البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المواتية لتراكم رأس المال على الصعيد العالمى.

وتاريخيًا تولت هولندا هذه القيادة فى مرحلة الرأسمالية التجارية من القرن السادس عشر حتى بداية الثورة الصناعية ثم تلتها بريطانيا منذ ظهور الرأسمالية الصناعية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٧٨٠ ـ ١٩١٤) ثم جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا هذا مع بدايات القرن الواحد والعشرين.

وغالبًا ما تكون الدولة القائدة هى أقوى دولة فى العالم من حيث حجم فوائض رءوس الأموال التى تمتلكها ومن حيث القوة الاقتصادية والعسكرية وبمقدار ما يعترى هذه الدولة من قوة أو تتنازعها فى القيادة دولة أو دول أخرى فتتعرض المنظومة للاضطرابات والأزمات وهذا هو الحاصل الآن؛ فقد تعرضت دولة النواة وهى الولايات المتحدة الأمريكية لضعف نسبى واضح فى العقود الثلاثة الأخيرة أثرت على قدرتها على قيادة المنظومة؛ ولذلك أسباب منها[٢]

١ ـ تراجع الوزن النسبى للاقتصاد الأمريكى فى الاقتصاد العالمى نتيجة لبروز وصعود قوة اليابان ودول الاتحاد الأوروبى والنمور الآسيوية وعلى رأسها الصين، ذلك العملاق القادم والذى تتنبأ له قيادة العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ تفاقم الاختلال الداخلى(عجز الموازنة الفيدرالية) والاختلال الخارجى (عجز ميزان المدفوعات).

٣ ـ نهاية الحرب الباردة واختفاء حاجة دول الاتحاد الأوروبى واليابان للمظلة النووية الأمريكية.

٤ ـ تقلب قيمة الدولار الأمريكى وعدم استقرار سعر صرفه وسقوطه من عرش العملات الدولية بعد أن أصبحت عملات أخرى تتنافس معه على دور العملة العالمية وعملة الاحتياط الدولية.

ويؤكد بعض المفكرين أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر بتداعياتها على الاقتصاد الأمريكى وعلى هيبة الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تؤدى تدريجيا وعلى مدار الأعوام المقبلة إلى تآكل أدوات الهيمنة الأمريكية على الأصعدة الاقتصادية والتكنولوجية بفضل تراجع الأناه التكنولوجى، وانكسار موجة الإنفاق المفرط على تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الطاقة الإنتاجية غير المستغلة، وتسريح العمال، وانخفاض الطلب العالمى.(٨)

لذلك نرى أن العالم الآن يتجه نحو نظام عالمى جديد صحيح لم تظهر معالمه وملامحه بالكامل ولكن ربما فى العشر سنوات القادمة يظهر ما يحقق هذه الرؤية من بزوغ تكتل دولى قوى يقود العالم وتذوب الولايات المتحدة الأمريكية بداخل العالم منصهرة فيه وتسقط كما سقط قبلها الاتحاد السوفيتى. فالتاريخ يثبت أنه صعد لقمة العالم دول كثيرة نعرفها ودول أخرى لم نعاصرها ولكن القرآن الكريم أشار إليها مثل قوم عاد وقوم ثمود وإرم ذات العماد التى لم .. مثلها فى البلاد.. كلها تلاشت ولم يعد لها وجود!!

لذلك نتوقع أن يقود العالم فى القرن الجديد أوروبا الموحدة يليها فى المركز الثانى الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا، وفى المركز الثالث روسيا الاتحادية وأخيرا الصين وهونج كونج التى أعيدت للصين فى عام ١٩٩٧، ثم اليابان ومعها النمور الآسيوية.

ومن المرجح تنامى قوة التكتل الأوروبى ليحل محل القطب الأحادى (أمريكا) وتتبوأ قيادة العالم، وكما سبق وأن ذكرنا وتنبأنا بسقوط أمريكا وانهيارها حيث السقوط والانهيار أصبح وشيكا وتحت رأى العين.

أشكال التكتل الاقتصادى:

توجد خمسة أنواع رئيسية للتكتل الاقتصادى بين الدول وهى:-

منطقة التجارة الحرة. الإتحاد الجمركى. السوق المشتركة. الاتحاد الاقتصادى. الاتحاد السياسى.

وفيما يلى شرح موجز لكل منهم:-

١ . **منطقة التجارة الحرة** Free Trade Area:

حيث يتم الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود والتعريفات الجمركية فيما بينها.

٢ ـ **الاتحاد الجمركى:**

بالإضافة إلى إلغاء كل أنواع التعريفات الجمركية كما سبق فى منطقة التحارة الحرة، يضاف إليها وجود سياسة واحدة للتعريفة الجمركية تجاه الدول من خارج الاتحاد.

٣ . **السوق المشتركة** Common Market:

وتعنى السوق المشتركة بالإضافة إلى إلغاء كافة التعريفات بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسة الجمركية تجاه الدول من خارج السوق وحرية انتقال البضائع والعملة ورءوس الأموال بين الدول أعضاء السوق.

٤ . **الاتحاد الاقتصادى:** [٩]

ويعنى بالإضافة إلى الخصائص السابقة المميزة للسوق المشتركة التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء حيث يتوقع على سبيل المثال أن تتبع الدول الأعضاء سياسات مالية ونقدية مشتركة ـ ويعنى ذلك توحيد السياسات

الضريبية وتنظيم عرض النقود وسعر الفائدة وتنظيم البورصة.. الخ، ويمكن اعتبار المجموعة الأوروبية اتحادا اقتصاديا إلى حد كبير وذلك نظرا لتوحيد السياسات الزراعية والاشتراك فى نظام النقد الأوروبى (EmS).

٥ . الاتحاد السياسى: [١٠]

يعنى الاتحاد السياسى اعلى درجات التكتل بين الدول وهو يشمل بالإضافة إلى خصائص الاتحاد الاقتصادى توحيد التوجهات السياسية وبالتالى اندماج الدول الأعضاء مع بعضها لتكوين دولة جديدة.

وهناك تقسيم آخر لأشكال التكتل الاقتصادى كما يلى: [١١]

١ . نظام التجارة التفضيلى: هو اتفاق بين دولتين أو أكثر ويعتمد على إزالة بعض القيود الكمية وغير الكمية للتجارة الخارجية مثل خفض معدلات التعريفة الجمركية أو إلغاء نظام الحصص.

٢ . **منطقة التجارة الحرة:** وتعتمد على إزالة القيود الكمية وغير الكمية الخاصة بالتجارة الخارجية البينية بين دول أعضاء الاتحاد الاقتصادى.

٣ . **الاتحاد الجمركى:** ويعتمد على إزالة القيود الكمية وغير الكمية الخاصة بالتجارة الخارجية بين الدول الأعضاء مع تبنى تعريفة جمركية موحدة تجاه دول العالم الخارجى.

٤ . **السوق المشتركة:** وهو مثل «الاتحاد الجمركى» ولكن مع حرية انتقال عناصر الإنتاج العمل رأس المال بين الدول الأعضاء بدون أى قيود.

٥ . **الوحدة الاقتصادية:** ويأتى بعد تحقيق «السوق المشتركة» بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وخصوصا السياسة المالية والنقدية بين الدول أعضاء الوحدة الاقتصادية.

٦ . **التكامل النقدى:** ويأتى بعد تحقيق «الوحدة الاقتصادية» وينقسم إلى تكامل جزئى وتكامل كلى والتكامل الجزئى مثل أى صبغة لا ترتقى لإنشاء عملة موحدة مثل تنسيق أسعار الصرف، أما التكامل الكلى عندما يتم إنشاء عملة موحدة مشتركة بين الدول الأعضاء.

هوامش ومراجع الفصل الثانى

(١) نقلا عن: عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٩.

(٢) مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٦٣١، ٢٠٠٠/٤/١٠، ص ١٢١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) (pride, hughes, kapoor.business) مرجع سبق ذكره ص (٦٩ - ٧١).

(٥) (د. طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال - دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠ ص ٢١٥ - ٢٢٥).

(٦) د/ سميحة السيد وآخرون، الاقتصاد للمستوى الثانى، مركز جامعة القاهرة ، للتعليم المفتوح، القسم الثانى، ١٩٩٨، ص ٢٣٣.

(٧) رمزى زكى، مقال بجريدة العربى، الكويت، العدد ٤٨٢، يناير ١٩٩٩.

(٨) أ/ إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، ٢٠٠٢، ص ٨.

(٩) عمرو حامد، مرجع سبق ذكره.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) د/ نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة ٢٠٠١، ص ٥٤ - ٥٥.

الفصل الثالث : عولمة إدارة الأعمال

وفيما يلى سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى الموضوعات الآتية

- مقدمة.
- المدير العالمى.
- عولمة المدير فى الدولة النامية.
- مزايا النظام العالمى الجديد بالنسبة للدول النامية.
- العولمة وتأثيرها على الوحدات الاقتصادية الحكومية.
- دور الإدارة فى مواجهة التحديات العالمية الحكومية.

وسنقوم بتناول كل موضوع بالشرح والتحليل كما يلى:

مقدمة

مع تطور الفكر الإدارى المعاصر تطورت معه أساليب إدارة البشرية أو إدارة الأفـراد، ولكن قبل الخوض فى صلب هذا الموضوع علينا أن نعرف أن إدارة الأفراد تختلف عن إدارة الموارد البشرية، ففى ظل مفهوم إدارة الأفراد نجد أن الأفراد عبارة عن تابعين للمنظمة حتى ولو تم الاهتمام بهم من وجهة نظر المنظمة، أما فى ظل مفهوم إدارة الموارد البشرية فالأفراد مهمين فى حد ذاتهم.. حيث أن الاهتمام بالفرد يكون ككيان مستقل وليس ككيان تابع. وإدارة الأفراد أو إدارة العنصر البشرى أصبحت تمثل محور اهتمام المؤسسات فى القرن الـ ٢١ خاصة وأن مفهوم «العنصر البشرى هو المورد الحقيقى للمؤسسة» قد ساد وأصبح شعارا لدى المؤسسات، وأصبح المدير الجيد هو مدير أفراد جيد، وأصبح تخطيط القوى العاملة يسير جنبًا إلى جنب مع التخطيط الطويل الأجل، وأصبحت إدارة الأفراد هى التى يجب أن تمثل الاهتمام الأول والرئيسى للإدارة التنفيذية.

ويلاحظ أن العديد من الدراسات الغربية قدأثبتت أن الموظفين يستخدمون أقل من ٥٠٪ من طاقاتهم الكامنة فى المنظمات التى يعملون بها، وأن هذا ناتج بسبب لا يرجع إلى الموظف نفسه بقدر ما يرجع أسلوب الإدارة العليا فى التعامل مع موظفيها وأيضًا بسبب ضعف فى دوافع الأفراد للعمل وبالتالى فى إسهاماتهم والتزماتهم فيه. فكل ما تستطيع الإدارة عمله هو توفير الظروف اللازمة والمناسبة لكل فرد لكى يعطى أحسن ما عنده، وأيضًا على الإدارة أن توفر الظروف اللازمة لاستخراج الطاقات الكامنة فى موظفيها من التزام ذاتى وإبداع

حتى تصل إسهامات الأفراد فى العمل إلى ١٠٠٪ من طاقتهم الكامنة الإبداعية، فالاستخدام الأمثل للأفراد يحقق إنتاجية عالية من الأفراد، إن الله سبحانه وتعالى كرم الإنسان فى الخلق والفكر، وعلى من يستخدم هذا العنصر أن يوفر له حياة كريمة تناسب إمكانياته ورغباته، فالإهتمام بجودة العمل يجب أن يكون الشغل الشاغل لأى إدارة تعترف بكل من الإنسان وقيمته... وهناك عدة معايير لقياس درجة جودة حياة العمل.

وإذ كان هناك تغيير فى النظر إلى أهمية العنصر البشرى فهناك أيضًا تغيير على مستوى منظمات القرن الحادى والعشرين، فمنظمة القرن العشرين تختلف عن منظمة القرن الواحد والعشرين، فالأخيرة منظمة قوية تمتاز بقاعدة رأسمالية قوية وقوة بشرية ماهرة سواء كانوا على مستوى القيادات أو من باقى المسئولين والعاملين.. فالقادة على جميع المستويات أقوياء لهم رؤية VISIONقوية شجاعة ويحبون التغيير الشامل وليس التغيير الجزئى قليل الفعالية.. إنهم يضعون استراتيجيات قوية أو هجومية أساسها السيطرة والانتشار والتميز التنافسى ورضا العملاء.

إن فى منظمة القرن الواحد والعشرون لابد من توافر قيادة لها رؤية وتؤمن برسالة المنظمة، فالرؤية والرسالة لا تتم فى فراغ من وجود قائد وليس من مجرد مدير يعمل على إقناع الناس من حوله بالرؤية والرسالة حتى يستطيع الجميع إحداث التغيير وهو ليس مجرد مدير يحافظ على الأحوال القائمة ولكن قائد للتغيير.. للتغيير الشامل؛ لذلك فنحن نقول: إنه قائد تحويلى "TRANSFERMATIONAL LEADER" وليس مجرد قائد تقليدى فى الأحوال العادية، وهنا نقف وقفة بين الفرق بين المدير والقائد، ولتوضيح ذلك نسأل هذا السؤال، هل أنت قائد أوركسترا؟

الآن تبدأ السيمفونية، العازفون يضبطون آلاتهم التى تصدر نغمات نشاز، حتى هنا فى قاعة الأوبرا، الكل بانتظار المدير/القائد - قائد الأوركسترا - المايسترو.. عندما يأخذ مكانه ويضرب بعصاه ضربات ثلاث، ينتبه العازفون وعندما ترتفع عصاه تنطلق الموسيقى، ويشير لكل عازف عندما يحين دوره فى

الأداء، لتخرج موسيقى متناغمة جميلة ولها معنى، فما هو الفارق هنا بين المايسترو والعازف؟ لماذا يصبح أحدهم قائدًا للأوركسترا ويبقى الآخرون عازفون؟ لماذا يسعى بعض الأشخاص إلى المناصب الإدارية، بينما يعزف عنها البعض الآخر؟[1]

فالقيادة LEADERSHIP هى القدرة على التأثير فى الأفراد وتحفيزهم للعمل فى اتجاه تحقيق أهداف المنشأة، فالقائد هو الشخص الذى يستطيع تحديد أهداف المنشأة المستقبلية ويحدد المسار الذى ينبغى على المنشأة أن تسلكه حتى الوصول لتحقيقها، وهو الشخص ذو الرؤية VISION الذى يرى من منظور أكبر وأعم وأشمل.

إن المدير MANAGER هو الشخص المسئول عن إدارة وتنظيم وتنسيق الأفراد والأنشطة المختلفة داخل إطار الهيكل الإدارى، فهو الشخص المنفذ لسياسة الإدارة العليا وعليه تحقيق أهداف المنشأة العليا وتتم مساءلته فى حالة عدم قدرته على تحقيق هذه الأهداف.

وحاول كوتر (KOTTER) وضع فروق بين القيادة والإدارة وقسم المقارنة إلى أربعة عناصر:

١ - نقط الاهتمام.

٢ - تنمية الشبكة البشرية اللازمة.

٣ - التنفيذ.

٤ - المخرجات.

القيادة	الإدارة	الموضوع
١ – تحديد الاتجاه: تنمية رؤية مستقبلية، وغالبًا ما يكون المستقبل البعيد ووضع الاستراتيجيات المطلوبة لإنجاز تلك الرؤية.	**١ – التخطيط والموازنات:** وضع الخطوات التنفيذية والبرامج الزمنية لتحقيق النتائج المطلوبة، وتخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ ذلك.	نقط الاهتمام
٢ – توجيه الأفراد: الاتصال بأشخاص من خلال الكلمة والفعل لكل أولئك المطلوب تعاونهم من أجل التأثير على خلق روح الفريق بين المجموعات وتحقيق التحالف بين تلك المجموعات لفهم الرؤية والاستراتيجيات وقبول أهميتها.	**٢ – تنظيم وتهيئة القوى البشرية:** وضع هيكل تنظيمى لتنفيذ المهام ووضع الأشخاص فى مناصبهم وتحديد المستويات وتفويض السلطات من أجل تنفيذ الأعمال الموجودة فى الخطة مع وضع السياسات والإجراءات لتوحيد الأفراد وبناء نظام لمتابعة التنفيذ.	تنمية الشبكة البشرية اللازمة
٣ – التحفيز والإلهام: تزويد الناس بالقوة من أجل التغلب على المعوقات السياسية والبيروقراطية	**٣ – الرقابة وحل المشكلات:** متابعة تنفيذ النتائج بشكل تفصيلى وتحديد الانحرافات من أجل تصحيح الأخطاء.	التنفيذ

		والموارد المالية والمادية المتعلقة بالتغيير من خلال إشباع حاجاتهم الإنسانية الأساسية والتى غالبًا لا تكون مشبعة.
المخرجات	**٤ – إنه يحقق قدرا من النظام:** وإمكانية التنبوء والاتساق اللازم لتحقيق النتائج التى يتوقعها أصحاب الأموال والمتعاملين.	**٤ – تحقيق تغييرات:** أحيانا تغييرات جوهرية ومقيدة مثل سلع أو خدمات جديدة يريدها المستهلك، علاقات طيبة مع المتعاملين لتجعل الشركة قادرة بشكل أكبر على المنافسة.

إن قادة منظمات القرن الـ ٢١ يصرون على أن تكون الرؤية مشتركة بين جميع المسئولين والعاملين، وليس مجرد رؤية خاصة بهم، وحبهم للتغيير يجعلهم يصرون على وضع نظم تشغيل سريعة ومنضبطة من خلال إعادة الهندسة، وهم ينظرون للتنظيم على أنه نظام منسق إداريًا لضمان تدفق العمل.

فالهيكل التنظيمى مفرطح ومدمج - بمعنى أن مستوياته الإدارية والرئاسية والإشرافية قليلة، وهو مرن لمواجهة التغيرات فى البيئة الخارجية، والطاقات البشرية يتم اختيارها وتدريبها بعناية، حيث يتم الاهتمام بالمهارة كما يتم تحفيزها ماديًا ومعنويًا بنظم الإدارة.

ويتضح أن قيادات القرن الـ ٢١ على جميع المستويات لهم دور رئيسى، فمن المعروف أن السمكة تفسد من رأسها.

وفيما يلى خصائص منظمة القرن الحادى والعشرون:

١ - إن القادة على جميع المستويات يحبون بالتغيير.

٢ - للقادة رؤية واحدة ورسالة مشتركة.

٣ - إتباع الاستراتيجية الهجومية (محورها التميز التنافسى ورضا العملاء التام).

٤ - التركيز على قيم وقناعات الإنجاز.

٥ - الاعتماد على نظم تشغيل سريعة ومنضبطة (إعادة الهندسة).

٦ - وجود هيكل تنظيمى مدمج ومرن وصلاحيات قرب التنفيذ.

٧ - وجود مواد بشرية ماهرة ومحفزة للإنجاز.

وإذا نظرنا نظرة إجمالية إلى حركة العالم كله فى هذا العصر، فسنجدها حركة هدفها تشكيل أسواق جديدة وإفساح الطريق أمام حرية التجارة ورفع العوائق أمام حركة السلع وخفض الرسوم الجمركية، وهذه الحركة قد قهرت دولاً كثيرة لم تتنبه إليها ولم تأخذ استعدادها الكامل لها.

فعلى سبيل المثال قامت كوريا الجنوبية بتغيير شامل فى سياستها وقيادتها لمواجهة هذا الموقف الجديد الذى ينتظر أن يكون قطارًا يكتسح أمامه كل شىء، أما نحن دول الجنوب ماذا فعلنا؟!

– نحن أبناء ردود الأفعال، ولا فعل عندنا ولا خيال ولا رؤية، وبالتالى فلا عمل ولا قدرة على سبق الأحداث والتعامل معها قبل أن تقع وحساب آثارها السيئة، فلماذا لا نفعل شيئًا... ربما لأننا أبناء ردود الفعل لا نتحرك إلا كرد فعل على الأحداث التى تقع، وهناك حكمة تقول «إن التخطيط هو البحث عن خلاص لمأزق الغد ولكننا غرقى فى أمواج اليوم».

– إن التغيرات تكتسح عالمنا وهي تغيرات بدأت بانهيار الاتحاد السوفيتى وسور برلين وتوحيد شطرى ألمانيا... أين موقفنا على أبواب القرن الـ ٢١.

– إن القرن الحادى والعشرين سيكون شديد الوطأة على الكسالى والعاجزين.. وإن الدنيا تتقدم بقفزات سريعة بعد أن كانت تمشى بخطى حثيثة، ماذا سنفعل حين نكتشف أن العالم المتقدم يركب صاروخًا ونحن نركب حنطورًا يغنى السائق فيه وتقرقع فيه أقدام الخيل.

مما سبق يتضح ونحن فى عالم سريع التغير والتطور فى كافة المجالات وجوب الاتجاه إلى ما يسمى بالتحالفات الاستراتيجية كسبيل للمنافسة والاستمرار فى السوق العالمى، وللاستمرار فى هذا الحديث عن التحالفات الاستراتيجية يجب تعريفها، حيث أن التحالف الاستراتيجى هو اندماج بين شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تبادلية فى بيئة تتسم بالمنافسة الشديدة؛ وذلك للاستفادة من الإمكانيات المتاحة لكل منهما سواء كانت بشرية أو مالية أو تسويقية أن مصنعية... إلخ، وذلك لمواجهة تحديات قائمة أو مختلفة يصعب على كيان واحد مقاومته.

وما يجعلنا نفكر جديًا لتطبيق مثل هذه التحالفات ما يلى:

١ – ظهور العولمة والتى شملت مجالات عديدة تكنولوجية ومالية وتسويقية ومعلوماتية... الخ، حيث ستتلاشى الحدود الجغرافية والسياسية وتسقط الحواجز التجارية بين الأسواق بعد العمل باتفاقية الجات، وسيجد المديرون

أنفسهم فى هذا العالم الجديد مطالبين بالتعامل مع جميع الجنسيات وجميع الأسواق على اختلاف الثقافات والحضارات واتساع حركة رءوس الأموال والأفراد.

٢ - التحالف والتكتل يؤدى لاقتصاديات الحجم الكبير وتوسيع قاعدة رأس المال... لمواجهة شركة أكبر وسوق أكبر وإنتاج يتم تسويقه على مستوى عالمى، والتحالف أيضًا يؤدى لتناقص تكلفة نقل التكنولوجيا أو تطويرها؛ لأن الشركة المتحالفة مع شركة أكثر تطورًا فى مجال تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإنتاج سيكون تكلفة إنتاجها أقل وبالتالى سيتاح لها فرص تسويقية عالمية تنافسية.

٣ - التحالف قد يكون لتوفير قوى عاملة مدربة ومؤهلة عالميًا لتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة على التنافسية بدلاً من استقطاب وتدريب عمالة جديدة قد تكلف الكثير، فالتحالف قد يؤدى لتقليل تلك التكاليف والاستفادة من الخبرات المتنوعة فى الشركات.

٤ - لذلك نجد أن الشركات تسعى الآن لاستراتيجية التحالف والاندماج بدلاً من استراتيجية التنافس المنهك الذى أصبح لا يجدى فى هذا العصر الذى يبتلع من لا يستطيع الدفاع عن نفسه.

وفيما يلى أشكال التحالفات الاستراتيجية:

- **التحالف المالى:** وهو اتجاه شركة ما للمساهمة فى رأس مال شركة أخرى أو أكثر؛ وهذا ما فعلته شركة فورد عندما تملكت حصة نسبتها ٢٥٪ فى شركة مازدا، وأيضًا شركة جنرال موتورز التى لها ٣٩٪ من أسهم شركة ايسوزو، وغير ذلك من التحالفات المالية التى أفرزت لنا سيارات عالمية يتم تسويقها على مستوى العالم تحت إشراف وإنتاج الشركات المنتجة المتحالفة، حيث تستفيد هذه الشركات من التسويق فى أسواق كلا الشركتين معًا فيتعاظم الإنتاج والتسويق فى نفس الوقت.

– **التحالف التسويقى:** فى هذا النوع من التحالف تتفق شركة س على سبيل المثال مع شركة أخرى ص على أن تعتمد الشركة على شبكة توزيع الشركة ص، حيث تستفيد الشركة من أسواق الشركة ص فى عملية التوزيع لمنتجاتها وقد يحدث العكس أيضًا باستفادة الشركة من ذلك يتم حسب الاتفاق الذى يتم بين الشركتين أيهما تستفيد من الأسواق الأخرى.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فما حدث من تحالف فورد مع مازدا ليتضمن اتفاقهما تسويق سيارات فورد فى اليابان بواسطة مازدا وسيارات مازدا فى أوروبا بواسطة فورد.

– **التعاقد السلعى من الباطن:** وهنا يتم الاتفاق بين شركتين س ،ص بحيث تقوم الشركة س بتوريد مكونات سلعية تحتاجها الشركة ص ، وتقوم ص بتكوين منتج تام الصنع وتقوم ببيعه وتسويقه بعلامة الشركة التى اشترت المكونات. وقد تزايدت فى الفترة الأخيرة من القرن العشرين نسبة التجارة العالمية فى المكونات السلعية أكثر من نمو التجارة فى السلع تامة الصنع؛ ومن أمثلة ذلك أن أصبحت شركات أمريكية ويابانية تعهد لشركات فى الصين أو سنغافورة مثلاً بإنتاج أجزاء أو حتى سلع تامة الصنع بمواصفات مماثلة لمنتجاتها مع بيعها تحت علامة المتعاقد الأصلى (الأمريكى أو اليابانى) والذى يستفيد من رخص العمالة فى البلد المورد المتعاقد من الباطن أو من التسويق فى سوق هذا البلد أو الأسواق المجاورة له تحت علامة الشركات الأمريكية واليابانية.

– المشروع المشترك JOINT-VENTURE : وتتمثل فى مشاركة بين شركتين أو أكثر غالبًا ما يكون أحدها محليًا والآخر أجنبيًا فى تكوين شركة مستقلة لتنفيذ نشاط محدد فى فترة محددة.

– **التحالف التكنولوجى:** ويتضمن هذا التحالف تصويرا مشتركا بين شركتين أو أكثر لتكنولوجيا العمليات أو لتصميم المنتج فهذا التحالف يتيح تبادلاً للخبرات فضلاً عن تكوين فرق مشتركة من مهندسى التصميم والتطوير، وحيث ترى الشركات الفرعية أن التحالف الفنى يجب أن يهيىء نافذة واسعة على

قدرات فنية لدى الشريك، يجب تعلمها فيه والبناء عليها، وتجدر الإشارة إلى أن التحالف الاستراتيجي يمثل أحد أهم صيغ التحالف الاستراتيجي وأكثرها لدى إحدى كبريات الشركات الأمريكية وهى شركة جنرال إليكتريك على سبيل المثال.

تعد استراتيجيات التحالف أكثر فاعلية وأقل تكلفة من برامج التطوير المحلية ومن عمليات الشراء أو الدمج، فعلى سبيل المثال أنفقت شركة جنرال موتورز خمسة بلايين من الدولارات فى عام ١٩٨٥ لتشترى شركة HI GHES AIR_CRAFT حتى تستخدم تكنولوجيا متقدمة فى مجال الفضاء.

ولم يعد كافيًا فى عالم الأعمال سريع التغير أن يكون لديك منتج منافس، بل يجب أن تكون شركتك تنافسية، فالتحالفات سبيل لتعزيز القدرة التنافسية فى مجال الممارسات الإدارية والتطور التكنولوجى للمنتج وللعمليات وكذا فى التسويق، فالتحالفات الاستراتيجة تهيئ فرصًا للتعلم من تجارب الشركاء المتحالفة معهم ولاكتساب مهارات جديدة منهم.

كيفية الدخول فى تحالف استراتيجى:

ليس من السهل بمجرد تبنى الشركة فكرة التحالف الاستيراتيجى أن تدخل مباشرة فى تحالف مع شركة منافسة لها فى السوق وينتهى الأمر عند ذلك، ولكن هناك خطوات يجب أن تتبع مسبقًا وتخطيطًا استراتيجيًا على مستوى الإدارة الأعلى لتحديد خطوات الدخول فى تحالف مع شريك وفقًا لما يلى:

١ - تحليل الشركة القادمة من النواحى المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية والبشرية.

٢ - تحديد كافة نقاط القوة والضعف وأوجه القصور الموجودة فى الشركة.

٣ - تحديد الشركات التى تريد الشركة أن تتحالف معها.

٤ - تحليل الشركات المراد التحالف مع إحداها ماليًا وتسويقيًا وتكنولوجيًا وبشريًا.

٥ - تحديد معايير اختيار الشريك المتحالف ماليًا وتكنولوجيًا وبشريًا وتسويقيًا.

٦ – إجراء تحليل لعناصر القدرة التنافسية التى تتمتع بها الشركة كأحد المؤثرات لاختيار الحليف الذى يتكامل مع الشركة ويدعمها ويقويها ولا يكررها.

٧ – تهيئة الشركة لجذب الحليف المستهدف وقد يكون ذلك من خلال إعادة هيكلية الشركة ماليًا أو إنتاجيًا أو تسويقيًا أو دخول سوق جديدة أو أكثر.

٨ – تحديد طريقة التفاوض وتكتيكاته كمدخل للانفاق بما يهدف فى النهاية لتعظيم العوائد الإيجابية للتحالف.

٩ – إجراء عملية التحالف واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة هذا التحالف من حيث تحديد هيكل الإدارة والعلاقات التكاملية والتبادلية مع الحليف.

١٠ – إجراء التعتيم المستمر لعمليات الإدارة وعمليات التشغيل بعد التحالف.

مما لاشك فيه أن التحالف ليس بين شركات ضعيفة وأخرى قوية ولكن التحالف أيضًا بين شركات قوية لإحداث تكامل إنتاجى أو تسويقى أو هيكلى أو مالى وهناك تجارب عديدة لتحالفات بين شركات عالمية كبرى أبرزت نجاحات هائلة فى مجال التصنيع والتسويق؛ ومن أمثلة هذه التحالفات هى تجربة شركة فورد فى صناعة السيارات وهى صناعة ناضجة، والثانية تجربة (موتورلا) فى صناعة السيارات وهى صناعة ناضجة، والثانية تجربة (موتورلا) فى صناعة أشباه الموصلات وهى صناعة حديثة التطور لكن سريعة النمو.

ومع هذا اتفقت التجربتان فى تحقيق هدف أساسى وهو السعى لزيادة القدرة التنافسية فى سوق يتجه بسرعة نحو العولمة.

المدير المالى (٢)

نظرية صائد الأسماك THE FISHERMAN THEORY تعقد مقارنة بين أخلاقيات وسمات رجل الأعمال الدولى أو المدير الدولى وصائد الأسماك...

فلنعرف معًا هذه المقارنة وما تنطوى عليها من معانى هائلة تفيد فى صياغة المفهوم العالمى للمدير.

المقصود بصائد الأسماك ليس هذا الرجل المغلوب على أمره الذى يذهب فى الصباح الباكر ليجلس على الشاطئ ممسكًا بسنارته وينتظر لساعات طويلة حتى ينعم عليه القدر بسمكة صغيرة تداعبه، إنما المقصود هنا بصائد الأسماك هو ذلك الرجل المحارب المغوار المقدام الذى يمتطى صهوة قاربه السريع المجهز لهذا الغرض ويقتحم به أهوال البحار ومخاطرها بحثًا عن الأسماك الشرسة الكبيرة الحجم والتى يصل حجمها فى بعض الأحيان أضعاف حجم الإنسان، فما هى الصفات المشتركة بين رجل الأعمال الدولى وصائد الأسماك المحترف؟

صيد الأسماك كهواية أو حتى كاحتراف مثل قطاع الأعمال يعود على صاحبه بالعديد من المنافع... ويجب ألا نفكر فقط فى البطون أو الأرباح، فأكل الأسماك هو بلا شك به من الفوائد ومنافع الصيد، كذلك تحقيق الأرباح، لكن هناك العديد من الفوائد والمنافع الأخرى. فمن سمات رجل الأعمال الدولى الناجح وأيضًا صائد الأسماك المحترف التأمل العميق.. فالصيد يستغرق من الإنسان الساعات الطويلة مما يتيح له فرصة للتأمل فى الطبيعة من حوله، وهى عادة ما تكون من أجمل ما يمكن لأنها تمثل البحار والشواطئ والجبال والشعب المرجانية... فمن خلال التأمل العميق يصل رجل الأعمال الناجح إلى مراتب ودرجات عالية من التأمل والتركيز تساعده على تحقيق بعض النتائج والأفكار التى قد لا تخطر على بال أحد وهو ما يطلق عليه CREATIVE INNOVATIVE, INVENTIVE THINKING أو القدرة على التفكير والابتكار المتطور. ونأتى بفضيلة أخرى من فوائد الصيد وهى الصبر، وهى فضيلة نادرة الوجود فى هذا الزمان. فالصيد يعلم الصبر والمقصود بالصبر هنا هد الصبر الإيجابى الهادف وليس الصبر السلبى.

فالصبر الإيجابى الذى يجب أن يتمتع به رجل الأعمال الدولى معناه ألا يكل ولا يمل من طول البحث عن فرص الأعمال والاستثمار المختلفة والجديدة وهذا

يجعل الإنسان دائما فى موقف أحسن من أقرانه ومنافسيه، لأن سمة العصر أصبحت القلق والتسرع.. أما من تحلى بالصبر وقوة البصيرة وطول النظر كانت له الغلبة فى النهاية.

أيضًا من سمات الصياد الماهر أنه يعتمد على نفسه ويعتمد على الأدوات والمعدات المتاحة له فى الحصول على أفضل النتائج وله مقولة «إنه دائم استعمال أقصر الطرق والوسائل البدائية فى الحصول على أفضل النتائج» كذلك رجل الأعمال الماهر عليه أن يستخدم كافة الأدوات المتاحة لديه للحصول على النتائج المرجوة وليس هناك مانع أن يستخدم الوسائل والمعدات الحديثة إن توفرت ولكن عندما تشح الوسائل يضطر الإنسان الذكى للابتكار والاعتماد على الذات من أجل مواصلة المسيرة.

هناك أيضًا سمة مشتركة ألا وهى التصرف بالفطرة أو الاعتماد على الحاسة السادسة أو قوة الحس وذلك عند تقييم الأمور أو تحليل المواقف أو عند صعوبة اتخاذ القرار، وكلاهما قلما يخطىء فى هذا المضمار... ومن الأمور الهامة أيضًا القدرة على الغوص والخوض فى أعماق الأمور وعدم أخذ أى أمر بسطحية، وقد يفقد رجل الأعمال الصفقة أو يفقد الصائد الفريسة إن هو لم يحكم التخطيط والتحضير لاحتوائها.

ومن المفارقات الهامة التى يمكن أن يتعلمها رجل الأعمال من صائد الأسماك هى أن الحظ يلعب دوره فى كل شىء ببراعة... وفيما يختص بهذا الموضوع هناك حكمتان يجب أن نضعهما عين الاعتبار:

الأولى: إن صادف الإنسان الحظ عليه ألا يخذله أو يتوقف عن ركوب موجة الحظ أو يكتفى بقدر منه بل يجب على الإنسان حين ذلك أن يركب موجة الحظ ويدفعها بقوة حتى النهاية، فقد لا يعاود الحظ كرته قبل مدة طويلة.. ومن المؤكدأن الحظ إن حضر فلابد له أن يستمر حتى يكمل دورته.

الثانية: هى عدم معاندة الحظ، فالحظ لا يعاند... فإن شعر رجل الأعمال أن اليوم ليس يومه فليعاود الكرة فى يوم آخر... فقد انصرف الحظ عن جانبه هذا اليوم...

أما إذا استمر الحظ فى عناده فيجب على الإنسان إذًا أن يغير السبل والوسائل أو يحاول قلب الأمور على الوجه الآخر وأن يستخدم وسائل غير تقليدية.. فمع عنف التغيير قد يتغير الحظ أحيانا، فالحظ مثله مثل الرجل العنيد قد يمكنك أحيانا من التغلب عليه إن أخذته على صيد غرة باستعمال وسيلة لا تخطر له على بال.

هنالك أيضا فضيلة القدرة على فهم النفوس البشرية واستقراء ما يدور بداخل رءوس المحيطين بالإنسان... وهذه الفضيلة تساعد رجل الأعمال فى التعامل مع الناس من مختلف الثقافات والأجناس.

كذلك فإن من سمات رجل الأعمال أيضا تعدد الثقافات والقدرة على التحدث بعدة لغات وبعد النظر وقوة الإدراك PERCEPTION.

من التحليل السابق لرجل الأعمال الدولى والصائد المحترف كانت نظرية THE FISHERMAN THEORY يتعين الارتباط الوثيق بين السمات المطلوبة فى رجل الأعمال الناجح وصائد الأسماك المحترف.

عولمة المدير فى الدول النامية

مما لا شك فيه أن هناك متطلبات نحتاجها فى مدير المستقبل، فعلى محور تعزيز تنافسية المدير يمكن تحديد المتطلبات الرئيسية للمدير الذى نحتاجه بالإضافة لما سبق وتحدثنا عنه فنحن فى حاجة إلى السمات [٣] الأساسية التالية أيضا: -

١- التوجه بالسوق والتركيز على العميل كنقطة بداية أساسية.

٢- التفكير الاستراتيجى والرؤية المستقبلية VISION اللازمة لإدارة استيراتيجية فاعلة.

٣ - الإدارة بالمبادأة بدلاً من الإدارة برد الفعل.

٤ - الرؤية الشمولية أو رؤية الطائر؛ تلك التي تساعد علي الربط بين المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، وأيضًا بين نقاط القوة والضعف في منظمته والفرص والتهديدات وربطها في علاقات تكاملية هادفة ضمن تخطيط استيراتيجي فاعل.

٥- الرؤية الاقتصادية الهادفة للتغيير والتحسين المستمر وتنفيذ برامج التغيير، إن فرصة أى منظمة للنجاح فى بيئة الأعمال متسارعة التغير تتوقف على قدرة مديريها على التغيير كلما ظهرت الحاجة إليه.

٦- التعامل الكفء مع تكنولوجيا المعلومات وما تتيحه بمصادرها المختلفة من معلومات فيصنف ويحلل وينتقى ويكامل ويربط فيستنتج.

٧- تفهم وتبنى مداخل إدارية معاصرة لتعزيز تنافسية المنظمة مثل إدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة العمليات والهدم الخلاق CREATIVE DESTRUCTION.

٨- الإدارة بطرق العمل المحفزة وليس باللجان التقليدية.

٩- الإدارة بالمبادأة والتفكير الابتكارى بدلا من الإدارة باللوائح.

١٠- الإدارة بالمخاطرة المحسوبة بدلا من إيثار السلامة.

١١- القدرة على الإحساس بالمرءوسين والتمكين الفاعل لهم ضمن فرق عمل ذاتية الإدارة مع إشراكهم فى المعلومات.

١٢- تبنى مدخل التحسين المستمر بدلا من قول (ليس فى الإمكان أبدع مما كان).

١٣- استثمار الوقت والجهد فى تدريب ونصح ورعاية ودعم العاملين.

١٤- التوجه بالسوق العالمية بدلا من الاقتصار على السوق المحلية، والتفكير عالميا يجب الاهتمام إلى جانب تعميم منتجات ترضى توقعات مشتركة للسوق العالمية وتوقعات العملاء بكل سوق محلية مستهدفة على حدة.

١٥- إدارة المنافسة داخل المنظمة وخارجها، داخلها بإشعال المنافسة الإيجابية بين العاملين أفراد وفرق عمل على الابتكار والجودة حتى وإن استدعى الأمر إثارة محسوبة للصراع وكذا إدارة المنافسة خارج المنظمة بالسوق من خلال تحديد الفجوة التنافسية وتحديد سبل عبورها بتعزيز القدرة التنافسية.

١٦- اكتساب قدرات المدير العالمى GLOBAL MANAGER من حيث إجادة لغة أجنبية على الأقل والتكييف مع بيئات أعمال ومتطلبات أسواق مختلفة كعملاء وموردين متنافسين ومتحالفين شركاء.

١٧- القدرة على فهم واحترام معتقدات وقيم واتجاهات تنشئها ثقافات مختلفة وتفهم ضوابط ومعايير حكومية مختلفة من سوق لآخر.

١٨ - اكتساب مهارات التعلم من المقارنة والاقتداء بنماذج ليس فقط محلية وإنما على نطاق عالمى.

١٩- التحلى بإرادة التغيير قبل التغيير.

- التحديات التى يتعامل معها المدير فى ظل العولمة:

سوف يتعامل المدير ويتفاعل مع مديرين وعاملين من جنسيات مختلفة وثقافات متعددة وأسواق متنوعة تتزايد فيها حدة المنافسة، وأيضا أسعار منافسة، فهل سيتعامل بأسلوب موحد مع هذه الاختلافات؟ بالطبع هذا غير ممكن بل يتطلب الأمر فهما لها وإحساسا بها وإعدادها للتعامل مع أبعاد متعددة للعولمة، فهناك تحديات بخصوص الإنتاج والتكاليف، وتحديات ثقافية لتعدد جنسيات العاملين وأخرى تسويقية.

١- التحدى الأول:

ويتمثل فى أنه من المعروف أن أى مؤسسة فى العالم تهتم بأربع موارد رئيسية حتى تستطيع أن تحقق أهدافها، وهذه الموارد هى:-

١- المواد الخام ٢- الموارد البشرية ٣- الموارد المالية ٤- المعلومات.

ويلاحظ هنا أن التحدى الذى يقابل المدير فى ظل العولمة هو كيفية أن يصل إلى مزيج خاص يجمع بين هذه الموارد فى شكل متوافق ومتناسب ويمكن من خلاله استمرار عملية الإنتاج بأقل قدر من التكاليف. وفيما يلى شرح بسيط لهذه الموارد :-

- المواد الخام MATERIAL RESOURSES:

هى الموارد المحسوسة والمرئية التى تدخل فى عملية الإنتاج نفسها - أى التى تستخدم الإنتاج منتج نهائى صالح للاستخدام.للمستهلكين. والمواد الخام متنوعة فعلى سبيل المثال شركة IBM تستخدم الحديد والزجاج وفيبرجلاس لكى تنتج السيارات من خلال آلات ومعدات معقدة الصنع تقوم بصناعة وتجميع هذه المواد الخام وتكوين منتج متمثل فى صورة سيارة صالحة للاستخدام.

مثال آخر بالنسبة للجامعات والمدارس، فالمواد الخام فى هذه الحالة عبارة عن الكتب وقاعات المحاضرات ومكاتب الدرس والكمبيوترات، فكلها عبارة عن مواد خام تستخدم لغرض التعليم، وكذلك المستشفيات: فالمواد الخام بالنسبه لها عبارة عن سراير المرضى وغرفة العمليات وأدوات التشخيص؛ كلها مواد خام تستخدم فى العناية الطبية.

- المواد البشرية HUMAN RESOURSES:

سنجد أن أهم مورد من موارد المنشأة على الإطلاق هو الموارد البشرية فما زال هناك منشآت تؤمن بأن العنصر البشرى هو أساس العمل وأهم أصول المنشأة.

- الموارد المالية FINANCIAL RESOURSES:

وهى الأموال التى تستخدمها المنشأة لمقابلة التزامها تجاه الموردين والدائنين،

والاتفاق على سير العمليات الإنتاجية بدءا من شراء المواد الخام وصولا للمنتج النهائي.

- المعلومات Information Resourses :

وهي المعلومات عن العالم الخارجي المحيط بالمنشأة وتشمل معلومات عن الاقتصاد الداخلي وعلاقاته بالاقتصاد الخارجي (الدولي) - القوانين المنظمة لعمليات التجارة والاقتصاد - سوق المستهلكين - التكنولوجيا الحديثة - السياسة الدولية والمتغيرات والأحداث المؤثرة على السياسة الداخلية للدولة - الثقافة المحلية وعلاقتها بالثقافات الدولية المحيطة.. الخ، هذه المعلومات تتغير بسرعة شديدة لذلك يتعين على المنشأة أن تتعرف على هذه المعلومات ومقدار تغيرها المستمر وتأثيرها على المنشأه. والمنشأه التي تتجاهل هذه المعلومات وتغيرها السريع ستكون كسلحفاة تسير بأقصى سرعه لها في طريق سريع للسيارات، ففي عالم اليوم ليس هناك مكان لمن يصم أذنيه أو يغمض عينيه عمن هم حوله. أيضا «على المنشأة أن تتعرف على أحوال المنشآت من حولها وكذلك المنشآت العالمية وتأخذ بأسباب النجاح بالنسبة للمنشآت الناجحة وتتفادى الوقوع في اسباب الفشل للمنشآت الأخرى.

-- تحدي تعدد جنسيات العاملين: [٤]

سيتعامل المدير مع نسب متزايدة من العاملين متعددي الجنسيات والخلفيات العرقية والثقافية، ولا ننسى أن كثيرا من المديرين في الخليج العربي يتعاملون فعلا مع عاملين من جنسيات متعددة وسيكون هذا حال معظم المديرين الأجانب أهمها تنامي افتتاح العديد من فروع منظمات أجنبية وعالمية متعددة الجنسيات بالدول العربية سواء كان ذلك في شكل مصانع أو منافذ توزيع سيصل بها مديرون وعاملون من جنسيات متعددة، وتزايد عدد المشروعات المشتركة في الدول العربية، حيث يتكون المشروع المشترك من تكامل موارد مالية ومادية وفنية وبشرية يقدمها طرفان أو أكثر، وقد يصاحب أن يعين الطرف الأجنبي في

المشروع الجديد عاملين من جنسية أو جنسيات أخرى تتمتع بمهارات إدارية أو فنية مناسبة.

مزايا تنوع جنسيات وثقافات العاملين:

إن تنوع جنسيات وثقافات وقيم واتجاهات العاملين يمكن أن يهيئ فرصًا مفيدة فى عدة حالات مثل تكوين فرق متكاملة من حيث تنوع الخبرات والأفراد والثقافات وأن يكون ذلك مفيدًا فى مجالات مثل الابتكار وتوليد الأفكار الجديدة والحصول على حلول مقبولة للمشكلات، ولكن يبقى التحدى أمام المدير ممثلا فى كيفية إدارة التنوع فى قوة العمل (WORKING DEVERSITY) بطريقة تكفل إدراك صور التميز والإسهامات الفردية، وتطور إحساس مشترك برؤية وكيان المنظمة، ناهيك عن تحديات أخرى وفقًا لخصائصه الذاتية، بل وفقًا لخصائص المجموعة أو الجنسية التى ينتهى إليها، وتجنب التميز مع أو ضد فرد أو جنسية أو عرق معين، فضلاً عن تكوين مزيج منسجم من العاملين يسهم فى تهيئة مصادر لأفكار ابتكارية وأداء كفء.

وقد عمدت منظمات كثيرة على المستوى العالمى لمعالجة ظاهرة العولمة وما تفرزه من تحدى وتنوع جنسيات العاملين فصممت ونفذت أو وفرت مدير بها لبرامج تدريبية للتعامل مع تنوع ثقافات العاملين، واستخدمت سلسلة أفلامَ تدريبية فى هذا الصدد، استهدفت إثارة حساسية وإدراك المديرين إزاء مشكلة قومية العاملين، وتقديم أمثلة لسوء الفهم الناتج عن ذلك، هذا مع اقتراحات لكيفية الإفادة من تنوع خلفيات العاملين وحثهم على الانسجام والفهم والتعاون المشترك، ويغطى البرنامج التدريبى الاختلافات فى العرق والجنس والجنسية والسن وكذا القدرات العقلية والجسمية، ويهدف لتشجيع العاملين على التكيف مع حواجز اللغة والثقافة.

ومما لا شك فيه أن هناك اختلافات وفروق فردية ناشئة عن اختلاف الثقافات، فالبيئة التى ينشأ فيها الفرد تؤثر على سلوكه فى العمل وقدرات عولمة أسواق العمل، حيث إن إتاحة الفرص مؤخرًا لإنتقال العمالة من دول لأخرى،

أدت إلى إدراك متزايد للفروق الفردية الراجعة لاختلاف لغات وثقافات العاملين.

(أ) اختلاف اللغة:

اللغة مؤثرة جدًا من حيث القدرة على الاتصال الفعال، ومن المشكلات التى يواجهها المديرون الأمريكيون مثلا قصور قدارتهم فى الاتصال باللغة اليابانية عن نظرائهم اليابانيين كذلك برغم الأهمية الواعدة للسوق الروسية والتجارة مع روسيا فإن قليلاً من المديرين على مستوى العالم يهتمون بدراسة اللغة الروسية.

(ب) اختلافات العادات وأنماط السلوك: (٥)

حتى مع استخدام نفس اللغة بين من ينتمون لعدة جنسيات كاللغة العربية فى الدول العربية، واللغة الإنجليزية فى كل من بريطانيا وبعض مستعمراتها السابقة والولايات المتحدة الأمريكية، سيبقى هناك قيم وعادات وأنماط السلوك المتعددة والمختلفة، وهذا يؤثر فى تشكيل القيم التنظيمية الإدارية فى الشركات فتختلف أهداف الشركات، واتجاهات ومواقف العاملين تجاه العمل، والرغبة فى تحمل المخاطر كما تختلف توقعات العملاء من منظمة جغرافية لأخرى على مستوى العالم.

كذلك تختلف قيم وطموحات المديرين، فهل يتساوى المديرون اليابانيون والمكسيكيون مثلاً فى أهمية دور المنظمة فى حماية البيئة؟ غالبًا لا، كذلك تجد موظفين وموظفات من دول الشرق الأقصى والشرق الأوسط يعملون بوظائف البيع فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتجد كثيرًا من مواطنى آسيا مثل الفلبين والهنود وغيرهم يمارسون هذه الوظائف بالدول العربية الخليجية، وعندما يتعامل مدير متجر نشأ فى دولة خليجية عربية مع المنتمين لمثل هذه الجنسيات يتعين أن يكون حساسًا للفروق الثقافية.

فقد ينظر موظف بيع فلبينى لمدير المتجر بدهشة ويعتبره متخليًا عن مسئوليته إن سأله المدير عن رأيه فى حل لمشكلة مع عميل.

وهناك فارق ثقافى آخر فى سلوك العمل يظهر من الأمريكيين والكنديين والآسيويين لتجنب ذلك، ويساعد هذا الفارق الثقافى فى توضيح سبب الابتسام الدائم للآسيويين حتى عندما يختلفون مع زميل أو رئيس بشأن إحدى قضايا العمل، ويظهر هذا الفارق بشكل كبير فى الشركات التى توظف عاملين أو عاملات من جنسيات مختلفة لا سيما فى الشركات متعددة الجنسيات.

والمبدأ فى معالجة الفروق الثقافية هو أن نكون حساسين لهذه الفروق وأن نوليها اهتمامنا عندما نتعامل مع أفراد ينتمون لجنسيات مختلفة وثقافات متنوعة.

فروق ثقافية يتعين مراعاتها:

مع تنامى ظاهرة العولمة، ومن أحد جوانبها عولمة سوق العمل، فإنه تجدر الإشارة إلى وجود تصرفات تثير مشكلات ثقافية يتعين تجنبها فمثلاً إذا عمل أحد ما فى دولة عربية أو دول أخرى، فإنه لابد أن يراعى بعض التصرفات، وفيما يلى أهم هذه التصرفات التى يتعين تجنبها:

١ - الإصرار على إبرام صفقة بسرعة ففى بعض الدول يفضل أن يكون بناء علاقة اجتماعية سابقًا على إبرام الصفقة.

٢ - أن تقول لهندى إنك تفضل ألا تأكل بيديك إن كان هو لا يستخدم أدوات المائدة عند الأكل، فهو يتوقع أن يحذو ضيفه حذوه.

٣ - إساءة تفسير عبارة: سنأخذ هذا بالأعتبار على أنها «ربما» عندما يقولون سنأخذ هذا بالاعتبار.

٤ - تقديم هدايا بسيطة للصينين عند ممارسة الصفقات، فالصينيون يتضايقون من هذه الهدايا.

٥ - عدم تقديم هدايا بسيطة ليابانى عند إبرام صفقة، فاليابانيون يتضايقون إن لم يتلقوا هذه الهدايا.

٦ - أن تبدو قلقًا وغير راضى عندما يأتى شخص متأخرًا عن موعد أو اجتماع فى بلد لا يكون للوقت فيه قيمة (مثل معظم الدول النامية).

٧ – الضغط على طالب عمل أو موظف أسيوى ليعرض بنفسه انجازاته المهنية أو الوظيفية، فهذا يشعره بالخجل والارتباك، إنهم يفضلون أن تتحدث سجلاتهم عنهم.

٨ – أن تحيى فرنسيًا سواء كان عميلاً أو فى أى تعامل آخر للمرة الأولى فى دولة تتحدث الفرنسية قائلاً «سعيد برؤيتك» إنه يفضل أن تقول «سعيد بمقابلتك».

٩ – أن تبلل بلسانك طابع أو طوابع فى الهند، فالهنديون يرون فى ذلك سلوك مستفز أو مزعج.

٣ – تحديات تسويقية: (٦)

أدت ثورة الاتصالات وسهولة السفر أن يصبح المستهلكون عبر العالم أكثر قربًا وتشابهًا فى حاجاتهم ورغباتهم، الأمر الذى هيأ للمسوقين أن ينمطوا منتجاتهم عبر العالم، فمثلاً شركة كوكاكولا التى أصبحت علاماتها التجارية عالمية ومنتجها عالميًا بالفعل، ليس هذا فقط بل ظهرت منتجات كثيرة يمكن تنميطها وتسويقها عالميًا بالفعل، ففى معظم مدن العالم اليوم ستجد مطعمًا لـ «ماكدونالدز» أو «بيتزا هت» وسترى أناسًا يرتدون سراويل جينز ماركة «ليفى» أو «كالفين كلاين» ويقودون سيارات مثل «فولكس فاجن» و «تويوتا» و «هوندا» ويلتقطون صورًا بكاميرات «كوداك» ويشاهدون إرسال محطات التليفزيون الفضائية من عدة مراكز إرسال عالمية على أجهزتهم التليفزيونية مثل «سونى» و «باناسونيك» و «جروندنج».

وبالرغم من ذلك فهناك معوقات إذاء تنميط المنتجات على المستوى العالمى فبعض المنتجات يتعين تكييف تسويقها مع ظروف محلية وليست عالمية، فهناك معوقات تكنولوجية مثل اختلاف نظم الكهرباء التى تشغل على أساسها آلات وأجهزة كبيرة واختلاف متطلبات التعبئة والتغليف، وهناك معوقات ثقافية مثل الألوان التى يكون لها معان ومدلولات مختلفة من ثقافة لأخرى.

وبرغم تنامى عولمة النشاط فهناك معوقات تعترض ذلك وأهمها أن فروق المهارات الفنية المتميزة فى شركاتهم ودولهم قد يجدون أن أساليبهم واتجاهاتهم ليست فاعلة خارج حدودهم ومثال ذلك أن بعض الدراسات تشير إلى أن ٢٥٪ من الشركات الأمريكية تفشل فى تحقيق أهدافها خارج حدودها.

لذلك على المديرين العرب أن يفكروا تفكيرًا عالميًا ويسلكوا محليًا، يفكرون عالميًا فيصممون منتجات عامة ترضى عنها توقعات مشتركة للعملاء فى السوق العالمية أو منتجات يسهل تطويرها لتتوافق مع هذه التوقعات، ويتصرفون محليًا فيؤسسون استراتيجياتهم التسويقية على معرفة وافية بسلوك العملاء ورغباتهم بما يناسب كل سوق جغرافية محددة ومستهدفة وحيث تختلف توقعات العملاء من سوق لأخرى.

عولمة الإدارة المصرية

إذا كانت مصر قد نجحت بالفعل فى إدارة التحول الاقتصادى من التخطيط المركزى إلى آليات السوق واستطاعت أن تتغلب على مشكلات عديدة فى الاقتصاد المصرى مثل مشكلة عجز الموازنة وعجز الميزان التجارى وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات، فإنها مازالت فى حاجة إلى إدارة ذات توجه عالمى حتى تقف أمام التنافسية الدولية، وجدير بالذكر أن المشكلة فى إدارة الاقتصاد المصرى لم تصبح مشكلة تمويل أو استثمار أو شراء تكنولوجيا أو حواسب إلكترونية بقدر ما أصبحت مشكلة غياب فريق من المديرين والقيادات الاقتصادية التى تدير سفينة الاقتصاد إلى بر الأمان برؤى عالمية.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : ما هى الدوافع التى تدعو إلى التحرك نحو عولمة الإدارة؟ مما لا شك فيه أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والحواسب الألكترونية أدت إلى سرعة صنع القرارات وربط الأسواق ببعضها واشتداد المنافسة وأهمية عنصر الوقت، ومع التحرر الاقتصادى وإنشاء منظمة التجارة العالمية بدأت تظهر على الساحة الدولية منافسة شرسة بدون

دعم مع ضمانات لتجنب مخاطر الإغراق، وأصبحت تدفقات السلع والخدمات والمعلومات والإستثمارات تخترق حدود الدول، ونظرًا لأن تجارب المنظمات الدولية الخاصة بالتمويل أكدت أن المديونية الدولية لا تحقق التنمية الحقيقية للدول النامية مما دعى إلى قيام البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بدعوة الدول إلى انتهاج سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام مما أظهر الحاجة إلى مديرين جدد لإدارة المنظمات المحولة إلى القطاع الخاص.

كذلك ظهور التكتلات الدولية مثل النافتا والأوبك والأسيان والاتحاد الأوربى دعت إلى تحول فى رؤية آفاق المديرين لزيادة القدرة على التعامل مع هذه التوجهات الدولية الجديدة، فالإدارة اليوم فى حاجة إلى العالمية للأسباب التالية:

زيادة القدرة على مواجهة المنافسة الدولية، الاستفادة من الفرص التسويقية الدولية، تجنيب المخاطر والأزمات الدولية، التوظيف الأمثل للموارد الوطنية، تشغيل الطاقات العاطلة، إدارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إدارة التكنولوجيا المستوردة، زيادة القدرة على التفاوض الفعال، تحسين المركز التنافسى وإدارة التغيير.

ولا مندوحة أن عالمية الاستثمار (البنك الدولى) وعالمية التمويل (صندوق النقد الدولى وعالمية التجارة (منظمة التجارة العالمية) كلها دعت لضرورة تدويل وعالمية الإدارة والمديرين وإذا تحدثنا عن الإدارة العالمية GLOBAL MANAGEMENT سنجد أنها منظومة إدارية ذات توجه عالمى لعقد صفقات عالمية فى بيئة عالمية دائمة التغيير(٧).

مزايا النظام العالمى الجديد بالنسبة للدول النامية:

مما لا شك فيه أن الدول العربية لا تختلف عن الدول النامية لأنهما يشتركان فى خصائصها باستثناء توافر عنصر رأس المال فى بعض الدول العربية وهى الدول الخليجية، ولا شك أن الجانب الاقتصادى هو أكثر الجوانب أهمية التى ينبغى أن نلقى عليها الضوء لمكاسب الدول النامية والدول العربية فى ظل النظام العالمى الجديد.

وحيث يتضح لنا أن هذه المطالب قد بدأ الدعوة إليها منذ عام ١٩٧٢ - أى فى ظل النظام العالمى القديم، ففى سبتمبر عام ١٩٧٣ عقد فى مدينة الجزائر مؤتمر القمة الرابع لمجموعة عدم الانحياز المعروفة باسم مجموعة الـ ٧٧ وكان من بين قرارات ذلك المؤتمر هو العمل على إقامة نظام دولى جديد أكثر عدالة وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية وصيانة السلام العالمى... وفى أبريل عام ١٩٧٤ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة خاصة (الدورة السادسة) وانتهت بإصدار قرارين فى أول مايو عام ١٩٧٤ الأول هو القرار ٢٢٠١ وينص على إعلان إنشاء نظام دولى جديد، وقد طرح الإعلان بعض المبادىء الهامة التى يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادى الدولى الجديد، الثانى فهو القرار ٢٢٠٢ وينص على «برنامج لإقامة نظام عالمى دولى جديد واستمر الحوار بين الشمال والجنوب منذ ذلك الوقت حتى بدأ الحديث فى السنوات الأخيرة عن النظام العالمى الجديد دون الاتفاق بشكل نهائى على دعائم وركائز وتوجهات النظام العالمى الجديد من الناحية الاقتصادية، بل أكثر من ذلك حيث أصبحت الفجوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة أكثر اتساعًا، بل وأصبحت دول الشمال بمثابة مجلس إدارة للاقتصاد العالمى.

وعلى أساس ما تقدم يجب على النظام العالمى الجديد أن يجعل البيئة الاقتصادية العالمية أكثر عدلاً وأشد بيانًا وأقوى تأثيرًا للتنمية فى أفقر أجزاء العالم، وفى تقديرنا أن الأمم المتحدة بصفتها الهيئة الدولية المنظمة لشئون العالم يجب أن تعطى دورًا مركزيًا فى توحيد العالم نحو الهدف الذى يعتبر الشرط الأساسى لضمان السلام والأمن الحقيقيين فى العالم.

العولمة وتأثيرها على الوحدات الاقتصادية الحكومية [8]

إن ما تتضمنه العولمة من تخفيف أو تبديد للحواجز الجغرافية والسياسية والاقتصادية أمام انتقال رءوس الأموال والسلع والخدمات يهم المنظمات الحكومية أينما كانت فهى متأثرة بهذه بالمتغيرات ويتعين أن تكون مؤثرة فيها، فالمنظمات أو الإدارة الحكومية معينة أساسًا بالقضايا التالية:

١- تهيئة كافة المحفزات لجذب رءوس الأموال للاستثمار لخلق فرص عمل جديدة وإنعاش الاقتصاد، لاسيما وقد أصبح هذا سباقًا تنافسيًا عالميًا، وحيث يتعين تطوير جودة الخدمات الحكومية متضمنة تطوير مشروعات البنية الأساسية.

٢ - العمل على إعادة صياغة التشريعات ونظم وسياسات وإجراءات في مجالات مثل : السفر والعمل والجنسية والنقل والاتصالات... إلخ، للتوافق مع الواقع الجديد والمستجد.

٣ - تؤثر العولمة في بعدها الخاص بالتكتلات الإقليمية على التوجهات الحكومية في الدول النامية غير المنظمة للتكتلات، من حيث سعى هذه الدول لتكوين تكتلات أو لحماية نفسها من تحديات تشكيلها التكتلات القائمة.

وخلاصة القول: إن التحدى لظاهرة العولمة في ظل الوحدات الحكومية يتمثل فى:

١ - مدى استعداد المديرين العرب للتزود بمهارات النفاذ للأسواق العالمية.

٢ - مدى استعداد مديرينا للإدراك والتكيف مع ثقافات وقيم واتجاهات نابعة من تعدد الجنسيات والأعراق.

٣ - مدى قدرة مديرينا على تكوين رؤى استراتيجية عالمية تأخذ في الاعتبار اختلافات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وتشريعية.

٤ - مدى استعداد وقدرة مديرينا على التخلى عن قوالب الإدارة التقليدية، واستبدالها بتوجهات إدارية معاصرة تضم التخطيط الاستراتيجى والابتكار والتسويق العالمى والتمكن من مهارات التفاوض مع مديرين ينتمون لثقافات متعددة، كذلك التحلى بالإدارة المبادئة (PRO-ACTION) بدلاً من الإدارة برد الفعل (REACTIVE).

٥ - مدى قدرة مديرينا على تحليل المنافسة وتصميم استراتيجيات تنافسية في كل من السوق المحلى والأسواق العالمية المستهدفة بما يساعد على النفاذ الرشيق لهذه الأسواق.

٦ – تتمثل أهم أبعاد التحدى فى غياب سوق عربية مشتركة تهيئ فرصًا لتجارة بينية كبيرة ومفيدة للشركات والاقتصاديات العربية على غرار تلك التى تهيأت للدول الأعضاء بالتكتلات الإقليمية.

إذا فالعولمة تمثل تحديًا بلا شك، تلك أبعاده ولكنها تمثل أيضًا فرصة يتعين اقتناصها، فهى فرصة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وانفتاح الأسواق العالمية، ولأن ما لا يدرك كله لا يترك كله، فيمكن تحويل التحدى إلى فرصة من خلال مدخل متاح لمديرينا، ألا وهو اكتساب أو تعزيز خصائص المدير العالمى التى سبق وتحدثنا عنها.

دور الإدارة فى مواجهة التحديات العالمية: (٩):

الإدارة هى ذلك العضو فى المؤسسة المسئول عن تحقيق النتائج التى وجدت من أجلها تلك المؤسسة سواء كانت المؤسسة شركة أو مستشفى أو جامعة أو مصلحة أو وزارة... إلخ، فإذا لم تتحقق النتائج التى وجدت من أجلها المؤسسة فما كان هناك ضرورة لوجود المؤسسة أو الإدارة تلك المؤسسة فلا يمكن تصور وجود إدارة بدون مؤسسة أو وجود مؤسسة بدون إدارة، فهل يمكن تصور وجود مركب بدون ربان أو ربان بدون مركب، فلابد من تواجد الاثنان معًا، فالإدارة مسئولة وتكليف مسئوليتها تحقيق النتائج، فالإدارة ملزمة أمام المجتمع بتحقيق النتائج، فالإدارة ملزمة أمام المجتمع بتحقيق أساسيات مثل اختيار أصلح العناصر الواجب استخدامها لتحقيق تلك النتائج وعمل الترتيبات اللازمة لاستخدام تلك العناصر أفضل استخدام وضمان الاستمرارية بحيث يحدث توازن بين متطلبات الأجل القصير والأجل الطويل.

وعلى ذلك فالإدارة ملتزمة أمام المجتمع بعدة التزامات أساسية فى تحقيقها للنتائج:

أولاً: التزام باختيار العناصر الملائمة لتحقيق النتائج المقررة (الفعالة) .EFFECTIVENESS

ثانيًا: التزام باستخدام العناصر التى تقرر استخدامها أحسن استخدام (الكفاءة) EFFEICIENCY.

ثالثًا: التزام بالأخلاقيات وبتحقيق إنسانية الإنسان ETHICS.

رابعًا: التزام بتحقيق توازن بين متطلبات الأجل القصير: SHORT-RUN والأجل الطويل: LONG-RUN.

إن الإدارة عليها أن تقوم باختيار أفضل العناصر البشرية لتحقيق النتائج المطلوبة منها مراعية فى ذلك الإمكانيات المختلفة والمتنوعة للعناصر البشرية ووضع العناصر البشرية فى مكانها الصحيح الذى يستطيع أن يبدع فيه ويضيف فيه جديد.

كذلك عليها أن تستخدم العنصر البشرى بكفاءة بأسلوب علمى عالمى تستطيع خلالها استخراج المدفون فى العقول البشرية والطاقات الغير ظاهرة فيها وتستخدمها الاستخدام الأمثل فى توقيت ومكان مناسبين، فيجب على الإدارة ألا تنظر للإنسان باعتباره آلة يمكن ضبطها عند سرعة معينة وتركها تعمل أن على أساس أن الإنسان عنصر يباع ويشترى أو ترس فى آلة كبيرة يدور إذا دارت ويتوقف إذا توقفت، إن المطلوب هنا أن ينظر إلى الإنسان على أنه إنسان له قوة ذاتية قادرة على الانطلاق إذا أتيحت له الفرصة والظروف وهذه مسئولية الإدارة.

إن الإشباع النفسى والمعنوى لحاجات الإنسان الأساسية باعتباره العنصر الأقوى من الناحية العلمية والإنتاجية وسواء كان هذا الإنسان وزيرًا أو ساعيًا لدى مكتب الوزير أو حتى خفير فى الوزارة يجب أن يكون محور اهتمام الإدارة فإذا لم يشعر الإنسان برضا فى عمله الذى يقضى فيه الوقت أكثر مما يقضى فى منزله فلن يكون إيجابيًا فى عمله وسيفقد الرغبة فى الاستمرار بل أحيانًا سيفقد الرغبة فى الحياة؛ وليس معنى ذلك أن تهتم الإدارة بعنصرها البشرى دون الاهتمام بمتطلبات العمل ولكن يجب أن يحدث توازن خاص بين متطلبات الإنسان كإنسان ومتطلبات العمل كتكنولوجيا للعمل.

إن الإدارة يجب أن يتوافر فيها البعد الأخلاقى - والمقصود هنا بالبعد الأخلاقى هو مراعاة السلوكيات والتصرفات والنتائج الحالية ومتطلبات المستقبل - أو بمعنى آخر الربط بين متطلبات الأجل القصير ومتطلبات الأجل الطويل - وبمعنى أوضح: إن الإدارة التى تهتم بتحقيق نتائج حالية مبهرة على حساب نتائج مستقبلية هى إدارة فاشلة ومثال على ذلك أن المدير الذى يحقق نتائج مبهرة فى مؤسسة لأنه موجود بها فإذا ما تركها فإنه يتركها حطامًا ليس فقط سيئًا ولكن غير أخلاقى ويضر بمجتمع المستقبل، فمدير الشركة الذى يحقق إنتاجية عالية الآن بصرف النظر عن إنتاجية الغد هو مدير فاشل وغير أخلاقى مثل مدير شركة زراعية يحقق إنتاجية عالية بصرف النظر عما يحدثه للأرض فى الغد فهو مدير غير أخلاقى.

فمهمة الإدارة هى تحقيق الفعالية بتحقيق أفضل النتائج، تحقيق الكفاءة باستخدام أفضل العناصر أفضل استخدام ومراعاة البعد الإنسانى والبعد الزمنى بموازنة متطلبات الحاضر والمستقبل.

الإدارة أيضًا مهنة تتطلب مهارات معينة مثل المهارة الفنية، المهارة الإنسانية، المهارة الفكرية وسنجد أن المزيج من هذه المهارات سوف تختلف باختلاف المستوى الإدارى للمدير والذى سنوضحه فيما يلى:

مهـــارات فكرية..........إدارة عليا.

مهارات إنسانية..........إدارة وسطى.

مهـــارات فنيـــة..........إدارة إشرافية.

ومن أجل أن يكون المدير فعال فإن نسبة المهارة الفنية تقل كلما ارتفع الشخص لمسترى إدارى أعلى وتزيد المهارة الفكرية.

وفيما يلى سوف نقسم هذا الجزء إلى القسمين التاليين:

القسم الأول: التحديات العالمية التى تواجه الإدارة (الحالية والمستقبلية)

يعيش العالم اليوم فتره تتسم بالتقدم والنمو السريع والمتلاحق فى كافة

ظروف ومكونات البيئة التى تعمل المنظمة فى ظلها، مما يحدث تغيرًا ملموسًا فى تلك الظروف والمكونات الأمر الذى يفرض على الإدارة معرفة كيفية مسايرتها وتوافقها معها حتى لا تتعرض للفشل والخروج من مجال الأعمال، وتكمن الصعوبة التى تواجهها الإدارة فى أنها لا تتعامل فقط مع تغيرات محلية وقومية فقط لكنها تتعامل مع تغيرات إقليمية ودولية أيضًا تفرض عليها الكثير من التحديات التى يجب مواجهتها؛ ومن أهم تلك التحديات ما نناقشه فيما يلى:

أولاً: التقدم التكنولوجى المتلاحق.

ثانيًا: الإبداع والابتكار.

ثالثًا: الجودة الشاملة وشروط التأهل للأيزو ٩٠٠٠.

رابعًا: اتفاقية الجات من خلال منظمة التجارة العالمية.

وسوف نتناول بالشرح تلك النقاط التالية:

أولاً: التقدم التكنولجى المتلاحق: وهى ثورة المعلومات والاتصالات والابتكارات والاختراعات وهى أمور تسير بسرعة مكوك فضاء للخروج من الجاذبية الأرضية؛ الأمر الذى يجعل الإدارة تتعامل مع ظروف غير متوقعة ترتفع معها معدلات عدم التأكيد ومن ثم درجة المخاطرة مما يفرض على الإدارة ضرورة التكيف معها، فالمدير يجد نفسه خارجًا عن إطار المجتمع التكنولوجى إذا ظل ساكنًا كسلحفاة فى مسكنها.

ثانيًا: الإبداع والابتكار: التى تفرضها طبيعة المشكلة التى تواجه الإدارة، فقد أصبح الإبداع والابتكار من التحديات التى تواجهها الإدارة لتذليل المعوقات وتطوير طرق أداء الأعمال وأدواتها من خلال الإحساس بالمشكلات واقتناص الفرص للحصول على الأفكار الجديدة والمتطورة، وإلا فما فائدة العنصر البشرى، فلا يمكن تصور إنسان غير مفكر أو لديه القدرة على التخيل ولو بنسب متفاوتة بين البشر تختلف باختلاف حجم الثقافة والمعرفة والخبرة.

ثالثًا: الجودة الشاملة وشروط التأهل للأيزو ٩٠٠٠: وتعتبر من أهم التحديات التى تواجه الإدارة فى الوقت المعاصر والمستقبلى؛ ولذلك سوف نخصص لها مزيدًا من الشرح للوفاء بمتطلبات التوضيح كما يلى:

مفهومها، مبادئ إدارة الجودة الشاملة، مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة، مكونات المواصفة الدولية، خطوات حصول المنظمة على شهادة الجودة الشاملة، عناصر الجودة الشاملة كأبعاد لفلسفة إدارية جديدة.

أما مفهوم الجودة الشاملة TOTAL QUALITY(TQ) ، فقد سبق الحديث عنها فى الفصل الأول من هذا الجزء.

رابعًا: اتفاقية الجات من خلال منظمة التجارة العالمية: سبق الحديث عنها فى الفصل الأول من هذا الجزء.

القسم الثانى: دور الإدارة فى مواجهة التحديات العالمية (الحالية والمستقبلية)

من خلال مناقشتنا السابقة للتحديات التى تواجه الإدارة نستطيع أن نتبين أن خلاصة تلك التحديات تنحصر فى إحداث تغيرات كلية أو جزئية، شكلية أو نوعية فى المناخ المحيط الذى تمارس الإدارة نشاطها من خلاله.

لذلك يجب على الإدارة لكى تنجح فى التعامل الصحيح مع هذه المتغيرات أن تعتبرها تحديًا لنجاحها ودافعًا لإبراز قدرتها وإمكاناتها الخلاقة وبالتالى تستعد لمواجهتها من خلال مراعاة كيفية التوافق معها والاستفادة من جوانبها الإيجابية ومعرفة الأدوات اللازمة لذلك.

والإدارة القادرة على مواجهة التحديات هى التى تؤمن بالحقائق الآتية[١٠]:

١ - الجانب الأساسى هو زيادة قدرة الفرد على التكيف مع كل جديد ومستحدث لتحقيق التفاعل بين الفرد وبيئة العمل بمتغيراتها الجديدة.

٢ - إن الأفراد يخشون التغيير ويقاومونه ومن ثم يجب معرفة الأسباب الحقيقية لذلك والعمل على القضاء عليها ومن أهم تلك الأسباب:

- التعود على الأوضاع الحالية والارتياح لها.
- الخوف من الشيء المجهول.
- العادات الراسخة.
- مستوى الإدراك المحدود.
- المصالح المكتسبة.

٣ - ضرورة إشراك العاملين المتوقع تأثرهم بالتغيير فى عملية صنع قرار التغيير واتخاذه.

٤ - التحدى الحقيقى الذى يواجه المدير يكمن فى:

- موقفه تجاه المرءوسين المتأثرين بالتغيير (يمثل التحدى الأكبر).
- موقفه هو ذاته تجاه التغيير.

٥ - التغيير قد يكون شاملاً أو جزئيًا ويعتبر التغيير الجزئى الأخطر حيث يوجد نوعًا من عدم التوازن بمنطقة العمل.

٦ - التعامل مع التغيير فى الإطار الزمنى المناسب لنوعيته سواء كان سريعًا أو بطيئًا.

٧ - الحرص على مواكبة التغيير سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، حيث إن التغيير والإبداع وجهان للإدارة الفعالة.

ولكى تستطيع الإدارة تحقيق الريادة فى مواجهة التحديات عليها اتباع الآتى[١١]:

- إحداث التطوير المستمر فى كافة العمليات والأنشطة من خلال الالتزام طويل الأجل.
- تبنى مفهوم الأداء السليم من أول مرة (مفهوم عدم الخطأ).
- التدريب الفعال من أجل العمل على توضيح علاقات «العميل، المورد».

- الاهتمام بتأكيد خبرات ومهارات الأفراد بإعادة التدريب.

- الاستناد إلى أساليب فعالة عند التدريب وإعادة التدريب.

- التكلفة الكلية تكون المعيار الأساسى عند الشراء وليس السعر الأقل.

- النظر للمنظمة فى ضوء مفهوم النظم (الترابط بين أجزاء المنظمة).

- اتخاذ القرارات فى ضوء المعلومات المتكاملة.

ومن أهم الواجبات الأخرى التى يجب على الإدارة أداءها لمواجهة التحديات العالمية ما يأتى[١٢]:

- ضرورة توجيه دراستها فى اتجاهات ومجالات عمل جديدة.

- تطبيق خطط وسياسات مستحدثة ومتنوعة.

- إحداث تغيرات فى مراكز الإشراف وفى توزيع الأعمال والأنشطة على الأفراد.

- إحداث تغييرات فى السلوك الإدارى.

- الاستفادة من دروس وتجارب الدول المتقدمة.

- المشاركة فى إعادة النظر فى طرق وأساليب التعليم.

- الاحتفاظ بالمهارات والخبرات النادرة ومواجهة تعرضها لضغوط الهجرة.

خلاصة هذا المبحث: إن هناك تحديات عالمية تواجه الإدارة سواء فى الوقت الراهن أو فى المستقبل حيث يكون لتلك التحديات انعكاساتها على مكونات المناخ المحيط بالمنظمة ، ومن أمثلة تلك التحديات: التقدم التقنى المتلاحق، الإبداع أو الابتكار، الجودة الشاملة، وشروط التأهل للأيزو ٩٠٠٠، اتفاقية الجات من خلال منظمة التجارة العالمية.

هذه التحديات تفرض على الإدارة ضرورة التعامل معها بموضوعية من أجل تحقيق النجاح والبقاء والاستمرار.

هوامش ومراجع الفصل الثالث

(١) جون ماينر، أربع شخصيات إدارية وخمس طرق للنجاح.

(٢) عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٩.

(٣) د. أحمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة: إدارة جديدة لعالم جديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

(٤) د. أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، رؤية مدير القرن الحادى والعشرين، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠).

(٥) نفس المرجع السابق.

(٦) نفس المرجع السابق.

(٧) أ. د. فريد النجار – أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال بجامعة الزقازيق بينها. المؤتمر السنوى الثانى، القيادات الإدارية فى القرن الواحد والعشرين، ديسمبر ١٩٩٥.

(٨) د. أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، رؤية مدير القرن الحادى والعشرين، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠).

(٩) د. سيد الهوارى.

(١٠) د. نبيل الحسينى النجار، الإدارة: أصولها واتجاهاتها المعاصرة، الشركة العربية للنشر والتوزيع: القاهرة، غير مبين، ص ١٧١.

(١١) د. على السلمى، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو ...٩، ص ٣١.

(١٢) المرجع السابق.

الفصل الرابع: التوجه التسويقى وتفعيل الصادرات

وفيما يلى الموضوعات التى سنقوم بالحديث عنها فى هذا الفصل:

أولاً : ضرورة التغيير.

١ – مقدمة عن كون التغيير سنة الحياة.

٢ – استراتيجية مقترحة لتطوير أداء المدير نحو التغيير.

ثانيًا : التنمية العربية.

١ – السوق العربية المشتركة بين الأمل واليأس: نظرة موضوعية.

٢ – التنمية العربية فى مواجهة التحديات العالمية الجديدة: ضرورة حياتية.

* مقدمة.

* كيف تواجه الدول العربية التحديات العالمية (طوفان نوح).

ثالثًا : التوجه الإفريقى والشراكة الأوروبية... الأمل المنشود.

١ – مصر والكوميسا.

٢ – استراتيجية مقترحة لتفعيل الصادرات المصرية إلى السوق الإفريقية.

٣ – التسويق الدولى باستراتيجية عسكرية.

٤ – مصر والشراكة الأوروبية.

وسنقوم فيما يلى بتناول كل موضوع مما سبق بالشرح والتحليل.

أولا: ضرورة التغيير:

١ - مقدمة عن كون التغيير سنة الحياة:

لا يوجد عصر لا يحدث فيه تغيير ففى الوقت الحالى ثمة تزايد فى العوامل المسببة للتغيير وفى السرعة التى يجب أن تستجيب بها المؤسسات من أجل البقاء وقد يوجد العديد من المؤسسات التى تعيش مستمرة بشكل مذهل، فما هى العوامل المسببة لذلك؟

كما تحدثنا من قبل استمرار التغيير التكنولوجى فى التصاعد فلا تستطيع المؤسسات تجاهل التطورات التى تمنح مزايا للمؤسسات المنافسة لها، ومن النادر جدًا أن يمكن أن يحل تطور حديث محل تطور قديم دون أن ينجم عن تغييرات فى المهارات والمهام والهياكل وحتى بالثقافة الخاصة بالمؤسسة.

إن تزايد حدة المنافسة فى العالم قد يضطر بالكثير من المؤسسات إلى اكتساب مستويات الجودة التى حققها كبار البارزين فى الصناعة ولم يعد من المنطقى أن تفكر فى نطاق محدود خاص بقطر واحد فقط فقد ازداد أهمية هذا الاتجاه خصوصًا مع ظهور الإنترنت والتجارة الإلكترونية.

إن خصخصة المشروعات التى كانت تملكها الحكومة ويعتبر ذلك اتجاهًا عالميًا يتطلب وضع أنظمة حديثة من شأنها توجد منافسة وقوى فى السوق.

لقد كان الماضى متسمًا بالتجمد وعدم الاستجابة للتغيير وكانت الفكرة عبارة عن تقليل تكرار حدوث التغيير وبالتالى يمكن التحكم فيه بصورة أكبر وينخفض الاضطراب والفوضى داخل المؤسسة، وأثناء الفترة التى لم تستجب فيها المؤسسة للتغيير ستظهر الأمور المطلوب تغييرها ويحين الوقت الذى لابد من إجراء التغييرات فيه، وبعد القيام بتنفيذ التغييرات يتم تجميد كل شىء لمدة أطول، وإحدى الشركات التى كانت تقوم بهذه الطريقة كانت شركة SWISS وهى شركة أدوية عالمية وكل ذلك فى السبعينيات وكان من المفترض أن تقوم كل خمسة أعوام

بفحص التغييرات المطلوبة للاتجاه الاستراتيجى الخاص بالشركة والهياكل والعمليات اللازمة لتحقيق ذلك، ولابد من تغيير تلك التغييرات وإحكامها جيدًا فى فترة الخمسة أعوام جميعها.

إنما فى ظل الظروف الحديثة لا يتناسب اتجاه الاستجابة للتغيرات نظرًا للسرعة الفائقة التى تحدث بها الأمور، لذلك نجد المؤسسات لا حصر لها بتغييرات هامة بصورة متكررة حتمت عليها الأحداث الاستجابة فى إطار وقت محدد ولا يترك لها اختيار إجراء التغيير عندما تشعر أنها مستعدة لذلك.

فثمة شيئًا ما يحدث داخل المؤسسة أو خارجها يتم إدراكه على أنه تحديًا، ويتمخض عن ذلك ضرورة للتغيير من أجل مواجهة التحديد الجديد الذى يمثله فرصة أو تهديد، ويتعين على شخص ما فى المؤسسة تحديد التغيير اللازم ووضع تصور للمنافع التى تنجم عنه ويعمل على إنجاح التغيير.

إن لكل إنسان الحق فى أن يغامر بحياته فى محاولة منه لإنقاذها.

جان جاك روسو

ومن أقوال كونفشيوس «إن ما يثير قلقى هو ألا أتحسن فى مجالات تفوقى ولا استفيد من كل ما درسته، وأن أتغير لأحققه وأن أكون غير قادر على معالجة مواطن إخفاقى وعجزى».

إن التغيير هو سنة الحياة وهو الحقيقة الثابتة منذ خلق الأرض، والتغيير هو السبيل للنمو والتقدم والوصول إلى آفاق جديدة وهو الذى يساعد المؤسسات على الاستمرار والبقاء والتلاؤم فى المستجدات أولاً بأول، إن التغيير باق ودائم شئنا أم أبينا فانظر حولك تجد كل شىء يتغير باستمرار، الطبيعة من حولنا تتغير فالفصول أربعة والأحوال الجوية متقلبة حتمًا فى أنفسنا آية التغيير واضحة فالعمر يتغير والذوق يتغير حتى حاجاتك ورغباتك ووظيفتك ومنصبك وأولادك كل هذا نوعًا من أنواع التغيير، التكنولوجيا من حولنا أكبر دليل على تغير نمط الحياة العادية فى شتى المجالات، فى الطب فى الهندسة فى

المؤسسات الصناعية والخدمية واستخدامه الحاسب الآلى، الفاكس وآلات تصوير لمستندات وثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

إن التغيير ضرورى وهام للفرد نفسه وللمؤسسات بل للدولة فى سياساتها المختلفة والسؤال الذى يواجهنا فى كثير من المؤسسات اليوم هو لماذا يكره بعض الناس التغيير ويفضله آخرون؟

قال (هوراس) الفيلسوف العظيم «إذا أردت أن يكون لك أعداء، فعليك أن تحاول تغيير شىء ما» والإجابة على هذا السؤال تكمن فى طبيعة النفس البشرية فى هذه العناصر التى تتصف بالخوف، الخوف من المجهول من الفشل ومن المغامرة فطبيعة الناس تحب الاستقرار والسكينة والأمان وبعض الناس يرحبون بالتغيير أو الذين يقاومونه فيشعروا بأن التغيير سيخرجهم من منطقة الراحة، فهؤلاء الناس يخشون التغيير باستمرار؛ لأنهم تعودوا على العمل على وتيرة واحدة وبنظام محدد لذلك فقد يفقدون أى شىء ويجنبهم مواجهة التغيير والإقدام على أى نوع من المخاطرة، لكن الحقيقة المؤكدة أن الدنيا تسير من حولنا بسرعة البرق وهم يسيرون بسرعة السلحفاة، هذا الفارق الهائل فى القدرات والزمن واختراق المسافات يجعل من هواة عدم التغيير سلاحف تقيس اليوم بيومه مكيفين على أوضاعهم الحالية ولا يفكرون للأمام إلا بصعوبة بالغة.

وعلينا أن نعلم جيدًا أن محبى التغيير هم المتميزون ونحن ندعو مديرين هذا القرن أن يسعوا للتغيير ولا يحاولوا تجنبه، لقد خرج اليابانيون مهزومين من الحرب العالمية الثانية وأصبح لهم السبق فى مجالات كثيرة مستفيدين من الأزمة التى أطاحت بهم وكان لديهم من الشجاعة التى جعلتهم من أقوى اقتصاديات العالم ونموذج يحتذى به فى الإدارة، لذلك علينا أن نكون أسرع وأكثر مرونة لكى نتكيف مع كل الظروف المتغيرة من حولنا، علينا أن نخاطر وأن نتعلم من خبراتنا السابقة ونحاول أن نعدل فى أهدافنا وخططنا وطريقة عملنا باستمرار حتى نصل إلى الهدف المنشود، يقول روبرت جورفينا - الرئيس التنفيذى لشركة كوكاكولا» ربما تفشل إذا خاطرت، ولكن من الأكيد أنك ستفشل إذا لم تخاطر، وأعظم مخاطرة هى إلا تفعل شيئًا».

ويقول اليانور روزفلت: «سوف تنال القوة والشجاعة والثقة من كل تجربة توقفت عندها فى بادئ الأمر واعتراك الخوف، فبمقدورك أن تقول لنفسك: لقد عشت خلال هذا الموقف المرعب وأستطيع أن أواجه ما تأتى به الأقدار: يجب أن تفعل الشيء الذى تعتقد أنك تستطيع عمله وهذه هى المغامرة والشجاعة».

وسنوضح هنا الأسباب التى تجعل الأفراد يكرهون التغيير[1]:

١ - الشك: فالمدير دائمًا يتوقع الخسارة التى قد تنجم عن حدوث التغيير وهو دائمًا يردد «لا جدوى من ذلك» أو «لقد جربنا ذلك من قبل» ولكى يجعل من حوله يشعرون بنفس شعوره، نجده يذكر الأسباب التى تجعل التغيير يؤدى إلى الفشل.

٢ - المخاطرة: يقول جون ف. كيندى: إن أى عمل ينطوى على الكثير من المخاطرة والتكلفة، لكنها أقل بكثير عما قد ينجم عن الأعمال المريحة الآمنة عن سلسلة الأخطار والتكاليف طويلة المدى: «عادة نجد أن المدير يركز اهتمامه على ما يفقده من وقت ومال لإحداث التغيير فمثلاً قد يحسب أنه لإنشاء ثلاث مناطق جديدة سوف يحتاج إلى ٣ أشخاص تكلفة كل واحد منهم ٢٥ ألف دولار سنويًا، هذا مع إمكانية أن يحقق كل منهم ١٥ ألف دولار، فقد يفكر المدير فى المخاطرة التى تكمن فى إنفاق هذا المبلغ من المال وليس فى المخاطر بعدم الإنفاق.

ضع خطة تحريك الموظفين بين الأقسام المختلفة بناءً على قاعدة منظمة فعندما يعين شخصًا فإن معدل إنتاجيته تكون ٦٠٪ فى السنة الأولى، ويرتفع إلى ٧٠٪ فى السنة الثانية، ثم إلى ما بين ٨٠: ٨٥٪ فى السنة الثالثة، وتنخفض هذه النسبة إلى ٣٠٪ فقط بعد عشرة سنوات وذلك يتفق مع قاعدة «بيتر» التى تنص على أن الإنسان يصل إلى مستوى عدم الكفاءة، والطريقة التى بها يمكن أن نتغلب بها على ذلك، وتزيد من نسبة إنتاجيته هى أن نقوم بنقل الموظفين بين أقسام العمل المختلفة. عندما سئل الدكتور/ إبراهيم الفقى وهو مؤسس ورئيس مؤسسة CHEOPS INTERNATIONAL SEMINASSINC. عن الوقت الصحيح المناسب الذى يجب أن يغير فيه الإنسان وظيفته قال:

- عندما تصبح قادرًا على إجابة أى سؤال وحل أى مشكلة تصادفك فى العمل ولا تجد أى تحديات تحفزك للاستمرار فى العمل.

- عندما تشعر بالكسل الشديد عند مغادرة السرير للذهاب إلى العمل.

- عندما تشعر بأنك تفضل أن تذهب لأى مكان وأن تفعل أى شىء غير الذهاب للعمل.

- عندما تتوقف عن الغناء وأنت تأخذ حمام الصباح، وتكره فكرة الذهاب للعمل.

إذا شعرت بهذه الأعراض فاعلم أن الوقت قد حان لأن تغير عملك وإلا فإنك سوف تكون مضطرًا لأن تغيره بعد ذلك.

غير أماكن الأشياء من حولك من وقت لآخر، انقل دولاب الملفات إلى مكان مختلف وغير نظام أثاث حجرة مكتبك وغير شكل ملحوظاتك وغير من الدهانات وضع فازات الورد وهكذا....

إجعل اجتماعك يأخذ شكلاً جديدًا، لو أن أحد مرؤوسيك مثلاً يبدأ الاجتماع أو حدد مكانًا جديدًا لعقد الاجتماع وهكذا...

إذا استطعت أن تقوم بتغييرات طفيفة بشكل يومى سوف تستطيع أن تواجه التغيرات الأكبر وتستطيع التكيف معها.

٣ - التعود: يقول أوفيه «ليس هناك ما هو أقوى من العادة»، قد تسمع فى محيط العمل من يقول: «إننا نتبع طريقة معينة فى العمل هنا، ولا يمكننا تغييرها، أو مثلاً إننا نعمل بنفس الطريقة لمدة ٢٠ عامًا، فكيف تريدنا أن نغيرها الآن؟ فقد يجد المدير أو صاحب العمل راحة وأمان فى أن يستمر فى تأدية عمله بنفس الطريقة ثم يتعجب لماذا لم يحقق نفس النتائج التى كان معتادًا أن يحققها.

٤ - الخوف: يقول أرسطو «الخوف هو ألم ينبع من توقع الشر» ويقول هوراس» من يعيش فى خوف لن يكون حرًا أبدًا». إن الخوف شىء طبيعى ومن

سمات النفس البشرية وقد يكون مفيدًا أحيانًا وقد يكون ضارًا فى أحيان أخرى، لكن إذا استفحل الخوف وتمكن من النفس البشرية فى هذه الحالة يصبح الخوف مرض عضال، وعاق أمام استغلال قدراتنا وهنا علينا علاجه ومواجهته والتصدى له، والانتصار عليه، فشعور المدير بالخوف من التغيير قد يمنعه من مجرد التفكير فى التغيير ويجعله يفعل أى شىء لإيقافه.

٢ - استراتيجية مقترحة بتطوير أداء المدير نحو التغيير:

يقول فردريك مورفينسون «إن كل ما صنعه الإنسان بإمكانه أن يغيره»، عليك أيها المدير: إن أردت أن تحدث تغييرًا فى منظمتك على أى مستوى إدارى فعليك أن تتبع هذه المبادئ:

١ - اجعل التغيير قاعدة أساسية فى حياتك تنطلق فيها إلى آفاق مؤسستك وقت ما تشاء وانقل نفس الشعور إلى فريق عملك، فحاول أن تتحدث عن التغيير بصورة مستمرة ويومية وارسل ملاحظاتك إلى فريقك لتحثهم على الإبداع وأنشئ مجلة حائط تنشر بها الأخبار الجديدة كل يوم عن البيئة الخارجية لشركتك وما قد يحدث من تغير داخل منظمتك، بهذه الطريقة سوف تعود فريقك على تقبل التغيير وسوف يشعرون أنه أمر عادى وعمل طبيعى.

٢ - امنح فريقك شعورًا بالحرية ولا تجعل نفسك محاصرًا ومقيدًا بسياسات معقدة وإجراءات طويلة، ودع مرؤوسيك يقومون بالتعديلات الملحة ويقومون بتغيير ما يرونه ضروريًا، فهناك مثال على مدير لأحد الفنادق لم يتخذ قرار إعادة طلاء ردهة الفندق إلا بعد أن يحصل على موافقة خمسة أشخاص، وعندما حصل أخيرًا على الموافقة وكانت بعد تسعة أشهر كانت نسبة الأشغال بالفندق قد انخفضت بنسبة ٧٠٪ يقول برنارد شو «يعد التغيير دربًا من دروب المستحيل فى غياب التغيير، وهؤلاء الذى يعجزون عن تغيير عقولهم، يعجزون عن تغيير أى شىء، وهناك مثل صينى يقول «خطوة أخرى للأمام وأن الإنسان المخاطر هو الإنسان الحر».

كيف تقود فريق عملك للتغيير:

- ضع خطة مفصلة، وضع لها إطار زمنى محدد.
- ارفق بها شرحًا وافيًا وبطريقة مفهومة.
- اعرض الشرح بطريقة إيجابية.
- وضح التغيير المطلوب إحداثه بالمؤسسة وبيان أثره عليها.
- وزع نسخ من اقتراحاتك على الأعضاء بالمؤسسة.
- توقع الاعتراضات المحتملة وكن على استعداد لترد عليها بثقة.
- كن مستعدًا لتقبل النتيجة، فبعض الناس قد يقبلون التغيير بشكل إيجابى والبعض قد يكون سلبى أو متحفظ فراقب سلوكهم.
- احرص على أن تكون متواجدًا بشكل دائم معهم وأن تمد لهم يد العون والمساعدة.
- تحمل المسئولية أيا كانت النتائج.
- ابدأ فى المتابعة شيئًا فشيئًا.
- كن مرنًا وحاول أن تحدث التعديلات اللازمة كلما احتاج الأمر حتى تصل للنجاح.

كيف تكون مدير/ قائد يقود حملة التغيير

مما لا شك فيه أننا فى حاجة إلى ذلك المدير/ القائد، وهو الشخص الذى لديه القدرة على التأثير فى الأفراد والمرؤوسين وحثهم ودفعهم للعمل بكفاءة وفعالية، وعلى الجانب الآخر يتقبل الأفراد والمرءوسين أوامره بكل حب واحترام، فالقائد يجب أن يتسم ببعض الصفات التى تحدد معالم شخصيته سواء على المستوى الشخصى أو على المستوى الوظيفى، وما يهمنا هنا هو المستوى الوظيفى، فمن أين يحصل القائد على سلطته، ثم كيف يستطيع أن يؤثر فى

الأفراد، ليس فقط بالسلطة الممنوحة له وإنما أيضًا بكفاءة ومقدرة، وسنتحدث فيما يلى على مصادر السلطة التى يحصل عليها المدير وتساعده على اعتلاء كرسى القائد وذلك بشىء من التفصيل:

١ - سلطة المركز/ المكانة POWER OF POSITION: هى تلك السلطة التى من خلالها يحصل المدير على السلطة والقوة وهى مستمدة من الكرسى الذى يجلس عليه ومنها يستطيع أن يقوم بالآتى:

١/١ سلطة إعطاء المكافآت والحوافز REWARDS: كأن يقول المدير لمرؤوسيه إذا فعلتم ما آمركم به بكفاءة سأعطيكم مكافأة.

١/٢ سلطة التخويف COERCION: كأن يقول المدير لمرؤوسيه إذا لم تفعلوا ما آمركم به سأعاقبكم.

١/٣ سلطة الشرعية LEGITAMACY: كأن يقول المدير لمرؤوسيه أنه يجب عليكم فعل ما آمركم به لأننى ببساطة رئيسكم فى العمل.

٢ - السلطة المستمدة من الشخصية: هى تلك السلطة التى تعتمد على شخصية المدير من حيث قوتها وسماتها والكاريزما:

٢/١ سلطة الخبرة والمعرفة ETPERTISE: كأن يمتلك المدير معرفة ومعلومات وخبرة تجعله يتفوق على من حوله فتكون لديه سلطة العلم.

٢/٢ سلطة السند (المرجع) REFERENCE: وهو الشخص الذى يتم الرجوع إليه دائمًا طلبًا للمعلومات حبًا فى هذا الشخص ورغبة دائمة فى التقرب إليه والتشاور معه.

كيف يقوم المدير/ القائد بتحويل هذه السلطة إلى قوة تأثير فى الآخرين:

١ - أن تكون فى وسط الأحداث (CENTERALITY): فعلى المدير، القائد أن يحاول أن يخلق شبكة معلوماتية، وأن يكون هو مركزها ليطلع على كافة المعلومات الواردة والصادرة من عمله، وعليه أن يتجنب أن يكون بعيدًا عن الأحداث ISOLATRD.

٢ - الظهور والإبهار (VISIBILITY): فعلى المدير/ القائد أن يظهر أعماله وإنجازاته ويظهر أنه الشخص المؤثر فى المنظمة ولا يكون مترددًا أبدًا فى حضور اجتماعات تتطلب عرض أعمال المنظمة، وأن يشارك فى اتخاذ قرارات لها تأثير كبير فى حياة المنظمة، كما يجب أن يقوم بالأعمال التى تظهر مواهبه فى القيادة والمقدرة على الإنجاز، وأن يظهر بدور الفارس النبيل مع الزملاء والحاكم العسكرى فى تنفيذ بعض الأوامر، أو بمعنى آخر أن ينجز أعماله بديمقراطية المشاركة وديكتاتورية التنفيذ.

ثانيًا: التنمية العربية

١ - السوق العربية المشتركة بين الأمل واليأس: نظرة موضوعية

هل هناك أمل فى قيام الوحدة العربية؟ هل السوق العربية المشتركة مجرد حلم يراود الساسة والاقتصاديين؟

مما لا شك فيه أن على خريطة العالم لن تجد دول متكاملة ومتلاحقة، تجمع فيها كل مقومات الوحدة المادية والروحية كما هو الحال الخريطة العربية.

أولا: تتكلم لغة واحدة ويدين معظمها بدين واحد هو الإسلام وتتعايش فيها الأديان السماوية الثلاثة بكل مذاهبها ومللها ولعلها أكثر مناطق العالم تسامحًا وتعايشًا بين كل هذه العقائد والمذاهب.

تتميز المنطقة العربية بموقع جغرافى واستراتيجى فريد فمعظم هذه الدول مناطق خصبة، وادى النيل، وادى دجلة والفرات، سهول شمال إفريقيا، وتنتج بوفرة كل المحاصيل وتضم هذه الدول كل مقومات الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، كل هذه الصناعات المدنية والاستراتيجية، بل وكل مقومات التكنولوجيا العليا والحديثة (TECHI)لديها من الصلب والحديد حتى اليورانيوم ما يكفى لاستغلالها استغلالاً شاملاً عن الدول التى تتحكم فى هذه الصناعات[٢].

بالإضافة لما سبق يتمتع الوطن العربى بأجمل المقومات السياحية والدينية والروحية للديانات الثلاث وتملك أهم من كل ذلك مواهب علمية وخبراء ورجال تكنولوجيا ينتشرون فى أرقى المعاهد الدولية.

ثانيًا: تملك الدول العربية سلاحًا مقبولاً من أساطيل بحرية طيران وتتحكم كواقع استراتيجى متميز بمداخل البحرين الأبيض والأحمر والمحيط الهندى والخليج العربى.

مما سبق يتضح أن الوطن العربى لا تنقصه الموارد سواء مادية أو بشرية أو حتى تكنولوجية بل مؤهل لكى يكون قوى كبرى عظمى ولكن السؤال كيف يتم ذلك؟ كل هذه المقومات التى وهبها الله للوطن العربى كانت موجودة طوال الوقت ومع ذلك لم تقع الوحدة العربية، بل أقامت إسرائيل داخل المنطقة ودبت الصراعات والخلافات بين الدول العربية.

وإذا نظرنا للوطن العربى والمطامع التى نسجت شباكها فى الظلام لتوقع به سنجد أنها منذ مائتى عام حيث المواجهة مع الحروب الصليبية أو حروب الفرنجة كما سماها العرب بحق، فهى كانت حروب استعمارية وليست دينية، ويؤرخ للاستعمار الحديث اكتشاف فاسكو دى جاما طريق رأس الرجاء الصالح ذلك الطريق الدائرى إلى الشرق ليلتف حول ظهر الإسلام بعد طرد العرب من الأندلس وقد عاد فاسكو من رحلته إلى الهند بالذخائر والثروات التى حولت البرتغال إلى دولة كبرى وظلت مائة عام تسيطر على المحيط الهندى، ونزلت وطأتها على البلاد العربية وكان من مشاريع البرتغال الاستيلاء على المدينة وقبر الرسول محمد ﷺ فى مقابل استرداد قبر المسيح عليه السلام.

وبعد البرتغال زحفت هولندا واستولت على ما يسمى بجزر الهند الشرقية، ثم دخل الميدان كل من فرنسا وبريطانيا وفازت بريطانيا بالغنيمة الكبرى وهى الهند.

وفى ظل الصراع الدولى وقع العالم العربى فريسة تقاسمتها الدول الأوربية الاستعمارية الكبرى، حيث احتلت بريطانيا عددًا من البلدان العربية وكذلك فرنسا وحينما اتحذت إيطاليا تطلعت إلى نصيبها ثم كانت إسبانيا وظلت البرتغال فى الخليج مائة عام، وحينما قويت واشتدت ألمانيا صار الهدف الأساسى لديها هو السيطرة على البلاد العربية وأنشأت ما يسمى سكة حديد برلين/ بغداد.

وظل النضال العربى خلال الحرب العالمية الأولى للاستغلال وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية واستطاع العرب أن يجهزوا على الإمبراطورية البريطانية فى السويس سنة ١٩٥٦ ثم فى اليمن الجنوبى وانسحبت فرنسا من الجزائر، وإيطاليا من ليبيا واكتشف العرب بعد القضاء على الاستعمار الأوروبى أنهم يواجهون الاستعمار الجديد فى معركة غير متكافئة لاتزال على أشدها، فكان الشرق الأوسط مطمع أنظار الولايات المتحدة الأمريكية من القرن الماضى ثم أنشأت إسرائيل فى المنطقة حيث أنشأها الغرب لتكن أداته للهيمنة على المنطقة.

والسؤال هل هناك أمل فى الوحدة العربية؟

٢ - التنمية العربية فى مواجهة التحديات العالمية الجديدة: ضرورة حياتية.

* مقدمة:

لقد ظهرت فى أواخر القرن العشرين تحولات اقتصادية بالغة الأهمية أثرت تارة إيجابيًا وتارة أخرى سلبية، فمن التأثيرات الإيجابية على المستوى العالمى كان هناك زيادة فى الإنتاجية والرخاء، ومن الآثار السلبية الأزمات المالية والاقتصادية. فالأزمة المالية الأخيرة التى هزت دول جنوب شرق آسيا ما هى إلا مظهر من مظاهر هذه التحولات الاقتصادية الهائلة وكان لها أشد الأثر على المستوى العالمى، خصوصًا» وأنها تزامنت مع عصر جديد يعيشه العالم الآن وهو عصر العولمة الذى نادى به الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش ١٩٩٢ وأخذت الدول فى كل أنحاء المعمورة تطلق الصيحات والكتابات هنا وهناك عن المغول القادمين، الكاسحين للأخضر واليابس فى ظل ظروف ومتغيرات اقتصادية تتأرجح بين القوة والهزيان فى أنحاء المعمورة.

فالعالم تغير تغيرًا «جذريًا» وبسرعة فائقة منذ الثمانينيات، فمن كان يتصور أن ينهار الاتحاد السوفيتى وسور برلين وتنتهى مشكلة التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا، ويتمكن الإنسان من بلوغ ذروة العلم وظهور الاستنساخ الآدمى وبلوغ المريخ والفيمتو ثانية والهندسة الوراثية وغيرها من الإنجازات التى طرأت على العالم فى الآونة الأخيرة. هل بعد كل هذه الأحداث والتطورات الهائلة التقنية والعلمية والثقافية (ثورة المعلومات) هل سيستفيد العرب من هذه

التحولات؟ أم سيظلوا منكفئين على أنفسهم، ومنعزلين فى جزيرة بعيدة عن العالم لا يعرفون سوى عالمهم الداخلى وما العالم الخارجى بالنسبة لهم سوى أشباح وأضغاث أحلام!

بطبيعة الحال لابد للعرب أن يستفيدوا من هذه التحولات، وأن يستفيدوا من انتعاش الاقتصاد العالمى وتعميم آليات السوق وإزالة الحواجز العائقة للتبادل الخارجى واستتباب الأمن والسلام خاصة فى منطقة الشرق الأوسط (المنطقة الملتهبة) وذلك إن شاء الله بعد حل مناسب لمشكلة فلسطين وتحقيق الحلم العربى بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة لها اقتصادها المستقل ودخوله داخل المنظومة الاقتصادية العربية.

فالتغيرات الدولية التى تفرضها العولمة من شأنها أن تعمل على تغيير طبيعة عمل الاقتصاد العالمى وأن تعمل على إزالة الحواجز المكانية والمسافات الجغرافية مع ما ينتج عن ذلك من تأثير وتأثر بانعكاسات تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية.

العولمة وضع قائم يسير فى اتجاه بسرعة عالية ولا يمكن تغيير مساره فهو يستمد قواعده من تطورات التقنية العالية التى تفوق تطورها قدرات الدول المنعزلة على نفسها. فهذه الدول الأفضل لها أن تحمى شعوبها وتحمى أوضاعها الاقتصادية والسياسية والثقافية... إلخ من التدهور والذبول وربما التلاشى أمام هذا الطوفان الذى سيغرق كل العالم ولن يبقى بعده سوى الأقوياء تمامًا، مثل طوفان النبى نوح ﷺ أنهى العالم ولم يبق بعد إلا ما شاء الله أن يبقى. لذلك ينبغى على أمتنا العربية أن تفيق من غفلتها وتقوم بالاصطلاحات اللازمة لذلك من الآن وإلا فات عليها الأوان.

والسؤال هو هل تتأثر الدول العربية حاليًا بالأزمات المالية والاقتصادية التى تحدث فى العالم؟

بلا شك حتى الآن لم تتأثر الدول العربية بهذه الهزات والسبب لا يكمن فى كون اقتصاديات هذه الدول قوية ومحصنة من الأزمات بل لأنها منعزلة عن

العالم المحيط بها ولم تتفاعل حتى الآن مع العولمة بقدر كافٍ طيلة السنوات الماضية مما أدى إلى محدودية التفاعلات الاقتصادية التى تربط الدول العربية بالدول التى تحدث بها الأزمات، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الدول التى تسبب الأزمات المالية فى العالم. كذلك لأن الدول العربية ليست جزءًا مؤثرًا فى النظام المالى العالمى.

عكس الحال حدث لدول جنوب شرق آسيا التى تربطها بالعالم الخارجى روابط مالية واقتصادية وثيقة لذلك عند حدوث هزة مالية عالمية اهتزت أركان الاقتصاد فى تلك الدول وتأثرت بها خاصة وأن الأزمة المالية التى تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا كانت نتيجة التوسع الائتمانى المفرط والافتقار إلى الرقابة والإشراف المالى وظهور أزمة ثقة سادت الأسواق المالية وأدت لهروب المستثمرين، وهذا التوسع الائتمانى كان مبنيًا على أساس العملة الدولية وهو الدولار الأمريكى ذلك الديناصور التى بدأت ملامح انقراضه فى الظهور؛ حيث قامت تلك الدول بالاقتراض والاقراض من السوق الخارجى بالدولار الأمريكى وبالتالى كانت جميع معاملاتها دولارية أمريكية، فكانت تلك الدول حلقة فى سلسلة التجار العالمية وأى هزة مالية دولية كانت وبلا شك ستؤثر عليها.

أما الدول العربية فكانت ومازالت تقوم بتمويل العجز فى الموازين الداخلية عن طريق الاقتراض من الداخل مقومًا بالعملات المحلية، أى عكس دول جنوب شرق آسيا التى كان الاقتراض من المصارف الخارجية بالدولار الأمريكى.

كذلك الاتحاد الأوروبى لعب دورًا مهمًا فى حماية الدول العربية من الأمة العالمية؛ حيث إن الاتحاد الأوروبى يحتكر نحو ٤٤٪ من تجارة مصر، وأكثر من ثلثى التجارة الخارجية للمغرب وأكثر من ثلث تجارة بقية الدول العربية. ولأن أوروبا لم تتأثر مباشرة بالعاصفة المالية الآسيوية فتجنبت الدول العربية مخاطر انعكاسات الأزمة بفضل صلابة وقوة اقتصاديات الدول التى تتعامل معها.

والأزمة المالية إذا اشتدت آثارها وظلت لفترة طويلة سوف تؤثر وبلا شك على الدول العربية خاصة وأن دول جنوب شرق آسيا تعتبر من أهم الدول المستوردة

للنفط العربى وبالتالى سوق تتأثر السوق النفطية العربية فى شكل انخفاض فى الكميات المصدرة وتراجع الإنتاج ومن ثم خفض الأسعار.

كيف تواجه الدول العربية التحديات العالمية (طوفان نوح):

لا شك أن العالم العربى لن يستمر طويلاً فى حماية نفسه أمام هذا الطوفان الكاسح. فإذا لعبت الصدفة دورها فى تلك الآونة ولم تتأثر بالأزمة فى جنوب شرق آسيا أو بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا لن يستمر طويلاً خاصة وأن الاقتصاد العالمى يتوقع أن يتسم فى القرن الواحد والعشرين بنسق سريع من التحولات والابتكارات ودرجات عالية من التشعب والتعقيد. فهل الاقتصاد العربى سيستطيع أن يساير تلك الحركة وينصهر بداخلها فى عالم واحد مفتوح على بعضه البعض وإن كانت أحواله متقلبة. صحيح أن العالم العربى تغير فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين وحقق تقدمًا ملموسًا يمكنه من مواجهة تحديات العالم بقوة أكبر وكفاءة أعلى فقد أنشئت بنية تحتية وتطور شكل الاقتصاد العربى وأبرمت مواثيق عربية تدعم مواقف سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية... إلخ. وتحسن وضع الإنسان العربى إلا أن الإنجازات مازالت متواضعة فى أبعادها وآثارها مقارنة بحجم التحديات القادمة والتقلبات الممكنة.

من بين التحديات الخطيرة التى تواجهها الدول العربية داخليًا هو نقص الموارد المائية وزيادة السكان وانتشار فاقة البطالة والفقر. أما التحديات الخارجية فهى مواكبة التطورات التقنية والعلمية والالتزام بمتطلبات حماية البيئة وذلك حتى يدخلوا السوق العالمى فالتقدم الحاصل يوميًا فى ميادين النقل والمواصلات والفضاء الكونى والهندسة الوراثية وطرق تنظيم المؤسسات وتشغيل العمالة لا يترك مجال للتباطؤ والتأنى، فالتأقلم السريع أصبح حياة أو موت أو صار ضرورة حياتية لا يمكن لأى مجتمع أن يبقى دائمًا ومتحركًا من دونها.

هناك تحديات أخرى يواجهها العالم العربى وهو تعزيز التكتلات الإقليمية وتغيير شبكة العلاقات الاقتصادية من الشكل الهرمى إلى الشكل الشبكى التى

تتعدد فيه المسئوليات والسلطات وتحرير التجارة العربية وحرية نقل رؤوس الأموال واتساع دائرة الاندماجات الاقتصادية العربية الكبرى.

لا يمكن للدول العربية أو لأى دولة فى العالم أن تحمى اقتصادها ومجتمعها من الأزمات الدائمة التجدد إن لم تقو هياكلها وتدعم أواصر الصلة بينها وبين الأقرب لها جغرافيًا واجتماعيًا، لذلك فتحقق عربية متكاملة تتصف بالديناميكية فى مضمونها ومحدداتها وآلياتها هو الدرع الوحيد الصاروخى العربى لتفادى الانعكاسات السلبية للاندماج فى الاقتصاد العالمى.

لذلك النداء المعهود أيها العرب أفيقوا واستيقظوا من الثبات ومن الإغفاءة التى أنتم عليها، على الدول العربية أن تذوب بعضها فى بعض وأن تصنع لنفسها عولمة عربية أولاً ثم ندخل بها العولمة الكبرى ولتكن هذه العولمة العربية البداية التى تسبقها بدايات.

فى سبيل التنمية المتكاملة هناك متطلبات كثيرة تكمن فى استيعاب الثقافة الجديدة بما فيها تنظيم الإدارة والمؤسسات وإدارة الأعمال والقدرات البشرية التى تعبتر من أهم المتطلبات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واتستغلال الثروات الموجودة.

كذلك مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التى قامت بها بعض الدول العربية فى السنوات الماضية وبالأخص مصر التى خطت خطوات سريعة فى هذا المضمار من بنية تحتية إلى إنشاء شبكة طرق وكبارى عالية المستوى، كذلك العمل على ترشيد استخدام الموارد ومعالجة الفاقد منها وتخفيض العجز فى الموازنات العامة وإفساح المجال لقوى السوق لخلق ظروف أكثر واقعية لأداء عوامل الإنتاج وإحداث تشابكات ما بين الأسواق العربية بما يمكن من تحقيق معدلات مقبولة للنمو.

القضاء على البيروقراطية والترهل الإدارى والتشابك ما بين القوانين.

تمكين رءوس الأموال من التحرك بسهولة ويسر بين الدول العربية وما يستتبع ذلك من إنشاء أسواق لرأس مال عربى قوى تتم المراقبة تتم عليه

والأشراف من جهات مستقلة بعيدة عن الحكومات ويتم تشابكها مع بعضها البعض وتقويتها بهدف توسيعها ومضاعفة الجهود ولإنشاء سوق عربية مالية إقليمية تتميز بالعمق والإفصاح المالى والشفافية والقدرة على مواجهة التحديات الخاصة بالتمويل المالى الدولى.

نقل رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى دول الخارج إلى داخل الدول العربية ذاتها للاستفادة منها فى عناصر التنمية المختلفة بدلاً من أن يستفيد منها من لا يستحق وها هو الوقت أثبت أنه بمقدور دولة القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية) أن تهيمن وتسيطر على تلك الأموال والأكثر من ذلك التحفظ عليها ولها من الحجج والبراهين مثل عرض المحيط وعمقه لكى تتجنب فقط استفادة العرب منها وأن تعمل جاهدة على نقلها للداخل والاستفادة منها.

كذلك من أهم المتطلبات لإحداث تنمية عربية متكاملة هو دعم القطاع الخاص، فهذا القطاع مدعو لأن يلعب الدور الأساسى فى استراتيجيات التنمية فى العقود القادمة كما يحدث فى العالم أجمع من حيث الانفتاح والتحرر الاقتصادى واستجابة هامة وملحة لمتطلبات العولمة. فهذا القطاع مازال فى الدول النامية يعانى النقائص والعجز فى دوره المهم متمثلاً فى صغر حجم وحداته وثقل مديونياته وضآلة قدراته على استيعاب الكفاءات والخبرات وعدم اهتمامها بالتجديد والخلق والإبداع وتفضيلها للتنظيمات الهرمية على التنظيمات الشبكية (Gride) التى تتساوى فيها الأدوار والمسئوليات وتكثر فيها المبادرات والمساهمات، فهذا بالطبع لا يمكن أن يتماشى مع متطلبات العولمة والثورة المعلوماتية والألكترونية، كما أنه لم يعد بقدرة أحد أن يوقف عجلة الانفتاح والاندماج وأن يقلص حركة وحدة المنافسة الشديدة القادمة.

تجدر الإشارة هنا أن هناك دول عربية كانت تخشى العالم الخارجى وقامت بالانكفاء على نفسها وقامت بتأميم الشركات الأجنبية ومنعت الملكية لغير مواطنيها ها هى نفسها اليوم تحاول جذب الاستثمار الأجنبى وتمنحه الامتيازات والتهسيلات المختلفة. هذا التوجه على جانب كبير من الأهمية فمن شأنه أن

يقيم شراكة متوازنة بين الدول العربية والدول الصناعية الكبرى على عكس ما كانت عليه فى الماضى.

إذا ناقشنا التحديات التى يمكن أن تواجه الدول العربية على المستويين الداخلى والخارجى والتحديات الأخرى المهمة التى يمكن أن تؤثر على التنمية العربية لنا أن نقول أن العولمة أو كما نسميها طوفان نوح يمكن للدول العربية أن تقف ليس فقط أمامه لتصده وتقلل من آثاره السلبية ولكن أيضًا تستفيد منه وتؤثر فيه. فلابد للعرب أن يستعدوا، فالأمر جلل والخطب خطير، وله أبعاده الخطيرة فى كافة المجالات فنحن مشرفون على عصر انفتاحى سوف نستمع إلى موسيقى واحدة وثقافة واحدة واقتصاد واحد لا دخل للدولة نهائى فيه ولا يستطيع أحد أن يوقف هذا الطوفان أبدًا حتى ولو أقمنا سدودًا لمنعه إلا إذا حدث تطورات فى غضون سنوات قليلة تغير الموازين الدولية من قطب واحد يحكم العالم إلى أقطاب ولربما يكون لكل منها رأى آخر فى السياسة الاقتصادية على العالم.

ثالثا: التوجه الإفريقى والشراكة الأوروبية.. الأمل المنشود

١ - مصر والكوميسا

وقد انضمت مصر لهذا التجمع فى القمة الثالثة لها التى انعقدت فى كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية فى يونيو عام ١٩٩٨.

الإنجازات التى حققتها الكوميسا:

منذ بدأت مجموعة الكوميسا فى عام ١٩٩٤ ثبت ما يعرف بمفهوم (التكامل ذو التوجه السوقى) حيث تم إعطاء فرصة للقطاع الخاص ليساهم فى النشاط الاقتصادى بصورة ملموسة وأن ينتج سلعًا ذات جودة عالية قادرة على المنافسة وأن يتم التركيز على الصناعات التمويلية ذات القيمة المضافة العالية وكذلك تثبت مفهوم (التنمية متعددة السرعات) والتى تعنى إعطاء مهلة للدول الأعضاء

الأقل نموًا والتى تواجه ظروف خاصة لتنفيذ بنود الاتفاقية فى إطار هذه المجموعة، وقد حققت المجموعة عديد من الإنجازات حيث نجحت حيث نجحت فى تخفيض ٦٠٪ من إجمالى الرسوم الجمركية فى عام ١٩٩٤، ثم وصلت إلى ٧٠٪ فى عام ١٩٩٥ ثم إلى ٩٠٪ فى عام ١٩٩٨، وتم إزالتها تمامًا فى عام ٢٠٠٠، حيث حيث بدأت منطقة التجارة الحرة بين هذه الدول، كما قررت مجموعة الكوميسا مؤخرًا قابلية تحويل العملات الوطنية بين هذه الدول الأعضاء وذلك على أربعة مراحل تنتهى فى عام ٢٠٢٥ وذلك تمهيدًا للوصول لتطبيق عملة موحدة لم يتم الاتفاق على اسمها بعد.

علاقة مصر بمجموعة الكوميسا : [٣]

فى إطار محاولات للوفاء بشرط منظمة الوحدة الإفريقية التى تطالب كل دولة إفريقية بالانضمام إلى تكتل اقتصادى إفريقى قامت مصر بدراسة العديد من التكتلات الاقتصادية الإفريقية للوقوف على أنسبها وانتهت إلى أن أنسب هذه التكتلات هو تكتل P.T.A والذى تحول إلى الكوميسا فى عام ١٩٩٤ وقامت مصر بطلب العضوية فى عام ١٩٩٣ ولكن طلبها قوبل بالرفض بسبب اعتراض بعض الدول الأعضاء حيث تعتبر موافقة دول الجوار للعضو شرط للدخول فى العضوية ولكن المحاولات المصرية استمرت ونجمت من وصول الدبلوماسية المصرية فى النهاية إلى الحصول على موافقة المجلس الوزارى للكوميسا فى نوفمبر ١٩٩٧ وتم الحصول على موافقة بالإجماع على عضوية مصر يونيو ١٩٩٨.

اثر الكوميسا على الصادرات المصرية:[٤]

- من متابعة تطور الصادرات والواردات المصرية من دول الكوميسا يتضح الآتى:

- رغم أن هناك زيادة فى حجم الصادرات المصرية إلى دول الكويسا إلا أن الزيادة كانت بصورة أكبر فى الواردات من هذه المجموعة وهذه الزيادة حدثت عام ٢٠٠٠ أى بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة بين أعضاء المجموعة.

- إن العجز فى الميزان التجارى المصرى مع هذه المجموعة ارتفع بصورة كبيرة خاصة بعد عام ٢٠٠٠ وهو ما يعنى أن الاتفاقية أثرت على جانب الواردات من تأثيرها على جانب الصادرات.

- ولا شك أن هناك العديد من الأسباب التى تقف وراء هذا الوضع والتى تقلل من استفادة مصر من هذه الاتفاقية وتزيد العجز التجارى المصرى مع هذه المجموعة، وهذه العوامل تعتبر بمثابة تحديات تفرضها عضوية مصر فى مجموعة الكوميسا على الاقتصاد المصرى، ومن هذه العوامل ما يرجع إلى جودة المنتجات المصرية وجهود التصدير المصرية للأسواق الإفريقية ومنها إلى ظروف تتعلق بطبيعة الأسواق الإفريقية نفسها أن تتعلق بقواعد المنشأ المعمول بها فى اتفاقية منظمة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا.

٢ - استراتيجية مقترحة لتفعيل الصادرات المصرية إلى السوق الإفريقية

تتضمن الاستراتيجية المقترحة مدخل لتنشيط الصادرات المصرية إلى الأسواق الإفريقية والاستفادة من إمكانات إفريقيا الواعدة، حيث يتم ذلك من خلال منهج متكامل يشمل السياسات الحكومية، والإدارة المتبعة فى شركاتنا، والجوانب ويشمل المعاهد والاتفاقات الدولية سواء الثنائية أو الجماعية، أو خلال أسواق دول مشتركة معًا فى شراكة اقتصادية وتجارية، وفيما يلى جوانب هذه الاستراتيجية:

أولا: على المستوى الحكومى

يتضمن هذا المستوى العمل على المستويين الداخلى والخارجى، فالمستوى الداخلى يتطلب العمل على أكثر من محور، حيث يمكن إجراء التنسيق والتكامل بين كلا من وزارتى الصناعة والبحث العلمى، بالإضافة إلى الجامعات حتى يمكن عمل تحديد للصناعات التى تتمتع مصر فيها بمزايا تنافسية، ويتم التركيز عليها لتكون قاعدة انطلاق لمنتجاتنا، والتى يجب أن تتسم بالجودة العالية والسعر الرخيص، ويتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية فى التوقيتات المناسبة.

كما يمكن تحديد القواعد والنظم التى تتوافق ومعايير الجودة العالمية المطلوبة فى المنتج المصرى والالتزام بها، وضرورة وجود رقابة من الدولة على هذه المنتجات وعدم السماح بتداول أية سلع وخدمات تختلف مع هذه المعايير، وإلا تتعرض الشركات والمصانع المخالفة لغرامات مالية وإدارية.

أما بخصوص زيادة الحوافز الاستثمارية على أسس موضوعية للمشروعات التى يثبت لها الجدية فى الإنتاج والتصدير، فيتم تشجيع هذه المشروعات بكل صور الدعم المناسب سواء المادى أو المعنوى. كما يجب العمل على إزالة كافة العقبات الإدارية والبيروقراطية وكافة الإجراءات واللوائح التى تعوق المصدرين لإتمام عملية التصدير.

ومن الضرورى أن تقوم الحكومة بإنشاء شبكات نقل بحرى وجوى وبرى للأسواق المستهدفة وضرورة خفض رسوم الشحن للمصدرين وامتلاك أساطيل مصرية قادرة على توصيل منتجاتنا فى الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة وذلك بالتنسيق مع وزارتى التجارة والنقل ومنظمات التمويل المحلية والعالمية.

كما يجب تهيئة الجهاز المصرفى على منح التمويل المناسب للمصدرين بشروط مناسبة، بالإضافة إلى تشجيع شركات التأمين للعمل على ضمان تأمين البضائع المصدرة ضد أخطار النقل والشحن.

ثانيًا: على المستوى الخارجى

يمكن إجراء توسع فى الشراكة التجارية مع الدول الإفريقية غير الأعضاء فى الكوميسا وذلك بهدف زيادة الأسواق المستهدفة والحصول على حصص تسويقية مناسبة وغزو هذه الأسواق تصديريًا. وبحث وسائل تعزيز الصادرات المصرية فى اكتشاف الفرص التصديرية المختلفة، وتعريف المصدرين بجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بها وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة فى الأسواق الخارجية، ودراسة الاستثمار فى مشروعات الإنتاج الصناعى والزراعى والخدمى الموجه للتصدير، هذا فضلاً عن الموجه للتصدير، هذا فضلاً عن الترويج للصادرات المصرية لدى المستوردين الرئيسين

مع مكاتب التمثيل التجارى بالخارج كما يمكن أيضًا تكليف مكاتب التمثيل التجارى بتزويدنا بالدراسات التمهيدية والتفصيلية عن الأسواق الإفريقية المستهدفة وتقدم إلى الجهات والمؤسسات المعنية، حيث يمكن البحث والدراسة عن الموضوعات التالية:

١ - حجم الطلب المتوقع على السلع أو الخدمات المستهدف تصديرها.

٢ - خصائص المنتجات طبقًا لأذواق المستهلكين بكل سوق إفريقية على حدة.

٣ - الطرق المختلفة لتغليف المنتجات وفقًا لتفضيلات المستهلكين فى الأسواق المختلفة.

٤ - توقيتات توفير المنتجات فى الأسواق.

كما يمكن إنشاء معارض مصرية فى مختلف الدول الإفريقية المستهدفة، وذلك لتعريف المستهلك بالمنتجات المصرية وجودتها وأسعارها، ويمكن إجراء ذلك عن طريق التنسيق المستمر بين الوزارات المعنية فى هذا الشأن لمعرفة المعوقات التى يقابلها المصدرون فى الدول الخارجية، والعمل على إدراك نقاط القوة والضعف فى الإجراءات والسياسات المصرية للسير قدمًا نحو الأفضل.

ثالثًا: على مستوى المنظمات

إن مديرو المنظمات على كافة المستويات الإدارية المختلفة يقتنعون بفكرة التوجه التسويقى، ليكون نقطة البداية اللازمة والضرورية للتصدير للخارج، ويستوجب ذلك عمل الخطط والبرامج الزمنية ووضع أهداف استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية وطوارئ لمواجهة هذا التوجه التصديرى. كما يقوم المديرون أيضًا بالاهتمام بدراسات السوق وينشئون أقسامًا خاصة بأنشطة التسويق بشركاتهم، فلا يمكن أن يكون هناك تصدير بدون دراسة وبحث، حيث يتم دراسة أسواق الدول المراد التصدير إليها وتحليل اتجاهات الطلب فيها حسب ظروف الأسواق، سواء من حيث حجم الطلب وتوقيته وأذواق المستهلكين وسعر المنتج.

إن تصميم برامج فعالة لإدارة الجودة الشاملة لتحسين المنتج المحلى حيث لابد أن يستمر التحسين والاستمرار فى الابتكار والتجديد والتطوير بما يتناسب مع تنوع الأذواق. ولابد من الاهتمام بمبدأ التنافس بالوقت TIME - BASED COMPETITION بحيث يتم تقليل الوقت اللازم بين تقديم المنتج أو الخدمة وتسليمهم للسوق.

٣ - التسويق الدولى باستراتيجية عسكرية

(١) مرحلة الإعداد:

وسوف نقوم بتقسيم هذه المرحلة إلى المراحل التالية:

- مرحلة الحشد:

* يتم حشد العقول الاقتصادية والإدارية المعنية بالتسويق الدولى وحشد القدرات الفنية للأجهزة المعنية لشئون الترويج والإعلان لوضع الخطة التسويقية اللازمة.

* يتم عمل دراسة متأنية للدول الإفريقية التى سيتم التركيز عليها فى بداية الخطة والتى تتسم بتوفير مواد خام تدخل فى إنتاج العديد من السلع المصرية لتكون مناطق ارتكاز للتحرك المصرى.

* تنشيط التمثيل التجارى فى هذه الدول وخلق آليات تسويق تبنى فكرة «التسويق حياة أو موت».

* عمل جدول زمنى ووضع أهداف استراتيجية قصيرة وطويلة الأجل.

- مرحلة جمع المعلومات (دور الاستخبارات الاقتصادية):

* يتم تجميع كافة المعلومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية عن الدول المستهدفة.

* يتم جمع معلومات عن الشركات دولية النشاط والشركات المحلية الموجودة فى تلك الدول تتمثل فى حجم رؤوس الأموال المستثمرة - الحصص السوقية -

أنواع السلع والخدمات الموجودة - معايير الجودة المطبقة - نوعية الطلب وأذواق المستهلكين.

- مرحلة جس النبض (SHOOT IN THE DARK):

* فى هذه المرحلة يتم إطلاق أول صاروخ استطلاعى نحو الدول المستهدفة من خلال تكثيف الإعلانات عابرة للقارات عن المنتجات المصرية الراغبة فى دخول حلبة الصراع.

* إنشاء المعارض الدولية لعرض المنتجات المصرية والتى تشمل على منتجات مصرية ذات مزايا تنافسية (سعر - جودة)، منتجات مصرية تحاكى المنتجات العالمية لشركات دولية النشاط أو المحلية، والمنتشرة فى تلك الدول وعليها طلب فعال.

- مرحلة جمع المعلومات (ردود الفعل):

* يتم التركيز على السلع والخدمات التى لاقت القبول والعمل على إنشاء شركات ومصانع تتخصص فى إنتاج وتسويق هذه المنتجات باتباع استراتيجية (NICH) والتى تعتمد على التخصص الدقيق، ويمكن عمل شراكة مصرية مع شركات دولية لها شركات وفروع فى تلك الدول لمساندة الشركات المصرية أو شراكة محلية للحصول على الدعم الحكومى فى تلك الدول.

(٢) مراحل الهجوم:

وسوف تقسم هذه إلى المراحل التالية:

- مرحلة التمهيد النيرانى:

* عمل تنشيط سياسى وذلك بإجراء المعاهدات وبروتوكولات التعاون التجارى والاقتصادى.

* تأكيد وترسيخ قواعد (NICH) فى أماكنها وتدعيمها وزيادتها. والإعلان عن منتجات لشركات تقدم نفس المنتجات المقدمة من شركات دولية أو محلية

وبجودة مقبولة وسعر منخفض (سياسة التقليد) والتى تمثل قاعدة نيران أمام الشركات المتحدية (CHALLENGER).

* تصدير منتجات مصرية فى المناطق البعيدة عن مرأى المنافسين أو التى لها قوة جذب لدى المستوردين فى تلك الدول.

- مرحلة قواعد النيران:

* تحت ستار التمهيد النيرانى وبعيدًا عن نيران المنافسين يتم إرسال عدد قليل من شركات ومصانع فى أطراف الدول المستهدفة ذات قوة رأسمالية أعلى من شركات أو مصانع (NICH) وتتبع استراتيجية (CHALLENGER) تكون لها نفس الإمكانيات التكنولوجية والمالية والفنية والبشرية المتوفرة للشركات الرائدة (LEADER) فى تلك الدول لتقديم سلع وخدمات ذات جودة عالمية ويتم ذلك بتكثيف الإعلانات ونشر رجال البيع المؤهلين واستخدام الوسائل السمعية والبصرية للترويج لتلك المنتجات ومحاولة سحب شريحة سوقية مقبولة من الشركات القائمة.

(٣) مرحلة الالتفات من للجانبين (PINCER MOVEMENT):

فى هذه المرحلة يتم الاستفادة من نجاح قواعد النيران ويتم الالتفاف حول الشركات (CHALLENGER) والشركات (LEADER) الدوللية النشاط والمحلية فى تلك الدول بتكثيف وتفعيل دور الشركات الـ LEADER, CHALLRNGER, NICH, المصرية ومحاولة تقليص دور الشركات الرائدة أو الوقوف جنبًا إلى جنب معها فى المنافسة، واستنادًا إلى النجاح الأول بتدعيم أرقام شركات (NICH) يتم اختراق السوق المستهدفة من الجانبين حيث ضعف المنافس أو وجود سوق جديدة بعيدة عن مرأى المنافس أو بابتكار سلعة جديدة تخلق طلب جديد فى هذه الأسواق وذلك باستخدام شركات CHALLENGER قوية تنافس الشركات الرائدة LEADER فى تلك الأسواق وجهًا لوجه ولها نفس الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية وتحاول سحب شريحة سوقية من خلال المنافس

والسيطرة عليها ثم شريحة أكبر وهكذا - أو التنافس بالتقارب من خلال التواجد بين شركات LEADER يدا بيد.

ويساعد ذلك عمل شراكة مصرية أوربية لشركات رائدة ليست متواجدة فى تلك الدول للحصول على دعمها المالى والفنى والتكنولوجى والتعاون مع شركات الدب الروسى الواعدة لأنه غالبًا سيكون مسيطرًا على أسواق تلك الدول شركات صينية ويابانية وأمريكية وبعض الشركات الأوربية.

كذلك لابد من الاهتمام بمرحلة الابتكار والخلق البنَّاء فى هذه المرحلة من الهجوم حتى تستطيع شركاتنا تقديم منتجات وخدمات غير موجودة ومتميزة.

وبعد ذلك يتم تحليل ردود الفعل وتحديد نقاط القوة والضعف لدى شركاتنا ونقاط القوة والضعف فى الطرف الآخر، يمكن استخدام SWOT لتحديد هذه النقاط. ويتم التركيز على نقاط القوة لدينا ونقاط الضعف لديهم وبداية وضع أول حجر أساس لبداية الانطلاق فى هذه السوق وإنشاء شركات متخصصة فى منتجات وسلع وخدمات معينة بعينها ذات ميزة تنافسية وباتباع استراتيجية هجومية قوية تركز على السعر PRICE مع استراتيجية التمييز DIFFERENITIATION بالتركيز على جودة المنتج.

(٤) السيطرة الكاملة والاستيلاء على المراكز الحيوية:

استنادًا لنجاح الشراكة المصرية مع شركات دولية النشاط سواء فى الداخل أو فى خارج الدول المستهدفة يتم الحصول على حصص سوقية مقبولة مع بادئ الأمر وتحقيق عوائد استثمارية مناسبة ثم يلى ذلك الحفاظ على هذا النجاح والتمسك به واتباع سياسات التطوير المستمر والفاعل لكافة أركان النشاط الاقتصادى فى الشركات المصرية.

٤ - مصر والشراكة الأوروبية:

مما لا شك فيه أن الاتحاد الأوربى الآن أصبح له ثقل سياسى كبير على الساحة الدولية وله تأثير على كثير من دول العالم ولابد لنا أن نستفيد من حسن

العلاقة بيننا وبينه خاصة وأن الاتحاد الأوروبى يهدف فى الآونة الأخيرة (بعد أحداث ١١ سبتمبر وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على كافة مجريات الأمور فى العالم) إلى الاقتراب أكثر من منطقة الشرق الأوسط وتعميق العلاقة بينه وبين دول هذه المنطقة سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى والاجتماعى وغيرها ...، أما بخصوص مصر فالعلاقة تاريخية بينها وبين أكبر دول الاتحاد الأوربى وهما ألمانيا وفرنسا وانجلترا، لذلك نجد هناك صيغة تفاهم وتوافق بين متطلبات مصر والاتحاد الأوربى، فهناك صيغة جديدة لتقنين العلاقات المستقبلية بين مصر والاتحاد حيث اتفق الطرفان على مبادئ حاكمة لابد من الالتزام بها فى ظل منطقة تجارة حرة فى إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية وهذه المبادئ هى:

١ - إن اتفاقية الشراكة بعد التوقيع عليها لا يجب النظر إليها باعتبارها تؤثر سلبًا على علاقات أى من طرفيها مع الدول أو التجمعات الدولية الأخرى، وهذا يعنى أن التزام الطرفين بالاتفاقية لا يمنع أى منهما من الانضمام إلى أى تكتل إقليمى دولة أخرى.

٢ - المساواة بين الطرفين بمعنى أن لكل طرف لدية ما يقدمه للطرف الآخر أو التخلص من الوضع الذى كان قائمًا فى اتفاق ١٩٧٧ والمتمثل فى قيام طرف بتقديم مزايا ومساعدات من جانبه واقتصاد دور الطرف الآخر على تلقى المساعدات.

٣ - احترام الخصوصية الثقافية والحضارية لكل جانب، فكل جانب من حقه الاحتفاظ والتمسك بالقيم والعادات والتقاليد الراسخة فى مجتمعه دون تدخل من أى طرف فى ذلك.

هوامش ومراجع الفصل الرابع

(١) د. إبراهيم الفقى، أسرار مادة التميز.

(٢) مقال محمد عودة، مجلة العربى، العدد ٤٨٢ يناير ١٩٩٩.

(٣) مغاورى شلبى على، اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية، كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ١٨٨، أول أغسطس ٢٠٠٣، ص ٥٣.

(٤) المرجع السابق، ص: ٥٦.

حاضر العولمة ومستقبلها

لعل من أهم مظاهر العولمة حضورًا ما يراه الناس فى كل أنحاء العالم من عولمة ثقافية (المعلومات) والفن. إن شبكات المعلومات والقنوات الفضائية تكتسح الحدود الطبيعية والجغرافية والسياسية فى معظم أرجاء العالم، وهى بذلك مقدمة منطقية لعولمة الاقتصاد، بما لها من تأثير على الأفكار والأذواق، وبالتالى على أنماط الطلب وأساليب الإنتاج. ولكن ذلك التأثير لم ولن يتجاوز سقفًا معينًا، حيث يصعب - كما سنرى - أن تصل عولمة رأس المال أو عولمة الإنتاج إلى مستوى عولمة المعلومات، مهما تزايد الطموح أو امتد الخيال.

ومن أهم مظاهر العولمة - بعد ذلك - عولمة رأيس المال المتمثلة فى انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، من خلال الوسائط المالية والشركات متعددة الجنسيات، والتى تمثل الاحتكارات الدولية، فى الفترة الراهنة.

ومن وجهة نظر الفكر الاقتصادى، فإن قابلية رأس المال للتنقل على المستوى الدولى له آثار سلبية على السياسة الاقتصادية الوطنية، حيث يضعف سياسة العمالة والكاملة التى يمكن أن تنتهجها الحكومات الوطنية، كما يرى «كينز» ولكن «كينز» نفسه لم يكن يستطيع التنبؤ بأن قابلية رأس المال للتنقل عالميًا يمكن أن يقلص جدوى الإدارة الاقتصادية الوطنية إلى حد بعيد، لا سيما فى تنفيذ السياسات الطموحة لمواجهة التقلبات الدورية[١].

إن منظرى العولمة يميلون إلى الاعتماد على أحد افتراضين يقومان على الأقدار السماوية، الأول مستمد من الفكر الكلاسيكى الجديد (النيوكلاسيكى)

القائل بأن الأسواق حين تقترب من الكمال والتحرر من التداخل تزداد كفاءتها فى تخصيص الموارد، والثانى مستمد من اليسار الماركسى القائل بأن رأس المال العالمى قوة مطلقة الشر لا تعبأ بالهموم القومية أو المحلية. وطبقًا للافتراض الأول تصبح السلطة العامة نافلة من الناحية العملية، ولن تجلب أعمالها سوى الضرر، باستثناء المهام الأساسية مثل حماية المستهلكين، وطبقًا للافتراض الثانى فإن السلطة السياسية ترضخ لمشيئة رأس المال[٢].

ومن المؤكد أن هذه الشركات دولية النشاط بما لها من إمكانيات هائلة تعمل فى ظل نظام احتكار القلة، وفق نموذج المنافسة الكاملة[٣].

ويرى البعض ضرورة التمييز بين أنواع الشركات العملاقة، فطبقًا للتنميط الذى أورده «بارتليت وجوشال BARTLETT & GOSHAL» يوجد أربعة أنواع أو أنماط تنظيمية من الأعمال الكونية هى[٤]:

١ ـ الشركات التى تعتمد على الحضور المحلى القوى من خلال تحسس الفوارق القومية والاستجابة لها، وهذه هى الشركات «متعددة القوميات».

٢ – الشركات التى تستثمر معرفة وقدرات الأم، فى انتشارها وتكيفها مع الظروف الخاصة بالمناطق الجغرافية المختلفة، وهذه هى الشركات «العالمية».

٣ – الشركات التى تحقق مزايا فى التكلفة من خلال مركز العمليات على النطاق الكونى، وهذه هى الشركات «الكونية».

٤ ـ الشركات التى توزع نشاطها على وحدات متخصصة ومستقلة لتحقيق القدرة التنافسية الكونية، من خلال المرونة متعددة القومية، ومن خلال تعلم المعرفة وتطويرها على النطاق العالمى، وهذه هى الشركات «العابرة للقوميات».

وهذه الأنماط تتدرج من التركيز الشديد على البؤر القومية إلى التركيز على بؤر أوسع عابرة للقوميات، وطبقًا لدراسة «ليونج وتان LEONG & TAN» تبين أن الشكل الأكثر شيوعًا هو الشركات متعددة القوميات (الأكثر تركيزًا على البؤر القومية) وأن أقلها انتشارًا هو النمط العابر للقوميات.

ويبدو أن اكتساح الحدود الجغرافية والسياسية أو ضياع الانتماء الوطنى والقومية الاقتصادية من المستحيلات فى الوجود البشرى، ذلك لأن الانتماء يبدو كغريزة بشرية تستعصى على التحلل والضياع، وإن كان من المقبول أو المتوقع تغير صورها وأشكالها.

إن انتشار الأداة المرتبطة بمصلحة المجتمع ككل ورفاهية جميع المواطنين كانت إعلانًا عن ميلاد «القومية الاقتصادية» والتى أخذت صورًا متعددة لعل من أبرزها(٥):

١ - انتشار أفكار التجاريين لفترة طويلة من الزمن - فى أوروبا بالذات - حيث آمنت الدول وآمن حكامها بضرورة زيادة ثروة الدولة عن طريق زيادة التصدير وتقليل الاستيراد.

٢ - اهتمام الدول بحماية إنتاجها المحلى، لا سيما فى الصناعة، عن طريق التعريفة الجمركية، وغيرها من الوسائل، ولعل أحدث الأمثلة على ذلك:

- إعادة صفقة المنسوجات القطنية المصرية بعد أن وصلت الشاطئ الأمريكى منذ عدة سنوات - حماية لصانعى المنسوجات الأمريكيين.

- ما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من قيود فى السنوات الأخيرة على الواردات الأمريكية من السيارات اليابانية.

- ما تفرضه الدول المتقدمة لسياسة التجارة الحرة، ومناداتها المتحمسة بتحرر التجارة، فى حالة تفوق إنتاجها، لأن ذلك يحقق مصالحها القومية، فعندما حققت بريطانيا السبق فى مجال الإنتاج بفعل الثورة الصناعية كان صوتها أعلى فى المناداة بتحرير التجارة، وينطبق ذلك فى العقود الأخيرة على اليابان بصفة خاصة.

٤ - ظاهرة الاستعمار.. فبزيادة الإنتاج ونقص القدرة على تصريفه مع الرغبة فى استمرار معدلات متزايدة، أخذت الدول الأوروبية تبحث عن أسواق للتصريف ومصادر للمواد اخام(ومنافسة تلك على مناطق النفوذ، ونتج عن ذلك الإحساس بأن النجاح الاقتصادى لأمة من الأمم يكون بالتأكيد على حساب أمة

أخرى أو أمم أخرى. وكثيرًا ما أدت المنافسة على مناطق النفوذ إلى اشتعال الحروب.

ومن البدهى أن الدول التى خضعت لنير الاستعمار، وعانت من ضياع الاستقلال والسيادة، كما عانت من ضياع مصالحها الاقتصادية وحدت فى الوطنية والقومية الاقتصادية مسألة حياة وكرامة.

ومما يؤكد غريزة الانتماء والقومية الاقتصادية أن اقتصاديًا أمريكيًا مثل: رايتس REICH» يخشى مع تزايد الشركات الأمريكية دولية النشاط من ضعف الهوية أو ضياعها إذا أصبحت الرأسمالية الأمريكية تدور وبلا رحمة، حول مركز الربح وليس حب الوطن(٦).

وتعتبر العولمة تطور فى النظام الاقتصادى الرأسمالى الحر، ويرسم غلاة منظرى العولمة صورة عن عالم حر لشركات تخدم المستهلكين وتصبح الدول والقوى العسكرية فى هذا العالم غير ذات بال، وتتدهور السياسة لصالح الاقتصاد(٧).

ومع اعتماد هذا التصور على افتراضات غير واقعية(٨)، فإن هذا التصور أيضًا يصعب تحقيقه، وذلك لأن(٩) تزايد المنافسة رهن بتقارب قوى الشبكات العالمية، وتحجم الطلب العالمى، فإذا افترضنا أن الطلب العالمى - على السلع والخدمات والأفكار - يعتمد فى معظمه على عدد السكان، فإنه - أى الطلب العالمى - لن يزيد بمعدل أكبر من معدل نمو السكان. وحتى إذا افترضنا زيادة الطلب العالمى بمعدل أكبر، بسبب تزايد الوعى والثقافة وحب التقليد وتأثير الدعاية والإعلام، ففى جميع الحالات سوف يزيد الإنتاج بمعدلات أكبر كثيرًا، إن ذلك يعنى ضرورة تخفيض الأسعار، وسوف تخرج شركات أو شبكات عديدة من حلبة السباق، وستعود السوق العالمية إلى سيطرة عدد من الاحتكارات العالمية المتطورة.

وإذا افترضنا زيادة عدد الشبكات أو الشركات العالمية زيادة كبيرة حتى دون التحول إلى الاحتكار أوقبله، فإن ذلك سوف يقلل حجم السوق لكل منها، والذى سيقل أيضًا بسبب نقص الطلب بالمقارنة بالزيادة المتسارعة للإنتاج(١٠).

ولذا كان الإنتاج العالمى سوف يولد دخلاً عالميًا موازيًا، فليس من المتوقع أن يخلق طلبًا عالميًا موازيًا، وذلك لأنه من المشكوك فيه، وبشدة أن يكون توزيع الدخل العالمى فى صورة مثلى تجعل الطلب من حيث الحجم والهيكل متوافقًا مع كميات وأنواع المنتجات المتزايدة والمتطورة(١١).

إن النظام الرأسمالى العالمى لا سيما فى مرحلة العولمةعرضة للتشوه والتناقض، ويرجع التشوه إلى أن التكاليف الاجتماعية التى تتحملها الرأسمالية فى أوربا وآسيا ولا تلتزم بها الرأسمالية الأمريكية إلا قليلاً تجعل الرأسمالية الأمريكية فى السوق العالمى فى وضع تنافسى أقوى.. مما يمكن معه القول أن الرأسمالية الرديئة تطرد الرأسمالية الجيدة من السوق، وكأننا أمام قانون جريشام فى تطبيق مختلف(١٢).

ويعترف بعض الاقتصاديين بأن الحرص على الكفاءة الاقتصادية دون اعتبار للتكاليف الاجتماعية هو فى حد ذاته أمر غير مقبول، إذ يعطى لمطالب السوق الأولوية على حاجات المجتمع، إن الإنتاجية القصوى التى تتحقق على حساب الاضطراب الاجتماعى والبؤس البشرى تعد هدفًا شاذًا وخطيرًا(١٣).

ويظهر التناقض فى أن السوق الحرة العالمية ليست قانونًا حديديًا للتطور التاريخى، وإنما هى مشروع سياسى، كما أن العيوب العميقة فى هذا المشروع أحدثت بالفعل معاناة هائلة بغير موجب، ومع ذلك فإن الاقتصاد العالمى المقام وفق نموذج الأسواق الحرة الأنجلوسكسونية هو الهدف المعلق لصندوق النقد الدولى والمنظمات عبر الوطنية المماثلة(١٤).«إن السوق الحرة ليست - كما تفترض الفلسفة الاقتصادية اليوم - حالة طبيعية تحدث عندما يزال التدخل السياسى فى مجالات السوق. ذلك لأن السوق الحرة فى أى منظور تاريخى طويل المدى وواسع الأفق، انحراف قصير الأجل نادرًا ما يتحقق. والقاعدة المألوفة هى الأسواق المنظمة، والتى تنشأ تلقائيًا فى حياة أى مجتمع، أما السوق الحرة فهى بنيان تقيمه سلطة الدولة. والفكرة القائلة بأن السوق الحرة وحكومة الحد الأدنى تمضيان معًا، والتى كانت جزء مما فى جعبة اليمين الجديد، إنما هى فكرة تقلب الحقائق، ولما كان الاتجاه الطبيعى للمجتمع هو تقييد الأسواق،

فإن السوق الحرة لا يمكن أن تكون إلا وليدة لسلطة دولة مركزية، فالأسواق الحرة هى من خلق الحكومات القوية، ولا تستطيع أن توجد بدونها[١٥].

قد سيطر اليمين الجديد على الحياة السياسية فى كثير من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا واستراليا ونيوزلاندا والمكسيك وشيلى وجمهورية التشيك، وقد تبين فى غالبية البلدان أن المستفيد من هذا الإصلاح الاقتصادى الليبرالى الجديد هو اليسار المعتدل، وذلك لأن ما ترتب على الأسواق الحرة من آثار مدمرة (فى أواخر القرن التاسع عشر وتكرر فى أواخر القرن العشرين) جعل تلك الأسواق غير قادرة على الاستمرار من الناحية السياسية[١٦].

وللعولمة على الرغم من عدم نضوجها، لها آثار سلبية عديدة، حتى فى أكثر الدول استفادة منها. يقول «روبرت ب. رايتش» إن الاقتصاد الأمريكى سوف يستفيد كثيرًا من العولمة بسبب اتساع السوق - حتى الآن - وتزايد الابتكار، وتفوق الإنتاج الأمريكى فى بعض المجالات. ولكن عيوب العولمة الفعلية والمحتملة وآثارها السلبية داخل المجتمع الأمريكى - وهو نموذج تطبيقى للمجتمعات الأخرى - بدأت فى الظهور، وهى واضحة الخطورة، وتتعلق أهم تلك العيوب أو الآثار السلبية، من وجهة نظر «رايتش» بثلاثة متغيرات جوهرية هى: الهوية، والديمقراطية، وتوزيع الدخل.

بالنسبة للهوية يخشى «رايتش» من ضياع الهوية - كما أشرنا من قبل - إذا أصبحت الرأسمالية الأمريكية تدور وبلا رحمة حول مركز الربح وعلى حساب الانتماء وحب الوطن[١٧].

ويؤكد «رايتش» أن العولمة لها تأثيراتها السالبة على الديمقراطية؛ حيث يتوقف الفقراء والعاطلون عن التصويت بدرجات متزايدة، بل وتؤدى الفوارق الاقتصادية غالبًا إلى تفرقة عنصرية[١٨].

ويؤكد «رايتش» إن التفاوت المتزايد فى الدخول متأصل فى التقسيم الدول للعمل، وظهر ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وظهر أكثر بين السود، بالإضافة إلى أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرًا داخل المجتمع

الأمريكى، ويؤكد «رايتش» أن اتجاه التوزيع نحو عدم المساواة شمل معظم الدول[١٩].

إن مفهوم الدولة يطرح فكرة ضرورة التحكم فى الاقتصاد العالمى بصفة عامة، ولكن لسوء الحظ فإنه لا يطرح قضية اللامساواة[٢٠].

ويمكن أن نضيف إلى الآثار السلبية السابقة مخاوف من آثار سلبية أخرى أشد قسوة مثل:

- انتشار البطالة على نطاق واسع.
- تحول المنافسة إلى احتكار بكل ما له من مساوئ.
- مخاوف الدول النامية من زيادة سوء وضعها النسبى داخل النظام الجديد.

وبالنسبة لمستقبل العولمة، فإنها حتى الآن لم تتضج فى أى دولة من الدول، وإذا كانت الولايات المتحدة فى مقدمة الدول التى تتمتع بالريادة فى مجال العولمة، وتتأثر بها إيجابًا وسلبًا، فمع ذلك فإن العولمة لم تتضج فيها، وذلك لأن الصورة القديمة لتنظيم الاقتصاد مازالت موجودة (أهمية الرغبة الخاصة، وضرورة نجاح الشركات الأمريكية، والرغبة فى حماية الإنتاج الأمريكى ضد مخاطر المنافسة الشرسة...). وإذا كانت اليابان هى المنافس الأول للولايات المتحدة فى مضمار العولمة، فإن الدول الأوروبية أكثر بعدًا عن العولمة الناضجة من كلتا الدولتين[٢١].

وفى النهاية يمكن أن نؤكد على الحقائق التالية:

١ - إن تطبيق الجات، وتحرير التجارة الدولية بالكامل، أمر صعب التحقيق إلى أبعد حد.

٢ - إن إلغاء الحدود الجغرافية والسياسية والقضاء على القومية الاقتصادية أمر مستحيل.

٣ - إن العولمة فى مجال الإعلام وفى مجال المعلومات حيث توجد شبكات معلوماتية وقنوات تليفزيونية فضائية قد لا يظهر انتماؤها القومى أو تتعدد

انتماءاتها لن تستطيع بأى حال من الأحوال، تطبيق حرية انتقال رأس المال والسلع بالكامل أو أن تقضى على الانتماءات القومية أو القومية الاقتصادية.

الهوامش والمراجع

(١) جون جريى، الفجر الكاذب.. أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص: ١٠٩ - ١١٠.

(٢) بول هيرست، جراهام طومبسون، ما العولمة.. الاقتصاد العالمى وإمكانات التحكم، ترجمة: د. فالح عبدالجبار، عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر ٢٠٠١، ص: ٤٠٥.

ومن الملاحظ أن مؤلفى الكتاب قد استخدما كلمة الأقدار السماوية كمصدر لفرض النيوكلاسيك، وكذلك لفرض اليسار الماركسى، وإن كان فرض النيوكلاسيك فى كمال حرية السوق والمنافسة الكاملة طوباريًا إلى حد بعيد فإن فرض سيطرة رأس المال الدولى على السلطة المحلية وسياساتها الاقتصادية إلى الواقعية.

(٣) المرجع السابق، ص: ١٣٣.

(٤) المرجع السابق، ص: ١٣٤ - ١٣٥.

(٥) روبرت ب. رايتش، اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن الحادى والعشرين، ترجمة: سمية شعبان، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٩، من تقديم مراجع الكتاب: د. فتحى أبو الفضل، ص: ٨ - ٩.

(٦) المرجع السابق، ص: ١١ من التقديم.

(٧) بول هيرست، جراهام طومبسون، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٠٣.

(٨) راجع الهامش رقم ٢.

(٩) روبرت ب. رايتش، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠ - ١١ من التقديم.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) جون جرى، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠ - ١١.

(١٣) المرجع السابق، ص: ١١٥.

(١٤) المرجع السابق، ص: ٢٩٢.
(١٥) المرجع السابق، ص: ٢٩٤.
(١٦) المرجع السابق، ص: ٢٩٥.
(١٧) رويرت ب. رايتش، مرجع سبق ذكره، ص: ١١.
(١٨) المرجع السابق، ص: ١٢.
(١٩) المرجع السابق، ص: ١٢.
(٢٠) بول هيرست، جراهام طومبسون، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٠٦.
(٢١) رويرت ب. رايتش، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢ من التقديم.

الفهرس



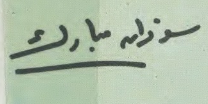
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

مهرجان القراءة للجميع



مكتبة الأسرة

هذا العام نحتفل ببلوغ مكتبة الأسرة عامها العاشر وقد أضاءت بنور المعرفة جنبات البيت المصرى بأكثر من ٨٠مليون نسخة كتاب من أمهات الكتب فى فروع المعرفة الإنسانية المختلفة.. ومنذ عشرة سنوات تفتحت عيون أطفال كانوا فى العاشرة من عمرهم على إصدارات مكتبة الأسرة وكانت زادهم المعرفى عبر السنوات العشره الماضية لتلهب فى تلك العقول الشابة الآن نهم المعرفة من خلال القراءة وكنا ندرك منذ البداية أن المعرفة هى سلاحنا الأمضى لتأخذ مصر مكانتها فى ذلك العالم الجديد الذى تتفوق فيه المعرفة على القوة والمال لأنها تحمل الإنسان إلى آفاق لا حدود لها فى عالم متغير شعاره ثورة المعلومات وسرعة تدفقها عبر كل وسائل الإتصال ولم يكن منطقيا أن نقف مكتوفى الأيدى.. فكانت مكتبة الأسرة بكل ما قدمت [illegible] أساسية نستقبل بها ذلك العصر الجديد. عصر المعرفة وإنا لنتطلع فى الأعوام القادمة أن تواص[illegible] الأسرة ثمارها اليانعة وتساهم فى التغير المعرفى والتكنولوجى لمعطيات العصر لتفسح المجال لن[illegible] يشارك بدور فاعل فى تقدم البشرية الجديد لنكون امتدادا حضاريا معاصرا للحضارة المصرية ا[illegible] التى كانت أهم وأقدم الحضارات الإنسانية عبر التاريخ.





السعر ٣٠٠ قرشا